

44-44  
1955

۹۰۱-ق

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب مفاتیح الشرائع جلد ۲  
مؤلف: فاضل کاشانی (محمد بن مرتضی)

شماره ثبت کتاب: ۱۸۴۴۵  
۱۱۹۱۸

۹۲۰۱

کتابخانه مجلس شورای ملی

۹۲۰۱

تاریخ ثبت: ۱۳۰۱

خطی - فهرست شده	۹۲۰۱
-----------------	------









جعفر سلطان الشیرازی  
تبریز ۱۳۰۶

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

في العبادات والمعاملات من كتاب **مفاتيح الشرائع** وفيه كتب مفاتيح  
المطاعم والمشارب **مفاتيح المناجح** والمواهب **مفاتيح** المعاش والمكاسب  
**مفاتيح** العطايا والمزاة **مفاتيح** القضاء والشهادات **مفاتيح** الفرائض  
الموارث **خاتمة** في الحيل الشرعية ويدخل في الأول أحكام الصياد  
والذبايح وفي الثاني الطلاق والخلع والمباينة واللعان والظهار والاياد في  
الثالث حياء المأوا والاصطيان والاشتراف والبيع والربوا والشفعة  
الشكر والقسمة والمزاة غرة المساقاة والاجارة والجحاف والسبق والصلح  
الاقالة واحكام المداينة في الفرض والزمان والضمان والحول والكفالة  
تقاضي المدون والافراد والاجراء وسائر الاماكن والاضافات من الوصية  
الغاربية والغصب والاقالة واللفظه واحكام النضر واليتام من الاولاد  
الوكالة والوصاية والاربع طبقات الهدايا والوثوق والسكنى والحبس والوصية  
بالمال والعنف والندب والكتاب **مفاتيح المطاعم** **مشار** قال الله تعالى  
وما جعلناهم جسدا لا يأكلون الطعام وما جعل كفووا مشربوا

والزير

والشراب ضروريان للانسان ولا بد ان يكون من جلال ففي الحديث النبوي  
الله عليه واله آتي لحم بنت من حرافة النار اولى به فعرفة الحلال والحرام فيه  
من المهمات **الباب الاول** في الحيوان **القول** فيما يحل ويحرم منه قال الله تعالى

قل لا اجد فيما اوحى الي محمدا على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او دما  
مستفوا او لحم خنزير فانه رجس وفسق اهل غير الله به **مفتاح** حل الاذن في الثمانية  
من ضروريات الدين كحرمه الخنزير والكتاب والسنة ناطقان به كقطبها  
به واما الحمول الثلاثة فالمشهور حملها على كراهة لاصل والاية السابقة  
وظواهر المعينة بل صرح بعض اهلنا في الحل في البغل وهو ضعيف فاما الخلف  
الحل في الثلثة يحمل على الكراهة جمعا وفي اشدية كراهة البغل او الحمار قول  
يحمي الكلب والسنور اهلبيهما ووحشيهما عندنا انتهى النبوي المشهور عن  
اكل كل ذي ناب من السباع ويحلب من الظير المروي في المعينة وفي الموقر انه

صلى الله عليه واله حرم كل ذي ناب من الطير وكل ذي ناب من الوحش والسبع  
كله حرام وان كان سبع لا ناب له والسبع ماله ظفر او ناب يغرس به في ما كان  
كالاسد والتمريض كالغلب وابن ابي **مفتاح** يحل من الوحشية البقر  
ولكباش الجبلية والحمر والغزلان والحيائم جمعا للدلائل السابقة ويحرم  
منها ما كان سباعا انتهى السابق وكذا الارنب والغضب واليربوع والغنقد  
والوبر والخروف والفنك والسمور والسجباب والغطاة والتمكة والحشار

طاهر

وكذا ذي ناب من الوحش

الحاكم في دور المشقة بالظهار  
والسبع لها ذنب طويل ومنه  
وقامها خضعة في التوراة  
الاشيا فقامت في التوراة  
والسبع لها ذنب طويل ومنه  
وقامها خضعة في التوراة  
الاشيا فقامت في التوراة

القطار

دور المشقة



كلها كالحية والفارة والعقرب والجوزان والخنافس والضراصر وبنات  
أوردان والبراغيث والقمل باختلاف في شئ منها ومنها ما هو مخصص <sup>لغيره</sup>  
بخصوصه ومنها ما يحرم بحشته كالحشار لآية وحرره على كمال الخناث  
ومنها ما هو ذم في حرم لما فيه من الضر وهذا مع الاستفاد من الصحاح  
المستفيضة حل كل ما لم يحرمه القرآن على كراهية في بعضها منها ما حرم  
الله في القرآن من دابة إلا الخنزير ولكنه التكره ومنها كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يعرف النفس وكان يكره الشئ ولا يحرمه فاقى بالارنب  
فكرهها ولا يحرمها ومنها سئل عن سباع الطير والوحش حتى ذكر له القنار <sup>قد</sup>  
والطوطى والحميم والبغال والخيول فقال ليس الحرم إلا ما حرم الله في  
كتابه وقد نهى رسول الله عن أكل لحم الحية وانما نهى عن أكل ظهورهم  
ان يفنوه وليس الحية حرام فقال اقرا هذه الآية قل لا اجد الاخرها في  
رواية كان يكره ان يؤكل من الذوايب لحم الارنب والضب والخنزير والبغال  
ليس بحر أم تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير والشيخ حمل التحريم للمنفعة في هذه  
النصوص على التحريم للغلاظ الشديد الخطر وهو ما اقتضاه ظاهر القرآن  
فعم يستفاد من كثير من النصوص المعبرة وغيرها تحريم المسوخات كلها وعليه  
العمل **مفتاح** قيل يحرم أكل ما ليس على صورة السمك من حيوان البحر ما عدا  
الطير باختلاف بيننا ولم نجد له مستندا في رواية كل ما كان في البحر

يؤكل في البر مثله فحاز أكله وكل ما كان في البحر مما لا يحرم أكله في البر  
لم يحرم أكله ويحل ما له فلس من السمك باختلاف بين المسلمين سواء  
بقي فلسه كالسبيوط أو لم يبق كالكنفت ويقال الكنعند والاختلاف به  
مستفيضة وإنما ما ليس له فلس <sup>فلس</sup> في الأصل فاختلاف في اختلاف المعبرة  
فالحنزون حملوا الخائف على القية والمحالون على الكراهية جمعا والاول  
اشهر والثاني الصحاح منها سألته عن الجوى والماء ما به والزمير وما  
ليس له قشر من السمك حرام هو فقال لا يحرم هذه الآية التي في الانعام  
قل لا اجد فيها اوجي التي تحرمها قال فقرايتها حتى فرغت منه فقال انما الحرم  
ما حرم الله ورسوله في كتابه ولكم قد كانوا يعافون اشياء فحرم نفاقها  
ومنها يكره كل شئ من البحر ليس له قشر مثل الورق وليس بحر امناها مكره  
ومع ذلك فتحريم الجوى ويقال الجريث كما يكون اجماعا والصحاح به  
مستفيضة وفي بعض الاخبار انه من المسوخات وفي الصحيح لا يحل أكل الجوى  
ولا السرطان ولا السلحفاة وفيه لا يكره شئ من الحيتان إلا الجوى قال  
الشيخ رة الوجه في هذه الاخبار انه لا يكره كراهية الخطر الا هذا الجوى  
وان كان يكره كراهية الذب والاستحباب **مفتاح** يحرم من الطير ما له مخالب  
اي ظفر اجماعا قويا كما لا يري اضعفا كالنسر انتهى السابق وكذا ما كان  
صنيفه اكثر من دفيعة للمعبرة <sup>كان</sup> في الصحيح كل ما دق ولا تأكل ما صنف وكذا







طيب الماء لئلا ينافسه كفاضة الحمام لا معة كمعة الانسان هذا مع ان في  
 الحسن شل عن طيب الماء وما ياكل السمك منه يحل قال لا بأس به كله وفي  
 القرآن اكل الكرم صيد البحر وطعامه **مفحاح** قد يعرض التجرع للحيوان المحلل  
 اما بان يطاه الانسان فيجرح لحمه ويحم نسله بالنض ولو اشتبه بغير  
 يقسم نصفين ويقع عليه مرة بعد اخرى حتى يبقى واحد فيدبح و  
 يحرق وحل الباقي كذا في النض وفتوى الاصحاب وان ضعف السند  
 واما بان يشرب لبن خنزيره حتى يبت عليه لحمه وليشتد عظمه وقوة  
 فيجرح لحمه ويحم نسله وان لم يبتد او يشتد فبكره ويستبرأ بسبعة ايام  
 بان يغتذي بغيره فيها استجابا للتصوص التي لا راد لها وان ضعفت  
 اسنادها ووردت في الحمل والجدي خاصة وفيها اما ما عرفت من  
 نسله فلا تقرب به اما ما لم تعرفه فانه بمنزلة الجبن فكل ولا تستل عنه  
 واما بالجلل بان يغتذي محض عذرة الانسان كما هو المشهور او  
 مطلق النجاسة كما قال الحلبي حتى يتم ذلك في بدنه او يوما وليلة والى  
 ان يظهر نبتها في لحمه وجلده والى ان يستحي في العرف جلا لا او يكون  
 الاختلاف الاقوال فيستبرأ بحمسه على طعام اخر الى مدته يزول عنها  
 الحكم السابق على اختلاف اصناف الحيوانات في تلك المدة والنصوص  
 مختلفة في تقديرها في الاكثر وبسببه اختلف الاصحاب فيه ولا نص

الانسان حرم وان خالط بالغير فآثمة على  
 الاطعامه ذلك وان خالط غيره

معتبر في هذا الباب اصل سوى النهي عنه وانما تفسيره رواية في الجملة التي  
 يكون ذلك غذاؤها وفي اخرى لا بأس باكلهن اذا كن يخلطن ومن ثمة  
 ذهب بعضهم الى كراهته مطلقا بحمل النهي على التنزيه اذ لا نص على  
 التحريم في شيء منها ومنهم الشيخ في المبسوط فائلا انه مذهبنا مشعرا با  
 الاتفاق ومما اتفقوا عليه في مدته استبراء الناقه باربعين يوما ومما  
 اختلفوا فيه البقرة فقدروها باربعين وثلاثين وبغشرين والشاة  
 فبعشرة وسبعة وخمسة والسمك فيوم وليلة ويوم والبطه والديا<sup>حه</sup>  
 فخمسة وثلاثة فيهما وسبعة مع يوم الى الليل في الاخرة خاصة قال  
 الشهيد الثاني روه وينبغي اعتبار اكثر الامرين من هذه المقدرات وما  
 به يزول الجلال والنس ليخرج من حق الادلة ولولا استظهار العمل بها  
 بالتقدير في الجملة بين الاصحاب لا يمكن عدم الرجوع اليه في شيء  
 منها وهو حسن ولو شرب زجرا او بولا لم يجز لحمه لكن في الجحران الشاة  
 السكرى ان نجت على تلك الحال لا يؤكل ما في بطنها وفي التي شربت  
 بولا انه يغسل ما في جوفها من لا بأس **مفحاح** البيض واللبن نابغان فمتما  
 يحل جلالا اذا دخلت اجمة فوجدت بيضا فلا تاكل منه الا ما اختلف  
 طرفاه وفي الحسن ما استوى طرفاه فلا تاكل وما اختلف طرفاه فكل في  
 السمك يؤكل ما كان خشنا لا ما كان املا على المشهور ولم يفتد

في حرمه من كل النجس  
 ما اختلف طرفاه لا



الاكثر مجال الاستنباط وانكره الجلي سافا فلا انه لا دليل عليه من كتاب  
ولاسنة ولا اجماع ووافقه في المختلف مستدلا بعبور واخذ لكم  
صيد البحر وطعامه وعدم ما ينافيه في الاحاديث المغول عليها  
**مفتاح** لا خلاف في تحريم الميتة من الحيوان اى الخارج روحه بغير  
التذكية المعبرة شرعا سواء لا يقع عليه الذكاة في الشرع وما يقع  
يقع والكتاب والسنة ناطقان به وقد صد بتجريمها الآية الكريمة  
وفي حكمها اجزاؤها التي تخلها الحيوة وان ابيت من الحيوان لا خلاف  
وكما يحرم كل ما يحرم الانتفاع بها بوجه من الوجوه قيل لا يرد الجواز  
الى الحقيقة من اضافة التحريم الى العين وفيه ان المتبادر من مثله  
الاكل كما ان المتبادر من تحريم الاموات التكاثر نعم في الصحيح قلت الميتة  
يقتفع بشئ منها قال لا وجوز جماعة من الاستقاء بجلودها وان كانت  
بخسة وانما لا تحل الحيوة منها فلا يصدق عليه الموت فيحل  
استعماله لا خلاف الا في اللبن وقد ذكرناه مفصلا في مفاتيح الصافي  
واذا وجد لحم فلا يدري اذكى هو ام ميت فالمشهور انه يطرح في النار  
فان يقبض فهو ذكى وان انبسط فهو ميت للخبر وفي سنده وقف  
جهالة وفي مثله ورد في الصحيح كل شيء فيه حلال وحرام فهو حلال  
حتى تعرف اللحم بعينه فتدعه وفي اخر كل شيء هولك حلال حتى تعلم

انه لحم بعينه فتدعه واذا اخطأ الذكى بالميت وجب الامتناع منه  
حتى تعلم الذكى بعينه لوجوب اجتناب الميت ولا يتم الا بذلك كذا  
قالوا وفي الصحيحين اذا اخطأ الذكى والميتة باعده ممن يستحل الميتة  
وياكل ثمنه وقيل انما يجوز بيعه ممن يستحل الميتة ان قصد بيع الذكى  
خاصة وقيل لا يجوز مطلقا وهما اجتهدا في مقابلة النص **مفتاح**  
لا خلاف في تحريم الدم اما المسفوح منه فاصح الالية والحجاسة وما  
غيره فليكون من الحيات الا ما يتخلف في المذبوح في تضاعيف اللحم  
ظاهر حلال لا خلاف للاصل وتقييد المحرم في الية بكونه مسفوحا  
اي مصوبا بقوة خرج الحديث بغيره بشرط ان لا يجسه النفس لكن  
ورد في الصحيح قدر فيها جزر وقع فيها قدر اوقية من دم او كل قال نعم  
النار تاكل الدم وفي خبر اخر مثله وبضمونها في الشيطان ومنعها  
الاخرون وحكموا بالحجاسة للرق ويطهر اللحم والثوبل بالغسل وهو  
**مفتاح** الطحال في معنى الدم لانه مجمع الدم الفاسد والنقص  
بتجريمه بخصوصه مستفيضة وكذا يحرم من الحيوان المحلل كل  
مستحب كالفروث والقضيب والاشيين لا خلاف في الاربعة كالدج  
وفي الخبر لا يؤكل من الشاة عشرة اشياء الغرث والدم والطحال والنعاع  
والعلباء والقضيب والانيان والحياء والمرارة وذكر في الاخر

مستحب من الطحال ما سبق وسما الطحال من غير اللحم  
والزبد من الزبد والنعاع من النعاع والدم من الدم  
والغذاء من الغذاء

الزبد من الزبد  
الغذاء من الغذاء

الزبد من الزبد  
الغذاء من الغذاء







به وعن الثاني بان الصحيح منها لا يدل على التحريم وغير الصحيح لا عبرة به  
لوسلمت ولا لشمع ان منها ما هو مخصوص بنصارى العرب ولو كان  
التحريم عامًا لما كان للتخصيص فائدة ووجهه ان تضمنهم موقوف في الاسلام  
فلا يقبل منهم مع انها معارضة بما هو واضح سندًا ووضح دلالة وللحل  
وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم فان الطعام اما ما يطعم مطلقا  
فيشمل ما نحن فيه او الذبايح كما فسره بعضهم فهو نقص فيه وانما حمله  
على الجبوب كما ورد في الاخبار فهو بعيد مع ان حلها غير مختص بهم  
بل شامل لجميع اصناف الكفار وللحل ايضا الصالح الصريح و  
المستفيضة وفي بعضها قيل انهم لا يستنون فقال ان حضرموم  
فلم يسموا فلا تاكلوا وقال اذا غاب فكل وحمل هذه على النقية ليس  
بأولى من حمل تلك على الكراهة بل الثاني أولى لان بعض تلك ظاهر  
فيها ويجوز حمل هذه على سماع التسمية منهم كما في بعض النصوص  
على من كان منهم على امر موسى وعيسى كما في آخر **مفتاح** ومن الاحتجاج  
من اشترط الايمان ايضا كالقاضي والحلي خص المنع بمجاحد  
النص والعلامة بمن لا يعتقد وجوب التسمية والاصح عدم اعتبار  
شيء من ذلك الا ان يعتقد ما يخرج به عن الاسلام كالتاجي وقالوا  
لا اكثر لعموم وما لكم الا تاكلوا ما ذكر اسم الله عليه والصحيح عن

ذبيحة المرحي والحزوري فقال كل ورق واستقر حتى يكون ما يكون وفي الحسن لا تاكل  
ذبيحة الناصب الا ان تسمعه والقاضي الصحيح ان هناك عن ذبيحة كل من كان  
على خلاف الدين الذي انت عليه واصحابك الا عند الضرورة قال الشهيد  
الثاني ان النهي فيه ظاهر في الكراهة لما جمعا او بقرينة الضرورة المستثناة  
فيه فانها اعم من بلوغ الحد المستوفى لكل الميتة ولا استثناء الناصب  
للموت لا تحل ذبيحة الناصب وفيه من يشترط اللحم من اكله الميتة والدم  
ولحم الخنزير ثم قال واعظم عند الله من ذلك **مفتاح** ولا يشترط البلوغ ولا  
العقل الكامل بل التميز خاصة ولا الذكورة والنحولة والظهارة والبصيرة  
والصالح وفي الحسن ان ذبيحة المرأة اذا جازت الذبح وقت لباسها بأكفها  
كذلك الصبي وكذلك لا عيب اذا سدد في الصحيح اذا كانت المرأة مسلمة وذكر  
اسم الله تعالى على ذبيحتها والعلام اذا قوى على الذبيحة وذكر اسم الله حلت ذبيحة  
وذلك اذا خيف فوت الذبيحة ولو وجد من يذبح غيرها فيه عن ذبيحة الخصى  
لا لباس وفيه كانت لعلى بن الحسين عليها السلام جارية تدعى له اذا **مفتاح**  
يشترط فيها التسمية بالكتاب والسنن والاجماع والصالح به مستفيضة وهي  
ان يذكر الله تعالى عند الذبح او يخرجها يقتضيه الايات القرآنية وفي الصحيح  
عن رجل ذبح فنبع او كبر وهل ان حمد الله قال هذا كله من اسماء الله تعالى  
ولا لباس به ويفتقر مع النسيان للمعقبة منها الصحيح عن الرجل يذبح ولا يسم



قال ان كان ناسيا فلا يباس عليه ومنها الحسن ان كان ناسيا فليدعي ان يذكر  
ويقول بسم الله على اوله واخره والاقرى لاكتفاء بها وان لم يعتقد وجوبها  
لعوم النص والحكم بجواز نية المخالف الذي لا يعتقد وجوبها بل حمل ثقل  
ما يوجد في اسواق المسلمين من القوم والجلود من غير سؤال كما في  
الضماح المستفيضة وفي الحسن عن سؤال اللحم من الاسواق ولا يدرو  
ما صنع القصابون قال كل اذا كان ذلك في سوق المسلمين لا تتال  
عنه وفي الموثق قلت وان كان فيها غير اهل الاسلام قال اذا كان الغالب  
عليها المسلمون فلا يباس واعتبر العاقبة كون المسلم لا يستحل باحة  
اهل الكتاب وهو ضعيف لما قلته هذه النصوص فان جميع المخالفين  
يستحلون فبايحه **مفتاح** يشترط فيها استقبال القبلة بمذبحه  
او منحرفه بالسنة والاجماع وبجميع مقايده بدنه احوط للحسن استقبال <sup>مذبح</sup> القبلة  
القبلة فلو ترك عامدا حرم ويعتفر مع الجهل والنسيان للحسان وكذا  
مع عدم الامكان كما هو مستعصا <sup>او حرم</sup> او حصوله في موضع لا يتمكن من ذلك <sup>وقد</sup>  
مرسند **مفتاح** يشترط في الحالة ان يكون من الحديد فلا يجزى غيره  
مع القدر عليه بالافلاو الحسن المستفيضة لا ذكوة الا بحديد  
ويجوز مع الضرورة ما يفي الاواج اي يشقها للنصوص منها الصحيح  
ان يجزى بالحجر والعظم والقصبه والعود اذا الرصب الحديد لا يقطع

الحلقوم وخرج الدم فلا يباس وفي الحسن عن المروءة والقصبه والعود <sup>مذبح</sup>  
بهن اذا لم يجد سكيناً قال اذا قرى الاواج فلا يباس بذلك خلافا للحان  
في السنن والظفر للخمر العاني ما انتهى في الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم  
يكن شاة او ظفرا وساحداً عن ذلك اما السنن فعظم وانما الظفر فمذري  
الحبشة وربما يجمع بالحمل على الكراهة او على كونهما متصلين فيمنع ح  
خاصة **مفتاح** ما افاده الصحيح المذكور من لاكتفاء بقطع الحلقوم وهو  
يجزى النفس هو اصح ما وصل اليه في هذا الباب وفيه قال المحقق و  
الشهيد الثاني والمشهور وجوب قطع الاواج الاربعة الحلقوم والمرى و  
هو مجزى الطعام والشراب والودجين وهما الشرفان المحيطان باحدهما  
وفي الحسن السابق دلالة عليه ويكفي في الخمر طغنه في هذه البتة وفي  
الحسن النحر في البتة والذبح في الحلقوم ويختص النحر عندنا بالابل و  
الذبح بغيره فان نحر المذبح اذ ذبح للنحر لم يحل كما في المعبره ويسقط  
اعتبار هامة التقدر كما استعصا <sup>تعضا</sup> او حصوله في موضع لا يتمكن المذكور  
من الوصول الى موضع ذكاته وخيف فوته فيعقر بالسيف ونحوه ونخل  
وان لم يصادف العقر موضع الذكوة كما **مفتاح** لا بد من الحركة بعد  
الذبح او خروج الدم عنه معتدلا غير متفاضل قال الاكثر للجمع بين  
النصوص اذ ورد بعضها باذا واخره بذلك وقيل لا بد من الامر من معاً



ومنهم من اعتبر الحركة وحدها الصحة ما يدل عليها والاول اظهر اعتبار  
 استقرار الحيوة قبل النجاة كما ذكره الشيخ وتبعه عليه جماعة فلا دليل  
 عليه ترك النفس اليه وغاية توجيهه ما قاله الشهيد الثاني من  
 قبحه ان ما لا استقرار حيوة قد صار بمنزلة الميت ولان اسناد مو  
 الى الذبح ليس باولى من اسناده الى السبب الموجب لعدم استقرارها  
 بل السابق اولى وصار كان هذا كذا بذلك السبب فيكون ميتة وهو كما  
 ترى مع انه اجتهد في مقابلة النص فان ظواهر الكتاب والسنة  
 تنفي اعتبار كذا استثناء الاما ذكيت من النجاسة والمترتبة وما اكل  
 السبع وفي الصحيح في تفسيرها ان ادركت شيئا منها وعين نظرت في  
 تركض او ذب تمص فقد ادركت ذكاة فكل وفي معناه مستفيض منها  
 اذا شككت في حيوة شاة ورايتها نظرت عنها او تحركت اذيتها او تمصع  
 بذنبها فاذبحها فانها لاك حلال قال نجيب الدين يحيى بن سعيد الخ  
 وه ان اعتبار استقرار الحيوة ليس من المذهب واليه ميل الشهيد  
 بل قال نائهما وعليه ينبغي ان يكون العمل وقال او صار جمع على القول  
 باعتبار الى القرائن المفيدة للظن ومع الاشتباه الى الحركة بعد الذبح  
 او خرج الدم المعتدل **مفتاح** يستحب في ذبح الغنم ربط اليدين و  
 رجل واحدة وفي البقر افعال فريها جميعا واطلاق ذنبها وفي الابل

واطلاق الاربع يابس  
 العروق والاشجار  
 دون اليد والرجل

جمع يديرو ويظهرها فيما بين الخف والركبة وفي الظير الى بعد الذبح  
 وفي الكل تحيد الشفرة وعدم ازالة اللحم وسرعة القطع واستقبال  
 الذبح القبلة وعدم تحريك اياه ولا جرة من مكان الى اخر بل تركه الى  
 ان يفارق الحيوة وان يساق الى المذبح برفق ويعرض عليه الماء قبل الذبح  
 ويمز التكين بقوة ويجد في الاسراع ليكون اوحى واسهل كذا ذلك  
 للنص **مفتاح** يكره اامة الراس عامدا او بالذبح التكين الخاع للنهي  
 عنهما في الصحيح وكذا اسلحة وقطع شيء منه قبل برده للخبر وقيل التحريم  
 في الكل ومنهم من قال بتحريم الذبحة ايضا ويدفعه الاصل وعمومه  
 فكل من ذكر اسم الله عليه وغيرها وخصوص الصحيح عن ذبح طير قطع  
 راسه او كل منه قال نعم ولكن لا يفتد وفي الحسن ضيفت مدينة فابان  
 الراس فقال ان خرج الدم فكل والذباحة ليلا ويوم الجمعة قبل الضلوة  
 الامع الضرورة فيهما وان يقبل التكين ليدخلها تحت الحلقوم  
 يقطع الى خارج وان يذبح ويوان اخر ينظر اليه وقيل بالتحريم فيهما  
 والكل منه عند في الاخبار **مفتاح** فكاه السمك اخراجه من الماء  
 سواء كان المخرج مسلما او كافرا مستحيما لا مستقبل ام لا العموم  
 لكمصيد البحر والصيد انما يصدق باخذ الحى وخصوص الضاح  
 المسفوضة واكنه جماعة يحرم وجهه خياصولا لخرجه مخرج الم لا لخير



ولأن صيد الجوز مع مشاهدة المسلم له قد أخرجه حيوان خارج الماء  
موجب تحله كما في الصحيح ما كنت أكله حتى انظر اليه وصيد الجوز لا عبرة به  
فيكون العبرة بنظر المسلم له كك والجوزان ضعيفان ولا يلزم من حل صيد  
الكافر له حل ما لا يدخل تحت اليد مطلقا مع ان في الصحيح عن سمكة و  
ثبت من نهر فوقت على الجدة فماتت ايصل اكلها فقال ان اخذتها  
قبل ان تموت فماتت فاكلها وان ماتت قبل ان تأخذها فلا تأكلها وظاهر  
المفيد تحريم ما أخرجه الكافر مطلقا ويدفع للمعبرة المستفيضة اماما  
في الماء ويقال له الطافي فحريمه اجماعي والصحيح به مستفيضة وان  
مات فيه بعد خروجه من جوار في البحر لا تأكله لانه مات في الذي فيه  
حيوته والاكثر على جواز اكله جبالا مذكى ففي الصحيح الجحشان والجراد  
ذكي وفي الحسن انما صيد الجحشان اخذها مع قوله تعالى وحل لكم  
صيد البحر خلافا للمبسوط استنادا الى ان ذكاته اخراجه من الماء حيا  
وموته خارجة قبل موته لم يحصل الذكوة وهذا لو عاد الى الماء ومات  
فيه حرم وورد بالمنع من كون ذكوة تحصل بالامر بل بالاول خاصة  
بشرط عدم عوده الى الماء **مفتاح** ذكوة الجراد اخذ مطلقا والكلام  
فيه كالكلام في السمك في جميع الاحكام حتى اكله جوار في الصحيح عن الجراد  
نصيبه مبتا في الماء وفي الضحراء ان ياكل قال لا ولا يجزى منه ما لا يتقل

فيما يتعلق بالصيد

بالطيران **مفتاح** ذكاة الجوز ذكوة امدان تمت خلقته للصحيح المستفيضة  
ولا فرق بين ان يلجه الروح او لا للاطلاق خلافا لجماعة في الاول نظر  
الى اشتراط ذكاة الحي مطلقا وهو ضعيف والكلية منوعة لم يخرج  
من بطنها مستقر الحياة اعتبر ذكاته كما في النض وقيل انما يذكر ان اشبع  
الزمان لها والاخل اكله ولو لم يتم خلقه لم يخل اصلا الصحيح ان اذا ذبحت  
الديباجة فوجدت في بطنها ولدانا فاكل وان لم يكن تاما فلا تأكل  
وفي الصحيح وغيره اذا اشعر او بر قد كانت ذكاة منه وفي رواية اذا كان تاما  
ونبت عليه الشعر فكل **القول** في الصيد قال الله تعالى وما علمتم من  
الجوارح مكليين **مفتاح** للصيد في الشتر معيار احدهما النبات اليد  
على الجوز المستوع والثاني اذهاق روحه بالالة للمعبرة فيمن غير ذكوة  
وكلاهما مناج بالكتاب والشرع والاجماع بشرطيهما والمقصود ههنا  
احكام الثاني اذا الاول بمباحث المعاشر انبف ذكره هناك انشاء الله  
ولا فرق بين كون امتناعه بالاصالة او الاستعصاء كما اشترنا اليد ولله  
اما حيوان او حاد اما الجوز فلا يخل صيده الا الكلب القوم او ما ادرك  
ذكوته عند الاكثر لظاهر مكليين فان الكلب الصيد فخصص الجوارح  
والصحيح منها ما تقول في البازي والضفر والعقاب فقال ان ادركت  
ذكاته فكل منه وان لم تدرك ذكاته فلا تأكل منه وفي الحسن انما اقله

القول في الصيد

هو مع الكلب



الطير فلا تاكل الا ان تذكية وانما ما قتله الكلب وقد ذكرت اسم الله عليه  
فكل وان اكل منه الكلب خرافا للغماني حيث حل صيدها الشبه الكلب من  
الفهد والتمر وغيرهما لعموم لا يبر للصحاح الكلب والفهد سواء خضها  
الشيخ بموردها نارة اعني الفهد يحتاج بان الفهد يسمى كلبا في اللغة  
وحملها على التيقنة اخرى وعلى الضرورة ثالثه وخيرها او سطها لما  
في الصحيح قلت ليس الفهد بمنزلة الكلب فقال ليس شيء مكبل الا  
الكلب وهذا يظهر ضعف ما قيل انه لا نافي بين النصوص حتى يحتاج  
الى التاويل فان الكلب في المعبرة قوبلت بالطير كان حيوان الصيد  
منحصر فيهما واوردت بلفظ الجمع اشارة الى تعدد انواعها والكلب  
يطلق على كل سبع ومنه الحديث اللهم سلط عليه كلبا من كل بك وفي  
القاسوس الكلب كل سبع عقور وعقب على هذا الناحج وانما يدل  
على حل صيد البراة والضفوف من الصحاح وغيرها فحمل على التيقنة  
متعين لنا فانه الصحاح السابقة للصحيح كان ابي يفتي وكان يتفق  
وكنا نحن نفق ونخاف في صيد البراة والضفوف فاما الان فانا لا نخاف  
ولا نحل صيدها الا ان يدرك ذكاته فانه لفي كتابي على ان الله قال ما  
علمتم من الجوارح مكبلين فستمر الكلاب وفي خبر اخر كان ابي يفتي في  
زمن بني امية ان ما قتل الباز والضفر فهو حلال وكان يقيمهم وانا

لا يقيمهم وهو حر ما قتل هذا ومنع الاسكان من الاصطلياد بالكل الا ان  
للجمل لا يؤكل صيده وهو ضعيف فحمل على الكراهة **مفتاح** ولما الالة  
الجمادية فكل ما شتمل على نصل كالسيف والرمح والسهم يحمل مقتوله  
سواء مات بجر حرام لا للصحاح منها زمية الرجل بسهم فيصيده معتبرا  
فيقتله وقد سمي حين رماه ولم يقبضه الحديد فقال ان كان السهم الذي  
اصابه هو قتله فان اراده فليأكل وما لم يشتمل على نصل فان كان  
محدد ايضا للخرق فكأن بشرط ان يخرب ان يدخل فيه ولو يسيرا ولا  
فلا النصوص منها الصحيح اذ ارميت بالمعارض فخرق فكل وان لم يخرق  
واعترض فلا تاكل وفي الخبر النبوي صلى الله عليه واله في المعارض ان  
قتل محد فكل وان قتل بثقله فلا تاكل وفي الصحيح عتقت البندق  
الحجر يؤكل قال لا والمعارض كحربهم بلا ريش وفق الطير من غليظ  
الوسط يصيب بعرضه دون حدة وفي عدة من المعبران المعارض اذا كان مهانة  
اولى يمكن له نبل غيره فلا ياكل ما صيد به **مفتاح** استعمال الله الصيد  
حيوانا كانت اجمادات نوع من الذكوة نابت عنها في شريطة ما يشترط فيها  
فلا بد ان يكون مستعملها مسلما او بحكمة او كايضا على الخراف فيمنه وان يستعمل  
عند الارسل بلا خلاف لعموم ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانما الحق  
ونحو من النصوص وخصوص بعضها في الكلب خاصة قوله تعالى فكلوا



مئاً مسكن عليه ولا ذكر واسم الله عليه وفي الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمتد يده الى  
 ولا خلق في اجرائها اذ وقعت عند الارسل امتاينه وبين عض الكلب  
 فيه خلاف والاصح الاجزاء للبعوضات سيما الآية الاخيرة بل هو في الاجزاء  
 لقبره من وقت التذكية ولما الصحيح في الرجل يبرج كلبه للمعلم ويستقي اذا سمع  
 فقال ياكل منها مسك عليه فلا دلالة فيه على تعيين وقت الارسل لذلك  
 لان السؤال لا يخصص الامع النسيان فيجزي بالاختلاف وان تركها في  
 الحجة اذا ارسل كلبه ونسي ان يسمي وكذلك اذا رمى بالثهم ونسي ان يسمي **بفتح**  
 يشترط في الكلب ونحوه على القول بان يكون معلما بالكتاب والسنة  
 والاجماع وفسر بان يسترسل بالارسل صاحبه ويتجر بجره ويمسك عليه  
 وقد شهد الجربا اذا لم يكن بعد ارسله على الصيد لانه لا يكاد ينفك  
 عن صاحبه وهو حسن وفي الصحيح اذا اكل فلم يمسك عليه لئلا يمسك على  
 نفسه وفي بعضها اذا اسكده وكل منه فلا ياكل فانه اسك على نفسه وقال  
 الصدوقان وجماعة ان عدم الاكل ليس بشرط للصحاح المستفيضة في  
 بعضها قلت انهم يقولون اذا اكل منه فاما اسك على نفسه فلا ياكل قال  
 اوليس قد جاء معكم على ان قتله ذكاته قال قلت بل قال فاما يقولون في  
 شاة فبجها رجل اذ كاهها قال قلت نعم قال فانه السبع جاء بعد ما ذكي فاكل  
 بعضها ايكل البقية فاذا اجازك الى هذا فقل لهم كيف يقولون لا ذكي

رواه  
 في  
 نسخة  
 في  
 نسخة

هذا واكل منها لم تاكلوا منها واذا ذكي هذا واكل اكلتم وهذا يشترط  
 الصحاح السابقة خرجت مخرج النقية والشيخ جمعها بذلك او بان القواد  
 للاكل لا يحل صيده دون ما ياكل نادرا والاول اولى وقرق الاسكا في بين  
 اكله منه قبل موت الصيد وبعده وجعل الاول قارحا في التعليم دون الثاني  
 وقله جمع بين النصوص وهذه الامور لا بد ان تذكر مرة بعد اخرى ليعلم  
 على الطق نادب الكلب لا اولى ان لا يقدر المثلث بعدد كما فعل جماعة بل  
 يرجع الى العرف واهل الحجة **بفتح** الاكثر على عدمه واشترط الاسلام في  
 المعلم الاصل والصحيح عن كلب الجوسي باخذ الرجل المسلم فيسمي حين يرسله  
 اياكل منها مسك عليه فقال نعم لانه مكبل وذكر اسم الله عليه فلا يبسط  
 اظفار تعليمه ونحوه والخبر لا ياكل من صيده الا ان يكون عليه مسلم ولا ي  
 مبتنى على الغالب والثاني ضعيف حمل على الكراهة جميعا ويمكن حمل على  
 تعليمه في ساعته كما في خبر اخر لا ياكل صيده الا ان ياخذ المسلم تعليمه  
 ويرسله وفي اخر وان كان غير معلم تعليمه في ساعته حين يرسله فلا ياكله  
 فانه معلم **بفتح** يشترط ان يستعمل الالة لاجل الصيد المحال فلو لم  
 يستعمل هو كما اذا استرسل الكلب بنفسه من غير ان يرسله او يستعمل لكن لا  
 يقصد الصيد كما اذا رمى سهمها الى هدف فصادف صيدا فقتله واستعمل  
 بقصد لكن مقصوده ليس محلا كما لو طنه خنزيرا فاصاب محلا لا يحل



كذا قالوا لظاهر الخبر ان الرسل كل بك المعلم فكل حيث قد يجوز الاكل  
بالارسل فلا يجوز الاسترسال ولا مع عدم القصد لانه في قوته وفيه  
نظر نعم في خبر اخر عن كلب اقلت ولم يرسله صاحبه فصاد فادركه صائدا  
وقد قتله اياكل منه قال لا والمعتبر قصد جنس المحلل لا عينه فلو ارسل  
كلبا وسماه على صيد معين قتل غيره حل لتحقيق القصد ولصريح الخبر  
ياكل منه الا انه يوجد في نسخة لا تاكل منه قيل ولو رمى سهمما فاصلاه  
الريح الى الصيد فقتله حل وان كان لولا الريح لم يصل وكذا لو صاب  
السهم الارض فوثب فقتل **مفتاح** ومن الشرايط ان يحصل موت بالسيب  
المجامع للشرايط فلو ارسل واحدا كلبه ولم يسمه وتبعه اخر لم يحل الصيد  
واولى منه ما ارسل واحد وقصد اخر وتبعه ثالث وفي الصحيح عن القوم  
يخرجون جماعة الى الصيد فيكون الكلب ارجل منهم ويرسل صاحب الكلب  
كلبه ويسميه ويجري ذلك قال لا يستل الا صاحبه الذي ارسله وكذا  
الومات بصدمته او اقترب سبع او باعانة شئ من ذلك وفي الخبر ان رمية  
فوجدته وليس به اثر غير الشهم وقد نرى انه لم يقتل غير سهمك فكل غائب  
عنك او لم يقب ويشترط العلم والظن الغالب باستناد موت الى السبب  
تقليبا للحكمة فلو سمى وارسل كلبه فارسل اخر كلبه ولم يسم واشترك الكلبان  
في قتل الصيد لم يحل وفي الخبر عن قوم ارسلوا كلابهم وهم معلمة كلهم

وقد

وقد سموا عليها فلما مضت الكلاب دخل فيها كلب غريب لا يعرفون له  
صاحباً فاشتركن جميعاً فقال لا يؤكل منه لانك لا تدري ياخذ معلماً  
ام لا وكذا الوغاب وحيوته مسنقة فوجد مقتولا او ميتاً وفي الصحيح عن  
الرفقة يجدها صاحبها من الغدا ياكل منه فقال ان كان يعلم ان رميته  
هي التي قتله فلياكل وذلك اذا كان قد سمى ولو رماه اثنان على الغنم  
فوجد ميتاً لم يحل لاحتمال ان يكون الاول ابتته ولم يصير في حكم  
المذبوح فقتله الاخر وهو غير مشتمع وفيه نظر **مفتاح** اذا ارسل كلبه  
او سائر فخرجه فعليه ان يسارع اليه بالعتاد فان لم يدركه جازى بال  
الشرايط السابقة وان ادركه جازى بذكائه والا لم يحل الا ان  
يتقدم من غير تقصير الضايد كان يستغل باخذ الالة وصل السكين  
فمات قبل ان يتمكن **الفتح** لا يمنع بما فيه من بقية قوة ومات قبل  
القعدة عليه ولا يحد من الزمان ما يمكن فيه التذكية او نحو ذلك وان  
ما يدرك ذكاته ان يجد ركض برجليه او يطرف بعينه او يخرج بذيبه  
كما في الضحاح وليس في شيء منها ولا في كرام القدماء كما قيل اعتبار السقر  
الحية كما هو المشهور بل من النصوص ما هو مطلق في انه اذا ادرك ذكاته  
ذكاه ومنها ما هو دال على الاكتفاء بكونه جازياً ومنها ما هو مصرح بالاكتفاء  
في ادراكه تذكائه بما ذكرنا من العلامات وعليه ينبغي ان يكون العمل قد



مضى الكلام في ذلك ومقتضى المشهور ان غير مستقر الحياة هنا بمنزلة  
 المذبح فلو ترك عمدا حتى مات حل مع انهم فسروا استقرار الحيوان  
 ان يعيش صاحبها اليوم والايمان والاكثر على ان تستقر الحياة انما واجب  
 تذكيره ان اتسع الزمان لها والافق حلال ومنهم من لم يعتبر اتساع الزمان  
 وليس ينبغي لدلالة النصوص على ان التذكية انما تعتبر على تقدير  
 ادراكها لامطابقا وهو هنا مفقود ففي الجحان اخذ فادركت ذكاته  
 فذكه وان ادركه وقد قلده فاكل منه فكل ما بقي منهم من قال ان لو كان  
 معه ما يذبح ترك حتى يقتله الكلب لانه ياكله اشد العوم فكلوا <sup>امساكن</sup>  
 عليه كخرج منه اذا وجدت الالة بالاجماع وبقي محل النزاع ونحو  
 الصحيح عن الرجل يرسل الكلب على الصيد فياخذه ولا يكون معه  
 سكين فيذكيه بها فيذعه حتى يقتله وياكل منه قال لا بأس قال الله تعالى  
 فكلوا مما امسكن عليكم وهذا القول حسن وفاقا للمختلف <sup>الصدوق</sup>  
 والاسكافي **مفتاح** لو قطعت الالة منه شيئا كان ما قطعت منه ميتة  
 ان كانت حيوة الباقى مستقرة للنصوص لانه قطعة ميتة من حي قبل <sup>ميتة</sup>  
 وبذلك ما بقي وان لم يبق حيوة الباقى مستقرة فقضى قواعد الصيد  
 على جميعها لانه مقتول به فكان بجملته حلالا لكونه في المسئلة  
 اقوال منتشرة وآراء شتى مستندة الى اعتبارات اوروايات شاذة مشتملة

على ضعف او قطع او ارسال وفي الموثق ياكل مما يلي الراس فيزبدع الذئب  
 وفي خبره رجل يضرب الصيد فيقتله نصفين قال ياكلهما جميعا  
 فان ضرب به وبان منه عضوا لم يؤكل منه ما ابانته وكل ما به وفي آخر  
 فان ما بصغرها وكل الاكبر وان اعتدلا فكلهما وفي الجحان ان تحرك  
 احدهما فلا يؤكل الاخر لا تميمت ويمكن تنزلهما كذا او بعضا الى  
 ما قلناه **مفتاح** الاصطفا بالالة المنصوبة لا يحرم الصيد ولا يجعله  
 لصاحبها سواء كانت كلبا او سباعا نعم عليه الجرة مثلها وهو ظاهر ووضع  
 عض الكلب من الصيد نجس يجب غسله ملأ قاتله بالرطوبة خلافا  
 للخراف والمبسوط الظاهر فكلوا مما امسكن عليكم من دون امر الغسل  
 والجواب ان الاذن فيه من حيث انه صيد فلا ينافي المنع منه من وجه  
 اخر ويكره ان يرعى الصيد بظاهره او كبر منه الجور قبل يحرم وهو ضعيف  
 الاكل اشد ضعفا **المباب الثاني** في غير الجحان **القول** فيما يحل ويحرم  
 بالاصالة قال الله تعالى يسئلونك ماذا احل لهم قل احل لكم الطيبات  
 وما علمتهم من الجورح الاية وقال سبحانه في بيئنا اصل الله عليه واله يحل  
 لهم الطيبات ويحرم عليهم الجحائ **مفتاح** الاغنيان مخلوقة لمنافع العباد  
 فما طاب منها وطهر فهو حلال وما خبت واضر بالحياة او الصحة او العقل  
 فهو حرام خلق لكم ما في الارض جميعا ولا ضرر ولا ضرار في الذئب وكل

الابن بابويه في الجحان



شيء مطلق حتى يورد فيه نهي وقد ورد بخصوص بعضها ونصوص واحكام يجب  
العمل عليها واستنباطها عليك انشاء الله تعالى **مفتاح** اكل الاعيان النجسة  
حرام وكذا النجسة بالاختلاف فيها وفي الفصاح دلالة عليه والثاني  
ان كان جامدا لم يجس منه سوى ما اتصل بالنجاسة فيكشط ما يكتنفها  
ويحل الباقى كما في الفصاح وان كان مائعا فلا يطهر ما دام باقيا على حقيقة  
لوجوب وصول الماء الى كل جزء وهو انما يتحقق بصيرورة ماء مطلقا  
وظاهر الصحيح اذا وقعت الفارة في الثمن فمات فان كان جامدا فالقها وما  
يليه وكل ما يقران كان ذائبا فلا ياكله ويستصحب به والزيت مثل ذلك  
وفي الصحيح الفارة والذائبة تقع في الطعام والشراب فتقوت فيه فقال لو كان  
سمنا او عملا او زيتا فان كان الشاة فانزع ما حوله وكله وان كان الضيف  
فادفع حتى يسرج به وان كان بردا فطرح الذي كان عليه ولا تترك طعامك  
من اجل ما تبته مات عليه فقول العلامة بطلانها مع تخلل اجزائه حتى  
الذهن بعيد نعم يجوز استعماله في غير الاكل والشرب من المنافع المشروعة  
كما استفاد من النص المذكور وما في معناه من الفصاح المستفيضة مضى  
الى الاصل وتخصيصها بالدهن كما هو ظاهر الاكثر في جواز البيع ليس  
والسؤال غير محقق وليس في شيء منها مع كثرتها تقييد بلزوم كون  
الاستصحاب به تحت التمهيد كما هو المشهور بل الغالب المتبادر ان اطلاق

الاذن كونه تحت الظلال فالاطلاق هو الصحيح وفاقا للشيخ والاسكافي بل  
المختلف ايضا على ان دخانه ليس نجس باعترافا الاكثر وكونه تعبدا مع  
بعده يحتاج الى الدليل **مفتاح** تحريم الخمر من ضرورتها الذين حتى قيل  
مستحل والكبار السنطة ناطقان به ويحرم بها كل سكر للنص النبوي كل سكر  
خمر وكل خمر حرام والفصاح المستفيضة منها ان الله تعالى لم يحرم الخمر لانهما  
ولكن حرمها لعاقبتها فان كان غائبة الخمر فهو حرام ومنها قال رسول الله صلى  
الله عليه واله الخمر خمسة العصير من الكرم والنقيع من الزيتون والبقع من  
العسل والرز من الشعير والتبذ من القمح والمعتبر في الخمر اسكار كثيرة  
فيحرم قليله ولو سكرها كما في الاخبار حرمها المادة الفاسدة وللنصوص  
المستفيضة ما اسكر كثيرا فقليله حرام **مفتاح** الفقاع حرام وان لم  
يكن سكر اقليله وكثيره للاجتماع والنصوص المستفيضة من غير تقييد  
وفيها انه خمر مجهول ولنه الخمر عينها وان حذو حذو شراب الخمر ولما يحرم  
مع الغليان وفي الصحيح كان يعمل لابي الحسن عليه السلام الفقاع في  
منزله قال الرازي لم يعمل فقاع يغلي وقت الغليان بالتشيش الموجب لالتصليب  
اما ما لا يعلم حاله فظ بعض الفصاح الكرافة ونزط الاصحاب على التحريم  
**مفتاح** لا خلاف في تحريم عصير العنب اذا غلبان صار اسفله اعلو قبل  
ان يذهب ثباته والعبرة بناطقة منها الصحيح كل عصير اصابه النار فهو حرام



حتى يذهب ثلثاه يبقى ثلثه وفي الحسن لا يحرم العصير حتى يغلي وفي الموثق اذا  
 انش العصير او غلاه حرم ويستفاد من اكثرها عدم الفرق بين الغليان النار  
 وغيرها وكذا الفرق في ذهاب ثلثيه بين الامرين صرح بعضهم قال الشهيد  
 الثاني والحكم مختص بعصير العنب فلا يتعدى الى غيره كالتمر والزيت والاصل  
 وخروجه عن الاسم وذهاب ثلثيه وزيادة بالشمس والظاهر الصحيح كان يحرم  
 الزيتية فان الزيتية لا يذهب فيه ثلثا ماء الزيت ثم نقل التحريم في الزيت  
 عن بعضهم قلت وينافي ما ذكره من الاصل وخروجه عن معنى العنب الطالق  
 النصوص المتقدمة من غير تقييد بالعنب الا ان يحمل المطلق على المقيد  
 وما ذكره من ذهاب ثلثيه بالشمس انما يتم اذا كان قد اش بالشمس وغلا حتى  
 يحرم ثم يحل بعد ذلك بذهاب الثلثين والغليان بالشمس غير معلوم فضلا  
 عن التبخير وهو صوت الغليان ولما ما جف بغير الشمس فلا غليان فيه  
 فلا وجه لتحريمه حتى يحتاج فيه الى التحليل بذهاب الثلثين على ان الطالق  
 العصير على ما في جنات العنب كما ترى نعم ان صب على الزيت الماء وطبخ بحيث  
 اذت الحلاوة الى الماء فيمكن الحاقه بالعصير في التحريم والغليان كما في الخبر  
**مفتاح** اكل الطين حرام لما فيه من الاضرار بالظاهر بالبدن والنصوص  
 المستفيضة منها الطين حرام كله كالحميرو ومن اكله ثم مات فيه  
 لم اصل عليه الا طين القبر فان فيه شفاء من كل داء ومن اكله بشهوة لم

طعام

يكره فيه شفاء وفي رواية ولما ناهى عن كل خوف والمراد بالقبر قبر الحسين عليه  
 السلام اي ما جاوره عرفا او ماحوله السبعين ذراعا كما في الخبر اربعة  
 فراسخ كما في الخبر وجمعت بينهما في الفضل وفضلها ما اخذ بالدعاء  
 لما تقرر وجمعت تحت القبة المقدسة بقراءة سورة القدر كما في الخبر ويشترط  
 عدم التجاوز عن قدر المحضة كما في الخبر ولا ضرر الاكثر غالباً وهل يجوز  
 اكله بجرم التبرك قيل لا خلافا للشيخ في الصباح وقد رجح عنه في الخبر  
 حنكوا الولاد كبرية الحسين ولا دلالة فيه على جواز الاكل **مفتاح**  
 يكره ان يستعمل الذوايب شيئا من المسكرات للخبر وحرم القاض وكوه في  
 خبر اخر ما لا يحل للمسلم اكله وشربه اما الاطفال فيحرم سقيم المسكر  
 وفي الخبر من سقى مولودا مسكرا سقاها الله من الحميم **القول** فيما يحل ويحرم  
 بالعارض قال الله تعالى ولا تأكلوا مما اكرم بدينكم بالبطل **مفتاح** يحرم  
 الاكل من مال الغير الا باذنه بالكاتب والستة والاجماع وفي الحديث  
 المسلم على المسلم حرام ماله ودمه وعرضه وفي اخر لا يحل له ماله الا عن طيب  
 نفسه منه وقد رخص مع عدم الاذن تناول من يوت ما نفعته الاية  
 في صورة التوراة الذي يعلم منه الكراهة ولا يحل منه وفيد بعضهم بما يحسن  
 فساده واخرون بدخوله بالاذن وليس ابني وفي شمول الاباء والامهات **الاجد**  
 والجذات نظير من حيث انهم ادخل في القرب من العم والحال وصيغة الجمع

القول فيما يحل ويحرم بالعارض



ومن انهم ليسوا بالاحقيقة والجمع انما هو باعتبار الماء ودين قضية المطا  
وعاملكم مفاد قيل هو العبد وقيل من له عليه ولاية وقيل الولد وقيل  
ما يجد الانسان في داره ولا يعلم به وفي الجحيم ان الرجل يكون له وكل يقوم  
في ماله وياكل غير اذنه وكذا رخص لمن يتجمل او فاكهة او زرع انفاقا  
ان ياكل منه من غير افساد ولا حمل على المشهور للنصوص منها ما سئل ابن ابي عمير  
الذي في قوة الصحيح فيجوز له ان ياكل منها من غير ان صاحبها من ضرورة <sup>عنه</sup> او  
قال لا بأس ومنها الجمل ولا تحمل قلت جعلت فداك ان التجار قد اشتروها  
ونقدوا واملحهم قال اشترى واما ليس لهم والسيد وجماعة على المنع لاصالة  
العصمة وفيه التصرف في مال الغير لا شتمه على الخطر والتمس عن مثله  
في الكتاب الامع التراضي والصحيح لا يحمل له ان ياخذ منه شيئا وللجيم بالزرع  
فياخذ منه السبلة قال لا قلت اي شيء السبلة قال ولو كان كل من يميز  
ياخذ منه سبلة كان لا يبقى منه شيء وهو الاقوى وان كان الجمع بين الاجار  
يحمل الاخذ على الحمل كما فعله الشيخ لا يخلو من قوة ويمكن الجمع ايضا بحمل  
الاول على ما اذا علم بشاهد الحال اباة المالك لذلك ومنهم من اشتط  
في الجواز عدم علم كراهة المالك او ظنها ومنهم من خص المنع بالزرع للخبز  
للمذكور في السبلة ويدفعه الصحيح السابق لما فرغ فان فيه ذكر النخل والكرم  
والشجر والمباطح ايضا **مفتاح** اذا علم الحمل او المحمة فمشتك في طريقه ان الاخر

عندهم

استحب الاجل لعدم انتقاض اليقين بالشك كما في النصوص واذا غلب على  
الظن بان بسبب معتبر فهو شبهة وكذا اذا تعارضت الامارات ففي الصحيح  
بين وحرمان بين وشبهات بين ذلك فمن ترك شبهات نجى من المحرمات  
ومن اخذ شبهات ارتكب المحرمات وهلك من حيث لا يعلم واذا اختلط  
الحلال بالحرام فهو له حلال حتى يعرف الحرام بعينه للصحيح وغيره حتى يعرف  
انحراف بعينه كما مر واذا جهل حال مالكة الباذل لم يجز السؤال لذلك  
ولقرينة اليد والاسلام وان كان الاجتناب مع الاحتياط اولى **مفتاح**  
يحرم الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر للصحيح ملعون من جلس على مائدة  
يشرب عليها الخمر وفي رواية اخرى طائفا وفي اخرى من كان يؤمن بالله و  
اليوم الآخر فلا ياكل على مائدة يشرب عليها الخمر والاكل هو فتوى الاكثر  
لاكن الاعتماد على الاول الصحة السند والخبر في مائدة شرب عليها الخمر  
صكر انه حرمت المائدة والخمر ما بين المسكرات والفقهاء لانه يستعمل خمره  
الخمر المذكور وعده العلامة الى الاجتماع على الفساد والنهوض والحكم لا يجوز  
الاكل من طعام يعصم الله به او عليه ولم ينق على ما اخذ **الباب الثالث** في الخمر  
**القول** في الاضطراب قال الله تعالى من اضطرب في محصة غير متجانسة لا ثم  
فان الله عفو رحيم وقال من اضطرب غير باع ولا عاقل اثم عليه وقال الامام اضطرب  
اليه **مفتاح** كل ما يحرم تناوله فانما يحرم مع الاحتياط اما مع الاضطراب فهو حلال

باب الثالث في الخمر



للآيات المذكورة ولنفي الحجج وكحديث لا ضرر ولا ضرار سواء خاف التلف  
او المرض او الضعف المؤذي الى احدهما لان ذلك كله اضطرار ومنعه  
على تقديره حرج منته خلافا لجماعة في الاخرين وسواء يتيقن وقوع ذلك  
او غلب على ظنه كظناؤه وسواء الخمر وغيرها من المحرمات عند الاكثر الطين  
وبغيره على خلاف فهمها نظر الى عموم ادلة تحريمها مع عدم معارضة الآيات  
لها لاختصاصها بالميتة والدم ولحم الخنزير لصدورها بتحريمها وفيه ان تحريم  
الثلاثة الفحش واغلظ من تحريمها فاباحتها <sup>للمضطر</sup> وجوبا باحتكامها  
بطريق اوليها الطين وقد ورد النص في الامر في الاباحة للضرورة  
على ان عدم حفظ النفس من التلف استدحرجها من تناولها فاذا اقرضا  
وجب ترجيح الاخف وفي بعض النصوص دلالة عليه كما يأتي وفي الخبر في  
رجل اصابه عطش حتى خاف على نفسه واصاب خمر قال يشرب منه قوته  
واما ما في الحسن ان الله عز وجل لم يجعل في شيء مباحا مردوا ولا نكاه  
فقد يقال انه لا تحريم حال الضرورة بالغرض وفيه نظر لتوقف نفي التحريم  
حال الضرورة على وجود الشفاء فيه والشفاء منفي بالنص مطلقا فالنص  
ان يقال لا منفعة فيه وان جاز دفع المضرة به فان قيل انا نشاهد  
للمنافع في بعض المحرمات بالخبرة قلنا ان الحرام قد يضرب الروح اكثر مما  
ينفع البدن كما قال سبحانه في الخمر والميسر وانهما اكبر من نفعهما ففي

الشفاء من الحرام انما هو بالاضافة الى الروح والبدن جميعا وذلك  
لان الشارع انما هو طبيب الارواح اقلا والابدان ثانيا وتعاويرا  
مصلحتها معا فهو انما يعالج الابدان بقدر ضرورة احتياج الارواح  
اليها بشرط سلامة الارواح فما يضرب بالارواح لا عبرة به وان تقع الابدان  
**مفتاح** انما يحل للبضطر ما يحفظه عن الضرر دون الزايد عليه لان  
الضرورة تدفع بذلك ولما امر بشرب منه قوته وهو ظاهر الاكثر اما  
الزيادة على الشبع فحرام اجماعا وبه فسر العادي في الآية كما فسر الباغي من  
يبتغي الميتة رغبة فيها والاكثر على ان المراد بالباغي الخارج على  
الامام كما في النص وهو معناه شرعا وبالعاوي قاطع الطريق او السارق  
كما في النصوص وقيل فيهما اقول اخر وفي وجوب الاكل نظر الى  
استلزام تركه الاعانة على نفسه المشي عنها بقوله تعالى ولا تلحقوا في  
وعده نظر الى ان الصبر عنه نوع تورع فيكون كالصبر على القتل بمن  
يراد منه اظهار كلمة الكفر قولان والاصح الاول اذ لا يحرم في فلو تورع  
في تركه وفي الامر بفرق وفي الخبر من اضطر الى الميتة والدم ولحم الخنزير  
فلم يأكل شيئا من ذلك حتى يموت فهو كاف **مفتاح** لو اضطر الى طعام الغير  
وليس له الثمن وجب على صاحبه بذله لان في الامتناع اعانة على قتل  
المسلم وان قد دفع الثمن وجب وان زاد على ثمن المثل لا يقع <sup>الضرورة</sup>



بالتمكن خلافا للشيخ معللاً بأنه مضطرب دفع الزيادة فكان كالمكر على  
 وهو ضعيف **مفتاح** المشهور بعد جواز التداوي بشئ من السكرات و  
 الانبذة ولا يشئ من الادوية معها شئ من ذلك للمعينة المستفيضة منها  
 الصحيح عن دواعي الجحيم قال لا والله ما احب انظر اليها فكيف  
 اتداوي به هو بمنزلة شحم الخنزير وحكم الخنزير ويستثنى التداوي بها  
 للعين مع الضرورة للحسن وقيل بالمنع منه ايضا للاطلاق وخصوص  
 الاخبار وطلق القاضي جواز التداوي بها اذا لم يكن عنه مندوحة  
 وجعلته احوط وكذا الطوسي في الذرور كالترقياق والاضيق اختاره  
 الشهيد الثاني من جواز مع خوف التلف خاصة جمعاً بين الأدلة  
 بحمل تلك النصوص على تناوله لطالب العافية وقد مر ما يدل عليه  
**مفتاح** يجوز الاستشفاء ببول الابل بالنص والاجماع واما شرب  
 الابل مما يؤكل لحمه ففيه قولان وبكره الاستشفاء بمياه الجبال  
 الحارة التي توجد فيها ريحة الكبريت للجر وعلل بانها تخرج من فوج  
 جهنم نفوذ بالله منها **القول** في الاداب قال الله تعالى كلوا واشربوا ولا  
 تسرفوا **مفتاح** يستحب غسل اليدين قبل الطعام بدون مسح بالمنديل بعد  
 المسح ببول الوجه قبله والتسمية عند الشروع وعند كل لون ولو شق قال  
 عند الذكر بسم الله على اوله وآخره وان قطع الاكل بالكلام اغاد عند

القول في الادب

العود وان ياكل بيده اليمنى الامع الضرورة وان يبدأ صاحب الطعام  
 بالغسل ثم من على يمينه وبالاكل ويؤخر في الامتناع والغسل الثاني  
 مبتدأ فيمن على يمينه او يمن على يمن الباب خر كان او عباد وان يجمع  
 غسالة الايدي في اثناء واحد وان يحمد الله في الانتهاء مكرراً الا القف  
 وعند الفراغ ويسمى بالمانثور وان يستلق بعد ويضع رجله اليمنى على  
 اليسرى ويكره الاكل متكاً وعلى الشبع وجبا واكل سور الفار و  
 باليسار والتملى منه وري كان الافراط حراما لما فيه من الاضرار وان شبع  
 يد بالمنديل وفيها شئ من الطعام تعظيماً للطعام حتى عليها او يكون  
 الى جانبه حتى يمضغها وقد ورد بكل ذلك النصوص وخص في الصحيح  
 الاكتفاء بتسمية الواحد عن الباقي **مفتاح** عن الحسن بن علي عليمهما  
 السليم ان في المائة اثني عشرة حصة يجب على كل مسلم ان يعرفها اربع  
 منها وفرض واربع منها سنة واربع تأديب فاما الفرض فالمعرفة والرضا و  
 التسمية والشكر واما السنة فالوضوء قبل الطعام والجأوس على الجأوس  
 الايسر والاكل بثلث اصابع ولما تأديب فالاكل صايليك وتضعير  
 اللقمة والمضغ الشديد وقلة النظر في وجه الناس **كتاب مفاتيح**  
**النكاح والنوايل** قال الله تعالى وانكحوا ابائكم منكم والصالحين  
 عبادكم وامانكم ان يكونوا فقراء يغفر الله من فضله وقال عز وجل انكحوا

وفي الامانة  
 كتاب مفاتيح  
 النكاح والنوايل



ما طاب لكم من النساء منى ثلاث ورباع وفي حديث النبوي صلى الله  
عليه واله النكاح ستة فمن رغب عن ستة فليس منه وفيه ما كونه ناسوا  
فان بابا بكم الامم يوم القيمة ولو بالنقط حتى ان السقط ليجي محبطينا  
على باب الجنة فقال له ادخل فيقول لا حتى يدخل ابواي قلبي وفيه اسفا  
امر مسلم فايدة بعد الاسلام افضل من زوج مسلمة تسرا اذا نظر اليها  
وتطبعه اذا امرها وتحفظه اذا غاب عنها في نفسها وماله وفيه شر وموالم  
الغراب وفيه انقض المباحات الى الله الطلاق وفيه ايما امرة سالت  
زوجها المطلق من غير ايس لم يزوج رايحة الجنة وعن مولانا الباقر عليه  
السلام ما احب الى الدنيا وما فيها الى والى ايت ليلة ليست لي روجه  
فقال ركعتان يصليهما رجل من زوج افضل من رجل اغرب يقوم  
ليله ويصوم نهاره والنصوص في فضله اكثر من ان يحصى وهو مستحب  
لمن نافت نفسه اليه من الرجال والنساء بالكتاب والسنن والاجماع و  
القول بوجوبه شاذ وفي استحبابه لمن لم يثق قولان اصحهما ذلك  
لعموم اكثر النصوص وكثير النسل والامة وبقاء النوع والمخلص  
من الوحدة المنهي عنها والاستعانة بالزوجة على امور الدين ورعا  
ثم الولد الصالح وانما مدح يحيى على نبينا وعليه السلام بالخصوراي  
غير المشتهى للنساء فلان في رجحان التزوج مع الاستعانة والذم

المستفاد من الآية تزيين حب الشهوات مختص بحجة ذلك الشهوة  
البهيمية دون ارادة الطاعة وامثال الامر وتحمل الحقوق يزيد في  
الاجر وهو من الامور الدينية وهل هو افضل من الخلق للعبادة  
خلاف والولى التفصيل بان عبادة الله كانت تحصيل العلوم الدينية  
فهو افضل وان كانت من الاعمال فالترجيح افضل وهو اما يملك اليقين  
او العقد الدائم والمنقطع او تحليل الامة والاو لان من ضرورات  
الدين والاخرا من ضرورات مذهبنا ومختصاته والنصوص بها  
عن ائمتنا عليهم السلام مستفيضة والمنقطع كان سائغا في صدر الاسلام  
بالاتفاق فحرمه عن تلقاء نفسه بعد ان روى شرعيته عن صاحب  
الشرع صلوات الله عليه واله والفرقة قد تحصل بالفسخ والطلاق ونحوها  
وقد يحصل بالبيع او انقضاء المدة او هبتها او غيرها **لكن الباب الاول**  
**في النكاح باقسامه القول** فيه ان يحل ويجرم من النساء قال الله تعالى احب  
عليكم امهاتكم الى قوله عز وجل واخلكم ما وراه ذلك **مفتاح** يحرم  
بالنسب كل قريب ما عدا اولاد العمومة والحولة وقضله السبع  
المذكورة في الآية فان الامر يشتمل الجنة وان علت والبنت بنت  
البنت وان سقطت وبنات الاخ وبنات الاخت يشملن السافرات والعمه  
والخاله العاليات اعني عمته الاب والام والجدة والحدة وخالفهم

الابا والجد والنكاح باقسامه



لأعته الغمة وخالة الخالة فانهما قد يكونان محرمتين فتدخلان  
 في المذكورات وقد لا تكونان فلا يدخلان ولما يثبت النسب بالنكاح  
 الصحيح ومع الشبهة اما الزنا فلا اجماع الا في التحريم فان ظاهرهما بان  
 بثوته وان كان فيه اشكال لان المعبر ان كان صدق النسبة عرفا  
 ولغة لم يشوب باقي الاحكام لدخوله في العمومات والاشقة للجميع  
**مفتاح** يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب بالاجماع والنصوص  
 المستفيضة فيصير للرضعة بمنزلة الام وفحلها بمنزلة الاب  
 على هذا القياس وهذه قاعدة كلية ولاية وان اختلفت بالام  
 والاخت ومن لزمهما دون الفحل وتوابعه الا ان ذلك من قبل  
 النصوص المستفيضة من السنة فالمحرمات من الرضاع ايضا  
 سبع والام تشمل من علت فكل ام ولدت مرضعتك او ولدت  
 ولدت من ولدها او ارضعتها او ارضعت من ولدها ولو بسايط فهي  
 بمنزلة امك والبنت تشمل من سفلت فكل بنت ارضعت بلبنك  
 او بلبن من ولدت او ارضعتها اموة ولدتها وكذلك بناتها من النسب  
 والرضاع فكلهن بمنزلة ابنتك والاخت هناك امرة ارضعتها  
 امك او ارضعت بلبن ابك وكذلك بنت ولدتها المرضعة والفحل  
 والعمت والخالات هنا اخوات الفحل والرضعة واخوات من ولدها

او ارضعت او ارضعت من ولدها  
 او ارضعت من ولدها او ارضعت من ولدها

من النسب والرضاع وكذلك امرة ارضعتها واحدة من جداتها وارضعت  
 بلبن واحد من اجدادك من النسب والرضاع وبنات الاخ وبنات الاخت هنا  
 بنات اولاد المرضعة والفحل من النسب والرضاع وكذلك انما ارضعتها  
 او بناتها او بنات اولادها من النسب والرضاع وبنات كل من ارضعتك  
 او ارضعت بلبن اخيك وبنات اولاده من النسب والرضاع فكلهن بنات  
 واختك فكل من دخلت في احده من ذكرن فهي محرمة الا في صورة واحدة  
 على رأي كل من لم يدخل فيهن فهي حلال الا في صورة واحدة على رأي الصواب  
 الاولى فهي المشتهرين علمنا خاصة من عدم تحريم احد المرقتلين على  
 الاخر اذا كان الفحل وهو صاحب اللبن متعدد وان كانت المرأة واحدة  
 وتمت الشرايط في كل واحد وحصل التحريم بين المرقتلين والمرقتلة والفحل النصوص  
 وخالف في ذلك الشيخ ابو علي الطبرسي انه فاكف بائنا الحد المرضعة لعمومها  
 من الرضاعة ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ونحوهما وهو قوي ويؤيد  
 النص الصريح فبالا للرضاع يحرم من قبل الفحل ولا يحرم من قبل الامهات  
 ولما حرم الله الرضاع من قبل الامهات وان كان لبن الفحل ايضا فان  
 الموافق للكتاب والسنة اولى بالمراعات مما يخالفه ولا سيما اذا كان الاحتياط  
 معه والشبهة ليست محل الاعتماد مع احتمال مستند المشهور واليقين  
 الثانية فهي ما ورد في الصحاح من تحريم اولاد الفحل ولادة ورضاعا

يحرم وايضا  
 ولا يخفى



ولاد المبيعة ولادة على اب المرتضع حلالا بانهم صاروا في حكم ولد وفي  
التعليل نظر لكن عمل بها في الخلاف ونبهه جماعة وآخرون على عدم الخبر  
لان اخت الابن من النسب انما حرمت لكونها بنت الزوجة المدخول بها  
فحرم بها بسبب الدخول بامها وهذا المعنى متفق هنا وانما حرم بالرضاع  
ما حرم بالنسب لا ما حرم بالمصاهرة فزكف يحرم بالرضاع ما ليس يحرم  
في النسب وهو قولي لولا صحة الروايات وهي مخرجة للمسئلة من القاعدة  
للاحتياط وهل يحرم اولاد الفحل على اولاد اب المرتضع الذين لم يرتضوا  
من هذا اللبن في هذه المبيعة الاشهر لان اخوات الاخ انما يحرم من  
لكنهن اخوات لا من حيث هن اخوات الاخ وهذا لو كان له اخ من ابيه  
واخت من امه لجاز لاحيه المذكور كحاح اخته اذ لا نسب بينهما يحرم فكذلك  
هنا لان نسب بين اخوة الرضيع من النسب واخته من الرضاع وقيل يحرم لظاهر  
التعليل المذكور فانهم لما كانوا بمنزلة ولد الاب حرموا على اولاده  
وفيه النظر السابق وللكراهة وجه للخبر اما ان تزوج اخت اخي من  
الرضاع وقد وقع الالتباس في حكم نسوة كثيرة في باب الرضاع ومن اعني  
القاعدة حق المراعات ظهر عليه الحكم والحاجة الى استثناء شيء منها  
غيرها ذكر كما وقع في التذكرة وغيره فان المحارم كلهن داخلات وغيرهن  
خارجات وكما يمنع الرضاع من النكاح سابقا كذلك يبطل لاحقا

فلو تزوج رضيعته فارضعها من نفسه نكاح الصغيرة بارضاعها كما تم  
وجدت واخته وزوجة الاب والام اذا كان لبن المرتفعة منها فسد  
النكاح والنصوص به مستفيضة **فصل** يشترط في الرضاع المحرم  
ان يكون اللبن عن وطئ صحيح اجماعا وان كان شبهة كما هو المشهور  
للعصومات ولا يحاقها بالعقد في النسب وترد فيه الحلي ولا وجه للمالو  
اركان عن زنا لم ينش حرمة بل خلاف وفي الصحيح ما يثبت عليه والاول ان ينظر  
به وفي اعتبار الولادة والاكتفاء بالحمل وجهان وان ثبت به اللحم وينتد  
العظم للقوية او يرضع يوما وليلة رضعات متوالية لا يتعدى في غير  
الموافق باختلاف فيها اربع عشرة رضعة كاملة متوالية على المشهور  
للموافق خلافا لاكثر **فصل** في كف البعش للنصوص وليس شيء منها  
بغير السند كما ظن مع انها محتملة للثبوت ومعارضة للمعبرة منها الصحيح  
قلت ما يحرم من الرضاع قال ما ابنت اللحم وسند العظم قلت فيحرم عشر  
رضعات قال لانها لا تبنت اللحم ولا تسند العظم ولا اسكافي فاكفي  
بواحدة مثلا الجوف اما بالمص او الوجور العصومات والنصوص منها  
الصحيح قليلة وكثير حرام وهو مع الحديث المذكور انما اصح ما في الباب  
سندا لكنه شاذ كالدالة على اعتبار السنة والشين وقابل للتأويل  
ومحتمل للثبوت وهل يشترط في التوالى اتحاد المرأة ام يكفي اتحاد الفحل



ظاهر اصحابنا الاول لظاهر الموفق خلافا للعامة ولهم الاصل والعموم  
ولا بد من ارتضاء من النذرى على المشهور تحقيقا لمسمى الارتضاء خلافا  
للاسكافي كما هو الاقوى لان الغاية المطلوبة لتمامها ابيات اللحم و  
اشداد العظم كما هو ظاهر الفخاوي وصريح الخبر وجوب الصبي اللبن بمنزلة  
الرضاع وان يكون في الحولين للرضع بل خلافا للنصوص ولما روي  
الرضع فقيه قولان افروهما عدم الاشتراط ويرجع في تقدير الرضعة الى  
العرف اذ لا حد لها في الشرع وما قيل انها ان يروي الصبي ويصده من قبل  
نفسه فانما هو تفسير للعرف لانه قول آخر **فمنحاح** يحرم بالمضامرة امر الزوجة  
وان علت وبناها وان سفلت تقدمت ولا تفهم وانخرت وانخرت اجمعنا لا غنا  
وزوجة الاب وان علا وزوجة الابن وان سفلت كل ذلك بالكاتب السنة  
والاجماع ويحرم من يحرم العقد انما كان او منقطعاً سوى الرتبة فما  
لدخول كما في الامة والنصوص والتحريم الغماني الام تعليل الدخول بما  
لمعطوف والمعطوف عليه جعفا وفيه بعد وللصحح وغيره وحمل على النقية  
وبالحمل فهو شاذ والصدق على تحريم بنت اخ الزوجة وبنت اخها  
جمعاً وفاقاً للعامة فان الضابط عندهم تحريم الجمع بين كل امرتين لو كانت  
احديهما ذكر المحرم عليه كاخ الاخرى وله الصراح ولكن المشهور بتقييد  
ذلك بعدم رضاء الحالة والعمة فان رضياً جاز للنص ولعموم وحمل

لكم للجمع بين النصوص بحمل المطلق على المقيّد او النقية وظاهر  
القديمين اطلاق الجواز وهو شاذ ولو تزوج بنت الاخ او بنت الاخت  
على العمدة والحالة من دون اذنتها فهل يقع العقد باطلاً ام طهياً الجواز  
في فسحة او فسح عقدانفسهما بغير طلاق اقول وفي الخبر لا تزوج بنت  
الاخ والاخت على العمدة والحالة الا برضاء منهما فمن فعل فنكاحه  
باطل ولو عكس وجهلنا بزوجيته ضاحتهما فاحتمالات اقول هل  
يختص حكم تحريم الجمع هنا بالعقد ام يتعدى الى الوطى بملك المهرين  
قولان اما في الاختين فيشمله لعموم الامة والاجماع وان لم يحرم  
الجمع بينهما في الملك بالاختلاف لان الغرض الاصل من الملك المالية  
وتظهر الامة في العقد والوطى دون الملك فان وطئ احداهما حرمت الاخرى  
جمعاً فان اخرج الاولى عن ملكه حلت له الثانية وقال الشيخ لو وطئ احداهما  
بملكه فمؤثر زوج بالاخري صح وحرمت الموطوءة بالملك ولا ماد الثانية  
في جباله لان النكاح اقوى من الملك وفيه نظر ولو وطئها بالملك ففي  
تحريم الاولى او الثانية او تحريمها على تقدير علمه بالتحريم او بقاءها في  
ملكه اقول والنصوص مختلفة الا انها اشركت في تحريم الاولى مع علم  
الوطى بالتحريم وفي تحليلها باخراج الثانية عن ملكه لابتنية العود الى  
الاولى ولو اخرج الاولى عن ملكه مطلقاً حلت الثانية لزوال المقصود



للتحريم وهو الجميع بقي الاشكال في حل اتيهما كانت مع بقائهما على ملكه و  
 ينبغي الاحتياط فيه ولا تحرم مملوكة الابن على الابن ولا مملوكة الابن على  
 الابن الاصل السالم عن المعارض الاعم الوطى فحرمان لدخولهما في  
 الايتين صحيح وكذا لا يحرم الجميع بين الام والبنت في الملك لكن ان وطى  
 احدهما حرمت الاخرى وان علت الام او سفلت البنت كل ذلك منصوص  
 عليه **مفتاح** من رأى من امرأة ما يحرم على غيره كره له ان يتزوج ابنتها  
 للصحح وغيره وقيل بالتحريم ويدفعه الاينو والصحح الاخران لم يكن اقضي بالباس  
 ولا فرق في ذلك بين العقد والملك وان ورد الصحيح ان في العقد لعدم  
 غيرها من النصوص ولعدم قابلية الفرق لا تحريمها ولا كراهة **مفتاح**  
 اذا ملك امه وولسها او نظر منها الى ما يحرم على غيره فيفحرمها على ابنته  
 او ابنته خاصة او كراهتها عليها اقول للاول عموم الايتين وخصوص  
 الصحيح وغيره ان جردها فنظر اليها بشهوة حرمت على ابنه وابيه والثاني  
 الصحيح اذا جرد الرجل الجارية ووضع يده عليها فلا تحل لابنته وفيه  
 ان تحريمها على الابن لا يفيد الاختصاص فلا منافاه والثالث الموقوف  
 في الرجل يقيّل الجارية ويباشرها من غير جماع داخل او خارج التحل لابنته  
 او لابيه هل لا باس وحمل على ما اذا لم يكن بشهوة والثاني على ما اذا كان  
 بشهوة جمعا واحتياط **مفتاح** الزنا ان كان طاريا لم ينشر الحرمة كمن

تزوج بامره ثم زنا بامتها للاجماع والصحاح المستفيضة وفيها ما حرم  
 حرام حلالا ابدا وان كان سابقا لشركا لوطى الصحيح عند الاكثر للصحاح  
 المستفيضة خلافا للنفيد والسيّد في غير الزنا بالغيرة والحالة بالاضافة  
 على تحريم بنتهما فلم ينشر ولهما اخبار ضعيفة تشمل باطلاقها العمّة  
 والحالة وقد اوتها الاصحاب التوفيق والحسن الموارى في تحريم ابنته الحالة  
 المزني بامتها على الزنا في حين شغل عنها لا يفيد التخصيص وهو الوطى  
 بشبهة ينزلي منزلة الزنا امر النكاح الصحيح لا ينشر الحرمة مطلقا اقول  
 ولا نص فيه وهل يحرم بالنظر المحرمين الام وان علت والبنت وان سفلت  
 الاصح لا للاصل والنصوص وقيل نعم لنصوص اخر وحملت على الكراهة  
 جمعا وكذا لو كان ذلك بشبهة وظرف الخلاف ضعيف **مفتاح** من اقر  
 غلاما حرم عليه امه وبنته واخته بالخلان النصوص الاعم سبق عقدهن  
 فيستعجب الحل لان الحر لا يحرم الحلال كما في الغيرة والظاهر عدم الفرق  
 بين الصغير والكبير في الطرفين وكذا تشمل الام من علت والبنت من سفلت  
 اما الاخوت فلا يتعدّها الى بنتها اتفاقا **مفتاح** المضاهة وما التحريم ان  
 الزنا والشبهة والمس النظر يتعلق بالرضاع كما يتعلق بالنسب فمن كحل  
 امرأة حرمت عليه رضعتها لانها اقرب وجهه من الرضاع وكذا يحرم عليه  
 بنتها من الرضاع واخوها جمعا وعمتها وخالتها وبنت اخيها وبنت اخيها



بدون رضا العترة الخالة وكذا لو كان تحت كية فطلقها فنكح صغيرا  
 ورضعته بلبن المطلق حرمت عليها ابدا اما على المطلق فلان الصغير  
 صار له ابنا وهي امه الصغير فيكون طيلة ابنه واما على الصغير فلا انها  
 امه وزوجته ابنة واشباه ذلك كثيرة وليس شيء من ذلك يحرم بالرضاع  
 ما يحرم من المضاورة بل يحرم ما يحرم من النسب وذلك لانه تنزل الولد  
 من الرضاة منزلة الولد من النسب وانه بمنزلة الام وابنه بمنزلة  
 الاب الى اخر المحرمات النسبية فيلحقهم حكم المضاورة بالنسبة الى  
 النساء المحرمات بها عيننا وجمعنا ولا يتعدى الى ما يناسبها وهذه قاعدة  
 شريفة اراحت بها علما لم يلبس عليك شيء من فروع الرضاع انشاء الله  
**مفتاح** تحرم ذات البعل على غيره لقوله تعالى والمحصنات من النساء  
 ففي الحديث هن ذوات الازواج لا بعد مفارقتها ونقض العقد اذ كانت  
 ذات عدة رجعية كانت ابائية او عدة وفاة بالاجماع والنصوص فمن زوجه  
 في كاحها او عدتها عالما بالتحريم والحال حرمت عليه ابدا وكذا مع الجهل  
 باحدهما ان دخل ولا بطل العقد ولا استينافه للاجماع والمعتبر في  
 ذات العدة والحق بها ذات البعل لمساؤها في المعنى بزيادة علاقة الزوجية  
 للوثوقين فيها وليس فيها قيد العلم والجهل فالولما الورى بذات بعل  
 او في عدة رجعية حرمت عليه ابدا وان جهل بالاختلاف لانه اذا ثبت تحريمها

بالعقد المجرد مع العلم فمع الذخول اولى ولا يلتزم تحريمها بالذخول مع  
 العقد فمع التجر عنه اولى ولا يلتزم بها الزنا بذات العدة البائية وقدة  
 الوفاة للاصل ولا بذات البعل الموطوءة تشبهه ولا الامة الموطوءة بالملك  
 للاصل في غير موضع الوفاق ان ثبت كذا فالو ومن تزوج امرأة في  
 عدتها كفر بخمسة اصوع من دقيق كما في الخبر استجابا وقيل **وجوب افناج**  
 لوزني غير ذوات بعل ولا معتدة بعدة رجعية لم يحرم عليها نكاحها وان  
 مشهورة بالزنا بافلاف للاصل والمعتبر منها الصحيح السابق لا يحرم  
 الحرام ومنها الصحيح انما رجل فجزايرة ثم بدله ان تزوجها حلالا فاقال  
 اوله سفاح واخره نكاح فمثله كمثل الخلة اصاب الرجل من نكاحها لما  
 ثم اشتراها بعد فكانت له حلالا نعم يكره تزويج الزانية مطلقا كما  
 ياتي وكذا ان رقت امرئة لم تحرم عليه وان اصرت وفاقا للمشهور للاصل  
 والنصوص منها ما مر ومنها الموثوق لا باس ان يمسك الرجل امرئة ان  
 تزني اذا كانت تزني وان لم يمسكها الحد فليس عليه من انما شيء خلافا  
 للمفيد والذلي فحرم مع الاصل لفوات فائدة التناسل بعد اختلاف  
 النسب ورد بان النسب لا حتى بالفراش والزاني لا نسب له ولا حرمة  
 لما **مفتاح** من لاعن امرئة ثم حرمت عليه ابدا بالنقض والاجماع وباتي  
 تمام الحكم فيه وكذا الوقوف زوجته الصماء والخشاء بما يوجب اللعان

الحرام

فان







ابدا وليس فيه قيدا لافضاء وهذا لم يقتد الشيخ به في النهاية ولكن الباين  
قيدوه وصحرو بعدم التحريم مع عدم موافق هذا الخبر نص في خروجها عن  
حالاته خلافا للشهر لقطع الخبر ومثكبا بالاستصحاب وعدم منافاة  
التحريم لذلك والخبر في رجل اقض جارية في امرأة فافضاها قال عليه  
الدية ان كان دخل بها قبل ان تبلغ تسع سنين قال فان كان امسكها  
ولم يطلقها فلا شيء عليه وان كان دخل بها وطأها تسع سنين فلا شيء  
عليه ان شاء امسك وان شاء طلق وفي الحسن في رجل تزوج جارية فوقع  
بها فافضاها قال عليه الاجر اذ لم يمسكها وفي رواية اجر على  
امسكها **مفتاح** اذ عقد المحرم على امرأة عالما بالتحريم حرمت عليه ابدا  
ولو كان جباها لفسد عقده ولم تحرم على المشهور للخبر وقيل تحرم مع  
الجهل بشرط الدخول وقيل تحرم مطلقا وقيل فيه غير ذلك ولا دليل على  
شيء منها والخبر وان كان ضعيف السند الا انه مخير بالمشهرة والاتفاق  
على ذلك القدر من التحريم **مفتاح** لا يجوز السلم كالح الكواف غير الكفاية  
بالاجماع والنصوص وفي الكفاية اقوال شتى لاختلاف الظواهر من  
الكتاب والسنة واشهرها النع في الدائم والجواز في المنقطع وملك اليمين  
جمعا وفيه ان يصريح بعض الاخبار بجواز نكاحهن بالعتقة لا يفي جواز الدائم  
وايضاً قوله عز وجل اذا اتيمت من اجورهن لا يدل على تخصيصه بالعتقة

لان الاجر يطلق على مطلق المهر ايضا كما ورد في موضع اخر من القران <sup>منه</sup>  
من منع من المجوسية مطلقا لانها ليست من اهل الكتاب وفيه منع نعم  
في الصحيح عن الرجل المسلم ايتزوج المجوسية فقال لا ولكن ان كانت له  
امته مجوسية فلا بأس ان يطأها ويعزل عنها ولا يطلب ولها وهو واضح  
النصوص سند في المجوسية والظاهر الكراهة في الجميع وان كانت في  
المجوسية اشد وفي الدائم اكد جمعا بين النصوص واخذ بالعمومات  
وعمل بالاصح سند في اليهودية والنصرانية وهو الصحيح في الرجل المؤمن يتزوج  
باليهودية والنصرانية فقال اذا اصاب المسلمة فما يصنع باليهودية والنصرانية  
فقلت له يكون فيها الهوى فقال ان فعل فلمنعها من شرب الخمر وكل لحم  
الخبر وعلم ان عليه في دينه غصاصة فكيف كان فلا خلاف في بقاء  
النكاح واما ان اسلم على الكفاية دونها اما اذا اسلمت هي وانه انفسح كما  
يأتي **مفتاح** اذا امسك امته حرمت عليه وطؤها حتى يستبرأها ويعلم براءة جميعها  
من الحمل عادة لئلا تختلط الانساب ويأتي بيان الاستبراء ومواقع توبة  
وسقوطه والامة المشتركة لا يجوز لواحد من الشركاء وطؤها بالتفريق حتى  
غيره بها لكن لو طأها بغير اذن لم يكن زانيا بل عاصيا <sup>منه</sup> لا يفرق  
يلحق بالولد ويقوم عليه الام والولد يوم سقط حيا ويفرم حصص الباين  
وكذلك الامة المحللة ما دون زوجها لا يصير المحلل له بوطئها زانيا بل



خائنا ويغرم لصاحبها عشرة قيمتها ان كانت بكرة ونصف العشران كانت  
كل ذلك النص **مفتاح** يجوز تكاح الامة بالعقد كما يجوز بالملك بشرط فقد  
الطول وخشية الغت اي المشقة الشديدة وقيل اي الزنا بالكاتب السنة  
والاجماع والصبر عنه افضل كما في الامة وفي جواز مع الكراهة مع فقد  
احد الشرطين اقول ثالثها المنع لمنعه حرمة خاصة والجواز اشهر  
للاصل والعمومات وفي الخبر لا ينبغي ان يتزوج الحر المملوكة والنوع  
مطلقا مفهوم الشرط وما في معناه في الامة وفي الخبر اذا اضطر اليها  
فلا بأس في اي لا يحرم ولثالث فقد الطول بالفعل شرط للجواز وفي  
الحسن تزوج الحرمة على الامة ولا تزوج الامة على الحرمة ومن تزوج امة  
على حرمة فكاحه باطل ورثها فيل بالتحريم من دون بطلان وحيث  
جاز فان كانت تحته حرمة لم يجز الا باذنها فان لم تاذن وعقد عليها  
ففي بطلانه لو وقوف على رضاها او تخييرها في فتح احد العقدين اقول  
للاول الحديث السابق وغيره والثاني ان الحق في ذلك لها فيعمل النص  
على عدم الاذن ولو تزوج الحرمة على الامة وجهلت الحرمة كان لها فسخ  
عقد عساعدا لاكثر بل ادعى عليه في الخلاف الوفاق الصحيح وقيل بل تخير  
بين ذلك وبين فسخ عقد الامة وهو ضعيف لان الضرر يندفع عنها  
بفسخ المثلزل فلا يسيل لها الى فسخ اللازم ولو جمع بينهما في عقد واحد

في جواز تزوج الامة بالملك بشرط فقد الطول وخشية الغت اي المشقة الشديدة وقيل اي الزنا بالكاتب السنة والاجماع والصبر عنه افضل كما في الامة وفي جواز مع الكراهة مع فقد احد الشرطين اقول ثالثها المنع لمنعه حرمة خاصة والجواز اشهر للاصل والعمومات وفي الخبر لا ينبغي ان يتزوج الحر المملوكة والنوع مطلقا مفهوم الشرط وما في معناه في الامة وفي الخبر اذا اضطر اليها فلا بأس في اي لا يحرم ولثالث فقد الطول بالفعل شرط للجواز وفي الحسن تزوج الحرمة على الامة ولا تزوج الامة على الحرمة ومن تزوج امة على حرمة فكاحه باطل ورثها فيل بالتحريم من دون بطلان وحيث جاز فان كانت تحته حرمة لم يجز الا باذنها فان لم تاذن وعقد عليها ففي بطلانه لو وقوف على رضاها او تخييرها في فتح احد العقدين اقول للاول الحديث السابق وغيره والثاني ان الحق في ذلك لها فيعمل النص على عدم الاذن ولو تزوج الحرمة على الامة وجهلت الحرمة كان لها فسخ عقد عساعدا لاكثر بل ادعى عليه في الخلاف الوفاق الصحيح وقيل بل تخير بين ذلك وبين فسخ عقد الامة وهو ضعيف لان الضرر يندفع عنها بفسخ المثلزل فلا يسيل لها الى فسخ اللازم ولو جمع بينهما في عقد واحد

ففيه الاقوال الثلاثة والصحيح يعطى صحة عقد الحرمة وبطلان عقد الامة  
ويمكن حل البطالان على عدم اللزوم فوقف على الاجازة وكذا في الحديث  
السابق **مفتاح** المشهور عدم حل الفرج بسببين مختلفين لان المتيقن  
من قوله تعالى الا على اذانهم او ما ملكت ايماهم حله باحدهما والاصل  
تحريم الفروج بغير سبب محلل فيجب الاقتصار على المتيقن فلو تزوج امة  
بين شريكين ثم اشترى حصة احدهما بطل العقد وحرمة الوطء ومضى  
الشريكات العقد خلا فاللتهاية والقاضي مع الامضاء وفي الخبر في  
رجلين بينهما امة فزواجهما من رجل فاشترى بعض الشهيدين فقال  
حرمت عليه ولو حلها قبل تحلل للنص وفي سنده ضعف وكذا لو ملك  
نصفها وكان الباقي حرا لم يجز له وطئها بالملك ولا بالعقد الدائم  
وفي الخبر في رجلين بينهما امة فيعتق احدهما فاراد الذي لم يعتق ان يطأها  
قال لا ينبغي له ان يفعل لانه لا يكون للمرأة فرجان وفي معناه خبر اخر  
وفي جواز المتعة عليها في الزمان المختص بها اذا اهاياها على الزمان قولان  
والنص يعطى الجواز ولا يخفى من قوة وان ضعف **السند** **مفتاح** لا يجوز لاحد  
يزوج امة من نفسه الا اذا جعل عتقها صداقا كما فعل النبي صلى الله  
عليه واله بصفية بنت حزين اخطب وليس ذلك من خواصه عندنا  
كما ظنة كثير منهم للنصوص المستفيضة بتعديته الجواز الى غيره وهل يشترط







العقد مطلقا على المشهورات منها الا اذا عرفت يوتهن او اريد بذلك  
تخصيصهن وما ورد فيه من الخصنة فمحمول على المشهورات **مفتاح** المشهور  
كراهة عقد المولود على قبلته وحرمة الصدوق وله ظاهر النهي عنه  
في الاخبار وفي الصحيح في القابلة تقبل الرجل الله ان يتزوجها فقال ان كانت  
قد قبلته مرة والمرة والثلاث فلا بأس وان كانت قبلته وريته وكهنته  
فانتهى نفسه عنها وولدى وفي خبر اخر وصديقي في بعضها المحمل  
للمولود ان ينكحها قال لا ولا ابنتها هي كعوض امهانة وفي معناه اخبار  
اخر وحملت على ما اذا رتبته وكهنته يكره ان يتزوج من كانت فترة امره  
مع غيرها للنص وان يتزوج ولدا من ولد منكوحته من غيره اذا ولد لها  
بعد مفارقتها للنص والنهي عنه في الاخبار فمحمول على الكراهة جمعا  
والصحيح وان يتزوج الفاسق وتياكده في شارب الخمر للنصوص منها من  
زواج كرمته من شارب الخمر فقد قطع رحما وان يتزوج المومنة المخافتة  
للهي عنه في النصوص تزوجوا في الشكاك ولا تزوجهم لان المرأة تأخذ  
من ادب زوجها ويقهرها على دينه ومنها العارفة لا توضع الا عند العار  
وانما حلت على الكراهة جمع بينهما وبين ما عارضها قولنا وفلا من اهل  
البيت عليهم السلام وحمل معاهم على وقوعه كرها خلافا لظاهر الرواية  
الدالة على ذلك ضعيفة السند وقيل بالتحريم كما مر وتحف الكراهة في

مفتاح

المستضعف وان يتزوج بولد الزنا والجماع والزنجية والسند والهند  
والقند وكل ذلك للنص وان يمتنع بالبكر الا باذن ايها المخصوص فان  
فعل فلا يقتضها كراهة العيب على اهلها كما في الصحيح وغيره وقيل بحر المنع  
بها مطلقا وهو ضعيف ويستحب ان يتخير لفظه ولا يضعها في غير ذلك  
الذين وان يخار البكر المولود العفيفة ولا يقتصر على الجمال والزوجة  
كما في النصوص وان يصلى ركعتين ويدعو قبل التغييبين بالماثور **القول**  
في الخطبة والعقد **مفتاح** يستحب للزوج او وليه الخطبة من المرأة ولو لها  
وتجب اجابة المؤمن القادر على النفقة الا مع قصد العدول الى الاعلى  
الموجود بالفعل او بالقوة وفي الصحيح كتب اليه في امر بانه لا يجز احد  
مثله فكتب ابو جعفر عليه السلام ففهم ما ذكرت من امر بانك وانك لا تجز  
احدا مثلك فلا تنظر <sup>ذلك</sup> حرمك الله فان رسول الله صلى الله عليه قال  
اذا جاءكم من ترضون خلقه ودينه فروجوه الا تفعلوه تكرر فتنة في الارض  
وفساد كبير ونكر الخطبة على خطبة المؤمن بعد الاجابة للنص ولما فيه  
من الابداء وانارة الشحاء وحرمة الشيخ لظاهر النهي الموقد بالنهي المار  
بالدخول في سومر وعلى التقديرين لو عقد صح لعدم المناقاة وبعد الزوج  
بلا كراهة **مفتاح** يحرم التصريح بالخطبة للمعدة الا من الزوج في العدة لانه  
يجوز له نكاحها بعد ما يحرم التبرؤ من كل من يجوز له نكاحها بعد العدة

القول في الخطبة والعقد



وان لم يجز له نكاحها <sup>توفيها</sup> حاله بالمكن محرمه عليه مؤبدا قال الله تعالى ولا تغربوا  
عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله الا ان يقولوا قول معروف في الاخبار  
هو التعريض للخطبة وكل من حرمت عليه المرأة مؤبدا حرمت عليه الخطبة  
لنفسه نصيحا وتريضا ولو صرح بها في موضع المنع لم يحرم نكاحها بذلك  
للاصل **مفتاح** يجوز النظر الى وجهه امره يريد تزويجها وكفيها بالاجماع  
المسلمين والنصوص المستفيضة من الطرفين بل ربما قيل باستحبابه  
وفي كثير منها جواز النظر الى شعرها ومحاسنها ايضا وان قيد في بعضها  
بعده التلذذ ويشترط امكان الاجابة ينبغي ان يكون قبل الخطبة  
اذ لو كان بعدها وتركها اشق ذلك عليها واوحشها ولو لم يتيسر النظر  
بعينها امره تماثلها ونصفها **مفتاح** يستحب الاستئذان في  
العقد الدائم استحبابا مؤكدا للنصوص العامة والخاصة ووجه القام  
ويبعد الاصل وصريح الاخبار منها الصحيح في الرجل يزوج بغير بيعة قال الا  
باس وفائدة حفظ الاولاد والوارث كما في الاخبار وكذا الاعلان في النصوص  
منها كان بكرة نكاح الشر وليس بواجب اتفاقا والخطبة امام العقد التام  
النصوص ويجزى الاقتصار على التخييد فور اذا حمد الله فقد خطب  
ايقاع العقد ليل النصف ويكره ايقاعه والقرن في العقب **مفتاح** يشترط في  
العقد بعد تكليف المتعاقدين ما يدل على الايجاب والقبول **مفتاح**

الدال على القصد بالاطمئنان كما تكلمك وزوجك وشعبك دائما  
منقطعاً وانت في كل من وطئها وحلتك في تحليل الامه والاولاد في الدائم  
اظهر كالثالث في المنقطع وفي لفظ الاباحة ونحوها في الامه قولان مبنيان  
على توقيفية العقود الدائمة وعدمها والحي عدم ثبوتها كما يستفاد من  
الاخبار وانما اعتبرنا اللفظ الصريح اقتصارا على المتيقن ووقفا مع  
الاصحاب حيث لا قائل منهم بجواز بدون ذلك اما الماضي والعربية  
والاقران وتقيدهم بالايجاب فلا لعدم الدليل على شيء من ذلك بل الاصل  
وتتبع النصوص ينفي الكل والصحيح المشهور في قصة سهل الساعدي ينفي  
غير الثاني خلافا للمشهور في الاول والاكثر في الثاني والثالث ولم يثبت في  
الاخير الاحتياط في شيء منها كما ظن وان كان المتفق عليه اولى وصراحة  
الماضي في الانشاء دون غيره ممنوع بل الاصل فيه الاخبار والام اظهر في  
الانشاء وحجج جماعة على النص فحوز الامر المستقبل ايضا دون غيره  
لورودها فيه فاشترطوا قصد الانشاء بهما ومنهم من جوز المستقبل في  
المنقطع خاصة دون الدائم لورود النصوص المستفيضة فيه بذلك  
استحب بعضهم العربية للقادر عليها ولا بأس بملز بحسنها ثانياً اما القام  
فيتكلم بما يحسنه ولا يجب التوكيد ولا التعلل خلافا للمشهور في الثاني  
ان لم يشق عادة ولو عجز عن النطق اصلا اقتصر على الاشارة والايحاء ولا

والمستحب في العقد الدائم  
الاستئذان من الزوج  
في العقد الدائم



يفتح من التكرار الا اذا اجاز بعد الافاقه على رواية صحيحة عمل بها  
 الشيخ وجماعة ولا يشترط ذكرهما لان عبارة المرأة معتبرة عندنا  
 اصالة وكالتة ويشترط امتيازها بالاشارة او التسمية او الصفة  
 لا العلم بهما برؤية او وصف رافع للجهالة ولا ذكر الصداق في الدائم  
 بخلاف المعتبرة كما ياتي اما المنقطع فيشترط فيه ذكره ويبطل بغيره  
 العقد للجماع والنصوص لان الغرض الاصل من الاستمتاع فاشد  
 شبهة بالمعاوضات الضرورية كما ثبت عليه النصوص بقولهم فانهم  
 مستأجرات بخلاف الدائم ويشترط ان يكون مملوكا معينا كما ياتي في ذكر  
 الاجل لا زرع في المنقطع اجماعا وفي الصحيح لا يكون متعة الا بامر من اهل  
 مستمى واجرم مستمى فان اخل به بطل على الاصح خالفا للشهور فيقبل  
 دائما للموثق وغيره وفي دلائلها منظر والحل فكذلك ان وقع بلفظ  
 التزويج او النكاح لصلاحيتهما للدائم دون المتعة فيبطل ولا يجوز  
 فكذلك ان تعدد الاحوال والابطال وفي التثنية ان القصد معتبرا  
 الغرض عدم القصد للدائم وتقديره اليهما طال وقصر ولو لم يخط  
 بشرط ان يكون معينا محررا من الزيادة والنقصان افضل بالعقد  
 تاخر على الاقوى المؤيد بالخبر والاطلاق يقتضي الاتصال للعرف  
 الاعتبار خالفا للحل فيبطل للجهالة وفيه منع ولو عقد على ما لا يصح

فملكه فسد المهر وفي صحة العقد قولان للصحة صحة عبارة عن المهر  
 بل اشتراط عدمه كما ياتي فذكره اولى والبطان وقوع التراضي بغير  
 الصالح فلا راضي بالحقيقة ويشترط في صحة عقد المهر ان يدخل  
 بها فان مات في مرضه ذلك لم يدخل بطل العقد ولا مهرها ولا ميراث  
 كذا في المعتبرة والشهور **مفتاح** لا مهر في التحليل بخلاف ولا  
 يشترط فيه الاجل على الاصح للاصل ولا يجري في غير الامه فلو حلت  
 الحرة نفسها لم يجز وهل هو عقد او تملك منفعة قولان منشأه  
 عصمة الفروج عن الاستمتاع بها بغير العقد والملك كما يستفاد من  
 الاعلى ازواجهم وما ملكت ايمانهم ولا ظهر الثاني لاستفاء خوط العقد  
 عنه كوقوف رفعه على الطلاق او الفسخ في مواده وجوب المهر  
 بالدخول ويحوز ذلك متى يكون في المنقطع وفي جواز تحليل امته بعد  
 رواية بالمنع صحيحة عمل بها جماعة مقللين بان العبد ليس له اهلية  
 التملك بناء على انه نوع تملك وفيه نظر وحملها على التيقنة ممكن  
**مفتاح** يجب الاقتصار في التحليل على ما تناوله اللفظ وشهد الحال  
 بدخوله تحته فاذا حل له الخدمة او النظر لم يجز القبلة ولا التمس وكذا  
 الواحل التمس لم يجز القبلة ولا الوطى ولو احل القبلة حل التمس  
 للموقف عليه ولو احل الوطى حل ما دونه من ضرور الاستمتاع لانها

في الدائم وفيه خلاف في المهر والعقل  
 واما ما ذكره من ان المهر والعقل  
 في الدائم وفيه خلاف في المهر والعقل  
 واما ما ذكره من ان المهر والعقل



من مقدمة ما خلا الخدمة لانفكاك احدهما عن الآخر كذا في النصوص  
منها الصحيح لو اخل قبله لم يخل له سوى ذلك **مفتاح** اذا ازوج عبدا  
امته فهل هو عقد مفتقر الى الايجاب والقبول او لايجاب فقط  
نظر الى سقوط اعتبار قبول العبد بناء على انه لا يقدر على شيء وان  
للمولى اجازة عليه كما ياتي او هو اباحة وتحليل يكفي فيه اللفظ الدال  
عليهما من المولى لانفساخه بمجرد تفرقة بينهما وعدم احتياجه  
الى الطلاق اقول اسنهرها الاول وظاهرها الثاني الصحيح بخبره ان  
يقول قد انكحتك فلانة ويعطيهما شيئا من قبله او من قبل مولاه ولا  
بد من طعام ودرهم او نحو ذلك وقد ورد هذا بلفظ اخر اوضح وانقي  
لا اعتبار بالقبول ولا وجه لاستدلال معتبر به بهذا الخبر حيث ستمناه  
نكاحا ونكاح حقيقة في العقد وهل الاعطاء على الوجوب <sup>استجاب</sup> او لا  
الاسنهر الثاني خلاف الشيخين **مفتاح** هل الفصول يوقف على الاجازة  
ام يقع باطلا من اصله الاكثر على الاول اطوار الاخبار خلافا  
للخلاف لاخبار عامة قابلة للتاويل ولو وقع الفصول على  
الصغيرين ولا يجيزهما وقف على اجازتهما بعد البلوغ فلان ماتا  
او احدهما بطل وان بلغ احدهما مع حيوة الآخر فاجاز لزوجته <sup>جهته</sup>  
فان مات وبلغ الآخر فاجاز لحلف انه لم يجز للزوجة في الميراث

وورثت كذا يستفاد من الصحيح وعليه العمل **مفتاح** اذن البكرهما لها  
فان سكنت فهو اقرارها والنيب امرها اليها فتكلف النطق كذا في  
الصحيح ولا خلاف فيه الا من التحلى في الاكتفاء بسكوت البكر وهو  
شاذ **مفتاح** ثبتت الولاية في النكاح للاب والجد وان علا على الصغير  
للتصوص المستفيضة وعلى السفيه والمجنون ذكر اكانوا او اناثا  
مع اتصال السفه والمجنون بالصغير بالاختلاف سواء كان فيه مصلحة ام لا  
على المشهور وما لبعض المتأخرين الى اشتراطها ولا يخفى من قوة وان طرد  
الوصفان بعد البلوغ والمرشد في ثبوت ولايتهما قولان وفي ولايتهما  
على البكر والنيب بغية الوطى الرشيدتين على الاستقلال او الفسريات  
او مع تشريك الاب خاصة او العدة مطلقا او في الدائم خاصة او في  
المنقطع خاصة اقول فالصدوق وجماعة على الاول واكثر الصحاح  
المستفيضة معهم والجلبي على الثاني والاصحاب معه والمفيد على الثالث  
وظاهر بعض النصوص معه والاكثر على الرابع للتصوص المستفيضة  
مع النهر والجمع بحمل اسنيد انهما على الاستجابة كما للنيب الوطى وان  
كان لهما الكدرا يخضع الاستيدان بمن ليس امورها بيدها كما ورد في بعض  
المعبرة واما الاخيران فضعيفان مع ان نائيهما مجهول القائل اما اذا  
غضها المولى وهوان لا يزوجهما من كف مع رغبة فانه يجوز لها ان تزوجه



نفسها ولو كره باجماعنا ولا ولاية على البالغ الرشيد ولا على النيب بالوطى  
 مع بلوغها ورشد ها للأصل والضحاح وخلاف العمانى **مفتاح** ثبت  
 الولاية للحاكم على من تجدد فساد عقله بشرط الغبطة وفي ثبوتها له  
 على من بلغ فساد العقل وجهان وعلى الصغيرين احتمال قوتى وإن كان  
 ظاهرهم العدم للأصل فإن دليلهم فى النفسية والمجنون جارية كما  
 لعمومات وكالصحيح الذي يبدى عقدة النكاح هو روى امرها والسلطان  
 روى لا ولى له ونحو ذلك وفي ثبوت ولاية الوصى هنا مطلقا او مع  
 الموصى او على من بلغ فساد العقل خاصة اذا كان به ضرورة الى النكاح  
 او العدم مطلقا او الاشهرها الاخير وفى الصحيح الذي يبدى عقدة النكاح  
 هو الاب والاخ والموصى اليه وحمل استيذان الاخ على الاستجاب مع  
 فقد الاب اذ لا ولاية له بخلاف للمولى تزويج مملوكة ذكر كان او انثى  
 صغيرا وكبيرا عاقلا او مجنونا شائما الى بخلاف مثلا لان بضعة من جملة  
 منافع المملوكة للمولى قبل ولعموم فانكم من باذن اهلهن والصالحين من  
 عبادكم ولما كنتم مملوكا لا يقدرون على شئ وفى الحسن عن مملوك تزويج  
 غير لادن سيد ان شاء لجان وان شاء فرق بينهما وقال بعض العامة لا يملك  
 اجبارا الكبير لانه يملك رفعه بالطلاق فكيف يجبر على ما يملك رفعه  
 ولا يخفى من قوة الالة لا يمنع من صحة العقد ما اذا تزوج عبك امته

مفتاح

ثم اشتهاها فله ان يأمره بالاعتزال فيستبرأها ويطأها ثم يرد لها عليه  
 كما فى النصوص المستفيضة **مفتاح** لا ولاية لغير المذكورين عندنا وقول  
 الاسكا فى بولاية الام شاذ كقول الغامى بنفى ولاية الجدة وكذا اشترط  
 الشيخ ولاية بحيقه الاب عكس ما عتبه العلامة من اشترط لها بموته و  
 الضحاح المستفيضة حجة على الغامى بل المستفاد منها بولاية الجدة اقوى  
 وعليه اصحابنا خلافا للعامة فلو نشأ حاقدا واختياره وكذا لو سبق عقد  
 او اوفاه فى جالز واحد اما لو سبق الاب صح عقد وان ترك الاولى كلكه  
 للنص ويشترط فيهما الاسلام والعقل والعدالة بخلاف وقيل  
 بل يجوز ولاية الكافر اذا كان المولى عليه كافرا ولو لم يكن له وفى مسلم وهو  
 ونكاح امه للمولى عليه بيد ولته لانه من جملة امواله **مفتاح** لا يصح عقد  
 المولى عليه الاب اذا نزل المولى بخلاف نعم لو تعدت الاذن واضطر اليه قبل صح  
 العقد فان زاد فى المهر عن المثل بطل الزايد خاصة وقول الشيخ بجواز  
 التمتع بامه المرأة بغير اذنها شاذ ومستند مضطرب الشد معارض بما  
 هو اصح منه وكذا قوله وقول اتباعه بل زوم المهر على الام لوزوجه فكل  
 مع كراهة الخبر وربما حمل على ما اذا ادعت الوكالة وليس بشئ نعم اذا  
 ضمن المهر لبعضه مع ذلك فكذلك وكذا قوله بتقدير عقد الاخ  
 الاكبر ما لم يدخل الذي عقد عليه الا صغر مطلقا كما فى النهاية او مع



اقترا ان العقدين والاقدم الاسبق كما في كتابي الحديث ومستند ضعيف ما  
لا خيار للمولى عليه بعد البلوغ والعقل والرشد على المشهور لو وقع العقد  
من اهله في محله صحيحا فليس صحيحا والصحيح المستفيض في تزويج الاب  
والجد الصغيرين قالوا الامع عدم الكفاءة او تزويجها بالجنون او الخص  
او تزويجها بمن عليها احد العيوب الموجبة للفسخ وخالف جماعة في الصحة  
خاصة فابتدعوا الخيار له مطلقا للخبر وهو ضعيف نعم في الصحيح سألته عن  
الصبي يزوج الصبية قال اذا كان ابواهما اللذان تزوجاها فنعيم  
ولكن لهما الخيار اذا ادركا وطما الشيخ بان طما الفسخ العقد با  
لطلاق او مطالبة او ما يجري مجرى ذلك وهو بعيد وان كان اولى  
من الطرح وبالمجمل فلا تعامل ببيع معارضة الاصول والمستفيضه  
ولو زوجها بدون مهر المثل ففيه ثبوت الاعتراض لها في المهر مطلقا لو وقع  
عدم المصلحة والعدم مطلقا او جبر وجهها الثاني ولو فسخته النجاة  
تخيير الزوج في فسخ اصل العقد مطلقا او مع جهله بالحال والحكم  
لانهم يرضون بالعقد الاعلى الوجه المخصوص ولم يتم اذا الزايم بمهر المثل  
على وجه الفهر ضرر منفي ولو كان ذكر او زوجة المولى باكثر من مهر المثل  
فالاقرى وقوف على الاجازة كالفضولي لان ابطله ثبت مهر المثل  
وتغير الاخر في العقد **فصل** اذا شرط في العقد ما يخالف المشرع مثل

مفتاح

وقيل والله  
ان حازم

ان لا يزوج ولا يتبرى بطل الشرط وصح العقد والمهر على المشهور  
للتخصص المستفيض وما يخالفها ما قبل او محمول على القينة وكذا  
لو شرط تسليم المهر في اجل فان لم يسلمه كان العقد باطلا فبطل الشرط خاصة  
كما في الخبرين قل وفي المسئلة وجب بطلان المهر ايضا لان الشرط كالعض  
المضاف اليه فيصير هو بذلك محمول القدر فيرجع الى مهر المثل الا ان  
يزيد المستمسك عند الشرطها او ينقص والشرط عليها فالتمس ولو شرط ان لا  
يقضها قيل لزم الشرط عمدا بالقولين وقيل يختص ذلك بالمنقطع كما  
يشعر به احدهما وان كان ظاهرهما الاطلاق ولو اذنت بعد ذلك جاز  
للورث والحق على بطلان الشرط ومحنة العقد مطلقا وكذا السيد  
ابن حنبل في الذائم ولو شرط ان لا يخرجها من بلد ما قيل يلزم الصحيح فيها  
بذلك وقال يلزم في ذلك وعموم المؤمنين عند شروطهم وقيل يبطل الشرط  
ويصح العقد فيحمل الزايم على الاستجاب ويشكل ذلك على العبارة الثانية  
ومنع في الخلاف والمبسوط من اشتراط عدم المسافرة بها وعلى غنا فاته  
حق الاستمتاع بها في جميع الامكنة والازمنة والسلطنة عليها اما لو  
شرط الخيار في العقد المشهور بطلان العقد لترتبته على الشرط الفاسد  
خلافا للحلي فيلغى الشرط وصح العقد لا رفاعه عن نظر الخيار ولو شرط  
ذلك في المهر صح في الذائم بشرط ان يكون له مدة مضبوطة او غايته



فسخه وقهاء العقد بغير مهر وهو جائز فيه قيل ولو شرط في المنقطع الإناء  
 ليلا أو نهارا أو المرة أو المراتب في الزمان المعين صح لعدم منافاة لمقتضى  
 العقد وفي النصوص ما يدل على ذلك لانه يشمل الدائم ايضا في الأول  
 قيل ولا بد من مقارفة الشرط للعقد من دون تقيد بزمان أو آخر بشرط  
 في النهاية ذكره بعد العقد للنصوص وفي الموقف ما كان من شرط  
 قبل النكاح هذه النكاح وما كان بعد النكاح فهو جائز ومثله في تفسير  
 قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما تراضيتن من بعد الفريضة وحل النكاح  
 فيه على الإيجاب ليصير مقاربا للعقد **مفاج** يجوز الجمع بين نكاح وبيع  
 في عقد واحد بخلاف مثا وكذا العقود الأخرى كالأجارة ونحوها  
 فيقتطع العوض على مهر المثل وثن المثل وأجرة المثل فان معرفة مقدار  
 المجموع كاف كما لو باع امتعة متعقدة بثمن واحد مع الجهالة بما يقتضيه  
 التقسيط ولو زرع عليها ان اجمع الى ذلك ليعتد المالك او ظهور <sup>البطلان</sup>  
 في البعض ولو اشتمل على ربا كبيع دينار وتوزيع دينار بطل البيع والمهر  
 عند جماعة والحق ان البطلان انما يتوجه الى البيع خاصة دون المهر <sup>الربا</sup>  
 فيه عكس ما فهموه كما يظهر بالتأمل **مفاج** عقد الشغار باطل بالنظر  
 الاجماع وهو كما في النضران تزوج امرأتان برجلين على ان يكون مهر كل  
 واحدة نكاح الأخرى وهو كسر الشين والعين المعجمتين من الشرع بغير

الرفع لرفع المهر فيه وخلوة عندا وكان شرط ان لا يرفع رجل ابنته حتى يرفع  
 مهر رجل الأخرى ولعل المنع فيه من جهة تعليق عقد على عقد على وجه  
 الدور ولو شرط عقد في عقد او شترت البضع بين كونه مهر الزوجة <sup>مكاف</sup>  
 للزوج **القول** في الضد ان قال الله تعالى واتوا النساء صدقاتهن نحلة  
**مفاج** يشترط في الضد ان صحة تلكه عينا كان او منقعة حتى مانع  
 التحريم يعلم الضعفة والسورة من القرآن وكل عمل غلط باخل او بالنصوص  
 المستفيضة وكذا الجارة الزوج نفسه مدة معينة وفاقا للاكثر وقيل  
 بالمنع منه للحسن ولادلاله فيه ولا بد من تعيينه بما رفع الجهالة للضعفة  
 كذا وسورة كذا ونحو ذلك اما القراية <sup>المخصوصة</sup> فلا على الاصح بل  
 يتخير بين ما جاز منها وان لم يكن متواترا ولو لم يحسن القيرة والضعفة  
 توصل الى تعليمها بما يمكن ولو بالغير اذا لم يشترط ان يعلمها بنفسه  
 وان تعذر فعليه اجرة المثل ونكف مشاهدة العين من غير اعتبار  
 الكيل او الوزن او العدد لزوال معظم الغرر بها ولتحمل الجهالة  
 فيه ما لا يتحمل في سائر المعاوضات لعدم ركنيته في العقد والعمومات  
 والنصوص وما لا يمكن استعماله فاسد والحادم والبيت والدار ترجع  
 الى الوسط للجهالة لا تقيد بل في الضلّة والكثرة بل ما راضيا عليه  
 ما لم يقصر عن التقيد كحجة من حطّة للعمومات والنصوص خلافا

**القول** في الضد ان قال الله تعالى واتوا النساء صدقاتهن نحلة  
 يشترط في الضد ان صحة تلكه عينا كان او منقعة حتى مانع  
 التحريم يعلم الضعفة والسورة من القرآن وكل عمل غلط باخل او بالنصوص  
 المستفيضة وكذا الجارة الزوج نفسه مدة معينة وفاقا للاكثر وقيل  
 بالمنع منه للحسن ولادلاله فيه ولا بد من تعيينه بما رفع الجهالة للضعفة  
 كذا وسورة كذا ونحو ذلك اما القراية <sup>المخصوصة</sup> فلا على الاصح بل  
 يتخير بين ما جاز منها وان لم يكن متواترا ولو لم يحسن القيرة والضعفة  
 توصل الى تعليمها بما يمكن ولو بالغير اذا لم يشترط ان يعلمها بنفسه  
 وان تعذر فعليه اجرة المثل ونكف مشاهدة العين من غير اعتبار  
 الكيل او الوزن او العدد لزوال معظم الغرر بها ولتحمل الجهالة  
 فيه ما لا يتحمل في سائر المعاوضات لعدم ركنيته في العقد والعمومات  
 والنصوص وما لا يمكن استعماله فاسد والحادم والبيت والدار ترجع  
 الى الوسط للجهالة لا تقيد بل في الضلّة والكثرة بل ما راضيا عليه  
 ما لم يقصر عن التقيد كحجة من حطّة للعمومات والنصوص خلافا



للسنة فنع من الزيادة عن مهر السنة فلوزاد رد اليها وادعى عليه  
 الاجماع وهو منصوص في الخبر ولكنه شاذ نعم كره ذلك وسحب التقليل  
 باختلاف فيهما للنصوص المستفيضة وفيها ان النبي صلى الله عليه  
 تزوج بـ نسائه وزوج بـ نسائه وان من لم يجب به اخاه في التزوج فقد  
 عققه واستحق ان لا يزوجه الله حوراء وهو خسرانة درهم كما في النصوص  
 المستفيضة **مفتاح** قد مضى ان ذكر المهر ليس شرطيا في العقد  
 الدائم فلوزوجه المهر او شرط ان لا مهر عليه في الحال او مطلقا  
 صح باختلاف وباتى حكمه ويستتبع بتقويض البضع والمروة مقوضة البضع  
 والمروة بكسر الواو وفتحها اما الوضح بنفيه في الحال والمآل على وجه  
 يشمل ما بعد الدخول فسد العقد على الاقوى لمنافاة مقتضاه وهو  
 وجوب المهر في الجملة وفيه قول بالصحة ووجه بفساد التقويض دون  
 العقد فيجب مهر المثل كما شرط في المهر ما يفسد ولو ذكره في العقد  
 اجمالا وفوض تقديره الى احدهما اليه معا صح باختلاف منا  
 والنصوص بر مستفيضة ويسمى بتقويض المهر والمروة مقوضة المهر  
 اما الى الاجنبه قولان والنع احوط فمر ان كان الحاكم هو الزوج عين  
 ماشاء من قليل وكثير وان كانت الزوجة لم تجاوز السنة فانقضت  
 رد اليها باختلاف للنصوص فيها الصحيح ان كانا معا واختلفا

ولم يذكر

قبل وقف حتى يصطحا ويحتمل الرجوع الى الحاكم **مفتاح** اذا فوض البضع  
 فان اتفقا على شيء بعد العقد صح سواء زاد على مهر المثل او نقص عنه  
 علما بقدر مهر المثل او احدهما او جهلا لان الحق لها ولا يثبت  
 الدخول مهر المثل كما في القوية وفيه الاكثر بما اذا لم يجاوز سنة  
 والا فالسنة للوثق عن رجل تزوج امرأة فوهم ان يسمى صداقها  
 حتى دخل بها قال السنة والسنة خمسمائة درهم ودلالتة كما ترى فان  
 التسيان غير التقويض نعم في اخر لم يسم طامرا وكان في الكلام  
 ان زوجك على كتاب الله وسنة نبية فمات عنها او اراد الدخول فيها  
 من المهر قال مهر السنة وفيه قول اخر بالسقوط اذا قدم اليها شيئا كما  
 ياتي وقيل الدخول ان طلقها فالمتعة على الموسع قدوة وعلى المقتدر  
 كما في الاية ويبيع الرجوع فيها الى العرف والا فلا يبيعه لها النصوص منها  
 الصحيح في المتوفى عنها قبل الدخول ان كان فرض لها زوجها مهر اقلها  
 وان لم يكن فرض مهر اقلها مهر في ثبوت المتعة بغير الطلاق من اقسام  
 الدينونة اقوال وقالها الثبوت بما يقع من قبله او قبلها دون ما كان  
 من قبلها خاصة والاقرى العدم مطلقا وفاقا للاكثر وما ورد في  
 ثبوتها فيما اذا مات المفوض اليه المهر قبل التعيين معارض بما استفاض  
 كما ياتي **مفتاح** اذا فوض المهر فان طلقها او مات غير الحاكم منها لم يطل



الحكم فان كان الطلاق قبل الدخول الزم الحاكم بالحكم وثبت لها النصف  
كما قالوه فان الحاكم هي فليس لها ان تجاوزهم السنة للصح وغيره وان  
مات الحاكم قبله وقبل الحكم قبل سقط المهر وبها المنفعة للصح وقبل  
ليس لها احدهما لاختصاص المنفعة بالطلاق وفي خبرين رجل  
تزوج امرأة بحكمها ثم مات قبل ان يحكم قال ليس لها صدق وفي  
المنقضية في المتوفى قبل الدخول وان لم يكن تمتي لها مهر فلامر لها  
وابت في القواعد مهر المثل ولا وجه له لاختصاصه بالدخول وفاد  
المهر وكلاهما مستف في **فتح** كلنا وطئة المرأة بالشبهة والعقد  
الفاصل ومكرهه فلها مهر المثل لانه عوض البضع المحترم حيث لا  
عقد الا في الامت كما ياتي وكلنا وطئت بالعقد الصحيح فالمستف كلا  
دائما كان او منقطعاً وان لحقه الفسخ او هبة المدة لان ذلك انما  
يرفع العقد من حينه لامن اصله فلا يبطل المستقر قبله نعم لو اخلت  
ببعض المدة في المنقطع كان له ان يضع من المهر بنسبتها الايام  
الطئت كما في المغيرة وقبل ان كان الفسخ يعيب سابق على الوطئ لم  
مهر المثل لان الوطئ كان وقع بعقد ففسوخ وهو شاذ وكلما وقعت  
الفرقة قبل الدخول فان كانت باهر من قبلها فلا شيء لها بل خلاف  
لنقوتها العوض بنفسها سواء كانت بسبب سلامها او غيرها <sup>عها</sup> ورضا

او الظهور عيب بها او بالزوج فمخت لاجله او غير ذلك الا ان يفسخ  
لعينه فلها النصف للصح والحكمة فيه اشرافه على محارمها وخلوة ربها  
سنة فناسب ان لا يخ ذلك من عوض والاستكافي اوجبه فانما بناء على  
اصله الا في من استقراره بالخلوة وان كانت من قبل الزوج فان كانت  
بالطلاق فالنصف بالكتاب والسنة والاجماع الا ان يعفون او يعفو  
الذي يبد عقد النكاح كما في الآية وليس له اسقاط الكل كما في الصحيح  
ولا لولي الزوج اصلاً لعدم الدليل ولا للوكيل كما قيل والصحيح منه ذلك  
ما قل وقيل الذي يبد العقد هو الزوج نفسه للخبر رواه في جميع البيان  
لكن الاكثر على انه الولى والصحاح مهم وان كانت باختلاف الذين وهبه  
المدة او انقضائها في المنقطع فالمشهور انه كذلك لمشاكلة للطلاق  
والجدة في الثاني والعمل عليه كان يكون اجماعاً وقيل انه قياس فينبى على  
الاصل الا في من تملكها بالعقد تمام المهر ونصفه وفيه نظر والمشهور  
قوى وكذلك لو كان بالموت عند جماعة المغيرة المستفيضة الا انها  
معارضة منهاها والمشهور بناؤه على الاصل المذكور وليس بشيء وكذا  
في ضرورة العيب مدلس رجوع بالمهر عليه النصوص وربما يستثنى منه ما اذا  
كان الرجوع على المرأة قلنا ليسها بنفسها فانه يبق لها اقل ما يصلح ان يكون  
مهر إعادة لئلا يتحول البضع عن عوض وقبل اقل مهر مثلها لانه عوض



البضع والاول اشهر والنصوص خالية من هذا الاستثناء الا ما في  
بعضها ان لها ما اخذت من غير الاستحل من فرجها ولو لم يسم لها مهر فكا  
لمفوضة ولو تمت بتسمية فاسدة وقتنا بصفة العقد كما هو الاظهر في مثل  
وقيل ان كان فسادها لعدم ملكه في الاسلام لا للجمالة ونحوها كالحرة  
عند مسخلة وهو الاصح وقيل بالسقوط قبل الدخول اتمامه فهو المثل  
لو عقد على كتاب الله وشبهه رسول من دون تسمية فالشهور الرجوع الى التسمية  
وقيل لا الخبز وكثير من القداماء لم يذكره **مفتاح** تحقق الدخول الموجب للسمي  
كلها او مهر المثل بالوطي فلا كان او دبر بل خلاف للنصوص المستفيضة  
وهي يجب بالخلق الاكثر لا الاصل ولقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل  
ان تمسوهن فان المراد بالتمس هنا الجماع لا الجماع على ان يطلق الشتر غير  
موجب للجميع فينتفي ارادته وهو منحص في الامرين اجماعا وللنصوص  
المستفيضة وفيها الصحيح خلاف للصدوق فواجب بما مطلقا للنصوص  
كلها ضعيفة ما ولو لم يجتمع من القداماء فارجوا بها ظاهرا لا باطنا جمعا  
بين النصوص يعنون اذا كانا متهمين يريد الرجل ان يدفع المهر عن نفسه  
والمرأة تدفع العدة عن نفسها ولكن اذا علمت انه لم يسمها فليس لها قيمتها  
بينها وبين الله الا نصف المهر والاسكا في قول اخر شاذ لا مستند له  
**مفتاح** المعتبر في مهر المثل حال المرأة في الشرف والجمال والعقل والادب

وهو مضاف الى كتابه

والبكره وصراحة النكاح واليسار وحسن التدبير وما جرى مجرى ذلك مع عادة  
اقاربها التي من اهل بلدها او اقاربها لا يختلف باختلاف المهر عادة لان المعنى  
من المثل لغة وعرفا اعتبار ذلك كله وقد جماعتها بما اذا لم تجاوز السنة ولا  
زيد اليها للموتى السابق وهو قاصر دلالة وعموما ولا اكثر على تخصيص هذا  
القييد بصورة التفويض كما في **مفتاح** المشهور ان الصداق يملك  
جميعه بالعقد وان لم يستقر لتمامه الا بعد الدخول لعموم ولقوله النساء  
والموتى في رجل سابق الى زوجته غنما او رقيقا فولدت عندها وطلقها  
قبل ان يدخل فقال ان كنت حاملا عنده فله نصفها ونصف ولها وان كنت  
حامل عندها فاشترى من الاولاد ولا نه عوض البضع المملوك بالعقد خلافا  
للإسكا في يملك نصفه والنصف الاخر بالدخول للموتى وغيره لا يوجب المهر  
الا الوقاع في الفرج وحل على الاستقرار جمعا وغلبة في الاستعمال ثم اطلق  
قبل الدخول عاد اليه النصف على المشهور وعلى قوله لا عود لفرعية المساك  
ولو حدث ثناء بين العقد والفرق بنى على القولين ولها النصف في قبل  
الفحص خلافا للخلاف ولو ابرأت الزوج عن الصداق لم يطلقها قبل الدخول  
رجع بنصف بناء على ملك الكل بالعقد وفي قول آخر بعدم روى الخبر فاذا  
جعلته في حل فقد قبضته منه فان خلاها قبل ان يدخل بها ردت المرأة  
على الزوج نصف الصداق اما لو خلفها بجمع فاشكال لوقوع البراء



والعود دفعه ولو وهبته النصف مشاعا فزطلقها قبل تسليم المهر كان دينها  
 عليه ولم يسقط بالدخول على المشهور للعقوبات والمعتبرين خلافا للحنابلة  
 بالدخول سواء قبضت منه شيئا ام لا طال مدتھا لم قصرت طالبت به  
 او لم تطالب للصحاح المستفيضه ولولت بتاويلات بعيدة منها حملها  
 على ما اذا لم يكن قد تمت مهرامعينا وساق اليها شيئا ودخل ولم تقصر عن كون  
 ذلك مهرها كما هو المشهور وخصوصا بين المتقدمين وفي المختلف جعل  
 الحكم العادة بتقدير المهر كما كانت في السابق بخلاف ذلك فان فرض ان كانت العادة  
 في بعض الايمان والاصفاق كالعادة القديمة كان الحكم ما تقدم والى كان  
 القول قولها ويحظر بالبال ان يحل سقوط مطلق الصداق على سقوط العا  
 منه حلا للمطلق على المقيدين بل عليه ما في بعضها اذا دخل بها فقد هدم العاجل  
 فانهم كانوا يوشد يجعلون بعضه عاجلا وبعضه آجلا كما يستفاد من بعض  
 الاخبار وكان معنى العاجل ما كان دخوله مشروطا على اعطائه اياها  
 فاذا دخل بها قبل الاعطاء وكان المرأة اسقطت حقها العاجل وضلت  
 بتركه ولا سيما اذا كان قد اخذت بعضه ولما الاجل فلا يسقط الا بالاداء  
**مفتاح** ينبغي ان لا يدخل بها حتى يقبض مهرها او شيئا منه او من غير هبة  
 كما في الخبر ولها ان تمتنع من تسليم نفسها حتى يقبض مهرها الا اذا كان المهر في  
 وكذا العكس لان النكاح نوع معاوضة فينقبضان معا مع التماسير بوضع

مفتاح اذا دخل الزوج  
 فلو انما من قال الى الجدة  
 والعادة الآن حجة

المهر على يد ابي من وضع الخلع من امتناعها مع اعساره وهل لها الامتناع بعد  
 اقول قالها الفرق بين تسليمها اختيارا او كرها فيسقط حق الامتناع في  
 الاول دون الثاني وهو لا قوي **مفتاح** اذا تزوج ولده الصغير ضمن المهر ان  
 كان معسرا والا فلا على المشهور للبقية خلافا للتذكرة مع التصريح بنفي  
 الضمان وتزويل الضموم عليه لا يجز من تكلف مع ضمانه ليرجى الوادي  
 فهل يرجع به على الطفل الاصح لا وكذا الوادي تبرعا عن المهر كما لا يخفى  
 ولو دفعه عنه فزبلغ الضبي فطلق قبل الدخول استعاد الولد النصف دون  
 الولد بالاضلاف لان ذلك يجري مجرى هبة له وكذا الوادي عن الكبر تبرعا  
 وترد دفعه فزولو لم يكن دفعه قبل الطلاق قبل تبرأته عن النصف بل منه  
 النصف للزوجة وقيل بل يلزم الكل مع اعسار الزوج في دفع النصف  
 الاخر اليه لانه ليس بهبة حى يحتاج الى القبض **مفتاح** لو تبين فساد العقد  
 في المقتطع فان كان قبل الدخول فلا يثنى لها وان كان بعده ففي ثبوت المثل  
 او المستمع مع جهلها او التقوط مع علمها او ما اخذت دون ما بقا قول النكاح  
 مروي في الحسن وتبرأ قبل باقل الامرين من مهر المثل والمستمع وفي الخبر في  
 رجل تزوج المرأة متعة فاعطاها بعض مهرها وعلم بعد دخوله بها انها  
 زوجته نفسها ولها زوج مقيم معها يجوز له جبر باقي مهرها فكتب لا تقبلها  
 شيئا لانها عصت الله **مفتاح** لا مهر لغيري بالنص والاجماع وربما يخص بعض

نفسها



الامة ثبتت في الامة عوض البضع لمولاه لان الحق فيها ليس لها امسا  
الغصوبة فان كانت حرة فعليه مهر المثل كما لو كانت امة فعشر قيمتها ان  
كانت بكر او نصف العشر ان لم يكن بكر كما في النصوص وفي الصحيح ان اخل  
لما دون الفرج فغلبته الشهوة فاقضها قال لا ينبغي له ذلك قلت فان فعل  
يكون زانيا قال لا ولكن يكون خائنا ويعزم لصاحبها عشر قيمتها ان كانت  
بكر وان لم تكن بكر فانصف عشر قيمتها وقل ان جهلت او ركعت فذلك  
والاسقط العوض وفي دخول ارش البكارة فيه رجحان ولو تزوج حرة  
فوجدها امة دلت نفسها في الصحيح ان عليها المولى بها عشر قيمتها ان كانت  
بكر او نصف العشر ان كانت ثيبا ولولاها الحرار وعليه قيمة الولد ولو سقط  
حي المولى بها كما في النصوص وقيل فيما قول اخر والاعتماد على هذا النص  
**مفتاح** اذن العبد في التزويج يقتضيه كون المهر والثقة في ذمة السيد على  
المشهور لانه لا يقدر على شيء وقيل بل في كسبه فخلقه للتكسب فلهما والاعتماد  
ليلا وجوبا الا ان يختار الانفاق عليه وعلى زوجته من مال فيستخير به بقدر  
الثقة فان زاد صرف الزايد في المهر وفي الخمر رجل تزوج مملوكا له امرأة  
حرة على مائة درهم ثم اشتهر بانه باع قبل ان يدخل عليها قال يعطيها سيده من ثمنه  
نصف ما مضى انما هو بمنزلة دين لو استدانه باذن سيده وان اطلق الاذن  
لدى التزويج انصرف الى مهر المثل فان زاد كان الزايد في ذمته يبيع به اذا

تخبروكم ان مهر العبد على المولى فكذلك مهر امته له فان وقع الدخول في  
ملكه استقر وان باعها قبل ذلك ونسخ المشتري سقط لان الفرق من قبل  
الزوجة وان اجاز فالمهر له لان الاجازة كالعقد المستأنف ويحتمل كونه  
للبايع لوجوبه وهي في ملكه او نصفه لان البيع بمنزلة الطلاق والاصح  
الاول وفي المسئلة اقوال مختلفة ضعيفة المأخذ والمحصل ما ذكره القول  
في ادب الخلق قال الله تعالى ولا تقربوهن حتى يطمئن **مفتاح** يحرم على  
الحايض باجماع العلماء بل الضرورة من الذين ويعزر الواطي بما يراه الحاكم  
وتما يقدر من حد الزنا في الخمر ويجوز الاستمتاع بما فوق الشرة وتحت  
الركبة منها باجماعهم وفيما بينهم ما خلا موضع الدم قولان والاكثر على الجواز  
للاصل وعموم قوله عز وجل الا على ازواجهم والنصوص المستفيضة  
منها الصحيح ما للرجل من الحايض قال ما بين اليها ولا يوق وفي رواية  
كل شيء ما عدا القبل بعينه خلافا للسيد لقوله ولا تقربوهن والصحيح في  
الحايض **مفتاح** تزوجها منها قال تترى با زارا الى الركنين فخرج سرفها فمهر له  
ما فوق الا زارا واجيب عن الامة بعد ارادة الحقيقة اجماعا والسياق  
يقتضي حملها على الوطى والخمر محمول على الثقة او الكراهة وفي وجوب  
الكفارة بالوطى واستنجاها قولان لاختلاف النصوص والمنبئة منها  
ضعيفة وفي الصحيح عن رجل واقع امراته وهي طامث قال لا يمتس فعل ذلك

الزنا في ادب الخلق



قد نهى الله ان يقربها قلت فان فعل عليه كفارة قال لا اعلم فيه شيئا يستغفر الله  
وفي رواية انه يصدق في اوله بيدنا وفي وسطه بنصفه وفي اخره بر  
قلت فان لم يكن عنده ما يكفر قال فليصدق على مسكين واحد والا  
استغفر الله ولا يعود وعليه يحمل ما اطلق في الدنيا او نصفه والذوا ندي  
فصل بالمصطر وغيره او الشاب وغيره وليس بشئ وان كانت امره قبله مند  
من طعام كما في الخبر **مفتاح** هل يجوز طهي المرأة في برها الا شهر عند  
اصحابنا ذلك على كراهية شديدة ولا خير عاجي وثلاثة خاصية منها الموت  
عن الرجل اتي المرأة في برها قال لا بأس وبها ظاهر الفضة الرجل اتي  
امرؤ من برها قال نعم ذلك لم قلت ولت تفعل ذلك قال لا انا لا  
نفعل ذلك والقيتون وابن حمره على التحريم وثلاثة خاصية وعشرون  
عامية كلها ضعيفة ولا دلالة في قول تعالى فاتوا حركم الا شئتم على احد  
القولين كما ظنه الفريقان وما رواه العامة ان سبب نزولها فعل غير ذلك  
معارض بما رواه انه نزلت رد اعلى اليهود في قولهم اذا اتهم من خلفها  
في قبلها اخرج ولله احول والاخير مروي من طريقنا في الصحيح **مفتاح**  
يستحب لمريد الدخول اولا ان يكون على طهر وان يصلي ركعتين واما  
بذلك ويدعو بعدهما بحسن الاجتماع والاتلاف وان يضع يده على  
ناصيتهما ويدعو بالمأثور وان يدخل عليها ليلا ويضيف للتمكاني

وفي اخره م

والقول الى الزباني ربيع عند الجماع ويسال ان يرزقه الله ولدا موقيا  
فكان عند كل جماع وان يولد يوما او يومين ويكره الزيادة كل ذلك للنص  
**مفتاح** يكره الجماع في الليلة التي يكسف فيها القمر واليوم الذي تكسف  
فيه الشمس وفيما بين غروبها الشمس الى مغيب الشفق ومن طلوع الفجر الى  
طلوع الشمس وفي التريح السواء والصفاء والزلزلة كل ذلك المصحح في  
اول ليلة من الشهر ووسطه وفي الحاق وليلة الاربعاء وعند طلوع  
الشمس وحين اصفرها وعلى الامتلاء وعربا نانا ومستقبل القبلة و  
مستدبرها وفي الشفينة وفي سفر لا يجد الماء الا ان يخاف على نفسه بعد  
الاحتلام قبل الغسل والكلام عند ذلك سيما من الرجل وخصوصا اذا  
اكثر وان ينظر في فمها كل ذلك للنص وعلى فيه الثلثة الاول يجمل  
الولد والثالثة تسقطه والثالثة الاخيرة يجوز وخبره وعما فخصت  
الكراهية فيها بما اذا امكن حصول الولد وربما يفسر العمى بعمى الناظر فعم  
كراهية النظر والقول بخبره بضعف يدفعه النص بنفي الباس في الخبرين  
وان كان في واحد هما الا انه يورث العمى والطلاق انتهى في حديث الوصية  
بتلك الحالة وفيه انه يورث العمى في الولد قال الشهيد الثاني وعن هذه  
الوصية تفوح ريحة الرضع وقد صرح به بعض النقاد ويكره جماع المرأة  
وفي البيت صبي مستيقظ وربما يخض بالميتة وفي الحديث النبوي صلى الله



عليه واله الذي نفسه بيد لوان رجلا غشي امراته وفي البيت صبي مستيقظ  
 ورجلا يحض بالمعيز وفي الحديث النبوي صلى الله عليه واله والذي نفسه  
 بيد لوان رجلا غشي امراته وفي البيت صبي مستيقظ في ربهما ويسمع  
 ونفسهما ما اعلم ابدا ان كان غلاما كان زليفا وان كانت جارية كانت زانية  
 والظن رجوع الضمير فيها افلح الى السامع لا الى المجامع قيل ولا بأس بذلك في  
 الامم ففي الصحيح في الرجل يبيع الجارية من جواريه ومعه في البيت من يرى ذلك  
 ويسمعه قال لا بأس وحمل على من لم يدره ذلك ولا بأس ان ينام بين الامتين  
 والمحرمين كما في الخبر قال فيه انما نساؤكم بمنزلة اللب وقيل بل في الحرم مكره  
 لما فيه من الاستهتان ويكره على الامم الفاجرة بالملك كما يكره بالعقد وكذا  
 من ولدت من الزنا وان كانت عفيفة للنص وفي الصحيح ان لم يخف العيب على  
 ولده فلا بأس ويكره ان يعزل عن الحرة الابانها كما في الصحيح وقيل بالتحريم  
 للعامين ويدفع الصحيح ذلك الى الرجل يصرفه حيث يشاء والقول بموجوب  
 دية النطفة عشرة فدان من المرأة ضعيف جدا ولا دلالة للمعتمد اليه  
 في ذلك عليه اصلا ويجوز في الامم والمنعة بخلاف للنص ولان العرض  
 الاصل فيهما الاستمتاع دون النسل **القول** في حقوق الزوجة قال الله  
 عز وجل **قال** قد علمنا ما فرضنا عليهم فانهزوا عنهم وقال وعاشروهم بالمعروف  
 وقال ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف **مفتاح** لكل من الزوجين حق

القول في حقوق الزوجين

يجب على صاحب القيام بالكاتب السنة والاجماع ولا بد من الاثنان بمن دون  
 طلب والاستعانة بالغير ولا اظهار كراهة في تاديتة بل باستبشار وطلا  
 وجهه كما يستفاد من الاخبار وينهذه له الاعتبار لما حقه عليها فان نظيره  
 ولا نقصه ولا تصديق من يتيه الابانته ولا يصوم نطقا الابانته ولا تمغه  
 نفسها وان كانت على ظهر قبت ولا تخرج من بيتها الابانته وان خرجت بغير  
 اذن لغتها بما ملكه السماء وملئكة الارض وملئكة الغضب وملئكة  
 الرحمة حتى ترجع الى بيتها كذا في الصحيح وفيه ان اعظم الناس حقا على المرأة  
 زوجها واما حقها عليه فان يسد جوعتها ويستر عورتها ولا يقع لها زوجها  
 كذا في النصوص وفي الحديث النبوي صلى الله عليه واله خياركم خياركم  
 لنسائكم ويجب عليه التيسير بينهما في القربة حيث لا مرجح والاتفاق عليهن  
 بقدر الكفاية كما يأتي بيانهن واتفا التيسير في النفقة وحسن العشرة والجماع  
 ومقدار ما تنه فستحبه استجابا مؤكدا لما فيه من رعاية العدل وتماز الانصاف  
 وليس بواجب الرضا لقوله تعالى ولز نستطيعوا ان نعدوا بين النساء  
 ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل ومثل هذا ميل وليس كل الميل وفي الخبر يعني في  
 المؤدة وقوله سبحانه فان خفتم الاتعدوا لوليي في النفقة وكذا يستحب ان  
 ياذن لها في زيارة اهلها وعيادة مرضاهم وحضور ميتهم ونحو ذلك كبر  
 يؤدى الى الوحشة وقطيعة الرحم وعلى كل منهما ان يكف عتايكروه الاخر

القول في حقوق الزوجين  
 وقيل انما هو ما  
 في كتابه







أكثر من ليلة مع عدم الضرر عادة قولان ولو فعل فف سقوط حق من الزيادة <sup>بقائه</sup>  
 بنسبة ما بقي له من الدور وجهان وظاهر الأصحاب الأول ويتفرع عليه رفع  
**مفتاح** إذا كانت الأمتة مع الحرمة أو الحرائر فليلتان وللأمة ليلة للصح  
 قسم للحرمة مثلي ما قسم للمملوكة وفي معناه غير خلاف للمفيد فاسقطها للأمة  
 مطلقا وهو شاذ والكفاية كالأمة على المشهور للنص بتزوج المسلمة  
 على الأمة والنصرانية والمسلمة الثلثان وللأمة والنصرانية الثلث ليس  
 للوطوء بالملاك قسمته واحدة كانت أو أكثر بالإجماع وتختص البكر عند  
 الدخول بسبع ليال واليتيم ثلث على المشهور للنص وقيل بالثلث <sup>فيها</sup>  
 مع استحباب السبع للبكر جمعاً بين التصوص فإن في بعضها الثلث لهما  
 وفيه الأوضح سنداً والاسكافي جعل الثلث منها اختصاصاً لا يقضيها  
 للباقيات والأربع الآخر تقديرها يقضيها لهن وهو جمع آخر قريب مما  
 ذكره العامة لروايتهم فيه **مفتاح** لها انهب ليلتها للزوج وبعضهن  
 مع رضاه كما فعلت سودة بنت زمعة النبي صلى الله عليه وآله ولها الرجوع <sup>إلى</sup>  
 تمض لأن هبة غير مقبوضة أما مع المضي فلا لأنه كالمقبوضة وهل ينصح  
 المعاوضة عليها للزوج أو إحدى الضرات بمال قولان والنص مع الحائز  
**مفتاح** المشهور أنه لا يجوز صرف شيء من الليل في غير القسمة إلا بشا  
 جرت به العادة وذلك القرائن على أنها فيه كالدخل على بعض صدقائه

من غير طاعة دون الدخول على الضرّة ولو لحاجة غير ضرورية لغير الضرّة  
 كالعبادة فحازر وقيد في المبسوط بالمرض الثقيل ولو استوعب الليل  
 فضاها وكذا الوطال مكنته في غير الضرورية وقيل لا يقصر في العبادة  
 فإن استوعب الليلة وكلتا جارتها في القسمة قضى لمن أخل بليلتها ولو  
 يفضل له وقت بقبلة المظلمة في ذمته إلى أن يتخلص منها بمساحة  
 أو وجدان وقت ويجوز مطالعتها بعد دخول ليلتها وإن صح ولو تزوجها  
 ثانياً ففيه وجوب القضاء قولان أما إذا رجع في عدتها فيقضيه بلا إشكال  
**مفتاح** الواجب فيها المضاجعة لا الواقعة بالأخلاف ويختص الواجب  
 بالليل دون النهار قال الله تعالى وجعل الليل لتسكنوا فيه وجعلنا الليل  
 لباساً والنهار وقت للزهد والانتشار في الحاج فلا يجب القسمة فيه نعم  
 يستحب أن يجعل النهار لصاحبة الليلة وأوجه في المبسوط وإن أجاز  
 الدخول فيه على الضرّة لحاجة وإن لم تبلغ الضرورة لا بد منها بالإجماع  
 والاسكافي أوجب القيلولة في صبيحة تلك الليلة عندها وفي الخبر  
 ينظر عندها صبيحتها والصبيحة هي أول النهار وحمل على الاستحباب  
 ولو كان كسبه ليلاً فعماد القسمة في حق النهار ولو اختلف عمله راعى  
 التوسية بحسب المكان وإن يطوف عليهن في بيوتهن وإن يستدعيهن  
 إلى منزله بالأخلاف وإن يستدعي بعضاً ويسعى إلى بعض وقيل بالمنع



من ذلك الامع العذر والاول افضل للتأني **مفتاح** قيل تسقط القسمة  
في السفر فلا يقضى وقيل بل يقضى سفر الثقلة والاقامة دون سفر الغيبة وهو  
حسن ان اريد قضاء مدة الاقامة خاصة دون السفر ويستحب ان يعمل بالفرقة  
في استحباب من شاء منهم كما كان يفعل النبي صلى الله عليه واله فيل اذا  
خرج فعين ولا قسمة للناسرة ولا الصغيرة ولا المجنونة المطبقة بعينه انه  
لا يقضى لمن عتيا سلف وربما قيد الاخرة بما اذا خاف اذاها ولم يكن لها  
شعور بالانس بوالا لا يسقط حقها وهو حسن وفي المسافة في غير الواجب  
قولان اما في الواجب فيقضى وان لم تكن مأذونة ولا تسقط بعين الزوج  
والاخصاء ولا زمة ولا جنون حصول الفرض معها من الاناس والعدالة  
عده وجوب الوفاق والتكليف في المجنون على الولى فيحمله عليها **مفتاح**  
نفقة الزوجة واجبة بالنص والاجماع قال الله تعالى وعلى المولى دلرتين  
وكسوتين بالمعروف وقال لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق  
منها الله في حديث هند <sup>صديك</sup> خيفة ما يفيضك ولذلك بالمعروف وفي رواية  
اذا انفق عليها ما يقيم ظهرها مع كسوة والافرن بينهما وفي اخرى ان كان  
معسرا لا يجبر ان مع العسر يسرا ويشترط في وجوبها التمكن القائم منها  
اي التخلية بينهما وبينه بحيث لا يختص موضعها ولا مكانا ولا وقتا  
على المشهور وهل تجب بالعقد او ببرر التمكن قولان اظهرهما بين الاصحاب

الثاني للاصل وللفعل النبي صلى الله عليه واله فانه لم ينفق الا بعد التمكن  
وعلى التقديرين تسقط مع النشوز فالنشوز مانع عند قوم والتمكن شرط  
عند آخرين ومن فروع التمكن ان لا يكون صغيرة بحرم وطسها اما لا  
الزوج صغيرا فقولان ولو كان عظيم الالة او عتلا وهي ضئيلة منع من  
وطسها لا تسقط وكذا لو كانت مريضة او رققاء او قرناء لا مكان الاستمتاع  
بما دون ذلك وظهور العذر فيه وكذا لو سافرت باذنه مطلقا او بدون  
اذنه في واجب وكذا لو صلت او صامت او عتكت باذنه وفي واجب وكذا  
في الندي لان له فسخه فيه ولو استمرت مخالفة سقطت لتحقق النشوز <sup>تثبت</sup>  
لا امة والذمية كما ثبتت للسبلة الحرة لكن يشترط في الامانة ان يسلمها مولاها  
ليلا ونهارا والا لا تجب لاشتراط التمكن التمام كما مر ولا يجب على المولى  
تسليمها كذلك بل ان اراد التخلص من النفقة فليسلمها تسليما تاما والا  
فالواجب عليه تسليمها ليدفعها وتثبت المطلقة الرجعية للنصوص  
لبقاء حبس الزوج وسلطنته الامومة التنظيف على رأي حسن لاستمتاع  
الزوج عنها اما البائن فلا نفقة لها ولا سكنة عندها للنصوص منها المطلقة  
ثلاثا لان نفقة لها ولا سكنة على زوجها انما هي للزوجها عليها واجبة  
الا ان تكون حاملا لقوله تعالى وان كن اولات حمل فانتقوا عليهم حتى  
يضعن حملهن شملت البائيات بالطلاق والرجعيات والنصوص



المستفيضة منها الصحيح في الرجل يطلق امرأته وهي حيلة قال اجلها  
ان تضع حملها وعليه نفقتها حتى تضع حملها وانما خرجت بالانعام عليه  
الرجل وان دل عليها صد لا يثبت السنة والنصوص منها الصحيح المطلقة ثلثا على  
العدة لها النكح والنفقة قال الجلي هي قبل الحمل لا قال لا وفي حديث فاطمة  
بنت يسر كانت ميمونة لا نفقة لان الان تكوي حاملا وهل النفقة للحمل  
او للحامل لاجله قولان والشيخ اخبر الاول فوجب النفقة لكل حامل و  
ان كانت باينة بغير طلاق حتى الحامل من نكاح فاسد ولم يثبت فان لا يثبت  
صريح في المطلقة وكذا النصوص معتدة بها الارواية غير معتبرة حملت  
على النفقة وفي الحامل المتوفى عنها زوجها رواية بالاتفاق عليها من نصيب  
ولها عمل بها الاكثر منهم الصدوق والشيخ واخرى بالاتفاق عليها من التركة لكن  
والمعبرة المستفيضة تناوى بخلافها وان لا نفقة لها كما عليه اكثر المتأخرين  
**مفتاح** المشهور ان ضابط الاتفاق القيام بما يحتاج المرأة اليه من طعام  
واوام وكسوة واسكان ولخدم والادخار والتنظيف بنوع العادة امثالها  
من اهل البلد جنسا وقدر الدلالة المعاشرة بالمعروف والاتفاق بالمعروف  
وعليه ولا تقدر معتبر في الشرع سواء بالحكم في العرف قيل ويجوز اعتبار  
حال الزوج لقوله عز وجل لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه  
فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاهما سبحانه الله بعد عسر

وربما يقدر الطعام بمذوق بل بمدى اللبس وقد ونصف المتوسط ومدى  
فيل ويختلف المادوم باختلاف الفصول وقد تغلب الفواكه في اوقاتها  
ويجب واعتبر الشيخ في اللحم كل اسبوع مرة لانه المعروف قال ويكون يوم الجمعة  
واوجب الاسكافي اللحم على المتوسط في كل ثلاثة ايام قيل ويزاد على ثياب  
البذلة اذا كانت من زولن الجمل ما يتحمل امثالها ولو لم تستغن بالثياب في  
البلاد الباردة على الوقود وجب من الحطب والخم بقدر الحاجة وفي الاجا  
المستفيضة في حقها على زوجها ان يشبع بطنها ويكسوها ويكسوها وان جهات  
غفرها وفي لفظ اخر يزوجها ويستر عورتها ولا يبيع طارحها قالوا  
فعل ذلك فقد والله ادنى اليها احتياها قيل فالذهن قال غبايرم ويوم لا قيل  
فالحم قال في كل ثلاثة ايام مرة فيكون في الشهر عشر مرات لا اكثر من ذلك  
والصبيغ في كل ستة اشهر ويكسوها في كل سنة اربعة اوثاب ثوبين للنساء  
وثوبين للضيف ولا ينبغي ان يقف برته من ثلثة اشياء وهو الرأس والحل و  
الزيت ويقوتهم بالمدفاتي اقوت به بنفسي وعيالي ولتقدر لكل انسان  
منهم قوته فان شاء اكله وان شاء وهبه وان شاء تصدق به ولا تكون فاكهته  
عامه الا اطعم عياله منها ولا تدع ان يكون للعيد عندهم فضل في الطعام  
ان ينيلهم من ذلك شيئا لا ينيلهم في سائر الايام **مفتاح** قيل لا يجب في  
المسكن ان يكون ملكا له بل يجوز اسكانها في المستعار والمستاجر اجمعا







واضربوهن ان الضرب بالسواك وهل الامور الثلاثة على التخيير والجمع  
او الترتيب بالتدريج من الاخف الى الاثقل كمراتب النبي عن المنكر وعلى  
التقدير هل هي مع تحقق الشوز او ظهور اماراته قبل وقوعها او معها قال  
وجوه او جهها ما قاله بعض العلماء في تفسيرها واللاتي يخافون شوز  
فغظوهن فان شرت فاهجرهون في المضاجع فان اصررن فاضربوهن  
والاولى مع ذلك ان لا ينتقل الى الحجر مع احتمال ان يجارها بالعظة  
ولا الى الضرب الامع العلم بعد ارتدادها بهما مراعة للاحياط في  
العقوبة **مفتاح** اذ اظهر الشوز من الزوج بان يمنع حقوقها ولم يمنع  
فبد وعظها رقت امرها الى المحاكم حتى يلزمه بذلك بعد ثبوت عنده وليس  
لها هجره ولا ضرب به وان رجيها عوده الى الحق لعدم الاذن الشرعي فيه  
ولا لبقائه بمقامها وان كره محبتها المرض او كبر ولا يدعوها الى فرقة او يتم  
بطلانها فلا شيء عليه الا اذا قصر فيما يجب عليه ولها ترك بعض حقوقها  
مع استمالته ولا يحل له قبول ذلك وان اتم مع التقصير لم يفهمها على بذله  
قال الله تعالى وان امره خافت من بعلها فتوزا او عراضا فلا جناح عليهما  
ان يصلحا بينهما صلحا وفي الحسن هي المصلحة تكون عند الرجل فيكرهها  
فيقول لها انتهي اني اريد ان اطلقك فتقول له لا تفعل اني اكره ان تنفك  
بي ولكن انظر في ليلتي فاصنع بها ما شئت وما كان سوى ذلك من شيء فهو



الشوز عنى على حاله قال وهذا هو الصلح **مفتاح** اذا كان الشوز منهما وهو  
الشقاق لكون كل منهما في حق غيره فحق الاخر فحكمه ما قال الله عز وجل فابغوا  
حكما من اهل و حكم من اهلها ان يردا اصلها بوق الله بينهما وهل الخاطب  
بالبغ هما او اهلها او الحاكم وعلى سبيل التحكيم والتوكيل وبرضاها  
او ان لو رضىا وعلى الوجوب والتدب وكونها من اهلها على الارشاد  
او الوجوب او ان ورتبها بينه بعضا على بعض وعلى التحكيم كما هو الاظهر  
عداتهما وخبرتهما فيفد حكمهما ولو على الفراق عند الاسكا في الواضح  
توقف الفراق على الاذن كما هو المشهور للحسن ولو رضىا او لا بما فاعلاجاز  
لهاما التفرقة كما في الموفق وان حكما لا يسوغ كان لهما نقضه ويجب  
عليهما الاجتهاد في النظر والبحث عن حالهما والتباعد على ذلك  
والتألف بينهما ما امكن وينبغي اخلاص النية في السعي وقصد الاصلاح  
كما نبه عليه في الاية وان اختلفا بغت اليهما احران حتى يجتمعا **الباب**  
**الشقاق في الفراق** بانواعه **المقول** في الفسخ قال الله تعالى لا هن حل لكم  
يحلون لكن **مفتاح** فسخ العقد قد يكون بالارضاع وقد مضى يانه وقد  
يكون باختلاف الدين اما باسلام احدهما من جهر او كفره او كفرهما فلو  
ارتدا او احدهما وكان ممن لا يقبل توبة او قبل الدخول بانا في الحال التصوي  
والاوقت على انقضاء العدة فان تاب فالعقد باق من غير تجديد لصحة ولا

انما القابل في الفسخ والارضاع



بأنه إذا كان أو يحرم عليه الوطء في زمان العدة ولكن لأحد عليه بذلك  
في حكم الزوجة وكذا إذا أسلم أحدهما وكانا غير مقيمين فإنه إن كان قبل  
الدخول انفسخ العقد ووقعت البينة في الحال والأوقف على انقضاء العدة  
فإن أسلم الآخر والأبنا العدة جواز النكاح بين المسلم وغيره الذي من وجهه كما  
في الآية وكذا إذا أسلمت دون زوجها الذي على المشهور لنفسه سبيل الكافر  
على المؤمن في الآية وللصحيح في النصائية إذا أسلمت لم تحل له خلافا للشيخ  
فابقى نكاحها ومنع من دخوله عليها بالبدن والخلوة بها للحسن وغيره وحمل  
الحديث المذكور على خرقه الذمة ولو أسلم دون زوجته الذمة فبالعقد  
بالإختلاف فلو كن أكثر من أربع بالعقد الدائم استدام أربعاً وفاق سائرهن  
من غير تجديد عقد سواء تقدم عقد المختارات وأخر أو اقترن لعموم  
حديث غيلان المستفيض ولو كن وثقيات وأسلم بعضهن تخير بين  
اختيارهن والتمس بقض البقيات إلى خروج العدة ومن تن لا ينافي الاختيار  
فيهن فمن لا ينافي استئناف عقد ولما هو يقيمن لذات العقد الصحيح  
ويجب الاتفاق على الجميع قبل الاختيار لا في حكم الزوجات ولأنهن  
محبوبات لأجله والاختيار إنما بالقول أو الفعل صريحاً أو كناية بالطلاق  
اختياراً وإنما الظهار والإيلاء فقولان وكذا القبلة والنس **مفتاح** قيل  
تسلط الزوجة على الفسخ بالجنون سواء تقدم العقد أو تجدد بعد قبل الدخول

أوبعد وإنما كان أو دوار الإطلاق الصحيح فيه خلافاً لاكثر القدماء في  
المجدد إذا عقل أوقات الصلوات للخبر وكذا العدة للإطلاق التصويص للمعتبر  
وقيل لو تجدد العدة بعد الدخول فلا خيار للموتق وغيره ولا يخرج من قوة حمل  
الطلاق على المقيد وفي رواية إن رضيت أن تقيم معه ثم طلبت الخيار بعد ذلك  
فقد سقط الخيار ولا خيار لها ولو عجز عن بعض النساء دون بعض وأحد  
الفرجين خاصة أو في بعض الأوقات فلا عدة ولا خيار وفي رواية إن كان  
لا يقدر على إتيان غيرها فلا يسكها إلا برضاها وإن كان يقدر على غيرها  
فلا بأس بامساكها وإنما ثبت العدة بأقراره أو البينة على إقراره بخلاف  
أو تكول على رأي أو مع عيبتها على آخر أو بعد التشريح في الماء البارد أو بعد  
ظهورها بحيثى في قبلها عليه في النيب كما في الروايات وإذا ثبت ولم يصبر  
أجل سنة فإن قدر والأفلهما الرذم النص والاجماع ولأن ذلك قد يكون  
لعارض حرارة أو برودة أو بوسة أو وطء فيختلف باختلاف الفصول ولها  
الخيار بالخصص المتقدم على العقد للمعتبر المستفيضة خلافاً للخلاف  
المبسوط محتجاً بأنه يوجب وبالغ أكثر من الفحل وإن لم ينزل وعده لا تنزل  
ليس بعيب وهو شاذ وفي المجدد خلاف والاصح عدم الخيار سيما إذا أحدث  
بعد الوطء لعدم شمول التصويص له لأنها وردت بلفظ التذليس وفي حكمه  
الحضاء الرجاء بل قيل إنه من أفاده وكذا الحب على المشهور وإن لم يرد في حق



مخصوصه لانه اقوى عيما من الخشاء والعين لقدرة المخص على الجماع في الجملة  
بل قيل انه يصير اقوى من الفعل بواسطة عدم خروج المني منه ومكان برو  
العين بخلاف المجهوب ولورود بعض النصوص بلفظ عدم القدرة على  
الجماع الشامل له ولو بقي له ما يمكن معه الوطى لو قدر الحشفة فلا خيار  
ولو بان خفي فلا رد لانه كالثقبه الزائدة خلافا للمبسوط في موضعين  
للفره وظينه العلامات الملتحقة له بالرجال ووافق المشهور في ثالث ولو  
كان مشكلا فالمشهور فساد العقد وهل لها الخيار بالجذام والبرص المشهور  
لا الاصل والخبر الرجل لا يرد من عيب خلافا للقاضي والاسكافي للصحیح  
التكاح من البرص والجنون والجذام والعقل وهو شامل للزوجين ولا تنهما  
عيب في المرأة مع ان للزوج وسيلة الى التخلص منها فقيهه اولى بالحصول  
الضرر منه بالعدوى والاصل مندفع بالصحیح والخبر ضعيف مع مخالفته  
الاجماع فسقط حجة المشهور ولا فرق بين السبق والحق ولو بعد الدخول  
للاطلاق واما قول القاضي بخيارها بالعمى والاسكافي بالبرص والزنا فلم يجد  
مستندهما **مفتاح** يتسلط الزوج على الفسخ بتقدم الجنون والجذام والبرص  
والقرن والعقل والافضاء والعمى على العقد وان علم بها بعد الدخول بلا  
خلاف للمعتبرة المستفيضة وفي العرج اقول نالها التسلط اذا كان بيننا  
ورابعا اذا بلغ حدا لا تعداد المظاهر ان الزمانه غير العرج وكل منها عيب

برأيه موجب للخيار لو ورد كليهما في الضحاح وفي اتحاد القرن والعقل و  
تغايرهما خلافا بين اللغويين وكذا الفقهاء والاتحاد هو المروى وهو ان  
يكون في الفرج ثقب من العظم واللحم يمنع الوطى غالبا والرتق قبل ان يولد لها  
وقيل انه تمام الفرج على وجه لا يدخل فيه الذكر وانه موجب للخيار وصوبه  
الحق ان يمنع الوطى اصلا لغوات الاستمتاع اذا لم يمكن ازالته ان يمكن  
وهي معتد من عللها وهو حسن ولو لم يمنع القرن الوطى فلا كره على سقوط  
الخيار بل لا يعرف فيه خلاف وما للحق في ثبوت تمسك بظاهر النقل في  
الضحاح تصريح بالخيار بعد الدخول والجامع وحمل اللفظتين على غير  
الجماع في الفرج بعيد فهو لا يخلو من قوة ولو تجددت هذه العيوب بعد  
الوطى فلا خيار بخلاف الأمن المبسوط وظاهر الخلاف وهو شاذ وقد  
الصحیح المرأة ترد من اربعة اشياء من البرص والجنون والقرن ما لم يقع عليها  
فاذا وقع عليها فلا وفي رواية في الرجل يزوج المرأة فوجد بها قرنا وهو  
العقل او بياضا او جذاما ايردها ما لم يدخل بها واما بعد العقد وقبل  
الدخول فنقول ان اظهرهما ثبوت الرد للعموم خرج ما بعد الوطى بحمل الطلاق  
على المقيّد ويجوز ان الدخول يحل التصرف المانع من الرد بالعيب فيقبض  
قبلا لخلافه والاسكافي جعل الجنون موجبا للخيار مطلقا ونخص الباقي  
بما قبل الدخول وجعل من العيوب الموجبة للخيار الزمان من الطرفين قبل



العقد وبعد وخضة الصدة وبالرفقة وقبل الدخول والحق أكثر القداء  
كونها محدودة في الزمان ومستند الكل ضعيف سنداً ودلالة **مفتاح**  
لوانتدب إلى قبلة فبان من غير هافه خيارها مطلقاً كما في الصحيح وإذا كان  
ادنى بحيث لا يلزم شرطها حمل له على ذلك أو العدم مطلقاً إلا إذا شرط  
ذلك في متن العقد أو قال أحتمل أنا أنها للعمومات وقطع الرواية ولو  
تجدد عجزه عن النفقة فقولان أشهرهما عدم الخيار ولو تزوجته على أنه  
حرفان ملوكاً فلها الخيار ولو بعد الدخول للمعبرة إذا علمت به قبله  
كما في بعضها وقيل بل إن كان شرط ذلك في نفس العقد كان لها الفسخ ولا  
فلا لاصالة لزوم العقد وليس في المعبرة ذكر الشرط بل هي مطلقة وكذا  
لو تزوجها على أنها حرة فبات أمة كما في الأخبار وهي أيضاً وظاهرها أن يرجع  
بعضها فساد العقد أو على أنها بنت حرة فكانت بنت أمة للحسن وغيره  
ظاهرهما أيضاً ذلك أو على أنها مسلمة فظهرت كفايته قيل وعلى أن فنيته  
يُسَوَّبُ بها قبل العقد وإنما باقراؤها أو بالبينة أو بقرائن الأحوال المفيدة  
للعلم إنما لو لم يعلم تقدمها على العقد فلا خيار لاصالة عدم التقدم ولا  
مكان تجدد ما بسبب خفي كالزكوب والنزوة وتجدد ما غير مناف للشرط  
والخبر وفي نقص المهر ثم في تقديره أقوال وفي الصحيح ينقص **مفتاح** لا يفتقر  
الفسخ إلى المحاكم بل لكل منهما الاستقلال به لا إطلاق في النصوص خلافاً

للاسكافي وهو شاذاً في العنق فإنه يفتقر إليه لضرب الاجل والخيار على  
الفور عند اصحابنا اقتصاراً فيما خالف الأصل على أقل ما يحصل به ولا  
نص فيه بخصوصه نعم في الصحيح إن كان علم بذلك قبل أن يتكلمها يعني الجماعه  
تزوجها فقد رضي بها وإن لم يعلم إلا بعد ما جامعها فإن شاء **است**  
وإن شاء طلق وفي رواية إن رضيت به وأقامت معه لم يكن لها بعد رضاها  
به إن تاباه وإن كان العيب مفتقراً إلى الثبوت فالفورية في المرافعة إلى المحاكم  
ثم إن ثبت صار الفسخ قوياً وقيل الفور هو المرافعة مطلقاً وحل علمها  
يفتقر إليها ويعتد بها أصل الخيار وفي جاهل الفورية وجهان **مفتاح**  
إذا اعتقت الأمة كان لها الخيار في فسخ نكاحها سواء كانت تحت عبد كما هو  
مجمع عليه بين المسلمين أو حر كما عليه الأكثر للنصوص المستفيضة وقيل  
بالفرق ويدفع عموم الصحيح وخصوص غيره في التميم وإذا بيعت كان الخيار للمشتري  
لنصوص وكذا إذا بيع زوجها كما في بعضها ولو كان تحت العبد حرة فهل  
ينبت الخيار للمشتري الأكثر نعم لا شتر أكه في القرض والخبر خلافه للحلي المنع من  
التساوي كيف والحرمة أشرف والضعف الخبر سنداً ودلالة وهو الأصح وهل  
لمولى الآخر اعتراض قولان والحلي على العدم للأصل وخروج عن مورد النص  
وهو حسن والخيار على الفور في جميع هذه الصور اقتصاراً في فسخ اللازم  
على المتيقن والضرورة والظن أنه لا خلاف فيه وإن احتمل النص الأول



**مفتاح** اذا تزوج عبداً امته فله ان يطلقها وان يفرق بينهما متى شاء  
من غير طلاق بالاجماع والمعتبر المستفيضة وان زوج غير امته حرة كانت  
او امته فهل له اجاره على الطلاق او هيبه عنه المشهور لا بل هو بيد العبد  
للتصوص منها عام مثل الطلاق بيد من اخذ بالساق ومنها خاص بغيره  
خلافاً للقديمين وغيرهما فنوا ملكية العبد للطلاق من رأس الاباذن  
مولاه لا يقدّر على شيء والصحاح المستفيضة منها لا يجوز طلاقه  
ولانكاح الاباذن سيده قيل فان كان السيد زوجاً بيد من الطلاق  
قال بيد السيد ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء من الشيء الطلاق  
وحملت على ما اذا تزوج بامته مولاه جماً وفيه ان عدم نكاح السند يمنع  
من الافتقار الى الجمع بالتأويل مع ان الصحاح موافقة للقرآن ومخالفة  
للعمامة وفي الصحيح ما يشعر بان ما يخالفها وردت بتيقن والجلي على ان  
للمولى اجاره عليه لازطاعته وليمة عليه ويمكن الاستدلال له  
بالحديث السابق لكن ورد في بعض الاخبار ما هو حجة عليه لا على القديمين  
كما ظن ولما هو من الحسن كما عند ولوزوج امته من حر قيل له ان ينزعها  
منه متى شاء للتصوص وقيل ليس له ذلك لتصوص اخر وحمل الثانية على  
التيقن ممكن دلالة الصحيح عليه **مفتاح** قيل ابا العبد طلاق امرأته  
وانه لا يرد فان رجح في العدة والا فلا سبيل له عليها للخبر وافتى به

عن

القول في الطلاق

الصدوق في التقيّة والمشهور خلافه لضعف السند **القول** في الطلاق  
قال الله تعالى الطلاق من ان فامساك بمعروف وتيسر باحسان **مفتاح**  
الطلاق مكره عند التمام الاخلاق وسلامة الحال لانه اغض للبائحات  
الى الله كما مر في الحديث وثنا كذا الكراهة للمريض لو ردد النهي عنه له في  
التصوص المستفيضة منها الحسن ليس للمريض ان يطلق ولان تزوج  
وحملت على الكراهة بجميعها بين ما دل على الجواز من المستفيضة  
والضوابط حملها على ما اذا قصد به الاضرار بها ومنعها من ميراثها كاستفاد  
من بعضها فيحرم ويقع وباني حكم الميراث فيه وقد يجب الطلاق كما للمولى  
والمظاهر وقد يحرم كطلاق البدنة وباني بيان الكل وقد يستحب كطلاق  
مع الشقاق وعدم رجاء الوفاق واذا لم تكن عفيفة يخاف منها افساد القرين  
**مفتاح** يشترط في المطلق العقل والاختيار والقصد بالاخلاق والتصوص  
المستفيضة والبلوغ عند المتأخرين لعدم العبرة بعبارة الصبي والخبرين  
احدهما قريب من الصحة خلافاً للشيخين وجماعة فحوز راس من بلغ عشرة  
عافاً للموتى وغيره والاسكافي لم يقيد بالعشر وله خبران وليس للمولى  
ان يطلق عنه بالاخلاق لان الطلاق بيد من اخذ بالساق كما في المستفيض  
وفي الخبر يجوز طلاق الاب قال لا ولو وقع زوال حجره غالباً وكذا المخون  
الاداري اما المطبق مع الغبطة فقولان والمشهور الجواز **مفتاح** شر

عن



والصحيح في متنه ودلائله اشكال خلافا للخلاف والحلي الاصل والحديث  
 السابق ويجوز التوكيد في الطلاق للغائب والحاضر سوله وكل امرء الى  
 الوكيل من غير عز مؤنه عليه لو كان غازما عليه ووكله في الايمان بالصيغة  
 للعمومات وغيره في الاول والخبر الصحيح في الثاني خلافا للشيخ في الحاضر  
 للخبر لا يجوز الوكالة في الطلاق بحمله على الحاضر جمعاً بينهما وبين ما ورد  
 في الجواز في غاب وكل وهو بعيد لعدم التعرض في شيء من الاخبار لعقبه  
 ولا حضور في الحكم ولما اتفق ان كان الموكل غائباً وفي جواز توكيلها في  
 طلاق نفسها قولان **مفتاح** يشترط في المرأة الزوجية بالفعل اجماعاً  
 والنصوص المستفيضة والدائم بالاجماع وفي الصحيح في المتعنتين  
 بغير طلاق وتعيينها على الاصح وان يكون طاهر من الحيض والنقاس  
 طهر المواقعة اجماعاً وبغيره قوله عز وجل فطلقوهن لعدتهن في الحديث  
 النبوي صلى الله عليه واله والصحيح به مستفيضة وميرتص بالمستبراة  
 وهي التي في سن من تحيض ولا تحيض سوله كان لعارض من رضاع ورض  
 او خلقيا ثلثة اشهر من حين المواقعة كما في النصوص ويستثنى من الحكم  
 ما في الصحيح خمس مطلقتهن ازولجن متشاء والحامل المستبين حالها  
 والجارية التي لم تحض والمرأة التي قدت عن الحيض والغائب عنها زوجها  
 والتي لم يدخل بها وفي معناه غيره وهو مستفيض ولا خلاف فيه وفي حكم

نصوص  
 المستفيضة

الغائب الحاضر الذي لا يمكنه معرفة حالها للصحيح خلافا للحلي وفي حكم  
 الحاضر الغائب المطلع وهل يكفي في الغيبة المجردة للطلاق مطلقاً  
 عدم التمكن من استعلام حالها من غير ترخص قبل نعم للصحيح المطلقة  
 كالحديث المذكور وكالصحيح في الرجل يطلق امرأته وهو غائب قال يجوز  
 طلاقه على كل حال وقيل بل لا بد من مضي شهر من غيب الصريح والموت  
 ولأنه اقل مدة يعلم انتقالها فيها عن طهر المواقعة الى اخرها بل وقيل ثلثة  
 اشهر للصحيح وغيره كالمستبراة في الجهالة وقيل ادناها شهر واسطها ثلثة  
 واقضاها خمسة وستة جمعاً بينهما وبين رواية اخرى وقيل بل مدة يعلم  
 انتقالها من طهر المواقعة الى اخرها بحسب عادتها جمعاً بين النصوص بحملها  
 على اختلاف العادات وفيه نظر وبعد وظنى ان معنى الحديث الاول والله  
 اعلم وقوع الطلاق من الغائب متى شاء وعلى كل حال اي وان وقع في حالة  
 الحيض وظهر المواقعة اذ لم يعلم به حين الطلاق فانه صحيح ولكن بشرط  
 ان يتبين المدة المعبرة للغائب كما ثبت من اخبار اخر والثاني محمول اذا  
 كونها تحيض في كل شهر مرة ولكن لا يعلم ايامها بخصوصها كما هو الغالب في  
 الناس والثالث على ما اذا جهل حالها اصلاً والرابع على الاولوية مع  
 ضعف فلا منافاة والله الحمد **مفتاح** المشهور اشترط كون الصيغة صريحة  
 كانت طالق او فلاتة او هذه او ما شاكلها وكذا اطلقتك او طلقك فلاتة

ولانها



على الاصح ومنع الشيخ منهما الاوجه لكونهما على صورة الاخبار مشبهة  
الورود وانما الاعتبار بالقصد لا بالشأن كما في سائر العقود مع انه يجوز  
بنعم وجواب هل طلقت امرأتك كما في الخبر بل يجوز بان مطلقه مع نية  
الطلاق مشير به الى اثر من الكتابات اذا الصريح لا يتوقف على النية وجوز  
الاسكافي باعتدائي مع نيته وله الحسنان الصريحان القرطبان من الصحيح ولا  
معارضهما وتاويل الشيخ طهما بعيد جدا وحملهما على التقية ياباه اشتمال  
احدهما على المنع من الكتابات التي تجوز بها العامة طرفة المشهور وجوب <sup>العربية</sup>  
خلافه للنهاية وجماعة وفي الخبر كل طلاق بكل لسان فهو طلاق وهو الاصح  
كما في نظائره انما مع العجز فيجوز بغيرها فولا واحدا ولا يقع بالاشارة الا مع  
العجز كما ورد في الاخرس ومنها القاء الفتاة عليها كما في الخبر ولا بالكتابة  
من القادر على التلقظ الحاضر اتفاقا للنصوص وعليه يحمل الحسن للمانع  
وغيره اما من الغائب فصحيح وفاقا للنهاية وجماعة للصحيح وحمله على الاضطرار  
ياباه اشتماله على ما يدرك على خلافه وفي وقوعه تخييرها فيه واختيارها  
ذلك اقول عند الاختلاف بالنصوص والاكثر على العدم مطلقا فحوا  
المجوزة على التقية وهو غير التوكيل ولا يقع قبل التكاح بشرط تزويجها  
كما في النصوص المستفيضة ولا تعليقه بامر على وجه اليمين كقولنا ان فعل  
كذا فهي طالق المعبرة المستفيضة والمشهور اشتراط تجريد ما عن الشرط

والصفة مطلقا ولا دليل عليه والاجماع عليه لم يثبت ولو طلق ثلثا وقع <sup>حالة</sup>  
عندنا الوجوب بخلاف الرجعة في العدد وللصحيح سؤالي في لفظ الثلث او لكل  
مرة لا اطلاق وقيل في الاول للصحيح من طلق ثلثا في مجلس فليس بشيء  
واجيب بان الثلث ليس بشيء فلا ينافي وقوع الواحدة ولا تاويل اخر ذكره الشيخ  
ولو كان المطلق مخالفا ليعتقد الثالث لزمه عند النصوص المستفيضة  
وكذا كل ما يعتقده فانه صحيح يقع به بطلان في يعرف <sup>بغير</sup> **مفتاح** لا بد من حضور  
شاهدين ظاهر العد الذي يسهل الانشاء او يريان الكتاب والاشارة من العجز  
والاخرس والاجماع واية واشهد واذوي عدك نكم والمعتبرة المستفيضة  
وفي الزاوية فيه وهو شرط في صحته ولا يقع بشاهد واحد ولا المقتضى ولا  
النساء لامنقرات ولا منقرات الى الرجال لتعلق الحكم بالصحة على ذكرين  
عدلين في النصوص والنصوص لا يجوز شهادة اثنين في الطلاق وما  
من اكنفي عنهما بالاسلام اما لان الاصل في المسلم العدالة او بخصوص الحسن  
بشاهدين عدلين الى ان سئل فان اشهد رجلين ناصيتين على الطلاق  
ايكون طلاقا فقال من ولا على الفطرة اجبرت شهادة في الطلاق بعدان  
يعرف قيل فيمنه على رجوع العدالة الى الاحكام وفيه نظر لان قوله عليه السلام  
بعدان يعرف منه خير يدل على اعتبار ما يزيد على الاسلام لان الاعتقاد  
غيره العمل والمخالف ربما يكون في مذهبه الا ان يفسر الحديث بالشخص

بلفظ



لا خير في ولايته من اجتماعهما في التمتع على الانشاء الواحد **للشهاد**  
 اشهد اليوم رجلا في مكن خمسة ايام ثم اشهد اخر فقال انما امران **بشهاد**  
 جميعا واقاما في الصحيح من جواز تقرقهما فحمل على التفرق في الاداء  
 لا التحمل ولا يشترط طلب الشهادة منهما بل بما علمهما كما في الحثين  
**مفتاح** الطلاق منه ما لا يصح للزوج معه الرجعة الا بعد جديد وليست  
 بالباين وهو ستة طلاق لانه لم يدخل بها واليا سنة ومن لم تبلغ الحيض  
 والمخلعة والمبارقة ما لم ترجع في البذل والمطلقة ثلثا بينها رجعا  
 او عقدان او رجعه وعقد ومنع ما يصح معه رجعتها ما دامت في العدة  
 من دون اعتقاد سواء رجع او لم يرجع وليست بالرجعي وهو ما عد المذكر  
 من اقسامه كذا يستفاد من الكتاب والسنة في نصوص كثيرة وعليه الاجماع  
 فان رجعتها في العدة الرجعية وواقعها فطلقها على الشرايط ثم رجعها  
 في العدة وواقعها فطلقها على الشرايط وتركها حتى انحلت انقضت  
 عدتها ثم رجعها فطلقها كذلك سمي طلاق السنة كما يستفاد من  
 النصوص المستفيضة وقد يستعمل الكل بالسنة مقابلة لها بالبدعة  
 وهو ما يكون في حيض او نفاس او طهر موقعة مع الدخول وحضور  
 الزوج او ما في حكمه او دون المدة المعبرة في الغيبة او الثلثة المرسلة  
 مع اعتقاد وقوعها اجمع وذلك كله باطل عندنا كما مر وصحيح عند العامة

عليه ان طلاق العدة وان تركها حتى انحلت  
 انقضت ثم رجعها فطلقها على الشرايط  
 ثم رجعها فطلقها على الشرايط

وان حرره وانما صاحبه **مفتاح** كلنا استمكت المراء والطلاق الصحيح حرم حتى  
 تنكح زوجا غيره المطلق سواء كان بائنا او رجعي او موزعا عذيا او سيندا **الطلاق**  
 لطلاق الامة وسائر النصوص واقاما في الموثق وغيره من تخصيص ذلك  
 بالعدي فساد من ترك او محمول على الثقة وكلما استمكت نسعا تخلل بينها  
 رجلا ان حرمت مؤبدا وقد مضى في ذلك في باب النكاح **مفتاح** المشهور  
 انه لا ينشطر في الطلاق بعد المراجعة الوقاع للمعبرة سواء وقع الطلاق  
 وطهر واحد كما في الموثق او في طهرين كما في الصحيحين خلافا للعامة في الخبر  
 المراجعة في الجماع والاقامة واحدة ومنع مع ضعفه معارض الاجماع الصحيح  
 كما ياتي في الرجعة وانما الصحيح في المراجع لا يطلاق المطلقة الاخرى حتى  
 ينسأ فحمله الشيخ على العدي خاصة للخبر الذي يطلق فيه راجع ثم  
 يطلق فلا يكون بين الطلاق والطلاق جماع فذلك محل لربط ان يزوج  
 زوجا غيره والذي لا محل له حتى تنكح زوجا غيره هي التي تجامع فيها بين  
 الطلاق والطلاق وفي الحسن عن الطلاق الذي لا محل له حتى تنكح زوجا  
 غيره فقال الخبر لست بما صنعت انا بارعة كانت عندي فذكر انه طلقها  
 للعدة ثلثا مع الواقعة في كل رجعة وفيها مخالفة لما اتفق عليه من الطهر  
 بالثلاث بغير العدي فالاول محل انتهى على الكراهة بمعنى استحباب تيسر  
 المتن بعيدا عن البرعة العامة من جواز تعدد الطلاق كيف اتفق



وتضعيفاً للجملة الأولى وحمل الفعل على السلام على الأولى والطلاق في العدة رجعة وإن وقعت من دون وقائع لأن الرجعة ترفع اثر الطلاق الثاني وتبصر الزوجية مدخولاً بها كما كانت قبل الطلاق قال الشهيد الثاني هذا مما لا خلاف فيه والمستفاد من الاخبار انه ان كان غرضه من الرجعة الطلاق محمولاً للدينونة فلا بد من الوقوع بعد المراجعة وإن كان الغرض ان تكون في جبالته فربما انه ان يطلقها فلا حاجة الى المس ويصح طلاقها <sup>بغير</sup> من الثلث وفي آخر الحسن السابق انما فعلت ذلك بها لاني لم يكن لي بها حاجة **مفتاح** اشترط الصدوق ان في طلاق الحامل تأنيباً بعد الرجعة مضيق لثلاثة اشهر والاسكا في مضي شهر وهما اذا كان لكن النصوص في ذلك مختلفة فمنها ما نهى عن طلاقها عما زاد على واحدة مطلقاً ومنها ما صرح بجواز تعدده قلنا والتحرر به مطلقاً ومنها ما جوز التعدد مع تخلل الوطى ومنها ما نهى عن الثاني بعد الوطى حتى يمضي شهر والاسكا في حمل المخزن على العدي وقيد بالشهر جمعاً وتبعه الشيخ لكن من غير تقييد وحمل النهي على التني ولا يدري ما اراد بالنسي الاعم والاختص مع ان ارادة كل منهما فاسدة وفي بعضها ما ينافي في هذا الجمع والأولى الاعراض عنها والرجوع الى حكم الاصل من جواز طلاقها مطلقاً كغيرها بشرائطه لضعف هذه الاخبار وعدم صححتها الجواز ان حمل النهي عنها زاد على الواحدة على ما اذا كان غرضه من

الطلاق الرجوع للدينونة لا ما كان بدله في المراجعة بعد الأولى كما يستفاد من بعضها يحمل النهي عن الزائد على الكراهة وجعله قبل شهر الكد من غير فرق بين العدي والنسي كما فعله الشهيد الثاني طريق الجمع حسن مما ذكره الاسكا والشيخ **مفتاح** الرجعة تحقق بالقول الصريح وبالفعل كالوطى والقبلة واللمس والنظر بشهوة بقصد الرجوع في الكل اجماعاً وبالكفاية مع التني <sup>على</sup> الاصح وبانكار الطلاق بالنص والاجماع ولتضمنه التمسك بها وبكيفية الاخر من الاشارة المفهمة ولو باخذ الفناء عن راسها اذا افاد ذلك كما قاله الصدوق اخذ من خبر وضع الفناء على راسها في الطلاق وليس الا برأسه ولا يجزى الا شهادة عليها عندنا بل يستحب للحسين بشهادته الى وهو افضل وهل يجوز تعليقها على الشرط المشهور لا الحاقها بالنكاح وفي جوازها فوجد المرتدة والزينة قولان مبتدان على ان الطلاق هل يرفع حكم الزوجية رفعاً منزلاً لا يستقر بانقضاء العدة او ان خروج العدة تمام السبب في زوالها ويتفرع ايضاً مسائل كثيرة **القول** في الخلع والمباراة قال الله تعالى فان خلت <sup>على ذلك</sup> الا يقيم احدهما الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به **مفتاح** الخلع بالقيم من الخلع بالفتح وهو النزاع كان كلامهما ينزع لباس الاخر من لباسه او يتم لباسه من المباراة بالطمرة وقد قلب الفا المفارقة وكل منهما طلاق وبعض ويشترط فيهما ما يشترط في الطلاق وزيادة شرط فيهما رضاها بالبذل

القول في الخلع والمباراة



واخر في الخلع هو كراهتها له والا لم يتجوز ولم يملك العوض واخر في المباشرة  
كراهة كل منهما لصاحبه وعدم زيادة العوض على المهر ولا خلاف في شيء من  
ذلك للعبارة المستفيضة الاما ياتي في كون الخلع طلاقا وفي المستفيض  
اذا قالت لا اغتسل لك من جنبتي ولا ابرك قسمي ولا وطن فلست بك من  
تكره حل لدا ان يخلفها وحل لما اخذ منها ومنهم من اشتراط خلع الحامل  
ان قيل انها يحض ان تكون في طهر غير طهر المواعدة وهو شاذ ولا يجب الخلع  
عند كراهة المرأة للزوج للأصل وظاهر الآية خلافه لانهما فيها اذا قالت  
لا دخلن عليك من تكره محجة بان ذلك منها منكر والنهي عن المنكر واجب  
يمنع انحصار النهي في الخلع وصيغتها الصريحة خلعتك او خالعتك بكذا  
او على كذا وبارائك بكذا او على كذا ونحو ذلك وهل يعتبر قول المرأة وسبق  
سؤلها والى المطابق بينهما وعدم خلل زمان معتد به كما في كل ايجاب وقول  
قال جماعة نعم اما تعين لفظ من جانبها فلا قول واحد بل كل ما دل على  
طلب الابانة بعوض معلوم لجواز من طرفها كما ياتي وللشهور وجوب  
اتباع صيغة المباشرة بالطلاق بان ينفي طالق او انت طالق بل ادعى  
بعضهم عليه الاجماع ونقله الشيخ في الخلع ايضا عن جماعة من المتقدمين  
ولخاره بخبر ضعيف سند او دالة مع ان الصحاح الصريحة تدفع ذلك  
في كلهما ولا معارض لها وبها عمل الاكثر في الخلع والشيخ حملها على البينة

وعلى الاجتزاء بلفظ الخلع بمجرد هه هو طلاق يعقد من الثلث ام فسح  
لا يعد منها الاصح وعليه الاكثر الاول للصحاح الصراح خلافا للشيخ ارجو  
مدخوله وعلى الثاني يشكك اثبات احكام الطلاق وشرايطه الا ما ورد  
فيه النص بخصوصه كاشتراط الطهر من غير جماع الا اذا ثبت الاجماع مع  
عدم انضمام الطلاق لابتدئها من اللفظ الصريح عند احيائها كالطلاق  
ومثلكا بالزوجية الى ان ثبت خلافها وانما مع انضمامه فتكفي الكايات  
مع البينة لان العبارة بالطلاق بل لو اقتصر على قوله انت طالق بكذا  
مع سبق سؤلها او قولها صريح بلا خلاف ويلحق باحدهما مع شرطه وينتبه  
ولو تجرد عن بينة احدهما ففي صحته قولان اصحهما الصحة ولو تجرد عن الكافة  
فالمشهور صحة الطلاق وبطلان العوض وكذا لو اكرهها على البذل فظلمها  
بما لو خلعهما به فسد انفساد البذل ولا يجوز اكرهها على البذل ولا عضها  
وسواء العشرة معها التضطر الى البذل الا ان تأتي بفاحشة مبينة كما  
في الآية وهي الزنا اقتصارا على محل الوفاق وقيل كل ما يوجب الحد وقيل  
كل معصية للغير وفي آخر الرجل يكون له المرأة فيصيرها حرة يقتدي منه  
فهو الله عن ذلك وخض الشهيد جواز اخذ البذل مع الفاحشة بما  
اليها من مهر وغيره دون الزنا حد من الضرر العظيم وظاهر الاكثر  
خلافه اما نسخ الآية فلم يثبت عندنا **فاسفاح** كل ما صح ان يكون مهر اصح ان



يكون فداء عينا كان أو منفعة كالارضاع والحضانة والنفقة ونحوها ولا  
تقدير فيه لا طلاق النصوص ولا بد من العلم به بحيث يمكن تسليمه ويرفع  
معظم الغرر ولو تلف العوض ضمت ولو بان معيبا فله الارش وفي صحة  
البذل من المبتزح قولان اما الوقوع منه على وجه الجمال صح ويقع الطلاق  
رجعيا **افتتاح** اذا صح العقد مع الفدية فلا رجعة له سواء جعلناه طلاقا  
او فسخا او غير ذلك بلا خلاف للمعتبرة المستفيضة وطا الرجوع في الفدية  
مادامت في العدة ومع رجوعها يرجع انشاء للصحح ان شاء ان يرد اليها  
ما اخذ منها وتكون امرته فعلت وغيره واشترط ابن حمزة في جواز رجوعها  
تراضيها معا لانه عقد معاوضة فيعتبر في فسخه رضاها وقيل بل يعتبر مكان  
رجوعه في صحة رجوعها وان لم يعتبر رضاها لان ظاهر الزاوية فلا رجوع لهما  
فلا دليل على رجوعها مطلقا وعلى هذا فلو كانت المطلقة نالته الرجوع  
الرجوع في البذل لعدم امكان رجوعه في البضع وحيث رجع المروءة في العوض  
تصير العقد رجعية سواء رجع ام لا لكن في ترتيب احكام العدة الرجعية  
عليها مطلقا كوجوب النفقة وغير ذلك **القول** في الظهار قال الله  
عز وجل والذين يظاهرون من نسائهم فزعموا انهم لما قالوا فنجبر رقبته من  
ان يتماشى **افتتاح** الظهار من الظاهر لانه موضع الركوب والمرءة مركبة  
وهو ان يقول انت اوهذه او فلاته او نحو ذلك على اومتي او عندى وما شابه

القول في الظهار

ذلك كظهار اخي او مثل ظهري بلا خلاف وحرره كظهار اخي كما في الصحيح  
للشيخ ولا وجه له سيما بعد النسخ المعتبرة في وقوعه مع حذف الصلة قولان  
وفي غير الامر من المحارم المؤبدة اقوال شتى اصحتها الوقوع مطلقا للصحيح  
كل ذي محرم لغيره واخيه او خاله او خالته او ما في الاخر يقول الرجل لامرأته  
انت على كظهر اخي او اختي او غنمي او خالتي فقال انما ذكر الله الامهات  
وان هذا محرم فلا دلالة فيه على نفيه مع انه اجاب بالتحريم ولو شبهها  
بكلها او بغير الظاهر من اعضائها او شبهه عضوا منها بجلتها او باحد  
اقوال لعدم الوقوع مطلقا الاصل وقصر الحكم على محل الوفاق والنظر  
الى الاشتقاق والوقوع في الثاني خاصة الخبران ودعوى الشيخ الاجماع وهو  
معارض بمثله من السيد في خلافه والاعتبارات القياسية غير مسوقة في  
مثله ولو قال كظهر ابي واخي لم يكن شيئا وكذا لو قاله هي الجماعا متا في  
الخبر لو قالت زوجي على حرره كظهر اخي فلا كفارة عليها ولو جعله عينا  
اي جزا على فعل او ترك قصد للرجوع والبغى لم يقع للمعتبرة المستفيضة  
الصحيح لا يكون الظهار في يمين ومنها الحس لا طلاق الا ما ارى به الطلاق  
الظهار الا ما ارى به الظهار والتمهي عن اليمين بخير الله وهل يقع تعليقه  
او صفة من دون قصد اليمين اكثر المتأخرين نعم للصوميات خصوص  
الظهار طهاران فاحدهما ان يقول انت على كظهر اخي فريكت فذلك

صحيح



الذي يكفر قبل ان يواقع فاذا قال انت علي كظهر امي ان فعلت كذا وكذا ففعل  
وحث وجب عليه الكفار حين الحث وفي معناه اخر الا انه قال والذي يكفر  
بعد الواقعة هو الذي يقول انت علي كظهر امي ان قربتك خلافا لحجة الاصل  
بقاء الكل والخيرين ولا بعد ان ينجرار تعليقه بالمقارعة والواقع ونحوهما مما  
يذل على ارادة تحريم امر الله على نفسه دون غير ذلك مما يذل على ان مقصود  
تلك ذلك الفعل لا تحريم الامر فوقيها بين المعبرة ولو قيل ان كان يظهرها من  
او سنة فاقول ثلثها الوقوع مع زيادة المدة عن مدة الترتيب والاصح وقوعه  
مطلقا لعموم الآية وانما ما في الصحيح عن رجل ظهر من امرته يوما قال ليس عليه  
شيء فلا ينافيه لان الظهار يحرمه لا يوجب شيئا وانما يجب الكفارة بالعود قبل  
انقضاء المدة كما ياتي فاذا صبر يوما فليس عليه شيء مع ان في اصح النسخين  
ظاهر من امرته فوفى اي لم يقار بها ويؤيد الوقوع حديث مسلمين صحاحين  
ظاهر من امرته شهرا فامره النبي صلى الله عليه واله بخير برتبة **مفتاح**  
يشترط في وقوع الظهار ما يشترط في الطلاق من حضور شاهدين وعلم  
كونها اجنبية او حائضا او في طهر الوقوع مع حضور الزوج فيهما الاجماع  
والمعبرة في الكل وفي اشتراط الدخول قولان اصحهما وعليه الاكثر  
للتصحيح الصراح منها في غير المدخول وصحها لا يقع عليها ايلاء ولا ظهار  
والخاص مقدم على العام وحجة الخالف عدم حجة خير الواحد وعدمه

تخصيص الكتاب به وقد تكلمنا عليه في الاصول وفي وقوعه بالمستع بها و  
الموطوءة بالملك خلاف والظاهر وعليه الاكثر الوقوع للعموم وخصوص  
المعبرة الصريحة في الثاني ومستند الخالف ضعيف ويقع من العبد بالخل  
منه للعموم وخصوص الصحيح وغيره عن المملوك اعليه ظهار قال نصف ما  
على الحر من الصوم وليس عليه كفارة صدقة ولا عتق ولا اكثر على وقوعه  
من الكافر لعموم الآية خلافا للشيخ والاسكافي لعدم صحة الكفارة منه **مفتاح**  
ضعيف **مفتاح** الظهار محرم لوصفه بالسكر والزور في الآية فاذا اراد الوقوع  
فعليه الكفارة من قبل ان يمتسا كما في الآية والصحيح متى تجب الكفارة على الظاهر  
قال الخاراد ان يواقع وقال الاسكافي اذا قام على مسأكتها بعد الظهار بالعقد  
الاول رضانا وان قل فقد عاد لما قال لان العود انما هو للخالفة وهي مستحقة  
بذلك واجيب بان بقاءها في عصمته لا ينافي تحريمها عليه وانما ينافي ارادة  
الاستمتاع او نفسه والثاني غير مرد باجماعنا ولقول تعالى من قبل ان يمتسا  
فيعين الاول اقول بناء الاستلال والجواب على ان يكون المراد بالعود لما قال  
الخالفة او ارادة الوطى باضمار الارادة في الآية كما هو المشهور بين فقهاءنا  
نبعا للمفسرين من العامة وفيه انه مع ما فيه من التكلف تفسير الراي والمنقول  
عن ائمتنا عليهم السلام ان قوله بغير عودون لما قالوا يعني به ما قال الرجل  
الاول امره انت علي كظهر امي فمن قالها بعد ما عفا الله وغفر للرجل الاول



فان عليه تحرير رتبة الامة وهل يستقر الوجوب بارادة الوطى ام معناه <sup>الوطى</sup> تحريم  
حتى يكفر المشهور الثاني للصحیح عن الرجل يظاھر من امراته ثم يريد ان يتم على  
طلاقها قال ليس عليه كفارة قلت ان اراد ان يتنكحها قال لا ينكحها حتى يكفر وقيل  
بالاول لترتبته على العود بناء على التفسير المشهور واجيب بان المفهوم منه  
انما هو توقف التماس عليها مع انها مقيدة بقبليته التماس التماس من الامور  
الاضافية التي لا تحقق الا بالمضايفين وفي الحاق تحريم ما دون الوطى  
كالقبلة والنكس بقبليتها قولان للاختلاف في تفسير المسيس ولو افق قبل  
الكفارة لزمته كفارة ان على المشهور للصحیحين وغيرهما خلافا للاسكا  
فواحدة للحسن وغيره وحمل التعدد على الاستحباب ممكن والشيخ حمل الوطى  
على الجمل للصحیح فان جهل وفعل كان عليه كفارة واحدة وليس بعيد ولا يبعد  
في عدم التعدد مع الجمل والنسيان وتكرار الكفارة بتكرار الوطى للنصوص  
منها الحسن خلافا لابن حمزة فيما اذا لم يكفر عن الاول قبل الثاني والنقص  
حجة عليه وهل تكرر بتكرار الظهار الاكثر نعم مطلقا للمعتبرة في الملبس  
بشرط تراخي احدهما عن الاخر او تواليهما من غير يقصد بتاكيد والا  
فواحدة والاسكا في بشرط تعدد المنية بها كالام والاخت لا ان يتخلل  
التكفير مطلقا وقيل بشرط اختلاف المجلس والخبر الدال على الاكتفاء  
بالواحدة اذا تكررت في المجلس الواحد بل الجمع بين الاخبار بحمل الاول

على اختلاف المجلس ولوظاھر من متعددة بلفظ واحد ففي وجوب التعدد  
قولان اشهرها ذلك لوجود الظهار في حقهن وللحسن وغيره خلافا للاسكا  
لانها كلمة يقتضيه مخالفتها الكفارة سواء تعلقت بواحدة او اكثر كما لم يبين  
للخبر ولو علق الظهار بالوطى فلا يجب الكفارة الا بعدة للوقوع الثاني كما ان  
خلافا للشيخ فاجبها بنفس الوطى وهو بعيد ولا تسقط الكفارة بالطلاق  
والرجوع نعم اذا تزوجها بعقد جديد بعد البيونة سقطت عند الأكثر  
للصحیح خلافا للجلبى والدلبى للحسن وحمله على الاستحباب ممكن والشيخ  
خمله على النية وكذا الحكم لو ملكها بعد المظاهرة بل هذا الاولى السقوط  
لاختلاف جنس الخلية **مفتاح** قد مضى بيان الكفارة واحكامها في مفاتيح  
الصيام ونقول هذا ان المشهور بطلان التابع فصيام هذه الكفارة  
بالوطى سواء وقع نهارا او ليلا قبل مضي شهر ويوم ام بعد وخالف فيه  
الحلي فلم يبطله وان انقضت عليه كفارة اخرى للوطى وهو الاصح فانما  
للقواعد والذروس والافرق في وجوب تقديم الكفارة بين خصاها  
الثالث لعموم النصوص وتحقيقا للبدلية خلافا للاسكا في الاطعام  
لعدم اشتراط القبليته فيه في الامة بخلاف اخرى وهو ضعيف فاذا  
عجز عن الخصال الثالث وابداها سوى الاستغفار ففي الاجتزاء به مع  
سقوط الكفارة راسا ام مع وجوبها اذا وجد ما يحرمها عليه حتى يجد قول



وهاخبار غير نفيته السند اقربها واحوطها الاخير اخذ بظاهر القرآن وحيد  
 سلمة بن صحيف لم يأمر بالاستغفار مع عجز عن غيره وصرح الخبر في انه  
 فرق بينهما الا ان رضى المرأة بان يكون معها ولا يجامعها **مفتاح** ان لم يرد  
 الوقاع ولم يصبر المرأة ترك ثلثة فان فاء والاخر بين التكفير والرجوع <sup>اشبه</sup> والطلاق  
 كذا في الخبر وزاد عليه الاصحاب بالتضييق في المطعم والمشرب حتى يختار  
 احدهما وجعلوا ابتداء المدة من حين المرافعة الى الحاكم وظاهرهم الاتفاق  
 على هذا الحكم واستشكله الشهيد الثاني بما اذا لم يفت شي من حقوقها  
 كما اذا ارافعت غيب الظهار بغير فصل بحيث لا يفوت لها الواجب من  
 الوطى بعد المدة المضروبة فان سائر الحقوق غير منافية للظهار وهو في  
 محله **القول** في الایلاء قال الله تعالى للذين يؤلون من نسائهم <sup>عليه</sup> ترخص  
 اربعة اشهر فان فاوا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع  
**مفتاح** الایلاء هو الحلف على ترك الوطى بشرائط مخصوصة ولا ينعقد الا  
 باسماء الله سبحانه لانه ضرب من اليمين ويشترط التلفظ به بای لغة كانت  
 مع القصد فلا يكتفى النية من دون التلفظ ولا العكس وان يكون التلفظ  
 صريحا كاجامعتك ولا اجامعت ولا وطئت ولا ادخلت فرجي في  
 فرجك ونحو ذلك اما لا اجمع رأسه ورأسك في غدة او لا ساقتك من  
 الشقف مع النية فقولان وظاهر الحسن الوقوع مع انهم لم يجوزوا غيرها

الطلاق في كل الكليات

انتهى في الایلاء

في الكليات البعيدة وان نوى وكيف كان فلا ريب في وقوع اليمين بذلك  
 وامثاله مع النية فليحتم حكمه وان لم يقع الایلاء وكذا حكم سائر الالفاظ  
 هنا حكم اليمين وفي الحسن وغير الایلاء ان يقول لا والله لا اجامعت  
 او يقول والله لا غيظتاك ثم يغاضها وفي اخرها الا الرجل ان لا يقرب  
 امرأته ولا يمسها ولا يجمع راسه ورأسها فهو في سعة ما لم يعص الا ربعة  
 اشهر وفي اشتراط تجريد عن الشرط قولان والاصح عدمه كما مضى في  
 نظائره للعبور ولا يقع الا في الاضرار بالمرأة بالخلاف للخبر وان ضعف  
 لا يجار به العمل والشهرة فلو حلفت لصالح اللبن ونحوه لم يقع الایلاء  
 وكان كسائر الايمان وكذا لو حلفت ان لا يجامعها في الذر بعد الاضرار  
 فيه ويشترط ان تكون المرأة منكوبة بالعقد لا بالملك لقوله تعالى من <sup>نساء</sup>  
 وائمة لانه المتبادر من النساء وقوله بعد من عزموا الطلاق لعدم <sup>لها</sup> مطا  
 المستمع بها الوطى والنقض الصحيح لا يلاء على الرجل من المرأة التي تمتع  
 بها خلافا للسيد لانها من جملة النساء وعود وعود القيم لا يقتضيه تخصيصه  
 كما حقق في الاصول فيخص بمن يمكن في حقه وكذا المطالبة وان يكون  
 مدخلا بها للنصوص منها الصحيح وقد مر في الظهار ولا خلاف فيه هنا  
 ويقع من الكافر المقر بالله والمملوك بالحر والامة المسلمة والكافر وكذا  
 ذات العدة الرجعية لانها في حكم الزوجية ويشترط ان يكون التحريم مطلقا

جوار  
 في الایلاء  
 في الایلاء  
 في الایلاء



او مقيدا بالذوالاو مقرونا بمدة تزيد عن اربعة اشهر اما بتقدير الزمان  
او بالتعليق بما يعلم تأخره عن ذلك عادة ولا ينعقد الايلاء بل اليمين  
خاصة وذلك لعدم وجوب الوطى فيما دون هذه المدة فلا اثم عليه ولا  
مطالبة لها الا بعد الاربعة الاشهر وبعدها يخل اليمين فلا ايلاء ولا  
كفارة وفي الجمل لا يكون ايلاء حتى يخلف اكثر من اربعة اشهر **فصل** في مدة  
التبرص اربعة اشهر كما في الآية لانها اكثر مدة تصبر المرأة فيها عن الوطى  
والزواج فيها تركه ولا فرق فيه عندنا بين الحر والمملوك ولا الحرة والامة  
ارجح لي لا تفاوت فيه الحرية والرقية والمشهور ان ابتداء من حين التراجع  
لان الحكم شرعي يتوقف على حكم الحاكم ولا صالة عدم التسلط على الزوج  
والاصح انه من حين الايلاء وفاقا للقديمين والمختلف لآية والمعتبر  
ضعف الدليلين اذ يمنع احياء المدة الى الضرب بل هو مقتضى الحكم  
الثابت بالنص ولا دليل على توقفه على المرافقة والاصالة المذكورة  
بالايلاء المقتضى للتسلط بالنص والجماع في المدة حق للزوج ليس للمرأة  
مطالبة فيها بالفتة فان انقضت فان فاعليه كفارة اليمين ونخل  
الايلاء كما لو واقع قبل انقضائها وقيل لا كفارة مع الفتة بعد المدة لان  
المخاوف عليه اذا كان تركه ارجح لمجيب الكفارة بالحنث وهو قوي الا انه  
شاذ والمشهور الاول وله الخبر وان اصر فلها مطالبة ورفعها الى الحاكم

ليفي او يطلق للمعتبرة ولا يقع الطلاق عند انقضاء المدة الاصل  
وظاهر الآية ولا بتطبيق الحاكم عند المامر في الطلاق وليس له اجبار على  
احدهما قدينا وان اشع من الامر من حبس فيضق عليه في المطعم والمشر  
الى ان يختار احدهما كما في النصوص وهل يقع طلاق رجعا حيث لا يكون  
ليدونه سبب اخر المشهور نعم لوجود المقتضي ورفع المانع والحسين  
الصريحين وقيل لا للصحح وغيره والافادة بما اذا اختار البائن فاته  
خبر في ذلك واخرى بما اذا كانت طلقين وفيه بعد وعلى المشهور لو بيع  
عاد حكم الايلاء بخلاف ما اذا زالت الزوجية بالبائن او الشر او العتق  
ثم عادت بالعقد الجديد فانه لم يعد الايلاء لا ارتفاعا بارتفاع الزوجية  
وفي احتساب زمان العدة الرجعية وما قبلها من المدة قولان وكذا  
زمان الرزدة لو ارتد ولو اسقطت حقها من المطالبة لم يسقط <sup>مضى</sup> الايلاء  
لانها متباعدة في بطلان حكم الايلاء بالوطى لا عن عمد قولان مضيا  
اليمين وكذا في وجوب تكرار الكفارة بتكرار اليمين مع عدم قصد التاكيد  
وجها من مضيا فيه وان اصحهما عدم رتبة الظاهر من احوالنا هنا **فصل**  
في القادر على الوطى غيبوبة الخشفة في القبل وفيه العاجز عن اظهار  
الغرم على الوطى مع حصول الفتة سواء كان العذر حسييا كالمرض والحبس  
او شرعيا كالصوم والاحرام ولو كان من قبلها قبل تسقطها المطالبة



وقيل بل الزمينة العاجز وهو اقرب ولو ادعى الاصابة فانكرت فالقول  
 قوله مع يمينه لتعد البينة وللجرح القول في اللعان قال الله تعالى  
 والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم فشهادة احدهم  
 اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان  
 من الكاذبين ويدرك عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله انه  
 لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين  
**مفتاح** اللعان ان يشهد كل منهما على صاحبه ثم يلعن نفسه في الخامسة  
 لزمينه اياها بالزنا او لنفيه الولد ويشترط فيهما البلوغ والعقل بآلا  
 خلاف لعدم العبرة بعبارة الضيق والجنون اما الاسلام والحرية فلا  
 وفاقا لاكثر العصور لآية والحسن سئل هل يكون بين الحر والمملوكة لغا  
 فقال نعم وبين المملوك والحر وبين العبد والامة وبين المسلم واليهودية  
 والنصرانية وفي الصحيح عن قذف المملوك امراته قال يتلاعنان كما  
 يتلاعن الاحرار وقيل باسراط الاسلام فيها لانها شهادة والكافر  
 ليس من اهلها ورد يمتنع الصغرى بل هو يمين لانه ياء القسم وذكر المقسم  
 به والخبر مكان كل شاهدين وقيل باسراطها في المرأة الصحيح لا يلاعن  
 الحر لامة ولا الذمية ولا التي يمتنع بها ولا يلازمة بعيدة والحال شرطها  
 في القذف دون قبي الولد لان قذف الكافرة والمملوكة لا يوجب الحد

فان توقف فيه على اللعان ورد بان فيه النفي التغير وتوقفه في لعان الآخر  
 لا وجه له لقيام اشارة للمفهمة مقام اللفظ كما في سائر الاحكام **مفتاح**  
 يشترط في القذف ان ينسبها الى الزنا اما النفي فلا قولا واحدا وان يدعي  
 المشاهدة بالاجماع والمعتبرة المستفيضة منها الصحيح اذا قذف الرجل امراته  
 فانه لا يلازمها حتى يقول رايت بين رجلها رجلا يزني بها ومثله الحسن  
 وفي رواية اذا قال انه لم يره قيل له اقم البينة والا كان بمنزلة غيره جلد الحد  
 وربما يلحق بالمشاهدة ما اذا حصل له العلم بالقرائن والمشهور الاول وان لا  
 يكون له بينة لمفهوما لآية خلافا للخلاف والمختلف للاصل وضعف  
 الوصف لعله ينبغي على الغالب او الواقع والمشهور الاول وان لا تكون مشهورة  
 بالزنا ولا تكون صفة ولا خرسا بل خلاف في الثلاثة وفي الصحيح في رجل قذف  
 زوجته وهي صماء خرساء قال ان كان لها بينة فشهد واعند الامام  
 جلد الحد ورفق بينهما فزنا لجل لا ابدان لم يكن لها بينة فمضى حره عليه  
 ما اقام معها وفي عدة اخر يعترف بينهما وان يكون منكوبة بالعقد الدائم  
 وفاقا للمشهور للمعتبرة منها الصحيح لا يلاعن الرجل المرأة التي يمتنع بها وقال  
 المفيد والسيد بوقوع بالمتنع بها العصور لآية ومنه خلاف على جواز  
 تخصيص الكتاب بخبر الواحد وعدمه وتحقيقه في الاصول اما غير الدائم  
 المتعة فلا قولا واحدا قوله تعالى ازواجهم وفي حكم الزوجة ذات العدة



أما الباي فلا وفي اعتقاد الذخول قولان ولا اعتبار بالأخبار ولا يشترط  
عدم إضافة الزنا إلى ما قبل النكاح على الأصح وخصوص الواقعة لا يخص  
العام ولا خلوها عن الحمل لعدم المانع والعموم خلاف المفيد وليس في  
الشيخ الخبر إلا عن في كل حال إلا أن يكون حاملا وهو ضعيف ما ولا  
شرائط الطلاق من الظاهر وعدم الواقعة وغيرهما لأن اللعان لا يطلق  
عند **افتتاح** يشترط في اللعان لغير الولد ولم العقد بل خلاف هذا  
الإجماع على انقضاء ولد المتعة بلا لعان كما لو ولد ويدل عليه عموم الصحيح الثاني  
لا بد من الرجل للمرأة التي تمتع بها وكذا ولد الشبهة وإن يمكن الحاقه به  
لولا اللعان ولا يشترط لعان ويأتي بيان هذا الامكان في مباحث الأولاد  
ولا بد من الذخول بها وهو ظاهر وفي الاكتفاء بينهما على إرضاء الشر  
قول مستند إلى الصحيح وفيه تردد وهل يشترط سلاستها من الصميم والحسن  
الأصح لا اقتضارا فيها خالف الأصل والعمومات على موضع الوفاق **فتحا**  
لا يصح اللعان إلا عند إمام الأصل أو من يرضيه لذلك والفقهاء الجامع  
لشرائط الفتوى وفي اعتبار رضاها بعد الحكم قولان وصورة أن يشهد  
الرجل بالله أربع شهادات أنه من الصادقين فيما رآه عليه ثم يقول لعنة الله  
عليه إن كان من الكاذبين ثم تشهد المرأة بالله أربع شهادات أنها من الكاذبات فيما رآه  
ثم تقول ان غضب الله عليهما إن كان من الصادقين كما في الآية ويجب التلفظ

بالمضمر ابتداء للنص آتيا بالعربية الامع العجى مبتدأ بالشهادة ثم اللعن  
أو الغضب وابتداء الرجل كما في الحسن وتعيينه المرأة بما يزيل الاحتمال و  
قيامها جميعا عند تلفظ كل منهما كما في العتيرين والصدوق قيام كل منهما  
عند لفظه كما رواه وتبعه في الشرائع والأول أصح ويستحب أن يحل الحكم  
مستدبر القبلة ويقعهما مستقبلان بجذانه كما في الحسن وإن حضر جماعة  
من أعيان البلد وصلاحه لأنه أعظم للأمر والتأني وإن يعظهما بعد  
الشهادات وقبل اللعن أو الغضب ويجوز فيهما بالله تعالى للتأني والنصر  
قد يغفل بالقول والمكان والزمان واستجده جماعة **فتحا** يتعلق بالقد  
وجوب الحد في حد وبلغانه سقوطه عنه وجوبه في حقها وبلغانه سقوطه  
عنها وزوال الفرائض والتحريم المؤبد وانقضاء الولد عنه إن كان اللعان  
لهذا كل ذلك بالتصريح والإجماع ولا يحل الرجل على اللعان بعد  
العنف عندنا ولا المرأة بعد لعان بل يجدان مع الامتناع كما يستفاد من  
الأخبار ولو أقام بيته بزناها سقط عنه الحد وكذا الواقعة بالزنا ولو  
وان لم يجد عليها بذلك ويعزر الرجل لا إذا تجد يد ذكر الفاحشة وحل  
لرأسقاط التعزير باللعان دفعا للعقوبة وقطعا للنكاح ورفع العار  
لا لظهور صدق وثبوت الزنا قولان أما لو ثبت زناها بالاعتراف  
فلا يوجد عدم اللعان بل يعزروا ولا عن لغير الولد إن نفاه ولا ينفع الولد



الاب اللعان لان زناها لا ينفى الولد عن الفرائض كما ياتي في احكام الاولاد  
**مفتاح** لو كذب احد هما نفسه في اثناء او نكل ثبت عليه الحدان كان للقتل  
ولم يزل الرقبة والولد وفي الصحيح وغيره ان نكل في الخامسة فهو له شهرة  
وجلد وان نكلت المرأة فعملها مثل ذلك وفي رواية لو اكدب نفسه بجلد  
هذا القاذف ومثله في اخرى ولو كذب الرجل نفسه بعد اللعان لم يحرق  
الولد ويرثه ولكن لا يرثه الاب ولا اقرباؤه كما ياتي في الميراث ولم يزل  
الخبر وفي ثبوت الحد عليه قولان للشعور بالخبر واكدب القذف باللعان  
مع اعترافه بكذبه **والسقوط ظاهر القرآن والمعبرة** وان الحد سقط باللعان  
ولم يتجدد قذف وهو الاقوى ولو اعترفت بعد اللعان لم يجب عليها  
الحد الا ان تقرر اربع مرات فتقولان اشهرهما الوجوب **مفتاح** لعان الزوج  
لا يسقط الحد عن الاجنب بقذفه سواء قذفها قبل اللعان او بعده **للقصود**  
ولو مات قبل اللعان سقط اللعان وعليه الحد **للعوارث** ولا استقاطه  
باللعان قبل ولكن لا ينفى الميراث ولا النسب لثبوتها على التلاعن من  
الجانبيين ولان الميراث قد ثبت بالموت فلا يسقط باللعان المتعقب **وقيل**  
لو قام رجل من اهلها فلا عنه سقط اربعة للخبر **باب الثالث** في العدة والاشهر  
**القول** في العدة قال الله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروا  
وقال عز وجل وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة

باب الثالث في العدة والاشهر

تعدونها وقال واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ربتم فعدتهن ثلثة  
اشهر واللائي لم يحضن واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن وقال  
والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر **عشر**  
**مفتاح** لعدة على من يدخل بها سواء بانت بطلاق او فسخ بالنقض والاجماع  
لان الغرض منها برائة الرحم عند الموتى عنها زوجها كما ياتي ولما كانت  
الانزال متباينة ويختلف بحسب الاختصاص والاحوال علق الحكم في المشهور  
بالسبب الظاهر وهو الدخول ونيطت تعبد قد الحشفة وان لم تكن الانزال  
فكالحضي واثبات وفي مقطوع الذكر قول الشيخ بوجوب العدة لامكان  
الحمل بالمساحقة وهو شاذ نعم لو ظهر حمل اعتدت بوضعه والاستسكا في قوله  
بوجوبها بالخلوة وقد مضى ضعفه وفي وجوبها على اليائسة والتي لم تبلغ  
مع الدخول قولان اشهرهما العلم بالمعبرة المستفيضة خلافا للشيعة  
وابن زهره اظاهر الامة فان معنى ان ربتم اي في العدة وبلغها كما  
يدل عليه سبب نزولها ويؤيده الخبر وان ضعف واجب المعنة الزينة  
فيها تحيض او لا تحيض للخبر من التواني امثالهن يحض لانهن لو كن  
في سن من لا يحض لم يكن للارتباب معنى وفي اخره لما نزلت والمطلقات  
يتربصن بانفسهن ثلثة قروا قيل فمادة اللائي لم تحض فنزلت الجمع  
بين الدلائل مع المشهور وحد اليأس خمسون سنة عند اكثر الموقوف

٢ ينزل وفي من ٣  
قولان وفي الحنفية ٥



خلافا للصدوق وجماعة من المتأخرين في القرشية والنبطية فستون  
 المرسل ابن أبي عمير إذا بلغت المرأة خمسين سنة لم ترحم إلا أن تكون  
 امرأة من قريش وفي رواية صحيحة إذا بلغت ستين سنة فقد دبت من  
 الحيض وحملت على القرشية جمعا ودليل الحاق النبطية بها غير معلوم  
 ويرجح الأول باصالة عدم سقوط العبادات والآخر باستصحاب حكم  
 الحيض قبل ولائها للزاني مع الحمل بخلاف إذا لاحتمل له وبدونه  
 قولان أشهرهما عدم وائتمهما في الخبرين قول والآخر بثبوتها مطلقا  
 عملا بالصومات وحلها من اختلاط المياه وتثويت الانساب **مساج**  
 فتعد المدخول بها المستقيمة الحيض من الطلاق والفسخ والوطئ شبهة  
 إذا كانت حرة بثلاثة قروء كما في الآية وهي الاطهار عند الأكثر للنصوص  
 المستفيضة منها الحسن القرء ما بين الحيضين والاقراء الاطهار وقيل  
 الحيض وله نصوص كثيرة وحملها الشيخ على البقية والمفيد على ما إذا  
 طلقها في آخر طهرها وحل الاقراء على ما إذا طلقها في أوله وإذا حاضت  
 بعد الفرة بلحظة احتب تلك اللحظة قروءا فإذا دخلت في الحيضة  
 الثالثة فقد قضت العدة كما في النصوص ولا يكتفى بالدخول في الطهر  
 الثالث إجماعا بل لا بد من الحمل في الخبرين حتى يرجعها ما لم يرفع في الدم  
 الثالث والمرجع في الطهر والحيض إليها كما في الآية والرواية لأنها البعد

في الحيض  
 إذا طهرت  
 من الحيض

بذلك وإذا كانت أمة فقرآن بالنص والإجماع لأنها تكون على النصف  
 عليه الحرة في الأحكام والقرء لا يتبعض وإنما يظهر نصفه إذا طهر كله  
 يعود الدم ويأتي فيها الخلاف في القرء ولو اعتقت في العدة الرجعية  
 أكلت عدة الحرة كما في الصحيح وما يخالفه محمول على البائن كما في الفصل  
 والذمية تحت الذي كفي الحرة للعموم وفي رواية صحيحة أنها كالأمة **مساج**  
 فتعد الحرة التي لا تحيض وهي في من من تحيض من الثلاثة بثلاثة أشهر  
 بالنص والإجماع ولا يشترط اليأس فيها عند ما بل إذا انقطع عنها ثلثة  
 أشهر فصاعد اعتدت بالأشهر كما يتفق للمرضع والمرضة للنصوص  
 المستفيضة منها الحسن إمران أيهما أتى بات بر المطلقة المستبرئة  
 بشرط الحيض أن مرت بها ثلثة أشهر بيض ليس فيها دم بات منه **مساج**  
 مرت بها ثلث حيض ليس بين الحيضتين ثلثة أشهر بات بالحيض والحسن **مساج**  
 أي الأمرين سبق إليها فقد انقضت عدتها أن مرت ثلثة أشهر لا ترى **مساج**  
 دمًا فقد انقضت عدتها وفي الصحيح في التي تحيض في كل ثلثة أشهر مرة  
 أو ستة أو في صبغة والسحابة والتي لم تبلغ الحيض والتي تحض مرة و  
 يرتفع دمها والتي لا تطبع في الولد والتي قد ارتفع حيضها وزعت أنها لم  
 تناس والتي ترى الصفرة من حيض ليس مستقيمة فذكر أن عدة هؤلاء كلهن  
 ثلثة أشهر ولو رأت في الشهر الثالث حيضا فآخرت الحيضة الثانية

الطهر في  
 الحيض

في الحيض  
 إذا طهرت  
 من الحيض



قبل صيرت تسعة اشهر لاحتمال الحمل ثم اعتدت بعد ذلك بثلاثة اشهر للحمل  
 تقصر سنة ثم تعتد بثلاثة الاخر في دلالتهما سيما الاخير نظر مع قطع  
 النظر عن السند الا ان الاول مشهور جدا قال الشهيد الثاني ولو قيل  
 بالاكتفاء بالترخيص مدة يظهر فيها انتفاء الحمل من غير اعتبار مدة اخرى كان  
 وجهها ولو اريد ثابت بالحمل قبل انقضاء العدة قبل لا يجوز لها التزوج  
 ولو انقضت العدة وقبل يجوز ما لم يتيقن الحمل ولو ظهر المحقق بطلان كاح  
 الثاني قول واحد الوقوع في العدة ولو اشتبه الدم ولا عادة لها ولا  
 يتميز اعتدت بالاشهر للنصوص منها ما مر ومنها عدة المرأة التي لا تحيض  
 والمخاضة التي لا تظهر ثلثة اشهر وعدة التي تحيض ويستقيم خفيضا  
 ثلثة قرو ومثله غيره وقبل بل يرجع الى عادة نسائها فان فقدن فلا شهر  
 ومنهم من خص ذلك بالمبتدأه ومنهم من قال غير ذلك والاصح الاول و  
 لو رأت الدم مرة ثم بلغت اليأس اكملت العدة بشهرين بخلاف النصف ولا  
 عدة ملفقة غير هذا وعدة الامنة التي لا تحيض وهي في سن من تحيض على  
 النصف من الحرة شهر ونصف بالنص والاجماع ولو اعتقت في الانثى انما  
 من والاعتبار في الاشهر لها لينة وقيل لو وقع الطلاق في الانثى اكمل  
 المنكسر ثلثين وقيل انكسر الكل فيسقط اعتبارها لالهال **مفتاح** تعتد  
 الحامل من الثلثة بوضع ولو بعد بها بالافضل الكتاب والسنة والاجماع

والطلاق راجع  
 والنفقة راجع

سواء كان تاما او غير تام حيا او ميتا بعد ان يتحقق انه حمل ولا عبرة بما  
 يشك فيه ولو كان ازيد من واحد قيل لم ينسب الا بوضع الجميع وقيل بل ينسب  
 بالاول ولا يتكح الا بعد وضع الاخير للحمل ولو ادعت الحمل صيرت سنة  
 للصحح ولانها اقصر مدة كما ياتي وقيل بل تسعة اشهر للحمل وفيما اذا الحمل  
 تسعة اشهر وانه لو ادعته بعد ذلك تخاطب بثلاثة اشهر بعد التسعة فيع  
 دعواها الحمل اولى **مفتاح** تعتد المنكسر بالعقد الصحيح من الموت اذا كانت  
 حرة حائلا باربعة اشهر وعشرة لينة بالكتاب والسنة والاجماع صغيرة كانت  
 او كبيرة بالغار زوجها اوله يمكن دخول بها اوله يدخل دائما كان او سقطت عادات  
 الاقراء وغيرها للعموم وخصوص النصوص في اكثرها وقيل المتعة كالامة  
 كما ياتي والحكمة في عدم اشتراط الدخول عدم الامن من انكارها حرصا  
 على الزوج لان هذه العدة ليست لبرءة الزم خاصة بل لحفظ حق الزوج  
 ورعاية حرمة النكاح والتنجع وظهار الحزن لفراق حيث انه لا اخيار لها  
 فيه ولهذا يجب عليها الحد بالنص والاجماع وهو ترك ما فيه زينة من الثياب  
 والادهان المقصود بهما الزينة والطيب وفي الصحيح لا تكحل للزينة ولا  
 تطيب ولا تلبس ثوبا مصبوغا ولا تبت عن بيتها وتقضي الحقوق ثم تنطق  
 بفلسة ونحو وان كانت في عدتها ولا فرق في ذلك بين المسلمة والكافرة  
 المدخولة وغيرها صغيرة كانت او كبيرة للعموم والتكليف في الصغيرة المحنونة

الحرة بالعلم وتقتل بالزنا  
 في حضانة سبعة اشهر  
 صحيح

في تزويجها فان تنقضا فما اذا انقضت ثلثة اشهر



يتعلق بالولي فيجبتهما الزينة وان كانت امة فصف الحرة شهران وخمسة  
ايام عند اكثر القدماء للصحيح المستفيضة وكالحرة عند الصدوق والحلي  
لعموم الايز وخصوص الصحيحين والتفصيل بما اذا لم تكن امة ولد زوجها  
مولاهما من غير فالاول وان كانت كذلك فالثاني عند آخرين للجمع و  
الصحيحين ولا يخفى من قوة وان كانت حاملا فابعد الاجلين عند الجميع  
بين عموم الاثنين والنصوص المستفيضة حرة كانت وامة الا ان لكل  
اجلها ولا حداد على الامة للصحيح خلاف الملبسوط للعموم والذمية كالحرة  
لعموم الصحيح ولا عدة وفاة على الموطوءة بالشبهة لواطئها اذ ليست  
معتقد للوطي خاصة وكذا المرني بها وذا القعدة الرجعية كالزوجة  
فتستأنف عدة الوفاة بخلاف البائن ولا تبني على ما يفتي على المشهور في  
النصوص فتعد ابعد الاجلين اربعة اشهر وعشرا ولو ماتت زوجة لامة  
ثم اعتقت امة الحرة فغلبا بجانب الحرية وفي الصحيح وغيره فان مات  
عنها زوجها ثم اعتقت قبل ان تنقضي عدتها فان عدتها اربعة اشهر وعشرا  
**مفتاح** قيل فتعد الامة الموطوءة من موت سيدها اربعة اشهر وعشرا  
كاشية من كانت لعموم المعينة المستفيضة والاكثر على نفى العدة عنها  
والاكفاء بالاستبراء كغيرها من الامة المستقلة الا ان تكون مدبرة  
فكما ذكر للصحيح في المدبرة اذ مات عنها مولاهما ان عدتها اربعة اشهر وعشرا

في صحيحه من قوله اباء المعززة الا ان  
لا ان كانت ام ولد للصحيح امه الا ان  
ان تزوجها من قبل ان يبرأ من امه  
وعلى هذا لا يبرأ من جسد امه

في صحيحه من قوله اباء المعززة الا ان  
لا ان كانت ام ولد للصحيح امه الا ان  
ان تزوجها من قبل ان يبرأ من امه  
وعلى هذا لا يبرأ من جسد امه

من يوم يموت سيدها يطأها ولو اعتقها قبل موتها اعتدت بثلاثة افراس كما  
في الصحيح وحمل ذات الاقراء وثلاثة اشهر كما في الحسن وحمل على ذات الشهر  
وخالف الحلي في ذلك كله فاسقط العدة عن الامة من مولاهما مطلقا  
لاختصاص العدة اقامت الموت الزوج او طلاقه وليس خبر الواحد حجة عليه  
ويؤيد المشهور في المعتقة انها لا يمكنها التزوج في الحال لوجوب العدة  
جانب المائتين فلا بد لها من مدة وليست امة حتى يلحقها حكم الاستبراء  
وانما هي حرة فالحق بالحمل اثر **مفتاح** فتعد الممتنع بها المدخولة بعد انقضاء  
اجلها اربعة حيضتين وقيل بطهرين وقيل بحيضة ونصف وقيل بحيضة  
وستند الكحل الزواية والاول اشهر والثالث صحيح ولكنه اول بما يرجع الى  
الثاني وكذا الاخير وان كانت لا تحيض ولا يناس فحصة واربعون يوما  
بالاجماع والمعتبرة حرة كانت وامة وان كانت حاملا فبالوضع لعموم الآية  
ومن الوفاة مع عدم الحمل اربعة اشهر وعشرا كالموت لعموم وخصوص الصحيحين  
وقيل بل نصف ذلك كلامة للحر وهو ضعيف ومع الحمل بابعد الاجلين لما مر  
**مفتاح** المفقود ان عرف خبره وافق وليه على زوجته فلا خيار لها  
والافان صبرت فلا ينفك وان رفعت امرها الى الحاكم اجلها اربع سنين  
للخص عنه فان وقع الفحص قبل ذلك حسب من الاربع لظاهر بعض الاخبار  
وقيل بالاجل من حين المرافعة لظاهر اخر وهو اشهر ان يعرف خبره لاجر



الحاكم وليته بالاتفاق عليها او الطلاق عند فان طلق تعتد وتحل الارواح  
للمعتدة المستفيضة ولا يستحب ابر الزوجية الا بميل شرعي وقيل بل  
تعتد عدة الوفاة من غير طلاق كما في الخبر وهو ضعيف الا ان القائلين  
بالطلاق ايضا صرحوا بان عدة وفاة كما في اخر وتظهر الفائدة  
في مبلغها والحداد والنفقة ولو جاء زوجها وقد خرجت من العدة ونكحت  
فلا سبيل له عليها للحكم شرعا بينوتها وتعلق حق الثاني بها وان كانت  
في العدة فهو حق برجعته للنصوص والاجماع وان خرجت عنها ولم ترجع  
فلا شبهة لا سبيل له عليها للصح وغيره وقيل انه اولى بها للخبر ولم ينق  
عليه وقيل ان بابت بطلاق المولى فالاول وان بابت المالحكم من غير  
طلاق فالثاني لعدم تأثير العدة بعد ظهور خطأ ظر الوفاة وهو مقصود  
بالصورة الاولى فالمعتد الاول **مفتاح** تعتد من الغائب الطلاق  
من وقت وقوعه وفي الوفاة من حين بلوغ علي المشهور الصحاح المستفيضة  
معدلة في بعضها بان عليها الحداد في الثاني دون الاول خلافا للاسكافي  
فمن حين الوقوع فيهما اذ علمت والاف من حين بلوغ الخبر من غير فرق لعوم  
الاثنتين وخصوص الصحاح امرأة بلغها فهي زوجها بعد سنة فقال ان كانت  
حلي فاجلها ان تضع حملها وان كانت ليست بحلي فقد مضت عدتها  
اذا قام لها البيته ان مات في يوم كذا وكذا وان لم يكن لها بيتة فاعتد

من يوم سمعت وفي معناه غيره وفي الصحاح المرأة يموت زوجها او يطلقها  
وهو غائب قال ان كان مسيرة ايام فمن يوم يموت زوجها تعتد وان كان  
بعد من يوم يأتيها الخبر لانها لا بد ان تحمله وبضمونه افنى في التهمة  
وفي جمع والعل بالكل حسن الا ان بعض رخصه والحلي قول اخر انها  
تعتد من حين بلوغ الخبر مطلقا لان العدة عبادة لها تقتضي اليقينة  
تتعلق بابتدائها وفيه مع شذوذه منع والطراح للصحاح من جميع الجهات  
ولا فرق في جواز الاعتداد مع بلوغ بين كون الخبر نفقة او غير نفقة الا انها  
لا تنسخ الامع الثبوت وفائدة الاحتياط تلك العدة ولو علمت الطلاق  
ولم تعلم الوقت اعتدت من حين البلوغ كما في الحسن **مفتاح** النفقة واجبة  
للزوجة في زمان عدتها وكذا الكسوة والسكنى بالشرائط المعتبرة وكذا  
البسائة اذا كانت ذات حمل اما بدونه فلا وقد مضى البحث في ذلك ولا يجوز  
لمن طلق رجعا اخراج زوجته من بيتها ولا لها ان تخرج بالكتاب السنة  
والاجماع الا ان تأتي بفاحشة كما في لا يبر وهل هي باوجبا الحد كما يتبادر  
عنها ام هي اعم من ذلك حتى اذا نكحها اهلها كما هو مروي في تفسيرها وله  
المفطوعات قولان وفي الحسن لا ينبغي للمطلقة ان تخرج الا بان ضامها  
حتى تقضى عدتها ثلثة قروا وثلثة اشهر اما الواضحة الى المخرج  
فخيار وفي الخبر فان ارادت زياره خرجت بعد نصف الليل ولا تخرج نهالا



وقال الفضل بن شاذان ان معنى الخروج والاخراج ليس هو ان يخرج المرأة  
الى بيتها او يخرج في حاجة لها او في حق باذن زوجها مثل ما تم وما شبه ذلك  
وانما الخروج والاخراج ان يخرج مراغمة او يخرجها زوجها مراغمة وعلى انها  
لا تريد العود الى بيتها واسكانها الا المستعمل في اللفظ هذا الذي وصفناه  
وهذا الذي نهى الله عنه والمطلقة البائنة تذهب بن شاذان عند <sup>صل</sup> الا  
والصحاح المستفيضة ولقوله تعالى بعد ذلك لعل الله يحدث بعد ذلك  
امر ايضاً الرجعة كما في النض والتوفى عنها زوجها تعتد حيث شئت <sup>نبت</sup> ولا  
عن بيتها المستفيضة ويجوز خروجها من بيتها الى حيث شئت كما في النض  
اذا التفت عن بيتها **مفتاح** ليس الزوج ان يستمتع بالموطوءة بالشبهة حتى  
تتقضي عدتها من ذلك الوطى فان كانت في العدة الرجعية فذلان باعها  
بغير الاستمتاع ويصير له انقضائها وهل تدخل العدة اذا جتمعت <sup>ظاهر</sup>  
اصحابنا العدة للاصل وجوب تعدد السبب عند تعدد السبب والخبر في  
الموتى عنها زوجها التي تزوجت في عدتها انها تستأنف بعد التفرق و  
انقضاء الاولى عدة للثاني وفي الموتى ان كان زوجها دخل بها في بيتها  
واعتدت ما بقى من عدتها الاولى وعدة اخرى من الاخير وفي معناه غير  
لكن في المعبرة انها تدخل منها الصحيح في امرأة تزوجت قبل ان تنقضي  
عدتها فالفرق بينهما وتعد عدة واحدة منهما جميعاً وجعله في الثاني

قولا حمل الشيخ طاعا على عدم الدخول من الثاني ينافي قوله على السلام جميعاً اذ لو لا  
الدخول لكانت عدتها من الاول خاصة وعلى القول بعدم الدخول اذا كانت  
احدهما موضع الحمل وجب تقديرها وان كان سببه متأخراً لانه لا يقبل التأخير  
ولو كانت العدتان من واحد كان طلقها بايثام وطئها بالشبهة فالصحح الدخول  
خلافه للشيخ والحكي مطلقاً وبغيرهما فيما اذا كانت من جنسين كان يكون <sup>لها</sup> احد  
الحمل والاخرى الا في الاول لا شهر فتعقوب وجوب **مفتاح** العدة تنقض الرجعة  
فالوطئها ثانياً او خالعها الزمها استئنافاً وان لم يدخل بها بعد الرجعة  
لعودها بالتجلى الى النكاح السابق المجامع للدخول خلافاً لليسوط فيما اذا  
خالعها ثانياً بناء على ان الطلاق بطل ايجاب العدة بالرجعة ولم يستأنف ثانياً  
وهو ضعيف جداً اذا لم يتجدد نكاح وطئها فيعد انما عاد النكاح المستأنف  
انما لو كان الطلاق الاول بايثام كان خالعها بعد الدخول ثم جرد العقد  
في العدة ثم طلقها قبل الدخول فالأكثر على سقوط العدة لبطان العدة  
الاولى بالفرش المتجدد والعقد الثاني لم يحصل معه دخول فيدخل تحت  
عموم من قبل ان تمسوه خلافاً للقاضي فوجب كمال العدة الاولى لوجوبها  
عليها وانما انقطعت الفرش فيجب العود اليها بعد الطلاق وهو الصحيح لان  
سقوط العدة بالفرش انما يكون بالنسبة الى هذا الزوج لا مطلق الاول  
لظهور ان العرض منها استبراء الرحم **القول** في الاستبراء **مفتاح** تسبب الامة

العدّة في الاستبراء



التي تحيض اذا ملكت بحضة النصوص المستقيمة وخبر الحيضتين محمول  
على الاستحباب والتي في سن من تحيض ولو تحض فحضة واربعون يوما للفقهاء  
وقول المفيد بذلك شهر شاذ ويسقط اذا كانت مستقلة اليد من المرأة كما في  
الفتوة او من ثقتة اخبر باستبراءها كما في المعبرة او كانت يائسة كما في الصحيح وغيره  
اوله تبلغ الطمث والحمل كما في الصحاح او كانت زوجته فاشترى لها الوحدة فلان  
او حاضته فيكتفى بحضتها اليه هي فيها كما في الصحيح وغيره او حاملا وقد مضى  
عليها اربعة اشهر وعشرة ايام كما في الصحيح والحسن والاولى ان يصبر حتى تضع  
حملها وقيل بوجوب ذلك فيحرم قبله وقيل بكونه في مدة الحمل وان لم تعرض للمنة  
المذكورة وقيل بغير ذلك لاختلاف الروايات والاصح ما ذكره للجمع بينها  
وتخصيص الحلي وجوب الاستبراء بما اذا ملكت الامة بالشراء والاسترقاق  
دون سائر وجوه التملك اقتصارا على مورد الفض والنكاح في غير الاصل  
وعموه او ما ملكت ايمانكم ضعيف وكذا خلا في بعض النصوص المذكورة وفي  
الحجر في رجل ابجارتني بها ابنة قال لا ينبغي ان يات بها حتى يستبرأها الولد  
والحاق المبسوط سائر الاستماعات في زمن الاستبراء بالطريق في الحجر يرد دفعه  
الصحيح **مفتاح** اذا ملكها فاعتقها ثم تزوجها سقط الاستبراء وان كان افضل  
للصحيح وغيره ولا خلاف فيه ولكن لا بد من تقييده بما اذا لم يعلم لها طريق الحجر  
الاوجب لوجود مقتضي بخلاف ما لو جهل فان الاصل عدم الطريق لا دليل

على اعتبار العلم الا في المملوكة ولو وطئها فاعتقها لم يكن لغير العقد <sup>عليها</sup>  
الابعد الغدة وهو ظاهر في الحسن رجل يعتق مريته ايصلح له ان يتزوجها <sup>بغير</sup>  
عدة قال نعم قلت فغيره قال لا وفي معناه غيره **مفتاح** اذا تزوج امته حرم عليه  
وطئها الا بعد الفقرة وانقضاء العدة ان كانت ذات عدة ويكتفى العدة عن  
الاستبراء وليس له فسخ العقد الا ان يكون تزوجها من عبد حكم كالمراية بينهما  
فيكون للمشتري الخيار كما في المعبرة فاذا فسخ فهل يجب العدة لاطلاق  
الطلاق على هذا البيع فان في النصوص ان يبيعها طلاقا امر يكره الاستبراء  
بالحيضة او خمسة واربعين يوما لاطلاق النصوص بالاستبراء الامة للمشتري  
قولان ولو طلقها الزوج وباعها المالك اتمت العدة ولا يجب الاستبراء بعد  
على المشتري لانها مستبرأة وقيل يجب لانها حاكمان تداءلها على خلاف الاصل  
وهو ضعيف محمول الغرض المطلوب **مفتاح** قيل اذا كاتبته متبرعت عليه  
فان انقضت الكتابة حلت ولا يجب الاستبراء اذا تاعدت في الماء وكذا الوارثت  
اذا تزوجت فمعدا بخلاف ما لو باعها فزوجهها لانها يباح للمشتري **مفتاح** لا يتطو  
في صحة الاستبراء كونها محلة له لولا الاستبراء فلو اشترى حريته او مائة فزوت  
بها حضة فزاملت لم يجب الاستبراء ثانيا حصول الغرض المقصود منه **الباب**  
**الزنا** في احكام الاولاد **الفصل** في حقوق الولد قال الله تعالى وحمله وفضاله  
ثلاثون شهرا **مفتاح** اقل مدة حمل الولد الحي الكامل ستة اشهر باجماع المسلمين

الكتاب الصحيح في احكام الاولاد



كما يشعر به حولين كاملين مع ثلثون شهرا والمعتبرة والقضاء سنتها قال السيد  
 والحلي الحسن المستفيض معنى والخبر الآخر والشهور تسعة أشهر الأخبار  
 ويمكن تنزيلها على الغالب كما يشعر به بعضها وقيل عشرة أشهر ولم تجد  
 ويتفرع على الخلاف مسائل في محق الولد سيظهر بعضها **مفتاح** كلما  
 أمكن المحق بصاحب الفرائض بان لا يولد لأقل من ستة أشهر ولا يزيد  
 من سنة مع الدخول وجب عليه الاعتراف به فيما بينه وبين الله وان احتمل  
 اوطن خلاف ذلك بان كان قد طلقها أو زنى بها غيره وان فيه الولد الرأى  
 خلفا وخلفا لان الولد للفراش وللعاهر الحجر بالنسبة والاجماع <sup>فان</sup> نفاه والحال  
 هذه لا ينتفى إلا باللعان الا اذا كانت استه فينتفى ظاهر من دون لعان <sup>لكل</sup>  
 وطى الشهادة لاخصاص اللعان بالزوجين كما مر وكلما لم يمكن المحق به  
 لفقد أحد الشرايط الثلاثة وجب النفي لئلا يلتحق بنسبه من ليس منه  
 ويترتب عليه حكم الولد في الميراث والنكاح والنظر الى المحارم ونحوها وان  
 كان في ظاهر الحال محكوما بالحرية بان يكون فيها ما يمكنه اصابته كما بان  
 خلافا للشخصين فيما جاء لأقل من سنة أشهر فخير بين النفي والاعتراف وهو  
 شاذ وربما قيل بعدم وجوب النفي مطلقا وانما يجوز التصريح باستلحاقه  
 كدبادون التكوين عن النفي حذرا من اتهم الفضيحة باللعان الغير اللائق  
 المروك من له يقين انها زنا يجوز كونه من زوج آخر قبله او وطئت بشبهة

بدر

وان حرم قذفها في الثاني لان الغرض انما هو في الولد وهو غير مفتقر الى القذف  
 وانما في ظاهر الحال بحيث ثبتت الفرائض حكم بالحق وان ولدت فيما بين اقل  
 الحمل واكثره وان لم يعرف به ولم يعلم وطئه لها وحيث لم يثبت له حكم به <sup>في</sup> الامع  
 اقراره وانما ثبتت الفرائض بثبوت الزوجية مع امكان الوصول اليها اجماعا  
 وفي ثبوتها قولان لاختلاف النصوص استحسانا واكثرها يعطى الثبوت  
 ولما المتعة فظاهر اصحابنا عدم ثبوت الفرائض بها ولكنهم حكموا بالحق  
 فيها كما في النصوص المعتبرة ولو اختلفا في الدخول او في ولادته منها فالقول  
 قوله لاضالة العدم ولان الاول من فعله فيقبل قوله فيه والثاني يمكنها اقا  
 البينة عليه فلا يقبل قولها فيه بغير بينة **مفتاح** لا يجوز في الولد مكان  
 العزل ولا لعدله لان الازال اذا غابت الحشفة او قذفها من المقطوع عند الحيا  
 لا يمكن سبق الماء من غير ان يشعر به وكذا لو وطئها بغير الامكان استرساله  
 في الفرج لقربه منه ويشكل بالاذاع لم يعد نزول الماء واسترساله **مفتاح**  
 هل يلحق الولد بالخصي او المحبوب الاشهر نعم لوجود القاء الجماع والكمال الا لئلا  
 مع انزال ماء رقيق في الاول ووجود اوعية المنى وما فيها من القوة المحيية في  
 الثاني وان بعد الاحتمال في الخصي جدا اتماما مع العلتين معان المشهور العدة  
 لعدله لانزاله وقد جريان العادة بان يخل من مثله ولد وقيل بالحق لان  
 معدن الماء الصلب وانما يغد في ثقبه الى الظاهرهما باقيا ولا يلحق بغير

وان حرم قذفها في الثاني لان الغرض انما هو في الولد وهو غير مفتقر الى القذف



البائع وفي دى العشر قول بالامكان بل في الطاعن في السن ايضا وهو بعيد  
مضاج هل حق النفي على الفور ويجوز فيه التراخي المشهور الاول الامع العذر  
تلكه لو تبا جرت العادة بكالسع الى الحاكم <sup>لثانية</sup> لا يجوز التراخي مطلقا الى عدم  
استقرار النفي خلافا للمحقق والشهيد الثاني لاحتياجه الى نظر وتامل ومن  
الاعذار المحزنة للتأخير انتظار الوضع الحل يجوز ان يكون التوقف لتزوده في  
ثبوت الحل ولذا اعترف به وقتا ما حق ولينف من ابدان كان قد نفاه  
اولا للتصويع ولان المولود حقا في الذب **مفتاح** الشبهة كالصحيح في الفرض  
والنبي وتزود عليه بانها لو تعلقت بامته غير موطأها الزم بعد حقوق الولد  
قيمه لمولاه يوم ولد حيا كما في الاخبار لانه نداء مملوكته فجميع بين الحيين  
حق تبعية الولد للحرم ابويه وحق المولى من منفعة امته التي فاته <sup>عتدت</sup>  
تصرف الغير فيها ولو لم يمكن الحاقه الا باحدهما تعين ولو طلقها الزوج فاع  
ثم تزوجت فحلت بولد امكن الحاقه بكل منهما لفظ اعتبار القرعة او ترجيح  
الثاني قولان افرهما الثاني للنص وثبوت الفرائض له بالفعل حقيقة وزواله  
عن الاول فاطلاقه عليه محال وكذا لو كانت امته فاشترها الثاني بعد وطئ  
الاول او تزوجها بعد عتقها وفي الصحيح اذا كان للرجل منك الحارية يطعمها  
فيعتقها فاعتدت ونكحت فان وضعت الخمسة اشهر فانه لمولاه الذي  
اعتقها وان وضعت بعد ما تزوجت استتة اشهر فهو لزوجه الاخير **مفتاح**

لو زنى بالمرء فاجلها ثم تزوج بها لو كانت امته فاشترها المخرج الحاقه بالنكاح  
المشترى من المولى لا يلحق بالزاني ويجوز الفرائض لا يقتضي الحاق ما قد حكم  
بانتهائه مما انعقد في غير الفرائض **مفتاح** الولد تابع لابويه في الاسلام والحرة  
والزرق والملكية فان اختلفا في الاولين فهو مسلم بالاخلاف وضد على المشهور  
الحاقا بالانثى للتصويع المستفيضة منها الحسن في العبد يكون تحت الحرة  
قال ولد احرار خلافا للمكاف في جعله رقابعا للمملوك منهما الا مع  
اشتراط حرية لانه نداء مملوك في تبعه ولان حق الادبي يغلب الاجتماع  
مع حق الله تعالى والمجتمعين وعلى المشهور فهل يجوز اشتراط الرقبة المشهور نعم  
لعموم لزوم الوفاء بالشروط وفيه تردد في اشتراط المشروعية في الشرط كما  
يأتي ولا فرق في ذلك بين ولد المحلة وغيره بل المغيرة باطقة بحريته بخصوص  
وان لم يشترط قيل بل ولد المحلة ان لم يشترط حرية فعلى امته فكله بالقيمة  
للعوق هو لمولى الحارية الا ان يكون قد اشترط حين احلها له ان جاء بولد  
فهو حر ومثله الخمران الاخران وان تعدد مالك الابوين فالولد بينهما نصفان  
على المشهور لانه نداء ملكهما لا منية لاحدهما على الاخر خلافا للحلي في تتبع  
الام لامع الشرط كغيره من الحيوانات ويجب بالفرق فان النسيب مقصود في  
الادبي وهو تابع لهما بخلاف غيره وفيه نظر ولو اشترط احدهما الانفraz به  
او زيادة عن نصيبه صح ولزم **مفتاح** من زنى بامته غير فاته بولد فان امكن



المحاققة بولائها بان وجدت الشرائط الثلاثة بالنسبة اليه حتى بر كمالها <sup>بها</sup>  
 لم يقل ان كانت معه امانة يغيب معها الظن انه ليس منه ليجز المحاققة ولا  
 نفيه بل ينبغي ان يوصى له بشئ ولا يورثه ميراث الاولاد واختاره الاكثر للنصوص  
 المستفيضة وان لم يمكن المحاققة بالمولى فهو رقيق له وان كان ابوه حر للنص  
 انها وولدها يراد ان على المغصوب منه ولو وطئها الشركاء فيها في طهر واحد  
 فولدت ولد وهو اقرب بينهم فمن خرج اسمه حتى به وانهم حصص الباقين  
 من قيمة امه قيمته يوم سقط حيا باخلاص المحسن وليس فيه تفسير الحصص  
 بالقيمتين وربما يشك كل ضمان قيمة الولد لادعاء كل منهم انه ولد وان  
 لا يلحق بغيره ولازم ذلك انه لا قيمة على غير من الشركاء وهذا بخلاف مالوكا  
 الواطي واحد فانه محكوم بحقوقه فيجمع فيه بين التحقيق واجيب بانها الغريم  
 قيمة الولد لشوئها عليه بزعمه انه ولد ودعوىهم ان ثبت شرعا في اخذ المالك  
 باقراره وان ادعاء واحد خاصة المحق به والزم ذلك ولو لم يدع احد الفرع  
 بينهم ايضا **القول في الاداب للولادة** قال الله تعالى حلت امره كرها ووضعته  
 كرها **مفتاح** يجب على النساء اعانة المراء عند المخاض كفاية ومع فقد هن  
 فالمحارم والا فالاجانب ولا بأس بالزوج وان وجدك ويستحب غسل المولود  
 كما في الاخبار والا فان في اذنه اليمنى والاقامة في اليسرى فانها عصمة من الشيطان  
 وامان من الفرع واقر الصبيان كما في النصوص ونحوه ببناء الفرات وقربه

القول في اداب الولادة

الحسين عليه السلام اى ادخالها في جنكده وهو اعلى داخل الفم وبالتمر وان  
 يوضع ويجعل في فيه موصلا بالسبابة الى جنكده حتى يتخلل في حلقه وان لم  
 يوجد الفرات فبناء السماء وان يحسن اسمه فانه يدعى به يوم القيمة فافلان  
 ابن فلان الى نورك ولا نور لك واصدق الاسماء ما سمي بالعبودية افضلها  
 اسماء الانبياء عليهم السلام وفي الحديث النبوي صلى الله عليه وآله من ولد له  
 اربعة اولاد ولم يسم باسمي فقد جفاني وان يكتبه مخافة النبي وافضل اوقات التسمية  
 يوم السابع الا تخمد افنى زمان الحبل رحيم بولده ويكره ان يسميه حكما او حكما  
 او خالد الوحارنا او ما الكاوتيا كذلكه كرهه وايضا وان يكنى بابي الحكم بابي  
 مالك وابي عيسى وابي القاسم اذا كان الاسم محمدا كل ذلك للنص **مفتاح** يجب  
 ختان الغلام باخلاص للنصوص المستفيضة وهو من الفطرة الخفيفة  
 ويستحب ان يكون يوم السابع استحبابا مؤكدا للنصوص منها طهره والاداء يوم  
 السابع فانه طهره وطيبه واسرع لبنات اللحم وان الارض تنجس من بول الاغلف  
 اربعين صباحا وفي لفظ اخر تصح الى الله من بول الاغلف ولو اسلم غير مخزون  
 وجب عليه الختان وان طعن في السن لعموم الادلة وخصوص النصوص  
 ولما خفض الجاري للنساء فيستحب بالاجماع والنصوص وهو مكروه ويستحب  
 ان لا يتأصل وتشم فانه اشرف اللوح واخط عند الزوج كما في الصحيح **مفتاح**  
 يسجد خلق اسره والتصدق بقدر شعر ذهبا او فضة للنصوص ويكره الفناع

اخره في الامانة والادب

الحديث



وهي ان يخلق موضعاً ويدع موضعاً كما في الخبر وكلام اهل اللغة وفي اخران  
يخلق الاقليل من وسط الرأس وينبغي ان يكون يوم السابع مقدماً على العقيقة  
للنض **مفتاح** يستحب العقيقة عنه استحباباً مؤكداً للنصوص المستفيضة  
منها العقيقة واجب من الاضحية ووجه السيد مدعياً عليه الاجماع ولم  
يثبت والاسكان في النصوص المتعددة العقيقة واجبة وحملت على التاكيد  
او الثبوت كما يشعر به الحديث المذكور ولا يجزى التصديق بثبوتها فان عجز  
عنها اخرجها حتى يتمكن للخبرين وفيهما ان الله عز وجل يحرق الذمائر  
اطعام الطعام ولو لم يعق الوالد استحب للولد ان يعق عن نفسه لئلا يبلغ الخبر  
ولو لم ينعى في عهدتها للنض المولود متهن بعقيقته فكذلك ابواه او تركاه ان  
مات يوم السابع قبل الظهور سقط وان مات بعده لم يسقط للنض وهي في  
الغلام والحائض سوله كما في الصحيح وغيره وقيل بل عن الذكر ذكر او عن الانثى انثى  
للخبر ويستحب ان يكون يوم السابع بالنض وان يجتمع فيه شروط الاضحية <sup>لظاهر</sup>  
الخبر ولا تأكيد فيه الاخر انما هي شاة لحم ليست بمنزلة الاضحية يجزى منها  
كل شيء وان يخص القابلة منها بالرجل والوراء كما في الصحيحين وغيرهما  
وفي الخبر يعطى القابلة ربعها وان لم تكن قابلة فلا مريم يعطى من شاءت ولن يدر  
لها المؤمنون واقلهم عشرة فان زاد فهو افضل كما في الخبر وفي رواية فان زادوا  
فهو الفضل ويكره للوالدين ان يأكل منها وكذلك في غيرها مما حلت للقابلة

لو كانت منهم للنض وتيا كذا في الام وان يكسر شيئاً من عظامها بالفضل اعضا  
ويطبخ للنض **مفتاح** ومن المستحبات ثقب اذنه فقيماً يقرب من الصحيح ثقب اذن  
الغلام من السنة وختان الغلام من السنة وفي اخر من جبرئيل عليه السلام  
يثقب اذن الحسنين عليهما السلام يوم السابع وحمل بعض العامة لما فيه  
من التام ولاذى قال الشهيد الثاني فان صح حديثنا او بغيره الشهرة  
والاحكام له موجه الا ان يجعل مثل هذا الامر اليسير الذي يترتب عليه  
زينة القبي نفعه متاين في الاذن فيه امثال هذه الاخبار **القول** في  
الارضاع والحضانة قال الله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن حولين  
كاملين لمن اراد ان يتم الرضاة وعلى المولود ان يرضعن وكسوتهن بالمعروف  
**مفتاح** المشهور عدم وجوب ارضاع الولد على الام مع وجود الاب او جوى  
مال المولود ووجود مضع غيرهما وقد رتب على دفع الاجرة اليها او تبرعها  
الظاهر قوله تعالى فان ارضعن لكم فانهن اجورهن وقوله فان تعاسرتم <sup>فترضع</sup>  
له اخرى وفي الخبر لا تجزى الحرة على ارضاع الولد وتجزى المولود ويرضعن اولادهن  
مقيد بمن اراد ان يتم وقيل يجب عليهما ارضاع البياض اى الموجود عند الولادة  
لان الولد لا يعيش بدونه ويدفعه الوجدان وعلى الوجوب ففي استحقاقها  
الاجرة عليه قولان ومع فقد الشرائط المذكورة يجب عليهما الارضاع كما  
يجب عليهما الاتفاق **مفتاح** يجب على الاب بذل اجرة الرضاة اذا لم يكن للولد

الرضاع والحضانة



ما لا تنم من جملته نفقته الواجبة له عليه لقوله تعالى وعلى المولود له رتق الثوب  
 وكسوتهن وهل يجوز استئجار الام لذلك وهي في جبالته المشهور نعم للصل  
 ولقوله فان ارضعن لكم الية خلافا للشيخ <sup>مالك</sup> لا الاستمتاع بها في كل وقت الا  
 ما استثنى من اوقات العبادات فلا تقدر هي على ايفاء المنافع المستاجرة بل  
 الية فسوقة للطلقات ولا تنزع فيهن وفيه نظر **مفتاح** الام احق بالرضاعة لقوله  
 عز وجل فان ارضعن الا اذا تبرعت الغير ارضيت بالاكل ولم ترص هو كما  
 هو المشهور لقوله فان تقاسمتهم بالنفس في المطلق وقيل بل هو احق مطلقا  
 اذا لم يطلب اكثر من اجرة المثل والتعاسر في اصل الارضاع لا في الاجرة فيه  
 التزام للارضا بالخالف للاصل **مفتاح** يستحب ارضاء وليا وان لا يوافق  
 بمنزلة لتغذية منه في بطنها كما يكون وما في الخبر ما من لبن رضع به الصبي  
 اعظم بركة من لبن امه وان استرضع اخرى فينبغي ان يختار العاقلة المسلمة  
 العفيفة الوضيفة لا الكافرة الامع الاضطراب والذميمة وينبغي ان يشرب  
 الحمر واكل لحم الخنزير ولا يسلم اليها الولد لتحمله الى منزلهما وتأكد الكراهة  
 في المجوسية ويكره ايضا من ولايتها عن زنا فليتمها كل ذلك للتصوم لان  
 في الحسن وغيره في الاخيرين ان ان اخل مولاها فاعلمها طاب لبنها وزنا  
 الكراهة وشذوها الاحباب بان احل ما مضى من الزنا لا يرفع اثم ولا  
 يدفع حكمه فكيف يطيب لبنه وهو استبعاد في مقابلة النص **مفتاح** نهاية

الرضاع

الارضاع حولان كما في الية بلا خلاف ويجوز الاقتصار على احد وعشرين  
 شهرا عندنا الظاهر وحمل وقضائه ثلثون شهرا فان الغالب في الحمل تسعة  
 اشهر وفي الخبر الرضاع احد وعشرون شهرا فما نقص فهو جرح على الصبي  
 وعن ابن عباس ان من ولد لستة اشهر فضا في عامين ومن ولد لسبعة  
 فمدة رضاع ثلثة وعشرون ومن ولد لتسعة فاحد وعشرون وهو حسن  
 موافق للية ويجوز الزيادة على العامين متى ما مع حاجة الطفل اليه مرض  
 ونحوه لعدم دليل على المنع بل في الصحيح قلت فان زاد على سنتين هل عليه  
 ابويرة من ذلك شيء قال لا وفيه جماعة لشهر او شهرين وجعلوه رواية  
 فالاحوط عند القدي عن ذلك الامع الضرورة **مفتاح** الام احق بالحضانة  
 والرضاع فان ارضعته غيرهما سقط حضانتهما قولان من فقهاء  
 الحنفين فلا يستلزم سقوط الاخر ومن روى الجرح تزداد الرضعة اليها  
 في وقت الحاجة فاذا فصل فالاقوال مختلفة كالنصوص مع ضعفها  
 فقيل باحقيةها بما لم تزوج وهو مروي من الطرفين وقيل باحقيةها  
 بالانثى واحقية الاب بالذكر الى سبع سنين وقيل الى تسع للجمع بين  
 ما دل على حقيقة كل منهما الى ذلك مطلقا وللتناسب ورواية السبع  
 والله ولي شرط فيهما التحريم والاسلام والعقل الجماعا والنصوص في الاول  
 والامانة اي عدم ظهور الفسق والحضر والسلامة من المرض المعدي على

الحضانة



خلاف فيها سيما الاخير في الام خاصة ان لا تزوج بغير الاب فان تزوجت  
سقط خصانتها بلا خلاف للنصوص فان طلقت بائنة عادت <sup>على المنور</sup>  
لزوال المنع وهو حقوق الزوجية في المقتضي وظاهر الحديث ان  
احق بهما لم تنكح فان ما ظهريه خلافه للجلبي <sup>على</sup> مزوج الحق فعوده يحتاج الى  
دليل ومنه اختلفت في هذه الشروطينها فهو احق به مطلقا وفيه <sup>الحق</sup>  
بها كذلك وان تزوجت وكذا الوفاة احدهما انتقل الحق الى الآخر مطلقا  
وان فقد اقاوال كثيرة مختلفة ولا نص في اظهرها ترتيبا لادارب <sup>الاجام</sup>  
فحب الارث لشمول والوا الارحام بعضهم اولى ببعض للخصانة شملها  
للدارف ولا ضراره الى الترتيبه والقريب اولى من البعيد ولو قد دفرع  
لما في الاشتراك من الاضرار به وفي تقديره كثير الضيق على قليله <sup>للقوة</sup>  
بينهما وكذا الاثنى على الذكر لقدرته وكونها اوفق للتربية واقرب <sup>للمصالح</sup>  
سيما اذا كان اثنى خلاف واذا بلغ رشيد اسقطت ولاية الابوين عن بلا  
خلاف ذكر كان او اثنى فيختار في الاضمار الى من يشاء الا انه يذكر البنت  
مفارقة امها الى ان تزوج كما قيل الباب الخامس في الواحق الفل فتم  
يجوز النظر اليه ومن لا يجوز قال الله عز وجل قل للمؤمنين يغضوا <sup>بعضهم</sup> ابصارهم  
ويحفظوا فروجهم الايتين مفالح يجوز النظر الى الحار وماعدا العورة  
بالكتاب والسنة والاجماع والى الزوجة ظاهرا وباطنا وكذا الملوكة

الكتاب الخامس في الواحق

مع جواز وطئها بلا خلاف لامن ابن حمزة في المخرج حالة الجماع وهو ضعيف  
يدفعه الى اولى اوليهم او مملكت ايمانهم والاخبار والى وجه امره <sup>ويذكرها</sup>  
وكيفها وشعرها ومحاسنها بالاجماع والى سائر جسد <sup>ها</sup> ما عدا العورة <sup>لذلك</sup>  
الحاجة اليه في الشطاع على العيوب والنقص وان كان تركه اولى <sup>للامع</sup> التحليل  
والى وجه امره <sup>ويذكرها</sup> يريد تزويجها وكيفية بالاجماع المسلمين والنصوص المستفيضة  
العامة والحاصير بل ربما قيل باستحبابه وفي كثير منها جواز النظر الى شعرها  
ومحاسنها ايضا وان قيد في بعضها بعدم التلذذ <sup>ويذكرها</sup> طامكان الاجابة  
وينبغي ان يكون قبل الخطبة ولو لم يتيسر له النظر بنفسه بعث اليها امرأة  
تتأملها وتصفها <sup>للتأني</sup> انا غير المذكورات من الاجنبات فلا يجوز  
النظر الى شيء منها ولا سماع صوتهن مع تلذذ او رية ولا النظر الى غير  
وجوههن وكفهن مطلقا وان لم يكن احدا <sup>للامر</sup> بالاجماع والمستفيضة  
الا الضرورة كشهادة او معالجة او معامله ليعرفها اذا احتاج اليها <sup>او نحو ذلك</sup>  
فيخص <sup>ح</sup> بما تبذره في الحاجة وفي الحديث اذا اضطرت اليه فليعالمها  
اذا النظر الى وجوههن وكفهن وكذا سماع صوتهن من دون احد <sup>للامر</sup>  
ففي كراهته ونحوه اقاوال ثالثها الكراهية <sup>للعادة</sup> ونحوه للمعاودة للجواز  
قوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين <sup>في</sup>  
رواية الزينة الظاهرة الكحل والحام وفي اخرى مثل ما يحل للرجل من المرأة



اذا لم يكن محرماً قال الزوج والكفان والقدمان ولان ذلك متابع به البلوى  
ولا طلاق الناس على خروج النساء على وجه يحصل منه بدون ذلك من غير  
نكح والتحرير قوله عز وجل ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن ولانفاة المسلمين  
على منعهن ان يخرجن اسفلت كالرجال ولان النظر اليهن مظنة الفتنة  
وهو محل الشهوة واللايق بحاسن الشريعة حريم الباب واجيب عن الاول  
بان مختص بغير ما ذكره دليل الاستثناء وعن الثاني بمعارضته بمثله مع  
استناد منعهن الى المروة والغيره والمفصل ان التكرار يحدث عند الميل  
القلبي ويترتب عليه الفتنة دون المروة وفيه ان اشتراط عدم الرتبة ينفى الميل  
القلبي وترتب الفتنة ومع الرتبة لا فرق بين المروة والمرتين فالاول اقوى  
ويجمع بين الادلة كما يظهر للمتأمل هذا اذا نظر عن قصد اما ما يقع  
اتفاقا بغير قصد فلا يتعلق به حكم اتفقا بغير قصد فلا يتعلق به حكم اتفقا  
وعليه يحمل الحديث المشهور الاول لك والثانية عليك ويستثنى من ذلك  
الصغيرة التي ليست مظنة للشهوة وكذا العجوز المستنة بالافتحاديته  
مع الفتنة والتلذذ بنظرها غالباً على الاصح لقوله تعالى والقواعد من  
النساء الى غيرهن وفي الخبر لا بأس بالنظر في سفور مثلهن والمروة كالرجل  
في جميع ما ذكره الا الامه المراد للشراء فانه لا يجوز لها النظر الى المشتري  
زيادة على ما يجوز للاجنبي وفي الخبر لا تخط المرأة شعرها من الصبي حتى يتعلم

**مفتاح** هل يجوز نظر الخصى الى المروة ونظرها اليه مطلقا او مع ما كتبها اليه  
خاصة افعال والنصوص مختلفة والمجوز تشك بقوله تعالى او ما ملكت ايماهن  
وهو اخفى من المذموم الا ان يخصه بقوله غير الا الى الاربع من الرجال وفيه انه  
فسر في الخبر الاجمق الذي لا ياتي للنساء وهو غير الخصى بالضمحاح منها ما قيل  
الاحرار منهم وفيه انه يحتمل الفتنة قبل وشمول الآية الاولى للفحل غير مضى  
اذ لم يثبت الاجماع على خلافه بل ما في المبسوط اليهودي الضحاح عليه على انه  
ان ثبت فهو خارج به وحمل ملك اليمين على الامام بعيد لدخولهن على نساءهن  
من قبل فلا وجه لاعادته وليس حكمتن مهمتا حتى يوكد مع اشتراك الحراري  
لهن في ذلك فلا وجه لتخصيصهن اصلا الا ان يراد بنسائهن المسلمات  
مطلقا او بما ملكت ايماهن الكوافر ويقال بتحريم رزهن الى الكوافر الغير  
المملوكه كما في الخبر وعلى انهن يصفن لارواحهن وتخصيص نساكنهن من في  
خدمتهن من الحراري والاماء كما فعلوه بعيد ونقل عن الشيخ منع من من الذمة  
في الاول ان يخص المجوز بالخصم المقطوع الذكر والخصيتين معا ليدخل  
وفي رواية الى الاربع كما قيل اما من يفي له احدهما فكالفحل مع احتمال المجاز  
مع المملوكه مطلقا لدخوله في الآية الاولى وعدم شمول الاجماع له على  
تقدير بقوله **مفتاح** لكل من الرجل والمرأة ان ينظر الى مثله ما خلا عورت  
بالاجماع والنصوص كما كان وفيها ما لم يكن لريبة او تلذذ الاما اشترنا



اليمن الكوافر والعقوف من الامم الحسن الوجه الحسن للتاسع فقد ورد  
النسخ على الله عليه واله ذلك **القول** في الاقرار بالنسب قال الله تعالى كونا  
قوامين بالقسط شهد الله ولو على انفسكم او الوالدين والاقرين **مفتاح** انما  
ثبت الاقرار بالنسب اذا كانت البينة ممكنة لا يكون بها الحسن ويكون المقر  
مجهولا لان النسب الثابت لا ينقل الى غيره وان لا ينافى فيه منازع يمكن الحاقه  
بما فانه لا يسمع الا بالبينة او القرعة ولذا اجتمعت الشروط الثلاثة كفي الاقرار  
ولا يعتبر صدق الصغير بالاجماع وكذا المجنون وان كان محلة للتممة كما  
لواقر بعد موتها وطما مال لعدم المنازع وبناء امر النسب على التغليب في  
اعتبار تصديق الكبير العاقل قولان اظهرهما ذلك فان لم يصدق فعلى المدعي  
البينة ولا يثبت في غير الولد الا بتصديق المقرية او البينة فان ثبت  
بتصديقه اختص الثبوت بهما ولم يتعد في حق غيرها وان ثبت بالبينة  
عماما الاستفاضة او شهادة عدلين اجماعا لا عدل ويمين ولا الشئ سوء  
كن منفردات ومنظمات لعدم تعلقه بالمال خلافا للبسوط فان ثبت برجل  
امر ان ينظر الى ترتيب المال عليه في الجملة كالميراث وهو شاذ **القول** في نفقة  
الانساب قال الله عز وجل واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض **مفتاح** يجب  
الاتفاق كل من الابوين والولد مع غناه على الاخر مع فقره بالنسب والاجماع  
وفي دخول ابناء الابوين وامهاتهما فيهما وولدا الولد فيه قولان المشهور ذلك

والبيضة

القول في نفقة الانساب

بل لا تعلم فيه مخالفا الا ان المحقق نزود في الاول الضعف دليل ولا يجب  
اتفاق غيرهم من الاقارب وان كانوا اولاد الاب بل يستحب ويتأكد في الميراث  
والقول بوجوبه غاذا وفي الخبر لا يجبر الرجل الا على الابوين والولد وفي  
اشتراط العجز عن الاكتساب في المنفق عليه قولان اظهرهما ذلك لانه معونه  
على سد الحلة والمكتب قادر فهو كالغني ولهذا منع من الزكوة والكفاة  
المشروطة بالفقر وحصول الحاجة بالفعل لا يوجب الاستحقاق نعم  
يجوز في الكسب كونه لا يقيما بحال عادة ولا يشترط نقصان الخلفة ولا الصغر  
والمجنون خلافا للبسوط وهو شاذ ولو بلغ حد يمكن ان يتعلم حرفه ويحل  
على الاكتساب فلولي حمله عليه والاتفاق عليه من كسبه لكن لوهر عن  
الحرف وترك الاكتساب في بعض الايام فعلى الاب الاتفاق عليه **مفتاح**  
المكلف ويسقط النفقة اذا كان مملوكا لوجوبها على المولى ولا يسقط  
بالفسق او الكفر للعموم وقوله عز وجل وصاحبها في الدنيا معروفا  
**مفتاح** اذا حصل له قدر كفايته اقصر على نفسه فان فضل شيء فله زوجته  
فان فضل فللابوين والاولاد والمعتقة مائة اليوم ولا تقدر في النفقة  
بل الواجب قدر الكفاية من الاطعام والكسوة والسكن وما يحتاج اليه  
من زيادة الكسوة في الشتاء للتدبير ونوما وبقية ولو احتاج الى الخدمة  
وجبت مائة الخادم ايضا ولا يجب اعفائه على الاستعانة بل يستحب وقيل

الزوجة



بل يجب لانه من حاجاته للهفة بل هو لهم افراد المصاحبة بالمعروف ونفقة  
 زوجية تابعة للاعفاف في الوجوب والاستحباب ولا قضاء لهذه النفقة  
 لو فانت لانه مواساة لسد الحاجة لا تملك فلا تستقر في الذمة **مفتاح**  
 اذا فقد الاب وكان معسر فعلى الاب وان علا على المشهور لانه اب ولو  
 عدت الاباء او كانوا معسرين فعلى الام ووراثته اني يتيم فقال خذوا  
 بنفقة اقرب الناس اليه من العشرة كما ياكل ميراثه وهذا يدل على  
 تقدم الاصل على الجرد ومع عدمها اقربها فعلى ابيها وامها وان علو الاقرب  
 فالاقرب ومع التساوي في الدرجة يشتركون في الاتفاق واما الاب عن له  
 امر الام وابانها وامها عنها بمنزلة ابانها وامها عنها فيشاركون مع التساوي  
 في الدرجة بالتسوية ويختص الاقرب من الطرفين الى المحتاج بوجوب الاتفاق  
 ولو وجد الفروع الميسرون دون الاصول فان اتحد تعين وان تعدد  
 في درجة واحدة وجب عليهم بالتسوية ولا تختلف درجاتهم وجب على الاقرب  
 فالاقرب ولا فرق في ذلك كله بين الذكر والانثى وقيل بل هو على حسب الرتبة  
 وقيل بل يختص بالذكر ولو اجمع العودان فمع وحدة الدرجة شر كما بالتسوية  
 كما في الاب والابن ومع اختلافهما وجب على الاقرب كما في الاب وابن الابن  
 فالاب متعين ولو كان الفرع انثى او كان الاصل في الام فيه احتمالات  
 والاطهر استواء الابن والبنت وكذا الام مع الولد مطلقا ولو كان الاقرب

معسر انا نفق الابد ثم ليس الاقرب تعلق به الوجوب ولا يرجع الابد عليه  
 بما انفق ولو كان ولدان ولم يقدر الا على نفقة احدهما والاب وجب على الاب  
 نفقة **الاخر مفتاح** اذا تعدد المتفق عليه فان كانوا من جهة واحدة كالاباء والجد  
 يجب الاتفاق على الجميع مع الوسعة والا فالاقرب اليه فالاقرب ولا فرق في كل  
 مرتبة بين الذكر والانثى ولا بين المتقرب بالاب من الاب والام والمتقرب بالام  
 كذلك وان كانوا من الجهتين اعتبر المراتب فان تساوت هذه الدرجات فيها  
 اشتركوا والا اختص الاقرب ولو لم يبيع ماله من في درجة واحدة لقلته وكثرته  
 ففي الانقسام والفرقة وجهان اقولنهما الثاني لما فاة الشريك الغرض يحتمل  
 ترجيح الاخر لصغر امريض بدون الفرقة **مفتاح** للحاكم ليجاز على النفقة  
 مع الوجوب والامتناع وجب له ذلك او يدينه ببيع ماله وفيه ولو منع غيبته  
 ولو لم يقدر على الوصول الى الحاكم ففي جواز الاستقراض عليه اربع ماله وحكم  
 وللولد ان يقترض على نفسه من مال ولده مطلقا صغيرا كان او كبيرا وقيل بل  
 يشترط المصلحة في الصغير وقيل بالمنع مطلقا لاصالة العصمة والخبر قيل بل  
 ان ياخذ منه ماشاء وان يقع على جاريته ان لم يبيع الولد عليها كما في الاخبار  
 الاخر وفي رواية اذا انفق عليه ولده باحسن النفقة فليس له ان ياخذ من ماله  
 شيئا فان كان لولده جارية فليس له ان يطاها الا ان يقتصها على نفسه **كتاب**  
**مفتاح للمعاش والمكاتب** قال الله تعالى ولقد مكناكم في الارض وجعلناكم

كتاب المعاش والمكاتب



فيهما عايش قبل ما تشكرون وقال هو الذي جعل لكم الارض ذلولا فامشوا  
فيها كباها واكلوا من رزقه وقال فانتمشوا في الارض وابتعوا من فضل الله وفي  
الصحح من طلب الرزق في الدنيا استغفوا فاعر الناس وسعيا على اهلهم <sup>على</sup> <sup>جارية</sup>  
لحق الله عز وجل يوم القيمة ووجهه مثل القمر ليلة البدر وفي الحسن الكاذب  
على عياله كالجاهد في سبيل الله تعالى وروى الله تعالى الى ابراهيم عليه السلام  
ايك نعم العبد لولا انك تاكل من بيت المال فيك دودع فاحي الله تعالى اليك  
قد كنت لك الحد يد فكان يعمل من ذلك دنانير يعيها ويقفاتها ثمانها ويصدق  
بالباقى وطلب الحلال افضل من النخل للعبادة كما يستفاد من النصف المستقيمة  
منها العبادة سبعون جزءا افضلها طلب الحلال وما ورد في العابد في بيته  
الذي يقوته بعض اخوانه ان الذي يقوته اشد عبادة منه وما ورد في العابد  
التارك للتجارة ان تارك الطلب لا يستجاب له عليكم بالطلب وفي بعضها ملحق  
من الفكله على الناس وينبغي الاجمال فيه وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه واله  
الا ان الروح الامين نفث في روعي انه لا يموت نفس حتى يستكمل رزقها <sup>الله</sup> فانقل  
عز وجل واجلوا في الطلب ولا يجملنكم استبطاش من رزق الله ان تطلبوا  
بشيء من معصية الله جل وعز فان الله تبارك وتعالى ضم الارزاق بين خلقه  
حلالا ولم يقسمها حراما فمن اتقى الله عز وجل وصبرناه الله برزقه من خلقه ومن  
هناك مجاب التورع وعمل فاخذ من غير حرام فقص به من رزقه الحلال وروى عليه

يوم القيمة وعن الصادق عليه السلام ليكن طلبك المعيشة فوق كسب المصنع  
ودون طلب الحربى الراضى بدنيته المظنين اليها ولكن انزل نفسك من ذلك  
بمنزلة النصف المتعفف ترفع نفسك عن منزلة الواهن الضعيف وتكتب  
ما لا بد للمؤمن منه **الباب الاول** فيما ينبغي من الكسب وما لا ينبغي ولانها احكام  
ما يجاز من اضافها القول في وجوه الكاسب قال الله تعالى ولا تاكلوا اموالكم  
بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن راض منكم مقتلح الكسب منه في طيبه  
وزيد طيبا استعمال الورع في التجارة ففيه الخصوص ان فيها تسعة عشر الرزق  
وانها تزيد في العقل وان تركها مذهب لركابها الارض بالحرث والغرس ففي الخبر  
ان من احيا ارضا فاجر وما اكله العوا في فهو له صدقة وكان اخذ المواتي و  
العقار ففي الزوايات اربع البركة وان ثمن العقار موقوف الا ان يجعل في  
عقار مثله ويحرقه لا يبيد عليهم السلام كالرعي والبحر والنجاة والكاتب ومخاها  
ومنه ما هو حرام كالعقار حتى الكعاب والبحر وكفى الخبز وفي الصحيح التورع والسطح  
والاربعة عشر بمنزلة واحدة وكل ما هو من عليه فهو مبسور والربوا في الصحيح ان دنا  
منه اشد من سبعين نية بذات محرم واخذ ثمن السكرات والبحر والفواخر والاشا  
في الحكم فانه سمح وورد في الرسالة الكفر بالله العظيم واعمال الولاية الظلمة  
فهي رواية ان اهون ما يصنع الله من قولي لهم عملا ان يضرب عليه سوطا  
من الالى ان يفرغ عن حساب الخلاق وكل ما ينثم به وما يغاون به على الامم



كعمل الآلات للهوى ونزول البرسم للرجال وآية الذهب والفضة والزمار ونحو ذلك  
ومن ما هو مكره ومنه ما اختلف في كراهته وحرمة وسند كراهته **مفتاح** يحرم  
الرهان الا فتلته اجماعية منصوص بها في الحسان لاسبق الا في فصل او <sup>خفت</sup>  
او <sup>او</sup> ويدخل في الفصل المهرم والسيف والتكين والرمح وفي الحنف الا بل  
والفيلة وفي الماهو الفرس والبغل والجمار ولا خلاف في شيء منها عندنا وانما  
الاخلاف في اختصاص الحرمه في غير الثلاثة بما فيه عوض او شوطا <sup>الفعل</sup> اصل  
ايضا ومنشأه اختلاف الروايات في فتح الباب من لفظ السبق وسكونه فانه  
على الاول بمعنى العوض المبذول للعمل وعلى الثاني بمعنى المصدر والاول  
هو المشهور والموافق للاصل المعتمد عليه ولذا اختاره الشهيد الثاني  
مع تأيده باصالة جواز الفعل فيجوز المشابقة نحو الاقدام ورمى الحجر ورفع  
والمصارعة والآلات التي لا تشتمل على فصل والظهور ونحو ذلك بغير عوض  
الا ان تركه احوط **مفتاح** كما يحرم التكب بعل الجائر كذلك يحرم معاقبتهم  
وتسويد الاسم في يوانهم وقد ورد بذلك نصوص كثيرة معتبرة وفي بعضها ان  
اسقط من جانيه فاقطع قطعة احب الي من ان اتولى لاحد منهم عملا  
او اطابسا طر رجل منهم <sup>او لم يزد</sup> الا لتفريق كربة عن مؤمن او فك اسرا فضاء دينه في  
اخر ولا مدة بقله وفي الموقن لا تغنم على بناء مسجد قال اصحابنا الامع التمكن  
من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر او مع الاكراه بالخوف على النفس والمال

او الامل او بعض المؤمنين فيخرج اعتمالها بامر الا اذا ما ورد بها كانت  
بعضها دلالة عليه وعلى لزوم المواساة لفقراء المؤمنين وتفريق كرتهم ح  
قلوا ويكره مع الضرر اليسير بل يستحب تحله والتعفف عنه اما اخذ جازيهم  
فجازي لا خلاف وكذا البياعها وسائر المعاضات للصالح المستفيضة  
منها فكل ذلك منه فلك المقتضاء وعليه الوزر ومنها الا باليسر حتى يعرف  
الحرام بعينه وكذلك ما ياتى به باسم المقاسمة او الخراج او الزكاة فانه جازي  
الاخذ منه ومن ما لكه بحجته عليه لا خلاف للنصوص وقيل يشترط ان  
لا يزيد على المعتاد اخذ من عامة الناس في ذلك الزمان وزاد آخرون اتفاق  
السلطان والعمال على القدر وفي اختصاص الحكم بالجائر بالخالف للحق  
نظرا الى معتقد من استحقاق ذلك عندهم دون غيره لاعتدافه بكونه ظالما  
فيه ولا صلة بالمنع الا ما اخرج الدليل وهو الخالف خاصة لانه المستول  
عنه والمدلول عليه بالقرائن الفاتنا الى الواقع والغالب فيبقى الباقي بالتعميم  
نظرا الى اطلاق النص والفتوى اشكال **مفتاح** اذا اختلط الحلال بالحرام  
وجب التميز وايصال المستحق الى اهل مع الامكان ولو بالمصاححة والانتزاع  
خمس وتل له الباقي كما مضى **مفتاح** اذا دفع اليه مال ليصرفه في قيل وكان  
بصفتهم جاز له ان ياخذ كاخذه من غير زيادة للصحيح ياخذ منه لنفسه مثله  
يعطى غيره وفي معناه خبر آخر وقيل بالمنع للصحيح لا ياخذ منه شيئا حتى ياذن



له صاحبه وهو مقطوع وحمله الشيخ على الكراهة للجمع وهو حسن ولو دلت  
القرائن الخالية والمقالية على تسوية احدى جانبي الكراهة وفاقا للعلامة <sup>مفتاح</sup>  
المشهور ان ما يجب فعله لا يجوز اخذ الاجرة عليه كتفصيل الموق وتكفيتمهم  
وكذا القضاء والشهادة وامامة الصلوة والاذان وزاد الحجة بعلم المعارف  
والشرائع وكيفية الفتيا بها وتنفيذ الاحكام وتعليم القرآن وفي المسئلة  
اختلاف شديد لا يكاد يرحى زواله فمن محرم وقيل بالكراهة ومفضل فيها  
بالمنع في البعض والجواز في اخر ومفضل في بعضها بالمنع في واجبه مطلقا <sup>العين</sup> او  
منه والجواز في مستحبه او غير العين <sup>منه</sup> او بالمنع من الاجرة وجواز الارتفاق من بيت  
المال او بالمنع مع عدم الحاجة والجواز معها او بالمنع مع الشرط والجواز بدون  
الغير ذلك من الاقوال ولا نقض الا في تعليم القرآن والاذان والقضاء <sup>بالت</sup> والادب  
مختلفة في التعليم مانعة في الاخيرين من الاجر والذي يظهر ان ما يعبر فيه  
نية التقرب لا يجوز اخذ الاجرة عليه مطلقا لمانع الاخلاص فان النية  
كما مضى ما يفت على الفعل دون ما يحظر بالبال نعم يجوز فيه الاخذ ان اعطى  
على وجه الاسترضاء او الهدية او الارتفاق من بيت المال ونحو ذلك من غير  
تعارض وانما ما لا يعتبر فيه ذلك بل يكون الغرض منه صدور الفعل على  
اي وجه اتفق فيجوز اخذ الاجرة عليه مع عدم الشرط فيها الصورة العبادة  
فيكون مسقطا للعقاب عن وجب عليه وان لم يوجب التوب له وانما

جواز الاستيجار للجمع مع كونه من القسم الاول فانه انما يجب بعد الاستيجار في  
تغليب جهة المائلة فانه انما ياخذ المال ليصرفه في الطريق حتى يتمكن من  
الحج ولا فرق في صرف المال في الطريق ان يصدر من صاحب المال او نائبه  
ثم ان النائب اذا وصل الى مكة وتمكن من الحج امكنه التقرب به كما لو لم يكن  
اخذ اجرة فهو كالمتطوع او يقول ان ذلك ايضا على سبيل الاسترضاء  
للبشرع اما الصلوة والصوم فلم يثبت جواز الاستيجار لهما كما <sup>مفتاح</sup> يكره النكاح  
لان فاعله لا يسلم من الربو بيع الاكهان لانه يقتضي الوفاء ببيع الطعام لانه  
يقتضي الغلا ولانه لا يسلم من الاحكام وبيع الرقيق لان شرا الناس من باع  
الياس والذبح والخمر لانه يسلب الرحمه من قلبه وقد ورد النصوص بذلك  
مع تغليب المأثم اذ كره في بعضها الصايع مكان الصيرة في معلل اذ يباع  
رؤس امته وبالحياكة والنساجت لما فيها من الضعفة والرتة الله وفي الجرد <sup>الرجل الطرية ورثانه عليه عليه</sup>  
الحائك لا يجب سبعة بطون وبالحجامة اذا اشترط وكذا النياحة على الميت  
ولا بأس بهما مع عدم الشرط كذا في النصوص وقيل بتحريم النياحة بالباطل  
بان تصف بهما اليسر فيه وعليه حمل ما ورد من النهي عنها اما كسب الماشطة <sup>بالت</sup> القابلة  
وخافضه الجاري والختان فلا بأس بالاصل والنص وفي رواية <sup>تقبل</sup> وكذا  
الشعر حملت على التدليس وانما اورد من لحن الوصلة والموصولة فحمل  
على القيادة والزا كما في <sup>مفتاح</sup> الجرد يكره بيع المصاحف وشراؤها لما فيه

منه او كرهت كرهت وقال كرهت  
فانما السبيل الذي هو من  
ما يشتمل من غير ذلك  
والجواز في غير ذلك  
والجواز في غير ذلك  
والجواز في غير ذلك

بالسحر



من الابتذال له وعدم التعظيم والنصوص منها لا تشرع ككتاب الله ولكن  
اشترى الحديد والدفت والجلود ومنها المرتبة المصاحف الاحياء اي لم يكن  
ذلك فيما مضى من الزمان وحرمة العلامة لظواهر الاخبار منها لا تتبع لظاهر  
فان بيعها حرام قيل فما نقول في ثمنها قال اشترى منه الدفين والحديد  
والغلاف والياك ان تشتري الورق وفيه القرآن مكتوب فيكون عليك  
حرما وعلى من باعه حرما واجيب بضعف الاسناد والاصل والموقوف اشترى به  
احبا الى من ان ايعازا الاجر على كتابته فلا بأس كما في الخبر لكن الاول ان  
لا يشارط كما في الآخر ويكره تعشير بالذهب للخبر لا يصلح وقيل بالخبر و  
يدفع ما ورد في القرآن الختم العشر بالذهب للكتاب في اخو سورة البقرة  
انه لم يعب منه شيئا الا كتابة القرآن بالذهب قال لا يجزئ ان يكتب القرآن  
الا بالسواد كما كتب اول مرة **مقتطع** يكره كب الصبيان والاماء ما لم يعرفوا  
بضعفه ومن لا يجنب المحارم لعدم الوثوق باباحه ما حصلوه والخبر في  
الاولين قال فانها ان لم تجد زنت وان لم تجد سرق وكذلك معاملة  
الظالمين لعدم تحريمهم عن المحرمات وفي الخبر مع ما يربك الوا لا يربك  
ومصلحة السفلة والادنين والمحارفين واهل الذمة كما في الاخبار وعلى  
فيها باز السفلة لا يول الى الخبز ان صفقة المحارفة لا يركب فيها وفي الخبر  
شاركوا من اقبل عليه الرزق فانه اجلب الرزق وكذا مخالطة من لم ينشأ

وقوله في الخبر لا يشارط  
فيما

في الخبر في قوله لا يشارط  
في الخبر في قوله لا يشارط  
في الخبر في قوله لا يشارط

في الخبز ومعاملته للخبر ومخالطة الاكراد لانهم حرم من احياء الخبز كنف  
عنهم الغطاء كما في الخبر وذوى العاهات في ابدانهم لانهم اظلم شيئا  
كذا في الخبر **مقتطع** يكره التكب بالشراب بان يولج ذلك لانه في معنى  
عسب الفحل المنهي عنه كذا في الخبر في اجر التوب ان كانت العرب لتعابر  
به ولا بأس به وفي اخره حلال والناس يكرهونه للتعشير وكذا قيل في  
خصاء الحيوان لما فيه من الايام وقيل بالخبر وفي الخبر لا بأس وسهر  
كله في الصنعة لما فيه من كثرة الحرص على الدنيا وفي الخبر من بات ساهرا  
في كسب ولم يعط العين حقه لها من النعم فكسبه ذلك حرام وفي اخر الصنعة  
اذا اسهر الليل كله فهو سحر وحمل على الكراهة الشديدة او منه الواجب  
وركوب البحر لتجارة النصوص وقيل بتحريمه مع الخوف كما في وقت اضطرابه  
وفي الخبر يضرب دينك وتلقى الركان انتهى عنه في الاخبار وقيل بتحريمه  
ويدفع ضعف الاسناد وحده اربعة فراح كما في الخبر ولا يكره ما زاد على  
تجارة وجلب ويشترط ان يكون الخرج بقصد الشراء والبيع وان لا  
يعرف الركان سعر البلد كما يستفاد من الروايات **مقتطع** في كراهة الاحكام  
وحرمة قولان الاول الاصل والحسن ان كان الطعام كثيرا لبيع الناس فلا بأس وان كان قليلا لا يبيع  
فانه يكره ان يحكم الطعام ويترك الناس ليس لهم طعام وللثاني الصحيح  
يحكم الطعام الا حاطي وفي الاخر الجالب مروق والمحتكم ملعون وفي

عسب فحل المنهي عنه  
عسب فحل المنهي عنه

والشعب الاول من سهر  
في كراهة اذا اسهر الليل

س  
الناس

في الخبر في قوله لا يشارط  
في الخبر في قوله لا يشارط



الاحكام الحرة في الحطب اربعين يوما وفي الشدة والبلاء ثلثة ايام فما زاد  
على الاربعين في الحطب فضا حبه ملعون وما زاد في العسرة على ثلثة ايام فما  
زاد على فضا حبه ملعون وفي الاخر من احكامه على المسلمين لم يمت حتى يضر به الله  
بالجذام والافلاس ولأن الاجبار على البيع يستلزم التحريم ويكره حمل الكراهة  
في الحديث الاول على التحريم لانه احد معانيه جمعها وليس الحكمة الا في الخطاة  
والشعير والتمر والزبيب والتمر كذا في الموق وزاد الصدوق في الزاوية  
الزيت والحنى في البسوط والملح والمفيد الاطعمة والحلبي الغلات ولم يجد لهم  
دليلا وحده حاجة اهل البلد وضيق الامر عليهم وان يسبقها للزيادة في  
الغن دون حاجته وان لا يوجد بايع ولا باذل وفي الحس الحكمة ان يشتري  
طعاما ليس في المصغر فيمتكوه ان كان في المصطعم او بايع غيره فلا باء  
بان يمس بسبعة الفضل خلافا للشيخ والقاض حين اخذ بخبر الحطب والغلاء  
المتعطل وهو ضعيف ويحجه الامام او نايه على البيع كما كان يفعل النبي  
صلى الله عليه واله من بيعه عليه الاظهر لان الناس ساطون على المظلم  
ولنصوص الامع الاجحاف في يوم الزوال عنه الى حديثه في الاجحاف من  
تعيين وذلك لانه لو لم يحرم هذا لانتف فائدة الاجبار اذ يجوز ان يطلب في  
ماله ما لا يقدر على بذله لو يضر بحال الناس الغرض دفع الضرر هذا قول  
بعض المحققين وببضع القول بالاطلاق جواز او منعنا القول في اذاب

يوم

الكبر ل الله عز وجل وان كان ذو عسرة فظرة الى ميسرة وان تصدقوا  
خير لكم ان كنتم تعلمون **مفاح** من اذاب الكسبان ينوي به التعفف والتعطف  
واقامة فرض الكفاية في صناعات يتوقف عليها العيش واستيفاء اوليائها  
يتولاه وفي الخبر الغفلة ثم المحرم والله للزبا وفي هذه الامور اخفى من ريب التمل على الصفا  
ويجمل في الطلب ولا يحرص فيه فلا يشتغل به ما بين طلوع الصبح والشمس والاكل  
الليلة ولا يركب له البحر ولا يتلقى الركب ان كان ولا يرجع على من يعذ بالاحسان  
ولا على المؤمن الا ان يشتري منه باكثر من مائة درهم فيرجع عليه قوته يومه  
او يشتري للتجارة فيرجع مطلقا وان يعامل متدينا ويتوى بين العالمين  
في الانصاف وياكر فان البكور البركة ولا يبالغ في مدح المبيع وذم المشتري  
وان كذبه ولا يخلف فهو جعله تعالى عرضة الايمان لترويج الدنيا  
الحسنة وفي الخبر لا ينظر الله الى متفق بلغة يمينه ويظهر عيب المبيع  
وقدره وسعر الوقت وما سوي به في المصفة الاولى فالخفاء خباية وفي الخبر  
من غشنا فليس منا وفي القرآن ويل للمطففين ولا يرجع الزيف بل يلقيه  
في البر ولا يخلط التراب بالطعام ولا ما لا يعتاده اللحم فهو وامثالهما  
لا يقدر على شيء لا يريد بما فوق ثمنه ترغيبا للمشتري فانه حرام على الاصح  
لان غش وخدعة وتبني بالخس وقيل بكرهته ولا يبطل به البيع وان غش  
المشتري مع الغيب ولا تعين غير معاد وان اعطى المشتري لرغبة او حاجة



ويحتمله من ضعفه وفقره في الجرح رحم الله امره اسهل البيع سهل الشراء لمن  
 غنى لا تضيق اذ لا اجر ولا حم ولا يساع في قبض الثمن والدين ينقص وترك  
 طلب وقبول حلال في الجرح رحم الله امره اسهل القضاء سهل الاقتضاء من انظر  
 معسر وترك له حاسبه الله حسابا يسيرا ان يبادر في اعطاء الاجرة وقضاء  
 الدين قبل الاجل باحسن ما شرط ويؤى القضاء كذلك ان يحجر في الجحرات  
 الملائكة يدعون له حتى يقضيه ويقبل ان ندم المعامل البقيل الله عز وجل  
 يوم القيمة ويعامل الفقير نسيه على غير الترتيب ان لم يظهر غناه ولا يدخل في  
 سوم اخيه وقيل يحرمه ولا يستخط بعد العقد ولا يتولى الحاضر للبارى في الفوكة  
 والغلات وقيل يحرمه ويكيل الطعام اخذا واعطاء ففيه البركة وان اعطى  
 الرجح اعطا وبعد القسط ولا يتعرض للكيل والوزن اذ لم يحسنه حذرا  
 من الزيادة والنقصان وقيل يحرمه وان يقبض لنفسه ناقصا ويعطى رجحا  
 ولو شاحا في هذه الفضيلة قدم من يده الميزان ويتشهد عند البيع الشهادتين  
 ويكره لنا ويدعو بعد الشراء بالماثور ورد بذلك كله الزيادة والحمد لله **القول**  
**في اجزاء الموت** قال الله تعالى ولا ترض بعد ذلك دحها الى قوله متاعكم  
 ولا تاعاكم **مقاص** الارض امامية او عامرة فالميتة للامام عليه السلام  
 من الانفال سواء ملكتم ثم ياد اهلها او لم يحجر عليه ملك النقص والاجماع  
 فلا يجوز لاحد التصرف فيها الا باذنه وقد اذن النبي صلى الله عليه واله والائمة

في الجحرات والنفقات والنفقات والنفقات  
 فيها من ماله مستباحا ولا يملكها غيره  
 ولا يملكها غيره ولا يملكها غيره  
 ولا يملكها غيره ولا يملكها غيره  
 ولا يملكها غيره ولا يملكها غيره

والصالح به مستفيض  
 الا انهم خصوه بالغيبة  
 ان

صلوات الله عليهم اجمعين بل للناس كافة وتملككم اياها في  
 الحضور والغيبة منها ايمانهم ايمانهم من الارض وعمرها فمهم احق بها  
 لهم ومنها ايمان رجل خربة بايرة فاستخرجها وكرى انهارها وعمرها فان عليه فيها  
 الصدقة فان كانت ارضا لرجل قبل فغاب عنها وتركها فخرجها ثم جاء بعد  
 فان الارض لله ولمن عمرها اريد بالصدقة الزكاة والشيخ حمل قوله ولمن عمرها على  
 الاحقية وورث الملكية لانها من الانفال وقيل انما كان الميراث نائبا احيى بها  
 اذ لم يعرف صاحبها وبأى الكلام فيه انشاء الله ولما العامة فما يملك من غير  
 قتال فكذلك سواء تجلى اهلها او لم يهاطوا بالنصوص منها الموقوفات  
 الانفال ما كان من ارض خربة او بطون اودية هذا كله من الف والانفال لله  
 وللرسول فما كان لله فهو للرسول صلى الله عليه واله يضعه حيث يحب وما  
 اخذه المسلمون بالسيوف والفهم كمتكة والشام واكثر بلاد الاسلام ما كانت  
 منها عامرة وقت الفتح فخير للمسلمين فاطمة عندنا ياخذ الامام عليه السلام  
 او يابيه مع غيبته خراجها ويصرف في مصالحهم وليس لاحد منهم التسلط  
 على شيء منها بقصر او اتفاقا قال الشهيد الثاني فان اخذ حاكم الجور المعتقد  
 لاستحقاقه ويرث الدمة منه لو ردت النصوص محل المقاسمة والخراج اصلها  
 من هذه الارض وفي الصحيح سئل عن السواد ما من له فقال هو لجميع المسلمين  
 ان هو اليوم ولمن يدخل في الاسلام بعد اليوم وان لم يحل بعد فقلنا الشراء

لم يكن فيها امة قدم او قدم  
 صولحو واعطوا ما يدبرهم  
 وما كان من ارض



من الدهاقين قال لا يصح الا ان يشتري منهم على ان يصيرها للمسلمين فاذا  
شاء ولي الامر ان يخذها اخذها قلنا فان اخذها منه قال يزول اليه راسه  
وله ما اكل من غلتها بما عمل قال اصحابنا ولو كان للتصرف فيها بناء او زرع  
جاز بيعه لانه مملوك وكونه في ارض الغير لا يمنع من التصرف في ملكه وقيل  
يجوز بيعها تبعا للاتار المذكورة لا مستفدة وفي رواية اشترهته منها وخلصها  
اهله للمسلمين على ان يكون الارض لهم وعليهم ما صاحبهم الامام عليه  
ملك لاهلها يتصرفون فيها بما شاؤوا بخلاف النصوص وان صاحبهم  
على ان يكون للمسلمين كارض خبيث في المسلمين كافر ولمرها الى الامام كما  
في الصحيح وما اسلم اهله عليه طوعا كالمدينة الطيبة في لا يرباها يملكونها على  
الخصوص وليس عليهم فيها شي سوى الزكوة وفي الموقوف قلت له رجل من اهل  
بحران يكون له ارض فزيسلم ابي شي عليه ما صاحبهم النبي صلى الله عليه  
او ما اهل المسلمين قال عليه ما على المسلمين انهم لو اسلموا لصاحبهم النبي  
صلى الله عليه واله فان تركوا اعمارها وتركوها خرابا كانت للمسلمين فاطبة  
وامرها الى الامام او يابيه يصرف حاصلها في مصالحهم للنصر خلافا للحل  
فهى باقية على ملك الاول وهو شاذ وهل على الامام ان يعطى اربابها  
حق الرقبة من القبالة المشهور نعم وظاهر بعضهم لا وهو ظاهر من الزكاة  
**مفتاح** وبقا غير الانقسام المذكورة فكل ما جرى عليه ملك مسلم معروف

ومن في حكمه فساد امت عامة فهي له ولو رثته بعده وان ترك الانتفاع بها  
اصلا للنصر والاجماع فليس لاحد التصرف فيها الا بانه في الجمل لا يحل مال  
امر مسلم الا عن طيب نفس منه وفيه من اخذ شيئا من الارض بغير حق في به  
يوم القيمة في عنقه من سبع ارضين ولن خربت فالظاهر من الصحاح  
وسنن الحديث السابق فان الارض لله ولن عمرها انها للامام ثم للصحفي  
مطلقا الا انهم نقلوا الاجماع على انه ان كان قد ملكها بغير الاحياء ثم  
خربت وكان صاحبها معروفا لم يزل ملكه عنها واختلفوا فيما اذا ملكها  
بالاحياء ثم تركها حتى عادت مؤثقا فيقول ان ذلك ايضا للصحفي قلت فان كان  
يعرف صاحبها قال فليرد اليه حقه وحل على ما اذا ملكها الاول بغير الاحياء  
جمعا بينه وبين سائر الادلة ولا سيما حديث ولبن عمرها فانه نص في  
معرفة الصاحب كما مر ذكره الا ان يرد بمعرفة معرفته في قول الامر قل  
انه يزول ملكه عنها ويصير للامام ثم للصحفي ثانيا وان كان صاحبها معروفا  
لاطلاق الصحاح وسنن الحديث السابق فخرج منها ما اجمع عليه وبقي الباقي ولعمري  
من احياها مؤثقا فهو له ولان هذه ارض اصلها مباح فاذا تركها حتى عادت  
الى ما كانت عليه صارت مباحة كما لو اخذها من رجله ثم رده اليها ولان  
العلة في ملكها الاحياء والعمارة فاذا زالت العلة زالت المعلول وهو  
الملك فاذا احياها الثاني فقد وجد سبب الملك له كما لو التقط شيئا ثم



سقط من يده وضاع فالتقطه غيره فان الثاني يكون احق به واصل البقاء  
 الملك تنقطع بالصحاح ومنهم من قال بصحة الثانية احق بها لكن لا يملك  
 بذلك بل عليه ان يؤدي طسقا الى الاول وارثه ولم يفرقوا ذلك  
 بين مملوكة الاول بالاحياء او غيره ومنهم من اوجب على الثاني استئذان  
 الاول فان امتنع فالحاكم فان تغدر احباها وعليه طسقا وحاو لوان  
 القولين الجمع بين الروايات والجمع بينهما محل حديث احقية الاول على  
 ما اذا كان قد ملكها بغير الاحياء او في **مفتاح** وانما روى الجبال وما يكون  
 بها ويطون الاودية والاجام فهي مختصة بالامام عليه السلام وهي من الاقال  
 مطلقا عند الاكثر النصوص المستفيضة خلافا للحلي فجعلها تابعة لارض  
 وكذا المعادن عند المفيد والذلي في توقف لاصابة منها على اذنه لانهم  
 جعلوا شيعتهم منها في كل يستفاد من الاجار خلافا للاكثر حيث قالوا ان  
 الناس فيها شرع سواء الظاهر منها والباطن الى الفصل والعمومات فمن سبق  
 الى غني منها فله اخذ حاجته منه ويملك الباطنة بالاحياء وقيل يختص  
 بالامام ما كان في ارضه كالموت لا ما كان في المحي لان يملكها  
 ملك ما فيها **مفتاح** ولما المياه فاصلها الاباحة وشرعية الناس فيها الفصل  
 والنصوص منها ان المسلمين شركاء في الماء والنار والكلاء لكن يعرض  
 الملك كما يستفاد من الصحاح المحررة لبيعها اما باحراز من المباح في

انية او مصنع او نحوهما فيختص بجزءه اجماعا واما باحراز من هو مباح  
 لهم او استنباطه من الارض من بئر او عين بنية الملك فيملكه المخرج  
 والمستنبط على المشهور خلافا للشيخ حيث قال بالاول **مفتاح** في الاول  
 مباح دخل ملكه فيبقى على اصل الاباحة ولما يكون المخرج اولى به لان يملكه  
 كما اذا جرى السيل في الارض مملوكة واجتمع فيها وفرج عليه ما اذا كان الخافر  
 النهر المملوك جماعة ولم يبيع سقيم دفعة ولا تراصوا على المهابات فيه فانه  
 يقسم عليهم على قدر ارضهم لا على قدر عملهم ولا تقاسم ولا ظهر ما عليه  
 الاكثر ان يملك على نسبة العمل لان الاحياء تابع له لا الارض وقال الاسكافي  
 ان حافر النهر انما يملك ماءه اذا عمل لما يصلح بسد وفحم من المباح وكانت  
 جعل الحيازة سببا للملك ولما تحقق ذلك واوجب الشيخ على مالك البئر <sup>العين</sup>  
 بذل الفاضل عن حاجته لشربه وشربه ما شربه لا يسقط الزرع **مفتاح**  
 بالاجاب منها ما من من شرعية الناس فيه ومنها ان النبي صلى الله عليه وآله  
 عن بيع فضل الماء وقال من منع فضل الماء لم يمنع به الكلاء منع الله فضل  
 يوم القيمة والمراد ان الماشية انما يرعى بقرب الماء فاذا منع من الكلاء وعجز  
 لنفسه وهي اعظم من المدعى ولا قائل بعومده مع انها ظاهرة في المباحات فجعلها  
 بعومها على الكراهة اولى وفي الصحيح عن الرجل يكون له الشرب مع قوم في  
 قناة له فيها شركاء فيستغني بعضهم عن شربه فيبيع شربه قال نعم ان شاء راعه

لا وزرعه الا غيره بغير عوض  
 اذا احتاج اليه لشربه وشربه  
 ما شربه

من الماء مع حق



يؤدى وإنشاء باع كل حطة وفي معناه الحسن وغيره **مفتاح** قيل إذا ريف  
الماء للمباح يستحق ما عليه دفعه بدأ بالحياة أولا أن تقدم لحياتها على الماء  
والأف الذي يلهو به فادفع من قضاء حاجته أرسله إلى الثاني ثم إلى الثالث  
وهكذا سألوا استنصر الثاني بحسب الأول أولا للاجماع والنصوص وليس في  
النصوص ذكر تقدم الأحياء وعلى أن حق السابق الأحياء سابق على الماء  
أيضا فاطلاق النصوص بتقديم الأقرب منزلة على البعيد وفيه نظر وقد  
في الخبر الوارد في السبل النزح إلى الشراك والتخل إلى الكعب وزيد في المشهور  
للشجر إلى القدم **مفتاح** لا يجوز صرف الماء عن الثمر المملوك إذا كان عليه  
رحم الأب أن صاحب الشجر لا يملكه على ضرره والتجريح الوارد فيه بخصوصه  
يقع الله عز وجل ويعمل في ذلك بالمعروف ولا يضار أحياء المؤمنين **مفتاح** الجمع  
في كيفية الأحياء إلى العرف لعدم النصوص شرعا ولا لغة ويختلف باختلاف  
ما يقصد منه فلا بد للسكنة مثلا من الحائط ويكفي من أربعة مثل المزرع والشتا  
وعلى هذا القياس نعم التحجير في الأولوية مطلقا لجماعا وإن لم يغد المليك  
الأهبا يستحق في العرف أحياء وهو أن يشترط فيه أو يعلم علامة من نصب أحجار  
أو غر خشبات أو جمع تراب أو حط حطوط أو نحو ذلك ومنه أن يحفر الثمر  
ولم يصل إلى منزع الماء وإن عمل في المعادن الباطنة عملا لا يبلغ نيلها إنما  
بلوغه فهو أحياء ولا تحجير في المعادن الظاهرة كما قالوه لأنه شرع في الأحياء

وهو مستغنى فيها ولو أهل الحجر العارة مدة طويلة أجبره الإمام على أحد الأمرين  
إما الإتمام أو التحلية للغير جزء من التعطيل **مفتاح** يشترط في الأحياء أن  
لا يكون عليها يد محترمة من مسلم أو سائر ولو التحجير وإن لا يكون حرمًا عامًا  
بل خلاف لما فيه من الضرر المنفرد بالاجماع ويأتي بيان التحجير وهل عليك التحجير  
تبعًا للعامة أو يكون أولى وأحق بمن غيره من دون تلك حقيقة الأشهر  
الأول وتظهر القواعد في غير هذه منقولة أو أن لا يسيب الشارع مشقة العبادة  
كعرفة ومعنى الأشعر لما في تسوية أحياءها من تقويت الغرض ومنها فائدة البقية  
فيها وجوز المحقق ما لا يضرم منه ولا يؤدى إلى الضيق وإن لا يقطع أمام  
الأصل أن يحماه لنفسه أو غيره كما أقطع النبي صلى الله عليه وآله الذر و  
أرض بمحض موت وحضر من الزبير وكما حرم التقيع لأجل الصدقة ونعم  
الجزية وخيل المجاهدين في سبيل الله لأن ذلك يفيد اختصا فلا  
يجوز دفعه وليس ذلك لأحد من المسلمين سوى الإمام لجماع والنص لأمر  
الله وأرسوله ولو كان حياه عليه السلام المصلحة فالتكليف جواز في  
**مفتاح** قيل التحجير للقرى ما حولها من محل اجتماع الناس ومنه من التحجير  
ومناخ الأبل ومطرح الرماذ والتماد وسائر ما بعد من مرقعها وفي مرقع  
البهايم أشكال وللدار مطرح ترابها والرماذ والكاسرة والنخ وقائمة للثمل  
وسبيل المياه والمتر في الثوب الذي يفتح فيه الباب ولو يارزور أو لقط



ليس الحاجة الى ذلك وقيل لاحرف للدار لعدم دليل عليه بل لو اراد المحقق  
يبنى بحديثها لم يلزم ان يبعد عن بنائها لم يمنع ما يضرب بالحيطان كحفر  
يترقبها ويشهد له فعل الناس في سائر البلدان ان اذ يبعد اتفاقهم على الاضطرار  
دفعه والاول اشهر للحايط مطرح الالة لان الحاجة تقتضي اليه عند  
سقوطه ولجري الماء ما يطرح فيه ترابه ويمشي على حافته للانتفاع و  
الاصلاح وللشجر ما يربى اليه اغصانه ويسرى عروقه عادة ولو بعد حين  
كما في الاخبار ومنها حرم الخلط طول سعتها ومنها في رجل له نخلة في حايط  
الآخر فقصه رسول الله صلى الله عليه وآله ان لكل نخلة من اولئك من الارض  
مبلغ جريدة من جرايدها حين بعدها واللبث التي يستقي منها الشرب الابل  
اربعون ذراعا والى الزرع وغيره بالتواضع ستون على المشهور فيها  
للخيرين المفضلين وفي الصحيح اربعون ذراعا حولها من غير تفصيل وفي  
رواية خمسون الا ان يكون الى عطر او الى الطريق فاقل من ذلك الى  
خمس عشرة وعشرين وقيل ما يحتاج اليه في الانتفاع المقصود منها وهو الاطعم  
فتول الروايات على ذلك والقناة الف ذراع في الزرع وخمس مائة في  
الضلية على المشهور بمعنى عدم جواز احداث اخرى في ذلك المقدار لئلا  
ينتقل ماء الاولى اليها وان جاز التصرف في الآخر للغير وفي غيره اقتصر على  
خمس مائة من غير تفصيل وحدد الاسكان في بناء يتنفع به الضرر وما الى

في المختلف واختاره الشهيد الثاني وهو المعتمد جمعاً بين ما دل على نفي  
الاضرار وعلى جواز الاحياء من غير تحديد الضعف تلك الاخبار والصحاح  
في رجل كانت له قناة في قرية فاراد رجل ان يحفر كما يكون يديه في البعد حتى  
لا يضرب بالآخرى في ارضه اذا كانت صلبة او روعة فوقع عليه السلام على  
حسبان لا يضرب احدهما بالآخر انشاء الله وهذا الطريق خمس اذرع للآخر  
سبع الاخر والاول اوضح سنداً والثاني اكثر رواية وربما يجمع بالحمل على  
اختلاف الطرق في حاجة المروك الى القوافل والى الاملاك ولو زادها  
على السبع واستطقت قيل صار الجميع طريقاً فلا يجوز احداث ما يمنع المارة  
في الزايد وفي الخبر قلت له الطريق الواسع هل يؤخذ منه شيء اذا لم يضرب الطريق  
قال لا وروى ان حريم المسجد اربعون ذراعاً من كل ناحية وحريم المؤمن في  
الضيقة باع وروى عظم الزرع وكل ذلك انما ثبت اذا ابتكر في الموات  
انما ما يعمل في الاملاك المعبورة فلا لاتها متعارضة وليس جعل موضع حرمها  
لدار وغيرها اولى من جعله حرمها لآخرى فكل من الملاك التصرف في  
ملكه كيف يشاء **مفتاح** قيل لا يجوز الانتفاع في الطريق بغير الاستطراد  
الاما لا يضرب به كالوقوف والجalous للاستراحة والمعاملة ونحوها اذ لم  
يتحقق على المارة لاتها وضعت لذلك ولا بأس بالتظليل بما لا يضرب وبناء  
الدكة والجalous للبيع والشراء وسائر الحرف في الزحاب المتسعة بحيث



يؤتى من تاذى المائة بنظر الى العادة والا فلا يفعل بالمنع من ذلك مطلقا  
الاول اشهر واذا قام بطل حقه في الكل الا اذا كان رحله باقيا وقيل وكذا اذا  
قام بنيتة العود وفيه نظر نعم الاسواق التي تقام في كل اسبوع او شهر مرة اذا  
اختل فيها مقعدا فهو احوق في التوبة الثانية لان الغرض من تعيين الموضع  
للتعاملة ان يعرف فيما لم يابطا حقه يؤدي الى ضرره بتفرقهم **فتاح**  
قيل يجوز فتح الابواب المسجدة الى الطريق النافذة بغير خلاف وكذا الخراج  
الرواشن والاشجة اذا كانت عاليتها لا يضر بالمائة الذين يعتاد سلوكهم  
فيها وان يضر غيرهم خلافا للتذكرة او عارض فيها مسلم خلافا للشيخ  
ولو سقط فسبق جاره الى مثله لم يكن الاول منعلا لهما في شرع ولا يكن  
له بذلك الا لولوية انا الطريق المرفوعة فلا يجوز احداث شيء من ذلك  
فيها الا باذن اربابها سواء كانت مضرة ام لا لاختصاصهم بنعم يجوز  
فتح التوازن والفتابك اليها كما يجوز الى غيرها من الاملاك والدور وان  
استلزمه الاشرف على الجار لان الانسان مسلط على ملكه يتصرف فيه  
بما شاء والمحرم هو التطلع لا التصرف في الملك لو كان في فراق بابان  
احدهما ادخل من الآخر فيصاحب الاول يشارك الآخر في مجازة وفرد  
الادخل بما بين البابين على المشهور لان المقصد للاستحقاق هو الاستطراد  
ونهايته بابه وقيل بل يشتركان في الجميع حتى الفضلة الداخلة لاحياء

فتاح

الى ذلك عند اذحامهم للاعمال ووضع الانفال ولتصرف اقصان تصرف  
الخارج على نفس ما يخرج عن بابه وقواه في المدروس ويجوز للدخول فتح  
بابا الى الخارج دون العكس **فتاح** قيل اذا خرجت اغصان شجرة الى  
ملك الجار وجب عليه قطعها من جذع ملكه او اعطفها لانه تصرف في ملك  
الغير وشغل به وهو غير جائز فان لم يفعل عطفها الجار ان امكن ولا قطعها  
من دون اذن الحاكم وقيل بل يجوز له اذاله من دون مراجعة المالك  
ايضا لانه عدوان عليه فهو كخراج البهيمة ولانه لو وقف عليها التوقف  
على اذن الحاكم مع امتناعه وليس فليس وظاهر التذكرة عدم وجوب اذاله  
على المالك وان جاز لصاحب الارض لانه من غير فعله ويلزمه عدم ضمان  
اجرة الارض والهواء اذا مضت مدة مع علمه وتقرطه وعلى الاول يضمن  
**فتاح** من سبق الى مكان من المسجد فهو احوق به مادام جالسا فلو  
فارق بطل حقه الابنية العود وبقي الرجل في المشهور وقيل ويستطرد على  
طول المفارقة ولا بطل حقه ايضا سيما مع حضور الجماعة واستلزام تحبب  
وجوده في الصف انتهى عن ذلك فيجوز دفع رحله ان احييت اليه وان كان  
قيامه لضرورة التجديد الطهارة وازالة النجاسة فبطلان حقه قولان  
وفي الخبر اذا كان أحدكم من مجلس في المسجد فهو احوق به اذا عاد اليه وفيه  
سوق المسلمين كسجدهم فمن سبق الى مكان فهو احوق به الى الليل وهما



خالين من تقيدهم مع انهم استندوا اليه لطلب الكلام في كراهة البيع والشراء  
وسائر الضايغ في المسجد فومضى **مفتاح** وانما المداين والربط فالوا من سكن  
بيتا من له السكن فهو احق برؤى تطاول المدة ما لم يشترط الواقف امدا ولا  
يطلق حقه بالخرج حاجة ولا يلزمه تخليف احد كانه ولا ابقار حل فيه ولو فارقته  
لغيره بطل حقه مطلقا ومع العذر اوجه وجهها البطلان ان ادى الى القطع  
او لم يكن **حله** باقيا **القول** في الاصطلاح والله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه  
لكم والسيارة وحره عليكم صيد البر ما دمتم حرما وقالوا اذا حلت فاصطادوا **مفتاح**  
قد مضى في كتاب فاني المطاعم والشاربان للاصطاد في الشرع معينين احدهما  
انبات اليد على الحيوان المستنوع والثاني ازهاق روحه قبل ذلك بالآلة المقبرة  
كلهما مباح بالكاتب والسنة والاجماع بشرطيهما وينهاها احكام الناس  
وشروطه والان يريدان بين احكام الاول وشروطه ويتحقق بكل الله يتوصل  
بها اليه بشرط ان لا يكون ملكا للغير لعدم حراز النصف فيه الا باذنه وهذا  
التميز عن صيد الحمام بالامصار وفي البحر فاعرف صاحبه لا يخل مساهة  
يرده عليه وانما ما في اخراذ املاك الطائر جناحه فهو لم اخذه فمحمول على غير  
معروف الصاحبة كما في اخراذ فان هو صاها هو مال الجناحية لا يعرف لطالبا  
قاله قوله وفي رواية في رجل ابصر طيرا اقتبعه حتى سقط على شجرة فجاء رجل آخر  
فاخذ فقال للعين ما ريت ولليد ما اخذت ولذا صيره غير متنع ملكه وان لم

يقبضه ولا اشكال في ذلك اذا كانت الالة معتادة لذلك كالشبكة والجمالة  
وكذا الوقصد بالتملك وان لم يكن معتادة بان اخذ ارضا موحلة ليتوكل فيها  
الصيد وبني دار الغنش ونحو ذلك على الاصح لان المعلوم باعتباره وضع اليد  
على الصيد مع النية والمعتادة لم يقتض الملك الا من حيث ان الالة المعتادة  
موجود هنا والا لم يملكه لاصالة بقاء باحته الى ان يوجد سبب تملك كذا  
قيل **مفتاح** اذا طلق الصيد من يده فان لم ينقطع ملكه عنه قيل يمتنع ملكه  
عليه عملا بالاستصحاب وان نوى ذلك فالأكثر انه كذلك ايضا لان الملك  
وزواله يتوقف على اسباب شرعية ولم يثبت كون الارادة والاعراض عنها منها  
خلاف البسوط لان الاصل في الصيد انتكاح الملك عنه وانما حصل اليك  
وقد زالت وهو الاظهر **مفتاح** اذا صار طيرا مقصودا لملكه وكذا كل انريد  
على الملك ولا يلتفت الى احتمال فعل ذلك به عن غير قصد التملك لان  
الاثر يدل على اليد واليد يحكم بها بالملك وان لم يعلم سببه بل وان احتمل عدم  
فتم سببه قيل وكذلك لو اصطاد سمكة وفي قطبها ذرة منقوبة فيكون الماخذ  
لقطة وفيه نظر انما لو كانت غير منقوبة فيم يملك السمكة بلا اشكال **مفتاح**  
لو شارب في سبب الملك فالصيد بينهما وان كان احدهما جارا والآخر ثوبا  
دفعه فهو للثوبت منهما ولا ضمان على الجارح لان جانيته لم يصادف ملكا  
لغيره ولو جهل الميت منهما فالصيد بينهما ويحتمل العمل بالفرقة ولو كان



الصيد يمنع بالطيران والعدد وكلهما كالدراج والقيح فكسر أحدهما جأ  
والآخر جليه قيل هو لهما لأن سبب الملك حصل بفعلهما إذا علم على الجميع  
من حيث هو مجموع وقيل لا فخر لأن بفعله يتحقق الإنبات والاضابة حصلت  
مباح بعد في بطلان الجراحة الأولى ويصير صاحبها كالمعين الثاني والأعانة لا  
يقض الشكر وهو قوي القول في الاسترقاق قال الله تعالى ورفضنا بعضكم  
فوق بعض درجات ليختد بعضكم بعضاً مفتاح يختص الرقبة بأهل الحرب  
أصناف الكفار دون من التزم بشرائط الذمة من الفرق الثلاث إجماعاً ونصاً  
مستفيضاً ولا فرق بين أن ينصبوا للحرب للمسلمين أو يكونوا تحت حكم الإسلام  
وقهر الأعمع للمهادنة بينهم وبين المسلمين بشرائطهما المقررة فيجب الكف عنهم  
إلى انقضاء المدة لوجوب الوفاء بالعهد ويجوز شراؤهم من أبائهم وأولادهم  
ذوي إرحامهم ولو كانت نسأ ذوات أزواج ولومن الأزواج كما في النصوص  
لأنهم في الحقيقة فيجوز النقص إليهم بكل سبب وليس تعالى الحقيقة  
فلا يلحقه أحكام ويجوز استرقاق الملقط وفي يارهم تبالذار إذا لم يكن فيها  
مسلم يمكن تولده منه عادة وإنما ورد من أن اللقيط لا يباع ولا يشتري  
فالمراد منه لقيط دار الإسلام مفتاح هل يجوز استرقاق المتولد بين المذنبين  
قال في الخلاف نعم إن كان في دار الحرب ولا إن كان في دار الإسلام إجماعاً  
وأخبارنا وبناء آخرون على أنه هل هو كافر أصلي لتولده من كافر أم مرتد

كالأبوين للثبوت أو مسلم لبقاء حرمة الإسلام في المرتد والإسلام يعلم ولا  
يعلم عليه ولعموم كل مولود يولد على الفطرة فاعل الأول يجوز خلاف الآخرين  
مفتاح ما يؤخذ من دار الحرب غير إذن الإمام عليه السلام يجوز قتلك في حال الغيبة  
سواء سباه المسلم أو غيره وإن كان فيه حق الإمام عليه السلام أن أخذ بريقه  
أو غيلة أو نحوهما من غير قتال أو كان بإجمعه أن أخذ بقتال لأنهم عليهم السلام  
أباحوا ذلك لشيعة من غير اشتراط إخراج الحصنة المذكورة ليطيب لادتهم  
كما في الضحاح المستفيضة مفتاح كل مكلف أقر على نفسه بالرقبة مع جهالة  
خزيه حكم بريقه للصحیح الناس كلهم أحرار إلا من أقر على نفسه بالعبودية وهو  
مدرك من عبداً وأمة وفي اشتراط الرشد قولان وظاهر الحديث كما ترقى بنفسه  
ولو اشتراه فادعى الحرية لم يقبل دعواه الأعم البينة لا تظاهر اليد والقبض  
ينقض الملك والصحیح مفتاح لو أسلم الكافر في ملك مثله أجز على بيعه  
مسلم لانقضاء السبيل للكافر على المؤمن كما في الآية وكذا لو أسلم أحد أبويه  
ركان صغيراً واحداً جرده على رأى الثبوت حكم الإسلام له في سبيل الكافر  
عليه ولو أسلم في دار الحرب سابقاً على مولاه وخرج إلىنا اعتق للفقهاء ولو ترقى  
أحد الزوجين انفسخ النكاح وقيل بتخيير المالك بين فسخه وإبقائه مفتاح  
إذا ملك أحد أصوله أو أحد أولاده وإن تزاد كورا أو أماناً انقضت في الحال  
وتزاد الرجل أنه يفتق عليه محاربة من النشاء للجماع والنصوص منها الصحيح



لا يملك الرجل والدية ولا ولد ولا عمته ولا خالته ويملك اخاه غيره  
من دوى قرابته من الرجال ومنها سئل عن المرأة ما يملك من قرابتها قال  
كل احد الا خمسة ابوها وامها وابنتها وزوجها يعني بالزوج ما دام  
كونه زوجا والا فهي تملك زوجها كما ان زوجها يملكها اجماعا الا ان  
الزوجة تنفخ بالملك لمنافاتها لان المالك ان كان هو الزوج حرم  
عليها وطى مملوكها وان كان الزوج استباحها بالملك والرد بالملك المنفخ  
المستقر منه والا فصل تحقيق المالك في الجميع ومن ثم ترتب عليه العتق  
المشروط بالملك ولا فرق بين ان يدخل في ملكه اختيارا كالشراء او قهرا كالزحف  
وحكم الرضاع حكم النسب في ذلك الاكثر خلافا للمفيد وجماعة والنصوص  
مختلفة والمعتبرة كلها مع الاكثر مع كونهما منها الصحيح سئل عن امرأة رضع غلاما  
لها من مملوك حتى قطعه هل يحل لها بيعه قال لا حرم عليها ثمنه اليس قد قال رسول  
الله صلى الله عليه واله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب اليس قد صار ابنها  
ولا فرق في الاتفاق بين كل المملوك وبعضهم في الثاني وفي غير المولد  
خلاف والمشهور وعدها هو الاصح للاصل وظهور الروايات الواردة  
فيها في العتق الاختياري كما يأتي خلافا للخلاف مدعيان فيه الوفاق وهو متوحد  
انما المولد فانها تجعل بعد موت مولاها في نصيب ولها ما يعتق عليه  
كلها ان كان للعتق مال سواها والا فبغيره يضيده وتسع في الباقية

وفي الموقوف يقوم الباقي على ولدها ان كان مؤسرا او عمل به في النهاية المشي  
الاول ويكره ان يملك من عداه مولا من دوى قرابته كالاخ والعم والخال  
واولادهم للرواية **مفتاح** اذا اعطى المملوك فلان في عليه للحسن وغيره وكذا  
اذا اجزم للخبر او اعد بالاختلاف في الثلثة او نكل بمولا للاختلاف خلافا للحال  
في ولا يجر له بعد وفاه فيما هو اضعف ليلاد اولاد ليل عليه وفي تنكيل غير المولى  
قولان والاصح عدم الاتفاق وان عم ظاهر بعض الالفاظ لعدم الاعتقاد على  
السند والتكيل فعل الامر الفصح بالغير من النكال كقطع الاذن والنفق  
اللسان ومن حيث المذاكر كما ورد في الخبر العائلي ويترب عليه من صحته منزله  
الحفيان لمن علم ان مولا فعل به ذلك ومع عدم العلم يبنى على الصلابة  
الملك **مفتاح** الاتفاق كما يحصل بملك القريب والعوارض كذلك يحصل  
بمباشرة العتق والبرائة والتدبير وهو تعليق بالموت وبالكفاية وهو تعليق  
باجل معلوم وبعض معلوم وبنين ذلك كله في مفاتيح العطايا والمروايات **مفتاح**  
تعالى ومن ضرب مملوكه فرق الحد كفر بعقده وفي وجوبه واستجابته قولان  
**مفتاح** اذا ملك الطفل مع امه واحد قرابته المشفقة عليه فلا يجوز له  
ان يفرق بينهما الا مع رضاهما للنهي عنه في المقصود المستفيضة منها الصحيح  
في الرجل يشتري الجارية او الغلام ولدا له او اختا او ابنا او ابنة من الامه  
تقال لا يخرج من مصر الى مصر اخر ان كان صغيرا ولا تشتره وان كانت الام



وطابت نفسها ونفسه فاشهره ومنها من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه  
وبين اجتهده وقبل يكره ذلك وقيل يخص بالام وقيل فيه غير ذلك والعقد  
ما قلناه **مفتاح** المشهور ان العبد لا يملك لظاهر قوله تعالى لا يقدر على شيء  
وقيل يملك للروايات المستفيضة ومنها الصحيح وحملت على اباية تصرفها  
ياذن له المولى من فاضل الضريبة وارش الخاتمة ولذا املك بعضه كان كسبه  
يلتزم بين مولاه ولو طلب احدهما للمهاياة فقبل اجر المستع لانها طريق الجمع  
بين الحقين ووسيلة الى قطع النزاع ولا ضرر فيها ويؤيده الخبر ان لم يدل  
على التعيين وقيل لا يجز لان ذلك قسمة يتوقف على التراضي وعلى الاول  
يكفي للمهاياة اليومية ولا يجب الا يزيد **مفتاح** يجب الاتفاق على ما يملكه من  
ريق وبهيمة بالنض والاجماع ولو كان كسوبا تخير بين الاتفاق عليه من ماله  
واخذ كسبه وبين اكمال نفقته على الكسب فان لم يف فالباقي على السيد  
ويجوز المجازعة بعد ان يضرب عليه ضريبة ويجعل الفاضل له ولا يجز له  
ان يضرب عليه ما يقصر كسبه عنه ولا ما لا يفضل معه قدر نفقته الا اذا <sup>قام</sup>  
به المولى ولا تقدر هذه النفقة بل الواجب قدر الكفاية من طعام وادام  
وكسوة ويرجع في جنس ذلك الى عادة مالهك امثال السيد من اهل بلده  
وفي البهية ما يحتاج اليه فان اجترأت بالرعي والاعلفها وان كان لها  
ولد وفر عليه من لبنها قدر كفايته ولو اجترأ بغيره من رعيها وغلفه جاز

اخذ اللبن وهذا الوجوب طرد في كل حيوان فان للروح محرمة وفي الحديث  
عذبت المرأة في فترة امسكتها حتى ماتت من الجوع فلم تكن قطعها ولا ترسلها  
لتاكل من حشاش الارض ومن امتنع عن الاتفاق على المملوك والذاتية <sup>اجرة</sup>  
الحاكم عليه او على غيره او بجهان كان يقصد به الذبح او الخلية فان لم يفعل  
باب الحاكم عنه فذلك على ما يراه ويقصده الحال **مفتاح** يستحب الممانعة مع  
الريق فيها اكل ويلبس وان يجلسه معه على المائدة ويطعمه ويطعم شيئا  
اذا كان هو الذي يعالج طعامه فان لم يفعل فينبغي ان يعطيه منه ولو لقته  
للخصوص وقيل ويجوز باحد الامرين تخيير ايهما كون الاجلس افضل عملا  
بظاهر الامر وينبغي التسوية بين المماليك مع اتفاقهم في الجنس وله تفضيل  
ذوات الاجال من الاماء والشرارى ولا يعذب ولا يضرب غضبا ولا على رآلة  
ولسيان ولا يزيد على ثلث فانه قصاص يوم القيمة وفي الخبر لعن سبعين  
مرة لمن قال كم اغفوا ويعتق ان طال العتقة فانه سبب عتقه من النار وفي الخبر  
من كان مؤمنا فقد عتق بعد سبع سنين اغتقه صاحبه لم يعقه ولا يحل  
خدمته من كان <sup>تسعين</sup> سبع سنين وفي الخراف ان المملوك قيمة ثمنه بعد سبع  
سنين فعليه ان يقبله ولا يهزى معه فهو يسقط الوفاء ولا يكلف مالا  
يطبق ولا الاعمال الشاقة الا في بعض الاوقات المعتادة لها واذا عمل بالتهار  
راحه بالليل وبالعكس ويحجر في ايام الصيف وقت القيلولة في تبع في جميع



ذلك العادة الغالبة وفي الخبر المشهور كلكم راع وكلكم مسئول عن عتبه  
ويستحب ان يأخذ ناصية المشتري ويدعو بالبركة والمأثور ويدفع الحلو  
اولا وان لا يبرئ غنمه ويصدق عنه بارتدواهم ويغير لهم كل ذلك للنقض  
وعلى المملوك ان يعقب ايام الرق فان احسنه فيها فغيره كما ورد واذا  
كروه صاحبه فبعد اجب للنقض **مفتاح** يجب التيقن بكفاية ديوان التفتيش و  
التوثيق وحفظها من التلف وان غز الورق الى ان يحترق وقت تخفيف  
جوزها التحصيل فايدتها وان يبقى للخل شيئا من العسل في الكولة يكتفيها  
عادة لو احتاج اليه وما لا يروج فيه من الاموال كالعقار فلا يجب القيام  
بما ترو ولا زراعة الارض لكن يكره تركه اذا ادى الى الخراب وفي وجوب  
الزراعة والتجوير مع الاسكان قولان اشهرهما العلم وهو الاظهر  
**باب الثاني** في احكام ساير المكاسب وما يلحق بها **المشترى** في البيع والربوا  
قال الله عز وجل واحل الله البيع وحرم الربوا **مفتاح** اباح البيع من  
ضروريات الدين ولكن له شروطا كثيرة في طرفيه وعوضيه وكيفية  
في شرط في المتبايعين البلوغ والعقل والرشد والمالكية او ما يقوم مقامها  
كالوكالة والولاية والوصاية فلا يجوز بيع الصبي ولا المجنون ولا المفق  
عليه ولا السكران ولا السفينة ولا الفضولي ولا شراؤهم قبل سكوته  
البيع المميز وغيره اذن له الولي اولا وكذا المجنون والشيخ قول يجوز بيع

الصبي اذا بلغ عشرة اطفال ومنهم من يجوز بيعه للاختيار والظاهر جواز بيعه  
فيما جرت العادة به منه في الشيء الذوق دفعا للجهل وفي بعض الاحيان وكذا  
فيما كان فيه بمنزلة الالة لمن له الاهلية قبل ولا عذر برضاهم بعد العقد اذ  
لا قصد لهم ولا اهلية سوى الفضولي فانه لو اجاز للمالك ووليه صح عند  
الاكثر لوجوب المنفعة ورفع المانع بالاذن والخبر البارقي العامي للنع ايضا  
اجاز عامية الا ان ما للجواز اشهر وادل ولو لم يجز للمالك يرجع في عين ماله  
وما ناهما متصلا ومنفصلا وعوض ماله المستوفاه وغيرها وقيد التألف  
من ذلك ومثله على المشتري ثم يرجع بذلك كله على البائع اذ لم يكن عالما  
انه لغير البائع او ادعى البائع الاذن والامر يرجع بما اغترمه وهل يرجع بالتمن  
المشهور لا لانه دفعه اليه وسلطه عليه مع علمه بعد استحقاقه لفيكون بمنزلة  
الاباحه وقيد الشهود الثاني بما اذا تلف اتماع بقائه فلا الرجوع لانه ماله  
وهو منسلط عليه بمقتضى النص ولم يحصل منه ما يوجب نقله عن ملكه لانه لما  
دفعه عوضا عن شيء لا يسلم له لا مجانا فالبل يحمل الرجوع مطلقا وفاقا  
للمحقق في بعض قايده لم يفرق تصرف البائع فيه لانه اكل مال باطل فيكون  
عليه ولو لا ادعاء العلامة الاجماع على عدم الرجوع مع التألف لكان في غلبة  
القوة وهو حسن ويكفي في المتبايعين المغايرة الاخبارية فيجوز ان يتولى  
الواحد طرفي العقد سواء كان ولينا او وصيا او وكلا **مفتاح** ويشترط فيها



التراضي فلا يبيع مع المكره بغير حق الا ان يرضى بعد ذلك لقوله تعالى الا  
ان تكون تجارة عن تراض منكم وفي الخبر من اشترى طعام قوم وهم كاهن  
فرض لهم من كحمه يوم القيمة انما المكره يحن كمن توجع عليه بيع ماله لوفاء دين عليه  
او شراء مال اسلم اليه ففكره الحاكم عليه ونحو ذلك فيصح بالاختلاف والظن  
ان مجرد التراضي والتعاضد كاف في صحة البيع بشرط ان يكون هناك قرينة  
تدل على كونه بيعا بحيث يرتفع الاشتباه ولا يقع طمعا محال التنازع في ذلك هو  
قد يحصل بلفظ من الطرفين يدل عليه كعتا او ملكا ونحو ذلك في الاجاب  
واشترت وقلت ونحوهما في القبول وقد يحصل بغير ذلك كالفعل باليد اخذا  
وتسليمهما مع القرائن وفاقا الشيخنا المفيد طاب ثراه لا طلاق الضموم من  
الكتاب والسنة ولذا لا يخل البيع والعقد من غير قيد بصيغة خاصة مع  
عدم دليل اخر عليه وتكلف فهم من لفظ البيع من قبيل الاعاز والتقية الغرض  
الا يبق بالشائع واللفظ لو كان سببا للنقل بعينه بل لدلالته والفعل ايضا  
دال على المقصد لانه مستمرة في العادة فانضم اليه سيس الحاجة وسيرة الاولين  
فان المشتري كان يحى الى باع الحنطة ويقول لكم ببيع منامها فيقول بدهم  
فيعطيه الذهم ولاخذ منام غير لفظ اخر يحى بينهما وقد يكون التعر مع  
بينهما فلا يحتاج الى السؤال والحجاب ايضا فان مثل هذا الفعل صريح في البيع  
لا يحتمل غيره خصوصا اذا كان البيع انما جلس في مكانه للبيع لا للهبة او لغيره

ولا يباع وغير ذلك والاحتمال البعيد لا يقدح في مثله فانه وارد في اللفظ ايضا  
هذا مع ان جميع العادات بقبول الهدايا من غير اجاب وقبول لفظيين  
مع التصرف فيها واي فرق بين ان يكون فيه عوض ولا اذ المراد به الشرع  
اذ الملك لا بد من نقله في الطبقة ايضا وكذلك القول في سائر العقود خلافا  
للمشهور بل كما يكون اجماعا حيث وجب في العقود جميعا لفظا والاعلى الاجاب  
والخير على القبول بصيغة الماضي فيهما لانها اقرب الى الانشاء المقصود فيهما  
حيث دل على وقوع مدلوله في الماضي فاذا لم يكن ذلك هو المقصود كان وقوعه  
الان حاصلا في ضمن ذلك الخبر بخلاف المستقبل المحتمل للوعد والامر الغير  
المقتضى انشاء البيع من جانب الامر ومنهم من اوجب قصد الانشاء ومنهم من اوج  
وقوعها بالعرية الامن شق عليه تعلمها ومنهم من اوجب تقدير الاجاب على  
القبول ومنهم من اوجب مطابقتها ومنهم من اشترط غير ذلك وعلى ما قالوه  
لو وقع الاتفاق بين المتبايعين على البيع وعرف كل منهما رضا الاخر بما يصير اليه  
من العوض المعين اجماعا لشرائط البيع غير اللفظ المخصوص لم يفيد التزام  
لكن هل يفيد باختره تصرف كل منهما فيما صار اليه من العوض نظر الى اذ كل  
منهما لا تصرف في التصرف وان جاز له الرجوع مادامت العين باقية لم يكون  
بيعا فاسد من حيث اختلاف شرط وهو الصيغة الخاصة المشهورة الاول والاعلى  
وجماعه على الثاني والاحوط الاثنان بالقول الصريح فيما لا خطر ولا سيما مع



اعتضاده بأصله ببقاء ملكيته كل واحد لما له الى ان يهل الناقل **مفاج** ويشترط  
في المشتري المسلم الاسلام لا شقاء السبيل للكافر عليه بنص الكتاب وقيل يجوز  
ويجوز على غيره وليس يشترط لان الخبر لا ينفصل السبيل نعم اذا كان من يعتق  
عليه بيع العقد لا شقاء السبيل بالعقود خلافا لبعضهم قالوا وفي حكم العبد المسلم  
المصحف **مفاج** ويشترط في العوضين ان يكونا عتقا فلا يصح بيع المنقذ  
خلافا للبسوط في خدمة العبد وهو شاذ وان يكونا ذوي نفع محال مقصود  
للعقد فلا يصح بيع ما لا منفعة مشروعة فيه كالمسنة واجزائها بالاختلاف بل  
اطلقوا المنع من بيع الاعيان الخصة والماليات المنجزة مما لا يقبل التطهير  
لاستحسانها ونجاستها سوى كلب الصيد لمنفعة الاصطياد والادهان **مفاج**  
الاستباح والنقص فيها ونقص الشئ الكلب بالسلوق ومنهم من يجوز  
بيع كلب الماشية والزرع والجائط ايضا لما شاركها كلب الصيد في المعنى  
المستوعب لبيع ذلك اطلقوا المنع من بيع المسوحات بناء على عدم وقوع  
الذكاة عليها سوى الفيل عند بعضهم للنقص فيه ومن بيع الضفادع و  
السلاحف والنباتات كلها سوى طير النض فيه والفهد على قول لصاحبه  
للصيد ومنهم من استثنى سباع الطير ايضا وفي الصحيح عن الفهود وسباع الطير  
قبل ما تمس التجارة فيها قال نعم وقيل يجوز بيع السباع كلها تبعا للاشفاق  
بجلودها ويشترط وقوع الزكوة عليها وكونها طاهرة مستقبة بها وورود

في جلود الفرو المدبوغة ومنهم من منع من بيع الارواش والابوال مطلقا  
ونجسها الاستحقاق الا بابل الاستشفاء والنقص فيه والاخبار في العقد  
مع ضعفها مختلفة ومنهم من اطلق المنع من بيع كل ما قصد به محرم كالنفس  
اللهوان امكن الانتفاع بخير الوجه المحرم لندوره وعدم اقتراح النكاح  
هنا كل العبادة المستدعة كالضليب والضم في الحسن عن رجل اخفى فباعه  
من يتخذ منه رباط فقال لا بأس به وعن رجل اخفى فباعه لمن يتخذ صلبا  
فقال لا وفي الخبر لا يصلح لباس الحبر واللباح فاما بيعه فلا بأس والعقد عند  
جواز بيع كل ما لنفع محال مقصود للعقد وفاقا لبعض المتأخرين الاما ثبت  
الاجماع المعبر على خلافه او رد فيه النهي في المعبرة للأصل وعموم وحل الله  
البيع وعدم دليل على المنع يعتد به فان التجارات والاستحسان لا يصلح ان يمنع  
لحديث كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهى والظاهر الاذن في المستثنيات المذكورة  
فان الجواز فيها ليس فيها الا الاشفاق المحال كما لا يخفى وانما خصت بخصوص  
التساق **مفاج** ويشترط فيهما المملوكة وتامها فلا يصح بيع ما لا يملك  
كالخمر فلا الاتفاق ولا ما يشترك فيه المسلمون كالكلاب والماء قبل جيازتها  
والسموك والوحوش قبل اصطيادها اذا كانت في مباح ولا الوقف لعدم <sup>مئة</sup>  
ملكه الا ما دل عليه الصحيح من جواز بيعه مع اختلاف اصحابه مغللا بانه زباجاه  
في الاختلاف تلف الاموال والنفس وقيل انما يجوز مع خشية خوار وفي



ولا بد اذا اخبروا ولم يكلمهم ما يخرج من الغلة وضواكلهم وكان البيع خيرا  
لهم باعوا وعمل بها بعضهم ومنهم من اخذ بذلك ما لو خرب لم يعطل ولم يوفقه  
نفع على ذلك الوجه اصلا واستحسنه الشهود الثاني لغات مقصود الوقف  
ح من تجسس الاصل وتبديل المنفعة كما لو خاف حصر المجدد فخر به  
لا يصلح ان لا ينفع فيباع للوقف ونحو وهو حسن وفي المسئلة ان قال آخر  
مدخوله ودليل المنع على وجهين يبيع قبل يشترى بثمنه ما يكون وقفا  
على ذلك الوجه ان امكن ويجب تحصيل الاثر في صفته فالأدب ويجزئ  
بيع الولد مادام ولدها خيرا فلا يجوز الا في نفس رقتهم مع اعسار مولاها  
الشهود الصحيح وغيره واشترط بعضهم موت المالك كما هو منطوقه ونحو بعضهم  
مواضع اخرى كبيعها اذا مات قريبها التعلق وزن وعلى من نفعه عليه ويشترط  
التعلق على راي ولا اجبت على غير المولى ليدفع ثمنها او قيمتها في الجناية ولذا  
كان علوقها بعد الاثمان او بعد الافلاس ولذا عجز عن نفقة المولا امانات  
ولم يخلف سواها وعليه دين مستغرق اذا لم يتصور عتقها حينئذ وفي كنفه اذ لم  
يخلف سواها واذا اسلمت قبل مولاها الكافر واذا كان ولدها غير وارث ومنه  
من زاد ما وجبت على مولاها او قلته خطأ وفي الصحيح يباع وتورث وتوهب  
وتهداخذ الامه وحمل على ما اذا مات ولدها كما هو موضح به في آخره ويجوز  
حمل ما في الرواية الاولى من النهي على الكراهة **مفتاح** ويشترط فيها العلق

كل او بعضا على ما ياتي فلا يبيع مع المجهول والمبهم خبرا من الغرض المشتهى  
وقطعا للزاع ولكن العلوية لكل شيء بحسبه فما يكال او يوزن او يعد  
فلا يجوز بيعه جزافا بان شوهه على المشهور للصحيح خلافا للاسكافي فيما اختلف  
جنسهما من الشاهد لا تنقأ الغرض بالمشاهدة والزبايا بالاختلاف والحديث  
نجة عليه وفي الحسن عن الجوز لا يستطيع ان يعد في كمال بمكالم ثم بعد ايامه  
ثم يكال ما بقي على حساب ذلك من العدد فقال لا بأس به وعليه عن الاصحاب  
الا ان بعضهم يقيّدونه بالتعذر وبعضهم بالتعسر وليكسبته لورود مثله في  
الزيت من غير تقييد ولا قائل بالفرق بين المعدود والموزون مع ان الاول اذ دخل  
في الجحالة واقل ضبطا ولا تنقأ الغرض وحصول العلم واعتقار التفاوت النسب  
كما في اختلاف المكاييل والموازين وكما يستفاد من المعبرة وتجزئهم انداما بحمل  
الزيادة والتقصية للظروف من الموزونات وجواز بيعها مع الظروف من غير  
وضع بناء على ان معرفة الجحالة كافية والاختلاف في الانداد الا ان في بعضها  
اذا كان ذلك عن رضاء منكم فلا بأس وفي اخر ان كان يريد وينقص فلا بأس وان  
كان يزيد ولا ينقص فلا تبرير وكذا يجوز بيعهم بالاختلاف في الجمع بين شيتين مختلفين  
في عقد واحد فمن واحد كبيع واجارة او نكاح وان كان عوض كل منهما من جنس  
غير معلوم حال العقد ثم ان افتقر الى التقسط قسط الثمن على قيمة المبيع لجهة  
المثل ومهر المثل ومهر السنة **مفتاح** يجوز بيع مثل الثوب والارض مع المشاهدة



وان لم يحل الاصل والاجماع الا من ظاهر الخلاف والحيلة وهو شاذ ولا يجوز  
شيئ مقدّم من ذلك اذ لا يكسر ما في الاجزاء المتشابهة وهو ظاهر ويمكن مشاهد  
المبيع ولو غاب وقت الاتباع الا ان يحضر مدة حوت العادة بتغييره في الاجماع  
**مفتاح** لا بد فيما يباع مسلما من ذكر الجنس والوصف والاجل وسائر ما يختلف  
لاجله فمن فلا يكفي ذكر العدد في المعدودات بل لا بد من ذكر الوزن في مثل  
البطيخ والباذنجان والبيض والزمان وانما الكفة في غير السلم بذلك للشهادة  
وما لا ينطبق بالوصف لا يصح السلم فيه الغرر **مفتاح** قيل يجوز بيع الثمار والاوراق  
على الاشجار عاما واحدا او اكثر وكذا الخضرة على الارض جرة او جزات بعد ظهورها  
وخرجها الى الوجود في الجميع وان كانت الثمار في طلعها بعد الزرع لم  
يسبيل للاصل والعمومات والمعتبر على كراهة فيما يباع من الثمار عاما واحدا  
اذا لم يرد صلاحها بان يبلغ مبلغا يؤمن عليها العاهة او يصفى بحجر الرطب او يصفى  
الحب في القواكه كما يستفاد منها في الصحيح كان ابي بكره ثمر النخل قبل ان يطلع  
ثمر السنة ولكن الشذيين والثالث كان يقول ان لم يحل في هذه السنة حل في  
السنة الاخرى فمقال في الفاكه والنخل انما يكره شراء سنة واحدة قبل ان يطلع  
مخافة الاخرى حتى تسبين ويضوئ في الصدوق ومثل اليه المحقق وقواه  
الشهيد الثاني بشرط عدم الاجماع على خلافه لصحته وترجيحه على ما يخالفه  
من اخبار المنع مع امكان حملها على الكراهة جمعا والاكثر على المنع بتحسين

تلك الاخبار لا بشرط القطع لمعلومية وحضوره والصدوق مع في الزرع  
ايضا قبل ان يسبيل الا بشرط المذكور واشترط بعضهم في بدء الصالح  
امورا اخرى مما ذكره على القول بالجواز سقط الحج عن ذلك وتحمل الشرط  
الزائدة على ما رتبنا الكراهة للضعف مستندها جمعا وفي الصحيح خرج رسول الله  
صلى الله عليه واله فسمع ضوضاء فقال ما هذا فقيل له تباع الناس بالنخل فتعد  
النخل العام فقال اما اذا فعلوا فلا تشتر النخل العام حتى تطلع فيها شيء ولم  
يجز وانما تباع الثمار قبل ظهورها فغير جائز على المشهور مطلقا المفهوم الجبري بها  
ضعيفان والاصح جواز بيعها اكثر من سنة لا طلاقا للمعتبرة او مع ضميمة معلومة  
لما لا في او بشرط القطع لمعلومية وحضوره والجبر انما يبدون الشروط الثلاثة فلا  
يجوز اتفاقا الا ما جوزه العلامة من بيعها على مال الاصل ووجهه غير معلوم  
**مفتاح** قيل يجوز بيع الاصول والاوراق والاشجار على الانعام منفردة وضميمة  
مع المشاهدة وان جهل وزنها وفاقا للمفيد والعلامة وجماعة لا يباح غير  
موزونة كالقنطرة على الشجرة وان كانت موزونة لو قلعت كالمقبرة ويؤيد الخبر  
وقيل لا يجوز الا مع الضميمة المعلومة وهو ضعيف ويجوز بيع المسك في ذرارة  
وان لم يفتقر بناء على اصل السلامة كذا قالوه قيل ويجوز بيع اللبن في الضرع  
والذي يوجد فيه في مدة معلومة منضمما الى ما يحتلب منه وكذا بيع سمك  
الاجام المنضم الى القصب او شئ من السمك المصطاد وفاقا للشيخ وجماعة



الشبهة وكذا القول في كل مجهول ضم الى معلوم كما يستفاد من ظهور اخبار النقاد  
والاخبار والانداء للظهور وقال المستأخرون ان كان المقصود بالبيع هو المعلوم  
وكان المجهول تابعا فحق وان انعكس او كان مقصودين لم يصح ويضعف إطلاق  
الروايات بل في بعضها دلالة على خلاف ذلك الا ان يثبت انها لا يخرج عن تصور  
اتفاق السند او الدلالة **مفتاح** ويشترط في العوضين ايضا القدرة على  
اقتضاها كالا وبعضها فلا يصح بيع ما يتعدى تسليمه للعرض الامع صميمه مقدور  
على تسليمها للصحح الوارد في حوزة بيع الحارثة الآتية مع ثوب او متاع المعبول  
عليه قبل ولا يلحق به غيره متا في ضمانه كالبيع المثار والفرس الغابر على الاقوى  
اقتصارا فلما خالف الاصل على النصوص فعلى هذا يبطل البيع للعرض ويحتمل  
الصحة مع مراعاة التسليم ويضعف ظهور الروايات والتعليل فيها بان ان فائدة  
البعض لم يفته الاخر مع اعتضاد العمومات والجملة عدم زيادة التكليف مع  
التراضي وفي الصحيح لا بأس بان يشتري الطعام وليس هو عند صاحبه حال الا  
ان يكون بيعا لا يوجد مثل العيب والبطيخ وشبهه في غير زمانه فلا ينبغي شراء  
ذلك حال لا يصح بيع ما جرت العادة بعوده كالحمار الطائر منفردا وفاقا لجماعه  
وان تردد فيه اخرون تنزيلا للعادة منزلة الواقع فيكون بمنزلة العبد المنفذ  
في الانغال والذابة المسلمة في المرمى وكذا ما يتعدى تسليمه لا بعد مد  
كالدين المؤجل وقدر التسليم كما يكون حثيا كما في الآتي كذلك قد يكون

شريا كما في العين الموهونة فانه لا يجوز بيعها الا باذن الموثق لانها وشقة  
لدينه والقدرة على التسليم كما يشترط في الحال كذلك يشترط في المؤجل عند  
حلول الاجل فلا يجوز الاسلاف فيما يتعدى تسليمه وقت الحول **مفتاح** ويشترط  
فيهما المقصودية قبل البيع ان ملكا بالبيع وكانا متا كمال او غير ذلك ويبيعه  
من جهة او موضوعة دون ما اذا باعه رأسا برأس المستم بالثولية للمعينة المستقيمة  
ومنهم من اطلق المنع في الثولية ايضا لاطلاق بعضها ومنهم من خصه بالطعام  
لوقوع جوابا عن السؤال عنه في بعض وقيد المكيل والموزون فيه ومنهم من  
مطلقا للخبز المحوذين مطلقا ومنهم من خص الكراهة بغير الثولية وابع فيها  
وشدة الكراهة في الطعام جمعا ويؤيده الاصل والعمومات والصحيح ان يجوز  
ان مطلقا في الفرس بل احدهما مقيد بالبيع وهو سائل عن الرجل يشتري الفرس  
ثم يبيعه قبل ان يأخذها قال لا بأس ان وجد بها رجلا فليبيع والفرس من الموزون  
بل الاطعمة الا ان يقال ظاهرهما كونها على النجاسة وليست بموزونين وهذا  
صح بيعهما على النجاسة مطلقا بخلاف الروايات ليست متكيفة حتى يجب  
الجمع والاصل والعمومات تضعف بخصوص وفي الخبر الرجل يشتري الطعام  
ثم يبيعه قبل ان يقبضه قال لا بأس ويوكل الرجل المشتري منه يقبضه ويكمله  
قال لا بأس بذلك وفي ضمانه غير الجمع بين الاخبار بهذا الخبر اوفق ولو حوط  
**مفتاح** قيل ويشترط فيهما ان لا يكونا مؤجلين اذا كانا في الذمة لان بيع الكال



بالكالى المنوع عن الظاهر لا خلاف فيه ويظهر من التذكرة ان بيع الكالى  
بالكالى هو بيع الدين بالدين سواء كان مؤجلا ام لا وظاهرهم تحريم الامرين  
كليهما والناهي عامية ومن طريقنا قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا باع  
الدين بالدين وفي الصحيح في بيع الدين قال لا تبعه شيئا فاما نقد فليس به  
بما شاء ولذا كان احدهما نجس مؤجلا فصح اجماع الاصل والعمومات و  
خصوص النصوص ولكن لابد من قبض الاخر في المجلس اذا كان سلفا كما  
يأتي ولا بد من معاومية الاجل بما لا يحتمل الزيادة والنقصان نسي كان  
او سلفا بالاختلاف لقطع النزاع ونفي الغرر والمعينة ولو باع ثمينين متقاوين  
الى اجلين مختلفين او الى مؤجلا لم يصح بجهالة الاجل والتمن ولورود  
النهي عن بيعتين في واحدة وقيل يلزم اقل الثمينين في ابعدا الاجلين النجار  
وهو ضعيف ولذا كان احدهما فقط دينا فان كان الاخر حالا حاضر كان  
او مضمونا صحيح بيعه سواء كان مضمونا على الذي هو عليه وعلى غيره خلافا  
للحالي في الثاني وهو ضعيف وسواء قبل الحلول وبعد خلافا للتحقق في  
الاول لعدم استحقاق البائع ح وهو ضعيف نعم لا يجوز للمطالبة به قبل  
الاجل وان كان الاخر مؤجلا ففيه قولان ولا فرق في المدة بين الطويلة  
والقصيرة عندنا للعموم خلافا للاسكا في حيث منع من اقل من ثلثة ايام  
في السلف من اكثر من ثلث سنين مطلقا وهو شاذ كقوله بالمنع من اسلاف

الاعراض اذا كانا ميكيلين او موزونين او معدودين وكقول الغاني يمنع  
اسلاف غير المقدين اما اسلاف الاثمان في الاثمان فلا يجوز كما يأتي و  
جواز اسلافها في الاعراض محل وفاق ومن باع مطلقا واشترط التجيل  
كان الثمن حالا لان قبضة البيع يقضى انتقال كل من العوضين فيجب  
الخروج عن العهدة متى طوّل وفي اشتراط ذكر موضع التسليم في السلف  
اقوال ثالثها الاشتراط ان كان في حملها مونة ولا يعيها ان كان في رتبة  
او بلد عربية قصد هبها مفارقة وخامسها ان كان احد الامرين ولا يرض  
فيه على الخصوص وكل وجه الا ان الاخير يضعف السابقين عليه لاختلاف  
الاعراض وعدم الدليل على التعيين يؤيد الاول واصالة البراءة وحمل  
الاطلاق في نظاره على موضع العقيد يرجح الثاني ووجه الاخير ظاهر  
ربما ان التعيين مطلقا اولى **مفتاح** ويشترط فيهما ان لا يكونا ربويين  
مع زيادة احدهما او تاجيل لما مضى من تحريم الربوا وخصوص النصوص  
والاخرى في ذلك الا ما يظهر من الخلاف والبسوط من لفظ الكراهة  
في التاجيل ولكن قد يستعملها في التحريم والربويان كل متماثلين مقدّر  
بالكيل او الوزن في عهد صاحب الشرع او في عادة البلدان جهل حاله  
وقصر عليه السلم والممانلة هي الاشتراك في الحقيقة النوعية المتما  
في اللغة بالجنس كالحمر والصقرا في الحنطة ولا يخرج الحقيقة باختلاف



الصفات العارضة كما يتفاد من المعبرة فالخطة وديققها مماثل والتمرد  
بسمه مماثل والعب والرتب مماثل واللبس والحلب مماثل ويجد كل جنس  
وردي واحد بل الخطة والشعر ايضا مماثل هنا عند الاكثر للصحح المستقيمة  
خلافه للتقديمين والحلي للحدث النبوي اذا اختلف الجنس ان فيعوى كيف  
شتم وهما مختلفان صورة وشكلا ولونا وطعما ونطقا ولواكرا وحنا  
ورديان ذلك مستثنى بالنقص والتميم مختلفة بحسب اختلاف اسماء الحيوان  
ولحم البقر والجراميس مماثلة لجماع الدخها تحت لفظ البقر وفي اضان  
الحمام والتمولك خلاف وحل العنب مخالف لحل التمر وعلى هذا القياس ولا  
يجوز بيع رطب احد المثلثين بياضه لامتساويا ولا متفاضلا للمعبرة  
المعلقة بنقصان الرطب اذا ليس ولخصاص مورها بالرطب والتميم  
مضرة لان القلة منصوصة فيتعدى كما يقر في الاصول خلافا لجماع حيث  
اقتصروا على النصوص ويجوز امتساويا وفي غير الحلي حيث جوز التساوي في  
الجميع وله الوثوق وهو ضعيف في مقابلة الضحاح اما المتفاضل فلم يجوز له  
وان كان الفضل في جانب الرطب لا بهامه ولا يضربا حرج العادة بتعبئة  
كمقدارين وفاق في الخطة ونحو ذلك وفي جواز الكيل في الوزن خلاف  
اما العكس فجاز لان الوزن اضبط وفي جواز بيع لحم حيوان من جنسه قولان  
والمشهور العدم خلافا للحلي لان الحيوان غير مقدد باحد الامرين وهو قوي

وان كره الموثوق وذهب جماعة الى بقوت الرتب في المعدود للصحح والاضح الكراهة  
لظهوره فيها والجمع بينه وبين الضحاح الدالة على الحصر في المكيل والموزون  
ولنص في الشاة بالشانين والبيضة بالبيضتين قال لا بأس والنسبة فيه  
اشد كراهة لمفهوم الضحح البعير بالبعيرين والذابة بالذابتين يدايد ليس به  
أبس ويجوز ان يكون التكرار عن جواز النسبة فيه للثقة كما يظهر من حديث  
اخر وكذلك الخلاف في بيع احد الرتبين بالآخر الخالف بزيادة نسبة البيع  
الضحاح وحملت على الكراهة **مفتاح** ليس بين الرجل وولده زنا ولا بين وبين اهله  
ولا بين وبين عبده ولا بين المسلمين وبين اهل الحرب كذا في المعبرة ولا خلاف في  
الامن لاسكا في حيث خص اخذ الزيادة بالولد دون الولد ويشترط ان لا  
يكون للولد وارث ولا عليه دين وهو شاذ وزاد في رواية ولا بين المسلمين وبين  
الذمي وافتى بها الصدوق والسيد بشرط ان يكون باذل الزيادة الذي  
وضعها الاخرون واما ما في الخبر من نبوت بين المسلم والمشرک فيغير معول  
عليه **مفتاح** قد يتخلص من الرتب ان يبيع احد المتبايعين سلعة من صاحبه  
بجنس غيرها فيشترى الاخرى بالثمن فيسقط اعتبار المساواة وكذا لو وهبه  
سلعة ثم وهبه الاخر او فرضه هو وتبايعا او تبايعا وهبه الزيادة او نحو ذلك  
ولكن من غير شرط في الكل ولا يندفع في ذلك كون هذه الامور غير مقصورة  
بالذات والعقود تابعة للعقود لان القصد الى عقد صحيح وعناية صحيحة كما



في ذلك ولا يشترط قصد جميع الغايات المترتبة عليه فان من اراد شراء دار  
مثلا ليواجهها ويتكسب بها فان ذلك كاف في الصحة وان كان له غايات  
اخر اقوى من هذا وظهر في نظر العقلاء كالمسكن وغيره وقد ورد في النصوص  
ما يدل على جواز الحيلة على نحو ذلك منها الصحيح سالت عن رجل يريد ان  
أعينة المال او يكون له عليه مال قبل ذلك فيطلب متى ما لا يزيد على ما  
الذي عليه يستقيم ان ازيد ما لا يبيع له ولو ثلثه مائة درهم بالف درهم على  
اخر كتمنها وبها على كذا وكذا شهرا قال لا بأس في الموثق بكونه  
على الرجل درهم فيقول اخري بها وانما ربحك فابيعه بجنة تقوم على الف درهم  
بشرة الف درهم او الف بعشرين الفا واخره بالمال قال لا بأس **مفتاح** ومن  
الشرايط ان لا يكون محاقلة ولا مراية انتهى عنها في الصحيح وفيه ما يشترى  
حل الخلل بالتمر والزرع بالحنطة وقيل انما يحرم اذا بيع ثمرة منه بعيه او  
بحنطة من ذلك الزرع اما لو كانتا على الارض فلا بأس وفيه للمعبر ما يدل  
على جوازهما مطلقا وعلى هذا يجوز حل النوى على الكراهة والمراد بالزرع التنبيل  
كافي الموثق فلا بأس ببيعه بالحب قبل ظهور الحب والظمان لا اختلاف فيه  
وفي تعدية الحكم الى غير ثمرة الخلل والحنطة من القواكه والجوز خلاف نشأ  
من ان عليه النوى هل هو الربى لاند ورا حتمال المساواة وعدم امكان العلم  
بها او شيء اخر فعلى الاول يتعدى وعلى الثاني يبقى غيرها على اصل الجواز

نسوي

ويؤيد الثاني ان الثمرة على الشجرة والحنطة في الزرع غير رطوبة وان كانت  
من جنسه لانها ليست مكينة ولا موزونة وانما يباع جزاها ويرجح الاول العلة  
المخصوصة في المنع من بيع الرطب بالتمر وهي نقصانه عند الجفاف فانها قائمة  
هنا ويستثنى من ذلك بيع العرنية والقبالة لورود النص بالرخصة فيهما والعربة  
هي الخلة تكون في دار الغير او بستانه والقبالة ان يكون بين اثنين نخل او شجرة  
فيقبل احدهما بخصه صاحبه شيء معلوم ولا عربة في غير الخلل **اجماع** **مفتاح**  
ومن الشرايط ان لا يفرق قبل التقاض ان كان العيinan من التقدين للعبارة  
خلاف الصدوق ولا الاخبار لان الاول له اصح اسنادا فالواو ان لا يفرق قبل  
قبض الثمن ان كان الثمن مؤجلا وهو السلف والتلم فيطل لو اخل ام خلافا  
للاسكان في حيث جاز القبض الى ثلثه ولم نجد لاحد القولين مستندا فهم  
لا يجوز تأجيل الثمن لثلاث يكون بيع الذين بالذين ولو قبض البعض صح فيها  
قبض خبز قالوا الذي اهتم والذين لا يبيعان عندنا اجماعا اليوم الايقاء  
بالعقد فاذا اشتملت على التعيين لم يتم الوفاء الا بجمع متخضاتهما ولا  
يجوز ابدالها ولو تلف قبل القبض انفسخ البيع ولم يكن له دفع عوضها وان  
ساواه مطلقا ولا للبايع طلبه وان وجد بها عيبا لم يستد لها بل اما ان  
يرضى بها وينفسخ العقد **مفتاح** ومن الشرايط ان لا يشترط في العقد خطا  
غير مقدور عليه وهو ظاهر ولا غير ساه في المشرع للجماع والصحيح منها التوثيق



عند شرطهم الاكل شرط خالف كتاب الله ومنهم من ابطال الشرط وعله دون العقد  
ومن غير الشايع اشتراط ما يؤدي الى جهالة العوضين قيل ومنه اشتراط ان  
لا يبيعه او لا يعقد او لا يبطا ولا يهب وبالحيلة ما ينافي مقتضى العقد **شك**  
باشتراط عدم الانتفاع زمانا معينا واسقاط الخيار والعقود والكتابة والتدبير  
وبالحيلة ما اجمع على صحة اشتراطه وفي الحسن عن الشرط في الاما ان لا يباع  
ولا يهب قال يجوز ذلك غير الميراث فانها يورث وكل شرط خالف كتاب الله  
فهو رد اما اشتراط ان يبيعه منه فالظن اتفاقهم على بطلانه وان كان تعليقهم عليه  
وكذا ابطال الاكثر اشتراط عدم الخسارة على المشتري وفي الصحيح ما يستعبر بركابته  
وهو عن الرجل ابتاع طعاما او متاعا على ان ليس عليه وضعية قال لا يبيعه  
ولا اشتراط ان يقرضه شيئا او يستقرضه او يوجوه او يسلفه او غيره ذلك من  
العقود السابقة جاز وقطعا وان توقف بعضهم في الشرط الاقراض اذا باع  
الشيء باضعا في قيمته وما في الصحيح اذا كان فرضها يخرج ثمنها فلا يصح محمول  
على الكراهة جمع بينهما وبين النصوص المستفيضة منها بطرق متعددة  
خير القرض ما يخرج منفعة **مفتاح** ومن الشرايط ان يذكر الاجل اذا اشتراه  
مؤجلا واراد يبيعه مراحمة وموضعة او تولية لان للرجل قسطا من الثمن  
للنقص وان يكون رأس ماله في ذلك معلوما وقد ارجح الوضع معلوما طما  
حالة العقد للفرق وان يسقط قدر ارش العيب ان كان قد رجع به على البائع

يخصر الباقي لانجز من الثمن وان لا يملكه اذ لا من الباطل ثم يشترط منه زيادة <sup>الخبر</sup>  
بالثمن الثاني فاصدا بذلك الحيلة على الاصح وقفا للشهيد الثاني وان غاب  
الحق لا يندلس وغرر منه في غنما اما الوخط البائع بعض الثمن جزا للمشتري  
ان يخرج بالاصل وقيد الشيخ بما اذا كان ذلك بعد لزوم العقد اما قبله فلا  
بد من الاجاز بما يفي وهو مبنية على مذهب من عدم حصول الملك لا بانقضاء  
الخيار ويأتي الكلام فيه ولو اشترى المتعة لا يجوز بيع بعضها من تحت ثلث  
او اختلفت النصوص منها الصحيح الرجل يشتري المتاع جميعا لا يبيعه بمحض ثوبا  
قربا قال لا يخفى ميبين له انما قوله لا يسكن في المتاع وهو شاذ وكبره نسبة  
الرجح الى رأس المال لان بصورة الرقابة والنقص وعونه الشيخ في احد قوله **مفتاح**  
انما يدخل في البيع ما يتناول اللفظ بحسب العرف فلا يدخل الثمرة في الخمر من  
باع نخلا قد ابرق ثمرته لمن باع الا ان يشترط المتاع كذا في النصوص وعليه  
الاجماع ويجب على المشتري تبقيتها نظرا الى العرف وفي دخول الحمل في الحمل  
مع الاطلاق قولان اما البيض فيدخل في الطير وقطعا واطلاق العقد <sup>يقض</sup>  
السلامة من العيوب وتسلم العوضين ويجوز الممنوع الرجوع في القبض الى  
العرف وقيل هو الخليفة مطلقا وقيل فيما ينقل القبض باليد والكيل فيما يكال  
او الانتقال به في الجوان ومع عدم رخص البائع الاصل والتمام وقيل لا يفتن  
اجرة المدة الا مع جسه غير الحق **مفتاح** وطما الخيار ما لم يفرقا للاجماع <sup>النقل</sup>



وفي الحيوان ثلثة ايام قال السيد الضحج البانيان بالخيار ثلثة ايام في الحيوان وفيما  
سوى ذلك من بيع حتى يفرق فيه البانيان بالخيار حتى يتفرقا وصاحب الحيوان  
ثلث وخصة لاكثر بالمشتري المفهوم الضحج الشرط في الحيوان كل ثلثة ايام  
للمشتري وفي معناه غير واولوا اعموا الاول بنا ويلات بعيدة وجعله المحل  
في الامة مدة الاستبراء ولفظة كله حجة على من يسقط بالشرط ولا يجاب للزم  
الشرط وجوب الايفاء بالعقد وبالنصف لان من البائع فسخ ومن المشتري  
اجازة ورضا وفي الضحج الشرط في الحيوان ثلثة ايام للمشتري بشرط انه  
يشترط فان احدث المشتري فيما اشترى حدا قبل الثلثة الايام نذلت  
رضاه ولا شرط له قبل له وما احدث قال ان لا يمر وقت او نظر منها الى  
ما كان محملا عليه قبل الشراء وكذا ثبت الخيار اذا اشترطه على جيب اشتراطه  
لها او لاحدهما او الثالث لما بشرط ان يكون المدة مضبوطة انفصلت  
بالبيع وانفصلت ويسقط كما ذكر وفي ثبوت من حين العقد او التفرق مع الاطلاق  
قولان **مفتاح** والمشتري الخيار اذا علم بالغيب السابق على القبض فله الفسخ قبل  
التصرف واخذ الارش بعد التصوص وان تطاولت المدة على العرف  
الايجاب وان احتمل الفورية بناء على الدليل وقرق الشيخ والحلي في جواز  
اخذ الارش بين حد وغي الغيب قبل العقد وبعد فخره في الاول دون  
ويسقط هذا الخيار بالتبني من العيوب والايجاب لما مر وللنصوص <sup>يسقط</sup>

الرد خاصة دون الارش بحدوث عيب بعد القبض فانه مانع من الرد <sup>بالعيب</sup>  
السابق وبالنصف سواء قبل العلم بالغيب او بعد التصحيح المستفيض والاجماع  
اذا كان العيب جلالا في الامة وطاها المشتري فيردها ويرد معها نصف عشر  
قيمتها التصحيح المستفيض وفي عدة منها لا ترد التي ليست بحلي اذا وطاها  
صاحبها وله ارش العيب ويرد الحلي ويرد معها نصف عشر قيمتها ونصف <sup>العشر</sup>  
مبقى على الغالب من كون الحلي ثيبا فان كانت بالغرض الماد بكرة يرد  
العشر لانه عقر البكر بالتصوص والنقص الخاص برضمان المنفعة على المشتري  
مبنى على ان اختيار الرد كاشف عن عدم الملك اذا العقد موقوف على اختيار  
الرضا بالغيب اما التاويل بكون الحلي من المولى يصير امة ولان في بطلانها  
فيعد من ظاهر الاطلاقات ومن هذا القبيل ما لو كان العيب قصرية في  
الشاة فيردها ويرد معها ما قبل لبنها للاجماع والتصوص العامية وقد في  
بعضها بصاع من تمر او صاع من بر وفي اخر ثلثة امداد من طعام وقيل في  
مثل لبنها او قيمته لانه مقصود ضمان الاموال وهو احسن واشهر لانهم  
له يدكروا مونة الاتفاق والظن انها محسوبة من المردود ومنهم من يخي بالشاة  
الناقة والبقرة والاسكا في سائر الحيوانات حتى الادمى وليس بذلك البعيد  
للدروس بل لا يعبدان لا يكون مثل هذا التصرف مانعا من الرد بالغيب لانه  
يعلم قبله لعدم دليل ضاحح لشمول مثله معتد به الا ان ثبت الاجماع



وان لم يرد المملوك من اخذت المستمن الجنون والمجذوم والبرص والحد  
 ما بين البيع وقام السنة كما في الصحيح وزاد في غير القرن **مفتاح** الارض هو ما  
 قيمته صحيحا ومعييا وغيره فان خالف الثمن قيمته صحيحا اخذ بالنسبة وان  
 اهل الجدة في التقوية عمل على القيمة المنتزعة من مجموع القيم التي نسبتها اليه  
 كنسبة الواحد الى عدة تلك القيم فمن القيمتين نصف مجموعهما ومن الثلث  
 ثلثه وهكذا الانشاء الترجيح لقيمة على الاخرى ولا تنفاء الوسط في نحو  
 القيمتين والاربعين والاربعين والاربعين والاربعين والاربعين والاربعين  
 قد يكون للبايع بان يفتح خيارا بعد تقيته في يد المشتري عيبا مضمونا **مفتاح**  
 اذا اشترى شيئين صفقة وعلم بعيب في واحد منهما لم يجز له رد المعيب منفردا وله  
 ردهما واخذ الارض لضرر البايع بتبعض الصفقة وكذا لو اشترى ثمان  
 شيئا ليس لاحدهما رد نصيبه دون صاحبه على المشهور خلاف الشيخ بخلاف  
 يجري العقد بين متعدد المشتري ولان التعيب جاء من قبله جنبا عن اثنين  
 وقبل ان علم بالتعد جاز التفرع والافلا وهو حسن **مفتاح** والمشتري  
 الخيار عند الرؤية اذا ظهر بخلاف الوصف للفرق في الصحيح في رجل اشترى  
 ضيعة قال لوانه قلت منها او نظرت في تسعة وتسعين قطعة ثم بقي منها قطعة  
 ولم يرها كان له في ذلك خيار الرؤية والظن انه على الفور ويسقط بالشروط  
 وكذا له الخيار لو اشترى على انها جارية معينة فكانت اقل وقيل بل الرجح

ان ياخذ بحقتهم من الثمن للشيخ قول بان البايع ان كان له ارض تقبى بالنقص  
 بجنبه فعليه الاكمال منها والاخذ المشتري بكل الثمن اوضح وفي الخبر حل  
 باع ارضا على ان فيها عشرة اجرة فاشترى المشتري وقد الثمن فلما مسح  
 فاذا خمسة اجرة قال ان شاء استرجع فضل المال واخذ الارض وان شاء رد  
 البيع واخذ ما لك لا ان يكون المجنب تلك الارض ايضا ارضون فيلزمه  
 ويكون البيع لازما عليه الوفاء بتمام البيع الحديث ولو زاد كان الخيار للبايع  
 قيل ولا فرق في ذلك بين متساوي الاجزاء وغيره وكذا له الخيار لو اشتراه من اجرة  
 فان ركب المال اقل وقيل ياخذ باسقاط الزيادة والاخرى عدم سقوط هذا  
 الخيار فيرقب مثله او قيمته وكذا لو ظهر ان البايع اشتراه مؤجلا ولم يجز الاجل  
 فله الخيار وفي النصوص منها الحسن ان المشتري من الاجل مثل ما كان البايع  
 وعمل بها جماعة وكذا له الخيار فيما اشتراه بالتام وحل الاجل وتأخر البايع التسليم  
 فيفسخ او يصير على المشهور للصحاح خلافا للحالي فاسقطه وبعضهم فاقبى القيمة  
 قيمة لان مع التعذر لان الحق هو العين فاد اعذرت رجع الى القيمة حيث  
 يعتد للمثل والمستفاد من الاخبار عدم جواز اخذ الزائد على ثمن المال من  
 البايع الا ان ياخذ منه ليشتري المضمون وحج فيغيان يولي الشراء غير المشتري  
 او يدفع البايع ليشتري المضمون بعقد جديد وبالحاجة لا يخفى من كراهة  
 الالبصير بالمسئلة وهذا الخيار ليس على الفور لاصالة العدم ولو قبض البعض

١٧ بالتحريف وان خرج عن ملكه  
 لاصالة البناء والقيام به



المفتن بدل

فله الخيار في الباقي لانه المتقدر خاصة فلا الرجوع الى التمهيد لان الضبر ضروري لا بد  
به للحسن وله الفسخ في الجميع ههنا من تبعض الضيقة والاضح ان للبايع ايضا  
الخيار مع روافد مختلفة لتبعض الضيقة عليه ايضا الا ان يكون التاخير في  
**مفتاح** وكل منهما الخيار اذا لم يكن من اهل الخيرة وظهر في البيع غير الخيرة  
العادة بالتعاقب بر على المشهور بين المتأخرين ولا ذكره القدماء ولا نص فيه  
بخصوصه نعم في خبر تعلق الركنان تخيرهم اذا غلبوا ويؤيد حديث نفى الفسخ  
فلا بأس به وهل هو على الفور او التاخي قولان ولعل الاول اقوى ويقتض  
بالشرط والایجاب لا بالتصرف اذا لم يخرج عن الملك او يمنع مانع من رده  
كالاستيلاء في الامة على المشهور وفروعه متكررة وفي كثير منها اشكال  
لعدم النص ولا ثبت به ارض باختلاف ومع ذلك فيحمل سقوط الخيار للغير  
لو بذله الغابن التفاوت لزوال الضرر بذلك وهو الاصل في اثبات **مفتاح**  
والشرط له الخيار اذا لم يف الاخر بالشرط وقبل بل ليس له ذلك الا مع تعدد  
تحصيل الشرط ولو بالرفع الى الحاكم لوجوب الوفاء على صاحبه لعدم الامر بالرفق  
بالعقود والمؤمنون عند شروطهم وجعل الشهيد اشتراط ما العف كافي  
في تحققة من غير احتياج الى عقد اخر كشرط الوكالة في عقد الرهن تابعاً  
له في اللزوم والجواز لانه كجزء من الايجاب والقبول بخلاف ما افقده العقد  
اخر كشرط رهن شيء على الثمن لانه امر منفصل عن العقد لم يوجد بعد انما

علق عليه العقد والمعلق على الممكن ممكن وهو حسن وفي فورية هذا  
الخيار وعدمها وجهان **مفتاح** والبايع اذا لم يقع التقابض ولا اشترط  
تاخير ومضى ثلثة ايام لا جاعلاً والمعتبر وكذا فيما يفسد بالميت اذا مضى  
اليوم للنص **مفتاح** ملك المشتري لا يتوقف على القضاء مدة الخيار خلافاً  
للاسكان في مطلقاً وللشيخ مقتداً اذا كان للبايع او لهما وهما اذا انقضى  
للمشتري وان انفسخ العقد والتلف من غير شرط من كان الخيار للبايع  
ومن البايع ان كان له وقبل القبض من البايع مطلقاً وفي الموقوف رجل باع  
داره على الخراج فتمتها الى سنة ردها عليه قال لا بأس قلت لمن يكون الغلة <sup>في</sup> فقال الغلة  
للمشتري الا ترى انه لو اشترقت لكان من ماله وفي معناه غيره وفي الصحيح عن  
الرجل يشتري الذابة او العبد ويشترط الى يوم او يومين فيموت العبد او الذابة  
او يحدث فيه حدث على من ضمان ذلك فقال على البايع حتى ينقضي الشرط  
ثلاثة ايام ويصير المبيع للمشتري وفي معناه المستفيض وفي رواية يستخلف <sup>بالبه</sup>  
ما رضى ثم هو برئ من الضمان وينتقل الخيار كله الى الوارث لانه حق  
الحقوق **القول** في الشفعة **مفتاح** الشفعة ثابتة في العقار بالنص والاجماع  
واشترط المتأخرون قبولها للقسمه الاجبارية تحجيز لا شفعة في سفينة ولا  
في نهر ولا في طريق ولا دالة فيها على اطلاق مع احتمالها النقية على ان  
الضرر في غير اقوى وهو مناط شرعية الشفعة فالصحيح عدم اشتراطه وفاقاً



للسيد والحلي وأكثر القدماء على شرفها في كل مبيع للعموم وخصوص المرسل  
وبعاضه المرسل الآخر وما يدل على فيها عن الحيوان في المعبرة وإصالة عدم  
التسلط على مال الغير إلا المتفق عليه ومنهم من اثبتها في العبد دون غيره من  
الحيوان والمنقول للصحح والمسألة محل اشكال وكيف كان فيشرط فيها الشككة  
بالفعل فلا يثبت الجواز بلا خلاف متا ولا في المسموم للنصوص المستفيضة  
خلافًا للعامة وهو شاذ وإن يكون الاختقال بالبيع فلو جعله صداقة أو صدقة  
أو هبة أو صلحًا فلا شفعة على المشهور خلافًا للاسكا في عدم دليل على التخصيص  
مع اشتراك الجميع في الحكمة الباعنة وهي دفع الضرر عن الشريك وتضمن  
النصوص ذكر البيع لا ينافي ثبوتها بغيره وهو قوي ان خصها بالمعاوضات  
المحصنة لان اخذ الموهوب مثلا بغير عوض بعيد وبخارج عن مقتضى الاصل  
وكانت غير الهبة ولعتبر ان يصير حيث نقاها عن المنقول بالصدق وإن يكون  
الشفيع مسلما اذا كان المشتري مسلما لانه تسلط على سبيل القهر وإن يجعل الله  
للكافرين على المؤمنين سبيلا وفي الخبر ليس لليهودي ولا النصراني شفعة <sup>بغير</sup>  
على المسلم للاجماع على ثبوتها لهما على غيره وإن يكون قادرا على الثمن ولو  
بالاقراض غير مما حل ولا هارب فيسقط حقه وإن ادعى غيبة الثمن أجل ثلاثة  
ايام فان لم يحضره بطلت وإن ذكر انه سبلا آخر أجل مقدار ذهابه اليه واخذ  
وعوده وثلاثة ايام كذا في الحسن وعليه العمل وإن يكون الشريك ولحا فليقتط

مع الكثرة على المشهور للصحح وغيره خلافًا للاسكا في فأنبت معها مطلقا <sup>للصححين</sup>  
وغيرهما وجعلها على قدر السهام وجوزها على عدد النخلاء والصدوقا وثبتها  
معها وغير الحيوان خاصة للصحح وجعلها على عدد الرؤوس وفي البحر الشفعة  
ثبتت على عدد الرجال والمسألة محل اشكال **مفتاح** لو باع المشفوع وغير  
الشفوع صفقة يثبت الشفعة في المشفوع خاصة دون غيره اتفاقا وإن كان  
غير المشفوع من مصالح المشفوع الا اذا كان طرفيا او شرا فثبت في الجميع بلا  
خلاف للصححين وكذا اذا كان من جملة المرافق كالابواب المنبثة في الدور  
وبالحلقة ما يتناول المشفوع عادة **مفتاح** لو كان بعض المشفوع وقفا فله  
ثبوت الشفعة للموقوف عليه او وفي الوقف من ناظر او حاكم احوال مبنية على  
استقال ملك الموقوف الى الموقوف عليه وعده فان لم ينقل لم يثبت لعدم الشككة  
وان انتقل فان اشترط في الشككة التملك التام فكذلك ايضا وعليه المحقق والشيد  
والاثبت وعليه السيد حتى جوز للامام وخلفائه المطالبة بشفعة الوقوف  
التي نظرون فيها على المساكين او المساجد ومصالح المسلمين والحلقة اثبتها  
مع وحدة الموقوف عليه خاصة واختصاره المتأخرون وهو حسن سيما على  
اشتراط اتحاد الشريك في الشفعة **مفتاح** يجب المبادرة الى المطالبة بالشفعة <sup>عند</sup>  
العلم بها على ما جرت العادة به فان لم ين غير عد بطل حقه عند الاكثر بلا <sup>ع</sup>  
الشيخ عليه الاجماع ولجبران عاقبان وظاهر الحسن السابق المتضمن للثلاثة



ايام واستلزام الترخي الاضرار بالمشتري وقيل لا يبطل الا ان يصرح بالانقطاع  
ولو يطاول المدة فهو قال الصدوق والحلي والسيد نقل عليه الاجماع وطهارة  
عدم الفورية وثبوت الشيء على ما كان وعدم بطلان الحق بالامساك عن طلبه  
وفي الادلة من الطرفين نظرا الى ان مخالفة الشفعة للاصل يقتضي المصير الى  
الاول وان كان تاخير لعذر عن المباشرة وعن التوكيل لم يبطل وكذا لو ترك  
لتوقفه كثرة الثمن فبان قليلا وان الثمن ذهب فبان فضة او انه اشترى  
النصف فبان الربع او بالعكس او ان المشتري واحد فبان اكثر او بالعكس  
او خذ ذلك لاختلاف الاغراض في مثل ذلك والغائب المطالب بعد حضور  
ولان طال زمان الغيبة الامع تمكن منها في الغيبة بنفسه او وكيله وكذا لو لم  
ان يطالبها للمولى عليه مع الغيبة سؤا في الحال او بعد بلوغ الضمي والفاقة  
المجنون او رشد الشفيع لان التأخير يقع لعذر وتقصير المولى بالتخلي لا يسقط  
حق المولى عليه وليس الحق بمجرد اعدا الكمال بل مستقر او لما المجتهد داهلية  
الاخذ وفي الخبر وصح اليتيم بمنزلة ابيه ياخذ له الشفعة اذا كان له فيه  
رغبة وقال الغائب شفعة والمرضى الغير المتمكن من المطالبة كالغائب وكذا  
المجنون **منفاج** لا يسقط الشفعة بتقابل المتبايعين حصول الاستحقاق  
بالعقد وليس لها اسقاطا فالتدليس باق على المشتري نعم لو رضي البيع ثم  
تقايلا لم يكن له شفعة لان الاقالة فسخ وليست ببيع ولا تصرف في الشراء

وان وقع صحيحا الوقتية كسبق حق الشفعين فله ابطال التصرف المناق فان كان  
بيعا تخير بين اخذ من المشتري الاول والثاني وكذا الثالث فلان اذا ان  
كان وفي سقوطها يبيع الشفعين حصته اقول فالعلامة نعم والمحقق لا ي  
الشيخ ان باع بعد العلم سقط الاول وفي سقوطها يعفو عنها قبل البيع  
او حضوره عليه او اذنه للمشتري في الاتيان او مباركة له او للبايع قولا  
والاصح عدم سقوطها الا بالنصيح به بعد ثبوتها او اخلاله بالفورية **منفاج**  
هل يستحق الاخذ بالعقد بناء على ان الانتقال يحصل به اوبه وبانقضاء  
الخيار لانه وقت اللزوم قولان اما لو كان الخيار للمشتري خاصة فانه  
يستحق بنفس العقد لتحقيق الانتقال وفي سقوط خياره وجهان وظاهر **كث**  
ذلك اما خيار البايع فالاصح عدم سقوطه بالاخذ لاصالة البقاء واما  
ياخذ الشفعين من المشتري ودركه عليه دون البايع لا تقطاع ملكه عنه  
بالبيع نعم لو كان في يد البايع لم يكف المشتري قبضه منه فراقباضه  
للشفيع لحصول الغرض بدون ذلك فقبض الشفعين كقبضه وليس للشفيع  
فسخ البيع واقالة البايع اذا استقاله لان العقد لم يقع معه فلا وجه لتسلطه  
عليه ولانه ان ينقص حقه بل ياخذ الجميع او يدع لان حقه المجموع **حيث**  
مجموع ولما في بعض الصفقة من الاضرار بالمشتري والمباشرة الشفعة  
لرفع الضرر وهل يجب عليه تسليم الثمن او لا امر يتقاضان معا وجهان



يدفع الشفع مثل الثمن ان كان مثلياً والافقته على الاصح لعبور الأدلة  
ولان القيمة بمنزلة العوض المدفوع وقيل بل يسقط مع تعدد مثل المعبرين  
ولا دلالة فيهما وهل المعبر قيمة وقت العقد والوجوب حيث تعدد العين  
او الاشياء منها اقول منبوية في الضعف ولا يلزم ما يفهمه المشتري من لالة  
او وكالة او غير ذلك من الموقف لانها ليست من الثمن وان كانت من توابعه  
ما لو زاد الثمن بعد العقد ونقص منه فانه لا يلزم ذلك الا اذا كان في زمن  
الخيار على قول الشيخ لانه بمنزلة ما يفعل في العقد ويشترط في اخذ الشفعة  
علم الشفع بالقرح جنساً وقد اوصفاً تفصيلاً من العز فلو كان محجراً ولا بان  
نسبه المشتري نحو ذلك سقطت الشفعة **مفتاح** لو عاب المبيع قبل طالبة  
الشفعة فهو بالخيار بين الاخذ بكل الثمن او الترك على المشهور للخبر وقيل بل  
يضمنه المشتري ويصير اذا عاب بفعله وان عاب بعد المطالبة ضمنه المشتري  
خلافاً للمبسوط بناء على انه لا يملك بالمطالبة بل بالاخذ وان تلف منه شيء يقابل  
بشيء من الثمن ضمنه مطلقاً على الاقوى والتماء المنفصل للمشتري كما ان  
المتصل للشفيع لان نزول الملك لا ينافي ملك التمام كذا قال **مفتاح**  
قيل الشفعة حق من الحقوق المالية يقع المصالححة على اسقاطها والتوارث  
بها للعمومات وكحديث ما ترك من حق فلوارثه خلافه للشيخ والفاضل  
الطبري في تجر لا يورث الشفعة وهو ضعيف ويقسم على سهام الورثة وقيل بل

على رؤسهم وليس شيء ولا يسقط بفعل البعض بل الباقي اخذ الجميع **القول**  
في الشفعة قال الله تعالى وان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث **مفتاح**  
الشركة ثابتة بالنقض والاجماع ويعبر فيها عدم الامتياز ويكون في العين والشفعة  
والحق وتخصل بالارث والعقد والمزج والحجارة وقد يقصد بها التجاوز في  
بالعناية فيعتبر اشتراكهما في العمل فان اخضع به احدهما فان جعل في قبالة  
عمله زيادة ربح فهو قراض والا فهو معونة وتبرع **مفتاح** لا يشترط تساوى  
المالين في القدر ولا العلم بتساويهما او تقاومهما او نسبة احدهما من الآخر  
ولا مقدارهما كمهما واحدهما اذا امكن معرفته بعد لان الحق لا يحد وهما  
فالاثنان مشتركة مجهولة بينهما على الابهام كالمتمنات **مفتاح** لا يجوز لاحد  
الشركاء التصرف في المشترك الا مع اذن الباقيين فيقتصر على المأذون به من  
مع التعدي لا بد منه لانه امانة في يده الا اذا سمع من الانسحاق به اذا ضرر ولا  
ضرر وكل منهم الرجوع في الاذن لانها جائزة ومن ثمة لا يلزم شرط التأجيل فيها  
وانما فائدة عدم جواز التصرف بعد الاجل لا غير وهل يتوقف العارة على اذن  
الشريك ام يجوز وان منع قولان الاول انها تصرف فيستوفى على الاذن والثاني  
انها تنفع واخسان في حق من غير عزمه في نفقته ولا ضرر عليه بوجه ورتبها بفرق  
بين كونها بالالة المشتركة والالة اخرى فلا يشترط في الاول لبقائه مشتركاً  
كما كان بخلاف الثاني ومع اعتبار الاذن لو خالف وعبر فيه الشريك بقضه



الاظهر ان عمر بالالة المشتركة لان هذه ايضا تصرف في ملك الغير وهو الذي  
كالاول وان عمر بالالة المختصة فالشيخ يحترق مطالبته بقصد اعطائه  
نصف القيمة وقيل بل التحجير للباني ومع اعتبار الاذن لو امتنع الشريك  
عند رفع امره الى الحاكم لخصه على المساعدة او الاذن فان امتنع اذن الحاكم ولا  
يجب على الشريك المشاركة في العمارة الا لا يجب عمارة المال المختص بالمشارك الى  
ولا الاتفاق فيها لذلك فلا يجبر على احدهما فان اختار الشريك عمارة تجانا  
فعل والآنك ولا فرق في ذلك عندنا بين كون المشترك ذا غلة تفوق غلته  
بعمارة ام لا كذا قالوا في بيعي تقييده بما اذا لم يكن ضررا ولا ضررا ولا ضررا **مفتاح**  
الربح والخسائر باعان المال ولو نظرنا زيادة لاحدهما مع تساوي المالكين والتساوي  
مع التفاوت فاقول ان التها بطلان الشرط خاصة وجعل الزيادة بالاختيار  
الرجوع فيها ما دامت العين باقية بناء على ان الشرط الفاسد لا يفسد العقد بل  
الصحة مطلقا كما ذهب اليه السيد العلامة سيما اذا جعلت الزيادة لمن  
لزيادة عمل عماله بالعمومات من وجوب ايفاء العقود ولزوم الشرط **مفتاح**  
فالواشتركا في الاعمال بان يكون بينهما كل ما يكتسبان بايديهما **مفتاح**  
يتشارك الفضل انفق عملهما واختلف لا يتشارك واحد يدينه ومنافعه  
فيختص بفوائدهما لو اشتركا في مالين متميزين وكذا الواشتركا بالمفاوضة  
بان يكون بينهما كل ما يملكان وما يدينان من عمره ويحصل لهما من غنم

يتشارك

لاشتماله على غير عظيم وكذا الواشتركا بالوجه بان يشتركا وجهان عند  
الناس لا مال لهما يشتركا في الذمة الى اجل فبايرجان بعد اداء القرض بينهما  
او يشترى وجهه في الذمة ويفوض بيعه الى حامل ويكون الربح بينهما او يبيع  
الوجه مال الحامل بزيادة الربح ليكون بعض الربح له خلافا للاسكان في الاول  
قالوا ولو اذن احدهما الاخر في الشراء فاشترى لهما اصاله وكذا في بيعه ولم  
يحدد نصا في هذا الاحكام وما استدلوا به على المنع لا يخفى من ضعفه ولا مانع من  
الصحة مع التراض والتشارك **مفتاح** اذا كان المشترك دينافا وفي  
احدهما منه شيئا شاركا الاخر فيه على المشهور للاخبار ولان كل جزء من المشترك مشترك  
فكل ما حصل منه كان بينهما خافا للحال حيث يجوز لكل ان يقبض حقه من دون  
مشاركة الاخر محتجا بوجه واعتبار لا يخفى اكثرهما من قوة **مفتاح** يكره مشاركة  
الكفار لان اموالهم ليست بطيبة يدعون الخمر ويتعاملون بالزبارة في  
الصحيح لا ينبغي للرجل المسلم ان يشارك الذي لا يبضع بضاعة ولا يوزع  
وربعة ولا يضيف المودة وفي الخبر لا ان يكون تجارة خاضرة ولا يغيب عنها  
والحق العلامة بهم من لا يتوزع للمحرمات كالزبارة والخمر من المسلمين لوجود  
المقتضى **القول** في القسمة قال الله تعالى واذا حضر القسمة اولو القربى الآية  
**مفتاح** الحاجة داعية الى تجوز القسمة اذ قد تبرز الشراكاء وبعضهم بالمشاركة  
او يريدون الاستبداد بالتصرف وهي عندنا تميز حق وليست بيعا وان التملك



المكبر بالوزن و

على رد لدخول الاجار فيها في غير تلك الافراد التي يدخلها في البيع وتقدر احد  
التصيين بقدر الاخر مع تساويهما بخلاف البيع ويظهر الفايد في الشفعة  
وفي بطلانها بالفرق قبل القبض فيما يعبر فيه المتعاقب قبله في البيع وفي  
الوقف من الطلق وخيار المجلس وقمة الوزن الكيل في الربوي وغير ذلك  
**مفتاح** المقسوم ان لم يكن في تعدله رد ولا ضرر لاجل المنع لان الانسان له  
ولا يله للاشفاق بماله والافراد اكل نفعها يسمى قسمة اجار وان قسمت اجارها  
لم يجبر اذا ضرر ولا اضرار والرد معاوضة محضة يستدعي التراضي ويست  
قسمة تراض وان اقتص الضرر باحدهما الجار الاخر دونه وهل يحقق الضرر بقصا  
القيمة مطلقا ومع التفاضل او بعدهم الاشفاق مطلقا والذي كان مع  
الشركة اقول الاول يشمل المثل كالحبوب والادهان والقيم كالدار المنققة  
الابنية والارض المتشابهة الاجزاء ونحوها وهل يشمل الاعيان المختلفة  
التي يمكن تعديلها بالقيمة متايعدا شيئا واحدا كالارض المختلفة الاجزاء في  
قوة الانبات والقرب من الماء ونحو ذلك والبستان المختلفة الاجزاء والدار  
المختلفة الابنية الاشهر نعم وقبل لا اختلاف الاغراض والمنافع والاول  
اصح اتماما بعد شيئين فصاعدا ان كان عقارا كالدار المتعددة والدكاكين  
فهو من القسم الثاني على المشهور خلافا للقاضي في الدور والافرة للتشا  
هيبة  
في الرغبات ولا ارشاد في الدكاكين المتجاورة تنزلا لها منزلة الخان الواحد

للمثل

المشتمل على سبوت متعددة وهو مذهب جماعة من العامة وان لم يكن عقارا  
كالعبد والدواب والاشجار والنباتات كانت من نوع واحد وامكن القسمة  
عددا او قيمة فهو من الاول عند الاكثر والافرحان والمشهور في الحبوب المختلفة  
انها من الثاني **مفتاح** ان تساوت الحصص عدلت اولا بالقيمة ثم ارفع بينهم  
بان يكتب اسماءهم واعطاء السهام في رفاع فيجعل في سائر ويوزع الجاهل بالجزء  
واحدا واحدا على السهام في الاول وعليهم في الثاني وان اختلفت عدلت على  
اقلامهم نصيبا ثم ارفع اما يجعل الرفاع بعد الشركاء او عدد السهام والاول اشهر  
فيخرج على السهام ويجعل لها وزن وكذا الى الاخر فكل ما خرج له اسم احد من الشركاء  
فهو له وان كان حصته ازيد فيقدر ما يلبه من السهام حتى يستوفي الحصص والفرقة  
بالرفاع هو المعروف بين الفقهاء عمل النحر والبعاد عن التهمة والظن عند  
بل يجوز بالاقلام والورق والحصى والنوى والبررة وما يجري مجرىها الحصول القسمة  
وقد ورد بعضها في الاجار ايضا الا ان الوقوف مع المشهور اولى وفي اشراط  
رضاهم بعد الفرقة مطلقا او فيما يشتمل منها على الرد خاصة قولان ولو تراض  
على القسمة من غير فرقة جاز ذاقا للقواعد والتمتع **القول** في المضاربة  
والبضاعة **مفتاح** من دفع مالا الى غيره لتجريبه واشترط ان يكون الربح بينهما  
فهو مضاربة وقراض والعامل خاصة ضد ائنة وقرض او مالا خاصة  
قبضاعة وتبرع وان لم يشترط شيئا او فسد العقد بفساد بعض شرطه



فالرجح كله للمالك وللعامل اجرة المثل والقرض يأتي حكمه والاخران جازان  
من الطرفين وفاية اشترط التأجيل عدم جواز التصرف بعد الاجل الا في  
**مفتاح** المضاربة ثابتة بالنصوص المستفيضة واجماع العلماء الاشارة  
مناجحت ذهبوا الى ان الرجح كله للمالك وللعامل الاجرة لان الثمن تابع  
للمال والمعاملة فاسدة لجهالة العوض وهو ضعيف اذ الجهالة غير مضرورة  
كما في كثير من العقود مثل المزارعة والمساواة وغيرها **مفتاح** قيل يشترط  
في المال ان يكون دراهم ودينارين مسكوكة اجماعا ولم نجد له نصا وان يكون  
معلوما فلا يكفي للمشاهدة للعرض خلافا للمبسوط والمختلف والاعظم  
بها وان يكون معينا ولو مشاعا وفي الخبر في رجل له على رجل مال فتقاضاه  
ولا يكون عنده ما يقضيه فيقول هو عندك مضاربة فقال لا يصلح حتى  
يقبض منه وان لا يكون العامل عاجزا عن التصرف فيه وتقليبه في التجارة  
الامع علم للمالك اقاما بدونه فيضمن الجميع والقدر الزائد عن مقدوره  
على الخلاف وان يكون الرجح كله مشاعا كما يستفاد من النصوص فلو شرط  
لاحدهما ثمن معين والباقي بينهما فسد **مفتاح** يجوز تعدد كل من الطرفين  
للاصل وانقضاء المانع اما لو فاض العامل غيره فان كان باذن المالك وشرط  
الرجح بين العامل الثاني وبين المالك صح ولو شرط لنفسه لم يصح لانه لا عمل  
له ولو كان بغير اذن المالك توقف على تجارته **مفتاح** اطلاق العقد

يقضي جواز تولي العامل ما يتولاه المالك في تجارته بنفسه من عرض الثمن  
وبشره والاستيجار لما جرت العادة بالاستيجار له وابتاع للمعيب والرد بالعيب  
غير ذلك كله مع الغبطة والشهر وجوب الشراء بهين المال لما في شرائه في الذمة  
من احتمال الضرر ولان الحاصل بالشراء في الذمة ليس بربح هذا المال وجوب  
البيع فقد الما في الغيبة من التغير بمال المالك وبقي المثل لا بد منه للتضييع  
مع القدرة على تحصيل الزائد وينقد المبلد لانه في معنى الوكالة والاطلاق  
فيها ينصرف اليد وفيه نظرون الا في جواز البيع بالعروض مع الغبطة ولا يجوز  
له السفر الامع اذن المالك عندنا لما فيه من التغير في الجملة المنافي للاكتساب  
سواء كان الطريق محققا او امنا ولو شرط ان لا يسافر الا الى جهة معينة والا  
يشترى الا من ريد او لا يبيع الا منه او لا يشترى الا الثوب الفا في صح  
ولو لم يخلو من النصوص ولو خلط مال القراض بماله بغير اذن المالك خلط  
لا يميز انهم ضمن لانه تصرف غير مشروع ولو كان باذنه صح والرجح بينهما  
على نسبة المالكين على التقديرين **مفتاح** ينفق في السفر كما نفقة من اصل  
المال وفاقا للاشهر للصحيح ما انفق في سفره فهو من جميع المال واذا قد بل  
فما انفق من نصيبه وما للعموم وقيل بل الزائد عن نفقة الحضر خاصة لانه  
الحاصل بالسفر وما غيره فليس السفر علة له وقيل بل نفقة السفر كلها  
على نفسه كنفقة الحضر لان الاصل عدم جواز التصرف الا بمأذنه عليه



ولم يدل الا على الحصة المعينة له وكلاهما الجتهاد في مقابلة النصف الا ان  
ما في انفق على ما خسر الشتر وهو خلاف الظن ولو كان لنفسه وغيره غير هذا  
المال فالوجه التقسيط **مفتاح** الربح وقاية رأس المال بحجبه ما تلف من  
سواه كان الربح والخسران في مرة واحدة او مرتين وفي صفقة امرائتين وفي  
سفرة ام سفرت اذ الربح هو الفاضل عن رأس المال في زمن ذلك العقد فاذا  
يفضل شيء فلا ربح وقيل لا يحجب بالربح ما تلف من المال قبل دورانه في التجارة  
لعدم صدق مال القراض عليه بعد وفيه ان المقضه لذلك هو العقد لا  
الدوران المذكور نعم لو اخذ المالك بعد الخسران شيئا فربح بعد فلا يحجبه  
الا الخسران الباقي لانه انما يحجبه خسران رأس المال الذي ربحه بالخسران  
المطلق فلو كان مال القراض مثلا مائة فخسر عشرة واخذ المالك عشرة  
ثم عمل بها التساعي فربح كان رأس المال تسعة وثمانين لا تسعا **مفتاح**  
العامل على ان حصته بظهور الربح على المشهور بل لا يخالف منا الا ان  
الربح لما كان وقاية فلا بد لاستقرار ملكه من المخر وهو انما انضاض المال  
جميعا او قدر رأس المال وبدون حجب الخسائر اذ انفسح العقد ولم  
يظهر ربح فلا يشي للعامل الا ان يكون الفسخ من قبل المالك فليجوز  
العامل لمن لم يعمل على قول لا احترام عمله وفيه نظر وهل للعامل ان  
يبيع لو كان عرضا والحال ههنا من دون رضا المالك قولان وكذا لو طلب

ضمن

المالك منه انضاض المال فلو جاز له عليه قولان والا فري عدم قيمتها  
الا ان يكون الفسخ من قبل العامل في الثاني اما مع ظهور الربح فان انفق  
على اخذ حقه منه بغير انضاض فلا بحث والا فان طلب المالك انضاضه  
وجب على العامل اجابته لان استقرار المالك مشروط به وان انعكس  
والا فري عدمه لا مكان وصوله الحقة بقسمة العرض **مفتاح** العامل  
امين لا يضمن ما يتلف الا عن تقريط او تقدي وقوله مقبول في التلف  
لاماتته سواء في المضاربة كما في النصوص المستفيضة او البضاعة كما  
في الخبر الرجل يستبضع المال فيهلك او يسرق ا على صاحبه ضمان قال  
ليس عليه عزم بعد ان يكون الرجل امينا وفي الصحيح من ضمن تاجر اقليل له  
الاراس ماله وليس له من الربح شيء يعني اذا شرط الضمان على العامل  
يصير قرضا فلا ربح لصاحب المال وفي المغيرة في مال المضاربة الربح  
بينهما والوضيعة على المال الا ان يخالف لم صاحب المال **القول في المزارعة**  
**والمساقاة** **مفتاح** المزارعة معاملة على الارض بحصة من حاصلها سواء كان  
كل من البذر والعوامل للمالك او العامل ومشاركه وسواء كان كل من  
الارض والعمل مختصا باحدهما او مشترك بينهما والمساقاة معاملة على  
اصول ثابتة بحصة من حاصلها وفي الاخبار بها يطلق المزارعة على  
من يشتملها ورثتها يطلق على ما يشتملها واجارة الارض ايضا كالمباذلة الا



الفقهاء فرقوا بين الثلثة ويجوز ان كل منهما على حدة وخصوا اكلها بالحكم  
 الثلاثة ثابتة بالنص والاجماع وفي الصحيح عن المزرعة قال النفقة منك  
 والارض لصاحبها فما اخرج الله جل وعز منها من شئ قسم على الشرط وكذلك  
 اعطى رسول الله صلى الله عليه وآله الخرجين اياه فاعطاهم اياهما ان يعمرها  
 ولهم النصف مما اخرجت وهو ما يشمل المساقاة وعن الرجل يعطي الرجل  
 ارضه وفيها الرمان والتخل والفاكهة ويقول اسق هذا الماء واعمر ذلك  
 النصف مما اخرج قال لا بأس وهو المساقاة وفي الصحيح عن الرجل يتقبل الارض  
 بالدينار او بالدرهم قال لا بأس وهو اجارة الارض ولزومها كلها مشق  
 عليه بما هو جوب الايفاء بالعقد فلا يفسخ الا بالتقابل وانقطاع الماء  
 وفساد منفعة الارض ونحو ذلك لا يموت احدهما الاصاله الذولم و  
 الاستصحاب فان مات المالك اتم العامل العمل وان مات العامل اتم  
 وارثه مقامه ولا استأجر الحاكم من ماله او مما يخرج من حصته من يقوم  
 به الا اذا شرط على العامل ان يعمل بنفسه ومات قبل ظهور الثمرة فيبطل  
 بموته دون ما اذا مات بعده لسبق ملكها خلافا للبسوط فيبطل  
 المساقاة بموت احدهما مطلقا وهو شاذ **مفتاح** يشترط في الثلثة ان  
 يكون الفاء كله مشاعا بينهما سواء يافيه او تقاضا لا قصارا على موضع  
 النقل فلا يجوز جعل كله او بعضه للمعين لاحدهما وفي المعبرة لا يتقبل

الارض بخطة مسماة ولكن بالنصف والثلث والربع والخمس لا بأس به ويجوز  
 التبيع وجماعة استثناء البذر كجملة الحاصل واشاعة الباقي وفي المختلف جواز  
 استثناء شئ منه مطلقا والاول اشهرهما والشرط احدهما شيئا بضمه من  
 الحاصل مضافا الى الحصة المشهورة جوازه عملا بلزوم الشرط وخروج عن  
 الفاء اللازم الاشاعة وفي الاجاب ما يدل عليه وكذا كل شرط سابق يجوز  
 ان يفي بكل نوع بحصة بشرط العلم بمقدار كل نوع ولو ساقاه بالنصف ان سقى  
 بالتابع والثلث ان سقى بالسابع بطلت لاز الحصة لم يتعين **مفتاح** قيل  
 يشترط في الثلثة تعيين مدة يدرك فيها الزرع عليها او طنا غالبا فلو لم  
 يعين مدة او عين اقل من ذلك بطل لان مقتضى العقد اللازم ضبط <sup>اجله</sup>  
 والاجل الناقص خلاف وضع القبالة وتقويت للغرض منها خلافا لجماعة  
 في الامرين نظر الى ان لكل زرع امدا فينبغي على العادة كالفراض وجواز التنا  
 بعد المدة الناقصة على ابقائه وفيه ان الفراض يجوز له لا فائدة لضبط اجله  
 بخلاف القبالة والتراضي غير لازم فلا يتعلق عليه شرط اللازم وفي الخبر السنة  
 التي وجوه القبالة اصل قال يتقبل الارض عن اربابها في معلوم الى سنتين <sup>مستقاه</sup>  
 الحديث وفي جواز ازالة المالك للزرع بعد انقضاء المدة وجهان اما الاتفاق  
 على البقية جاز بعوض وغيره ولو ترك المزارعة حتى انقضت المدة لزومه  
 اجرة المثل مع تمكن المالك له منها تقويت منفعتها عليه **مفتاح** يشترط



ان يكون الارض والاشجار منها يمكن الانتفاع به عادة فان يكون طبعها ما لا يمكن  
للتقوى ان يبطل بدون ذلك وان روى العامل ولو تجد انقطاع الماء في  
الانتهاء قبل يبطل لغوات الشرط لما في المدة وقبل العامل خيار الفسخ لعدم  
الانتفاع **مفتاح** لا يجب تعيين الزرع على الاقوى للاطلاق وان عين لم يجز  
التعدي ولو فعل لزم اجرة النخل لانه غير المعقود عليه وقيل بل يتخير المالك بين  
وبين اخذ المستمع مع الارض وقيل يجوز مع التعيين ذرع ما هو اقل من **الانفا**  
الزراع ان يثار لشغره وان يزرع عليها غيره من دون اذن المالك لنقل  
الارض اليه بالعقد للارز والناس سلطون على اموالهم وقيل لا يجوز له تسليم  
الارض الا باذن المالك وساقى مثله في الاجارة وقيل انما يجوز من ارعته غيره  
ومشاركته له اذا كان البذر منه ليكون غلات الحصة منوطا به وان الاصل  
ان لا يتسلط على البذر الا المالك او من اذن له ولما المسافة فليس للعامل فيها ان  
يساقى غيره لانه لا يملك منها سوى الحصة من الثمرة بعد ظهورها والاصل فيها  
للمالك وهو فيها كالبذر في المزارعة فيعامل عليه من يملكه وهو للعامل مقتصر  
بالعرض كالارض للزارع كذا قالوا اما لو اشترط المالك على العامل ان يعمل بنفسه  
يجوز له التعدي اتفاقا لان المؤمنين عند شرطهم **مفتاح** يجوز لصاحب الارض  
والاصول ان يخص على العامل بعد انعقاد الحب وظهور الثمرة والعامل بالخيار  
في القبول والرد ويتوقف نقله اليه على عقد والشهور اشتراط استقراره على

السلامة من الافات ولا نص فيه وانكره الحق رأسا فجعله باطلا لانه ان كان  
يعا فهو مخالفة وان كان صلحا فهو لازم مسلم ام لا ان كان بعوض مضمون  
وان كان العوض من الغلة فهو باطل كالبيع وفي الصحيح ان رسول الله صلى الله  
عليه واله اعطى خبيرا بالنصف ارضها ونخلها فلما ادركت الثمرة بعث عبد الله  
بن رواحة فيقود عليهم قيمة فقال لهم اما ان نأخذوه وتعطونى نصف الثمن واما  
ان اعطيكم نصف الثمن واخذوه فقالوا هذا قامت السموات والارض **مفتاح**  
خراج الارض على صاحبها كما يستفاد من الاجارة لانه موضوع عليها وفيها ان  
السلطان لو زاد فيه زيادة وطلبها من الزرع وجب على صاحب الارض دفعها  
اليهم وكذا الكلام في المونة التي توقف عليها العمل ولا يتعلق بنفس العمل والتمية  
كأصلاح النهر والحايطة واقامة الدواليب والحلمة ما لا يتكرر كل سنة لانها  
من ممتلكات الارض والاصول دون ما يفسد صلاح الزرع ويقاوم من يتكرر كل  
سنة كالحرث والسقي والانهما وتنقية النهر وحفظ الزرع وحصاده وحفظ  
الثمرة وجداها وقيد لهما وتهدى بالحديد ولصالح موضع التسميس ونقل الثمن  
اليه ونحو ذلك فان ذلك كله على العامل لانه من جملة العمل ولو شرط الخراج  
او شيئا من القسم الاول من المونة على العامل جاز كما يستفاد من الاخبار النصوص  
والركن على كل منهما مع بلوغ نصيبه النصيب خلافا لابن زهره حيث اوجبها  
على صاحب الاصل بخلاف الحصة للاجرة وهو ضعيف **مفتاح** كل موضع حكم



في بطلان المزارعة يجب لصاحب الأرض جرة المثل ان كان البذر من الزارع  
 والحاصل ان كان البذر منه وعليه جرة مثل العامل والعامل واللاتح  
 ولو كان البذر منهما فالأصل بينهما على نسبته ولكل منهما على الآخر جرة  
 مثل ما يخصه على نسبة ما لاخر من الحصة فلو كان البذر بينهما بالنصف  
 المالك بنصف جرة أرضه والعامل بنصف جرة عمله وعوامله واللاتح  
 القياس باقي الأقسام ولو كان البذر من ثالث فالأصل له وعليه جرة مثل الأرض  
 وباقي الأقسام واللاتح الصاحبها **مفتاح** اذا سافاه على أصول فبات مستحقته  
 ولم يخرج المالك بطلت المسافاة والمرة المستحق للعامل الجرة على المساق  
 لا على المستحق ولو كان العامل عالما بالاختفاق فليس له شيء وكذا كل موضع  
 يفسد فيه العقد فان المدة لصاحب الأصل والعامل جرة المثل في الإجماع  
**مفتاح** الاجارة نائمة بالنقص والإجماع وزومها متفق عليه على وجوب <sup>النقص</sup> القضاء  
 بالعقود فلا يفسخ إلا بأجل الأسباب المقضية للفسخ لا بالبيع لعدم المنافاة  
 بالنقص له ان يبيع اذا اشترط على المشتري ان لا يقبل من السنين ما لا يرضى  
 الحسن لا ينقض البيع الاجارة والسكنى ولكن يبيعه على ان الذي يشترطه  
 لا يملك ما افترى حتى ينقض السكنى على ما شرط والاجارة فان كان المشتري  
 عالما بصحة القضاء للمدة وان كان جاهلا لا يفسخ بين الفسخ والعيب بمضائه  
 محانا كما قاله فالو لو فسخ المستأجر بعد البيع عادت المنفعة الى البائع لا للمشتري

لسبق حقه ولا بالعمدة <sup>المدة</sup> فهما كان الانتفاع الذي تضمنته العقد مكملا ولو انما  
 الانتفاع النقضان تخير المستأجر بين الفسخ والاستاكام تمام الاجرة ولا يتلف العين  
 بعد مضي زمانه من يكفر فيه استيفاء المنفعة فيضج فيما مضى ولا يتلف بعضها كذلك  
 فيضج فيما بقي وقيل يخرج بين الفسخ لتبعض الضيقة واستاكام الحصة بقسطها  
 من الاجرة ولو ائتمهم المسكن فاعادته صاحبه ومكثته منه بالافاق تبنى من المنافع  
 وان قل سقط الخيار على الاضح ولا بالعق فيستوفى المنفعة التي تنازلت  
 العقد وقيل يرجع على مولا به جرة مثل عمله في تلك المدة وهو ضعيف بالموت  
 الا اذا شرط الانتفاع بنفسه لاضالة الذم والاستصحاب وقيل بطل بر وقيل  
 يبطل موت المستأجر دون الموجر ولو شرط الخيار لهما او لاحدهما او لغيره في  
 مدة جان لعموم لزوم الشرط **مفتاح** يشترط في العين الموجرة ان يكون متبايع  
 الانتفاع به مع بقاء عينه ولا فرق بين المشاع والمقسم اجماعا لا مكان التسليم  
 واستيفاء المنفعة الواقعة الشريك والمعتبر في الانتفاع ان يكون متبايعا بماله  
 بما لا يملكه انما كان في حق استجار الذم والذاتين للترتين والتجمل والظهار الغنى  
 ونحو ذلك وكذا التفاح للشم والانتجار للاستقلال بالغير ذلك لان ذلك  
 متبايعا بصدقه العقلية ويجوز استجار المرأة للأرضاع وان كان المولى الاعظم  
 فيه اللبن وهو عين الفقة لانضمامه مع اعمال الآخر من حمل الولد ووضع ووضع  
 الثديين وفيه ونحو ذلك ولو روى النص قال الله تعالى فان ارضع لكم فامروهن



لجورهم ولعلهم لا يمتنع عليهم السلام ولأن اللبن تابع للكثرة قيمة غيره وقلة  
قيمة غيره كان هو مقصودا من وجدها وكذا الكلام في استيجار الرجل الصبي <sup>والنثر</sup>  
للاستقاء ونحو ذلك ويجوز استيجار الأرض لعمل مسجد لأنه عرض نفعه راجح  
فضلا عن إباحته نعم لا يثبت لها حرمة المسجد بذلك لأن شرطه أن يكون  
موقفاً والوقف شرطه التابيد وهو ينافي الإجارة كذا قالوا **مفتاح** بشرط  
أن يكون المنفعة مملوكة لقاتلها العيين أو منفعة قلوبا غير المالك وقت  
على الإجارة وقبل يطل والاولى الصريح ولو أجر الوصي صتيما مدة يعلم بالوغه  
فيها بطلت في المتيقن وصحت في المحتمل وإن اتفق البلوغ فيه وفي جواز الفسخ  
للصبي بعد بلوغه قولان **مفتاح** للمستأجر أن يجر غيره كما يستفاد من الأخبار  
وقيل لا يجوز له تسليم العين إلا بأذن المالك فإن فعل ضمن ويدفع الصريح رجل  
استأجر دابة فأعطاهما غيره ففقت فقال إن كان شرطاً لا يبركها غيره فهو  
ضامن لها وإن لم يسم فليس عليه شيء قبل ولا فرق في جواز إيجار المستأجر للغير  
بين أن يكون الإجارة للمالك من الأولى ولا خلاف في ذلك حيث منعوا من  
إجارة المسكن والمكان والأجير أكثر مما استأجر إلا أن يجر غيره من الإجرة  
أو يحدث ما يقابل التفاوت وفي الحسن فالرجل يستأجر الدار ثم يجرها  
بأكثر مما استأجرها قال لا يصلح ذلك إلا أن يحدث فيها شيئاً أو يفرق لا كره  
أن استأجر رحي وحدها ثم يجرها بأكثر مما استأجرها به إلا أن يحدث فيها

حدثاً أو يغير فيها عمارته وفي الأخبار في الرجل يستأجر الأرض ثم يجرها بأكثر  
مما استأجرها قال لا بأس أن هذا ليس كالحاوية ولا كالأجير إن فضل الحاوية  
والأجير حرماً وفي بعضها ولا مثل البيت إن فضل الأجير والبيت حرماً وفي المصنف  
إذا تعطلت أرضاً ذهب أوفضة فلا يقبلها بأكثر مما قبلتها به وإن قبلتها بأكثر  
والثالث فلو أن يقبلها بأكثر مما قبلتها به لأن الذهب والفضة مضمونان  
للموخر نفسه العمل أن يستأجر غيره إلا إذا شرط العمل بنفسه فإذا استأجر الغير  
بأقل مما استأجره فنفكر أنه ربحه قولان وفي الصحيح عن الرجل يقبل العمل فلا  
يعمل فيه ويدفعه إلى آخر فيربح فيه قال لا إلا أن يكون قد عمل فيه شيئاً أو يفرق  
الرجل الخياط يقبل العمل فيقطعه ويعطيه من يخطه ويستفضل قال لا بأس  
قد عمل فيه وفي غيرها إيجاراً **مفتاح** يجوز للزوجة إجارة نفسها <sup>طاع</sup> بالار  
وغيره مع إذن الزوج مطلقاً عندنا لأنها مالكة لنفسها ويدون الأذن  
أن منع شيئاً من حقوقه توقف على إجازة قطعا للنفقات وسبق حقه فإن لم  
يمنع فقولان والجواز أقرب للأصل والعقوبات والزوج إنما يملك منافع  
الاستمتاع خاصة ولو فرض تقدم الاستيجار على النكاح فلا اعتراض للزوج  
قطعا سبق للمستأجر وله الاستمتاع بها فيما فضل عنه **مفتاح** بشرط  
أن يكون المنفعة صالحة لغيره وسكناً لغيره في حيز أو مكاناً للبيع فيه آلات  
محترمة وإيجار لرجل مسكر لم ينعقد وفي الخبر في الرجل يجر البيت فيباع



فيه الحرج قال حرام اجرة وفي آخره اجرة سفيست او ابتد منه يحمل فيها او عليها الحرج  
 قال لا بأس وحمل على الجاهل باز المستاجر ففعل فيها ذلك او على ان الحمل يجوز  
 ان يكون للتحليل ونحوه **مفتاح** يشترط في المنفعة ان يكون مقدراً على تسليمها  
 فلو اجر عبد ابدا لم يصح وقال الشهيد يقع مع الضميمة ولو منعه المولى من ان  
 الفسخ فيسقط الاجرة وبين الابقاء واخذ عوض المنفعة وهو اجرة مثلهما فيجمع  
 بالتفاوت وهو زيادة اجرة المثل عن المثل ان كان **مفتاح** يشترط ان يكون  
 المنفعة معلومة اما بتقدير العمل كخياططة الثوب المعلوم وركوب الدابة  
 الى موضع معين او بتقدير المدة كخياططة شهر وركوب شهر ولا يمكن خطه  
 الا بالزمان فلا بد من تقديره كسكنى الدار والارضاع ونحو ذلك ولو قدر  
 بالمدة والعمل معا قيل بطل لان استيفاء العمل في المدة المعينة على وجه التمام  
 بحيث يمان معاقلا يتفق وهو حسن نعم لو اراد الظرفية المطلقة لم يكن  
 وقوع الفعل فيها جاز وفي اشراط اتصال المدة بالعقد قولان والاضحى العمل  
 اما لو اطلق قيل بطل وقيل يقضي الاتصال وهو حسن فيما دل فيه العرف على  
 ذلك والآقا ولو اشترط في استيجار الارض الغرس والزرع معاقلا لا بد من  
 تعيين مقدار كل منهما التفاوت ضررها وكذا لو استاجر لزرع غير <sup>سنة</sup> او غير  
 مختلف الضرر ولو قيل الاطلاق يقضي التخصيص كان حسنا ولو استاجرها  
 لينتفع بما شاء صح وتجهل لا نه تعين في الافراد وقدوم على الرضا بالاضرار لا بد

العمل كخياططة الثوب كسكنى  
 الدار بكونه مقدراً  
 على وجهه

من تعيين العقار بما يقع الجفالة والغرم وكذا الدابة وما يحمل عليها وقت السير لا  
 زهرا الا ان يكون هناك عادة فيكفي بها وكذا تعيين الضميمة للارضاع لا خلاف  
 الاول وفي هذه المنفعة كبير وضعيل بل الموضع الذي ترضع فيه ايضا وتعيين الحرج  
 اذا استاجر احدا الحرج فيها وحظر المير او نحو ذلك اذ المير قدر بالمدة وكذا انه نزول  
 البئر وسعتها والذي يستاجر العمل بنفسه مدة معينة او عملا معيناً مع تعيين اول  
 زمانه لا يجوز له العمل الغير المستاجر الا بانه كافي الحرج اذ ان الذي استاجر وليس  
 به بأس وفيما لم يحجر العادة بالعمل فيه المستاجر كالبيل اذ الميرؤد الى ضعف في العمل  
 المستاجر عليه وفي وجوب المبادرة الى الفعل مع الاطلاق قولان والشهيد على الوجوب  
**مفتاح** يشترط ان يكون الاجرة معلومة بالوزن او الكيل او العدديهما يوزن  
 او يكيل او يعدد لتحقيق انتفاء الغرم وقيل يكفي المشاهدة لانتفاء معظمها واصله  
 القيمة الاول حوط ولو استاجر له متاعا الى موضع معين باجرة في وقت  
 معين فان قصر عند نقص من اجرة شيئا جاز ولو شرط سقوط الاجرة ان لا يربو <sup>صله</sup>  
 فيه لم يحز وكان له اجرة المثل قاطعاً الا كذا للغيرين وقيل البطلان فيها لعدم  
 تعيين الاجرة لا خلاف فهما على التقديرين كما لو ابيع بتمتين على تقديرين وهو  
 اجتهاد في مقابلة الضرر في الصحيح عن رجل كثرى الذبابة فيقول اكثرتها منك  
 الى مكان كذا وكذا فان جاوزته قلت كذا وكذا زيادة ربيته ذلك قال لا بأس به  
 كله قيل ولو شرط في الثاني سقوط الاجرة مع الاخلال بالمعين ولا يجعل احد



المستاجر عليه جارتين الاجرة ح فيثبت المستر ان جاءه في العين ولا ينبغي في  
 غيره للاخلال ولو قال كل شهر كذا قبل انما يصح في شهر ويبطل في الزايد لعدم  
 انحصاره في جرم معين وقيل بطل مطلقا للغير وجهالة العوضين ولو قال  
 ان خطته فارسيًا فلك درهم وان خطته روميًا فلك درهمان لو ان عملت  
 هذا العمل في اليوم فلك درهمان وفي غد درهم قبل البتة لان كراهة من الفعلين  
 معلوم واجرة معلومة والواقع لا يخرج منهما ولا صلة الجواز وقيل بالبطلان  
 لان المستاجر عليه ليس الجميع ولا كل واحد ولا لوجيا فيكون واحد غير معين  
 وذلك غير مبطل كالبيع بثمنين نقد او نسيئة او الى اجلين نعم لو وقع ذلك  
 جعالة صح لان من الجعالة على الجهالة في العمل والمجمل ولو استاجر للعمل في  
 الاشجار بجزء من الثمرة فان كان قبل ظهورها لم يخرج قوله واحد لعدم المعلوماتية  
 بل الجود وان كان بعد وقبل بدو الصلاح بشرط القطع او بعد بدو الصلاح جاز  
 كما في البيع **مفتاح** قيل يكره لجارة الارض لزراعة بالخطاة او الشجر متاخر منها  
 للجن ان كان من طعامها فلا يخرج فيه وفي معناه غيره وقيل بالمنع ويدفع ظاهره اما مع  
 الاطلاق او بشرط من غيرها فالمنع هو جواز على كراهة الاصل وفي الصحيح لا بأس ان  
 يستاجر الارض بدولهم وتزاع الناس على الثلث والربع واقل واكثر اذ اكتفى بالخذ  
 للرجل الا انها اخرجت ارضك والقاضي على المنع لو رد النبي عشر في الصحيح وحل  
 على ما يخرج منها والاولى حمل النبي على الكراهة لشروع فيها **مفتاح** يملك كل

من العوضين بنفس العقد الا انه لا يجب تسليم الاجرة الا بتسليم العين المستاجرة  
 او بالعمل ان كانت الاجارة عليه ومعهما يجب التخييل سواء اشترط او اطلق  
 لان تسليم احد العوضين تسلط على المطالبة بالآخر بمقتضى المعاوضة الموجبة  
 للمالك ولو شرط قبضه باقبل تسليم العين المعول فيها ثلثة اقوال الفرق بما اذا  
 كان العمل في ملك الاجرة والمستاجر يتوقف على الاول دون الثاني لانه لا يتبعها  
 للمالك **مفتاح** قيل كل ما يتوقف عليه ترقية المنفعة فعله الموجب ومنه المحبوط  
 في الخياطة والمداد في الكتابة وقيل بل الواجب عليه انما هو العمل اما الاعيان الذاتية  
 فلا يبطل الا في التنازع والاستحسان فالرجوع الى العرف والى مع عدمه  
 المستاجر اما عارة المحيطان والسقوف وغسل الابواب ومجرى الماء فعلى الموجر  
 وكذلك ما حرت العادة بالتغطية بالركوب والاستعانة بالنسبة الى نوع الذبابة  
 المغينة فيجب السرج لذات السرج والبرقة لمن يعتاده وكذا الحمام والذئب ومعها  
 من الالات والسايق والفايد والاعانة على الركوب والنزول كل ذلك مع قضاء  
 العادة به وكذلك سعة الذبابة وعلفها على الاصح لاصالة عدم وجوبهما على غير ذلك  
 فان كان حاضرا الا استاذنه او الحاكم في الاتفاق ورجع عليه ويسقط الاستئذان  
 مع التقدير والاشهاد قال جماعة ان ذلك على المستاجر ولو اهل ضمن وكذلك  
 الكلام في نفقة الاجير وفي الخمر في رجل استاجر رجلا بنفقة مائة ولم يقتر  
 شيئا على ان يبعثه الى الارض اخرى فما كان مؤنة الاجير من غسل الثياب والحمام

او العمل صح وكذا في شرط الاستعانة  
 بشرط ان يكون الاجل معلوما  
 متحدا كان او كسرا ومتعددا  
 بان يجعله موقتا وفي موقت  
 استحقاق المطالبة بها بعد العمل  
 على تسليم العين



فعل من قال على المستاجر ولو شرط جميع ما ذكر على غير من هو عليه صح ولكنه لا بد من بيان  
قدرها ووضفها بخلاف ما لو وجب ابتداء فانه يرجع الى العادة الامثال **مفتاح**  
العين المستاجرة امانة لا يضمنها المستاجر ابتداء فخرط لا في المدة ولا بعدها  
لانها مقبوضة باذن المالك بخلاف القابض للصح السابق في استيجار الدابة وهذا  
وكذلك الاجرة اهلكت صغيرا كان او كبيرا او عبدا او عينا من المسلمين قيل  
ولا يجب رد العين الى المور ولا مؤنة ذلك وانما يجب بعد المطالبة بتكليف منها  
والخليفة بين يديها كسائر الامانات للأصل واستصحاب كونها امانة نعم لو حمله  
مع الطلب بعد انقضاء المدة ضمن خلافا للشيخ والاسكافي فيما بعد المدة نظر الى  
انه غير مأذون فيه فيضمنها مطلقا ويجب عليه مؤنة الرد **مفتاح** اذا افسد الصانع  
ضمن ولو كان حادثة او غير مفطر اجماعا كالفصار بحرق او حرقا والحمام بحرقه  
بحماضه او الختان بجوارحه والختان ولو احتياط واجتهد وفي المقبولة كل اجير يعطى  
الاجر على ان يصلح فيفسد فهو ضامن اما لو تلف في يد لا بسببه من غير فخرط ولا  
تعد له ضمن على الاصح لاضالة البراءة ولا لانه امين ولد لا لانه كثير من الاجراء عليه  
الاذا لو كان له يئنه على قوله كافي للصح وغيره وفي الحسن وغيره كان امير المؤمنين  
عليه السلام يضمن القصار والصانعين احتياط الناس وكان له ان يتطول عليه اذا  
كان مأمورا وقيل بل يضمن مطلقا وكذا الملاح والمكاري لا يضمنان الا ما تلف  
عن فخرط او ليس لهما يئنه كما في المقبولة ولعله دخلهما في الصانع الذي وقع

على الضمان بافساده الاجماع خلافا للشيخ فان استند الى الحسن فهو محمول على احد  
الامر من جمعا وكذا صاحب الحمام لا يضمن الا ما وقع وفخرط وفخرط او تغذى فيه  
لاصالة البراءة فتمت من حفظه ما لا يفرع مع عدم التزامه به وفي الخبر في امير المؤمنين  
عليه السلام بصلاح حمام وضعت عند الثياب فضاعت فخرطه وقاتلها هو  
امين وفي الخبر انما اخذ الجمل على الحمام ولم يأخذ على الثياب قيل ولو كان الصانع  
المفسد مملوكا واجره مولا او اذنه تغلق الضمان بكسبه الا ان يفخرط فخرطه  
ولو زادت الحماية عن الكسب ففي لزومها المولى او رقبته قولان واطلق في الحسن  
الضمان على المولى في جناية **مفتاح** اذا استعمله لعل يستاجر مثله في العادة  
او كان العامل من عادية ان يستاجر له اجرة مثل عمله ومع اتفانها لا يلتفت  
الى مدعيها ويكره الاستعمال قبل المقاطعة للنصوص منها من كان يؤمن بالله  
واليوم الآخر فلا يستعمل اجير حتى يعمل ما اجرة ويستحب المبادرة ببذل الاجرة  
للتعذر منها في الحال والاجير قال لا يجبر عرقه حتى يعطيه اجرة **مفتاح** قيل كل  
موضع يطل فيه عقد الاجارة يجب فيه اجرة للثل مع استيفاء المنفعة وبعضها  
سواء زادت المشقة او نقصت عنه لا قضاء البطلان رجوع كل عوض الى المالك  
ومع استيفاء المنفعة يمنع ردّها فيرجع بطلانها وجره مثلها **القول** في الجحالة  
قال الله تعالى حكاه **مفتاح** الجحالة ثابتة بالنقض والاجماع  
جائزة من الطرفين يفسخ بموت كل منهما فخرط قبل التلبس وبعد وعلى الاول لا يفسخ



للعامل اذا عمل له وكذا على الثاني لو كان الفسخ من قبله اذ لم يجعل له العوض الا في مقابلته  
مجموع العمل لعدم حصول الغرض الا اذا كان العمل مثل خياطة الثوب فحاط بعضه  
ثم مات او منعه ظالم فانه ثبت له حصص من العوض كما قالوه وما يجوز العبد فلا يتحقق  
بعضه شيئا مطلقا لانه لم يرد له لا ينقسط العوض على الجزاء وان كان الفسخ  
من قبل المالك فعليه الغامل عوض ما عمل مطلقا لا انما عمل العوض له تسليمه ولا  
تقصير من قبله والاصل في العمل المحترم الواقع بامر المالك ان يقابل العوض كذا  
قالوا **مفتاح** قيل يضح الجحالة على كل عمل مغلل مقصود في نظر العقلاء بشرط  
ان لا يكون واجبا بل عبادة مشروطة بالنية على ما مر معلوما كان كجياطة الثوب  
او مجهولا كذا لا يبق والضالة لم يسد الحلبة اليه كانت في عمل القراض فانه لا يعمل  
الجحالة لتحصيل الزيادة فاحتمالها التحصيل اصل المال اولى اما العوض ففيه شرط  
معاومته فلو ان المشهور ذلك لعدم الحاجة الى احتمال الجحالة في خلاف العمل  
لاذ لا يكاد يرغب احد في العمل اذ لم يعمل الجحلا فلا يحصل المقصود وفيها منع مع  
ان مبنى الجحالة على احتمال الغرر وربما لا يرد بذل شيء اخر غير المجهول عليه  
او بعضه مع الجحلا هو قد ورد في الحديث من قل قتيلا فله سلبه وهي جحالة على  
عوض مجهول وقيل يجوز الجحالة في العوض حيث لا يمنع من التسليم كصف العبد  
الابق اذ ارده ومنه سلبا المقول من غير تعيين لان ذلك معين في حد ذاته لا ينفص  
الى التنازع بخلاف جعل العوض ثوبا او دابة ونحو ذلك مما يختلف كثيرا وتفاوت

افراده قيمة تقاوت اعظما وهو اظهر **مفتاح** اذ ابلغهم العوض لانه اجرة المثل وخص  
في المشهور بغير رد الا بقر ويجعل فيه دينارا اذا اخذه في مصره وان اخذ في غيره فالقيمة  
دينارين للخمر البشوي وحمله في المبسوط على الافضل لا الوجوب وانته في  
النهاية والمقنعة وان لم يستدع المالك نظر الى الاطلاق ومنهم من الزوال  
الامر من المقدار المذكور وقيمة العبد حذر من الزوال المالك بزيادة عن ماله  
لاجل تحصيله ومنهم من الحق بالعبد البعير ومنهم من اعرض عن هذا الحكم اصلا  
لضعف مستنده جدا واختلافهم في الحكم على وجه لا يجبر العمل به **ضعفه مفتاح**  
فيل يشترط في الجاعل جواز التصرف في العامل مكان تحصيل العمل ولو عتين  
الجحالة الواحد فعل غيره لم يستحق شيئا وكذا العمل بنية التبرع او حصل الضالة  
في يده قبل الجحالة او بعدها وقبل العلم بها او من غير سعي مطلقا الوجوب التسليم  
وانتفاء العمل في الاخير وكذا لو استدعى المالك الرذ او عملا اخر ولم يستمر اجرة وفيه  
اشكال اما لو لم يستدع الرذ فلا شيء قطعا ولو تعد العامل اشتركوا في العوض  
ولو جعل لكل واحد جعالة منفردة فاشتركوا في العمل كان لكل منهم متاجل بالنسبة  
العمل ولو جعل جعلا مقينا على رده من ساعة معينة فزمن بعضها فالمشهور ان له  
من الجحلا بنسبة الساعة ولو عقب الجحالة باخرى في ذلك العمل بعينه فزاد او نقص  
العوض قبل التلبس بالعمل عمل بالاخيرة ولو كان في الانتهاء عمل بالاولى فيما مضى  
وبالاخيرة فيما ياتي ولو تبرع اجتنى بالجحلا وجب عليه ولا يرجع الى المالك **المقول**



في السبق في الحديث لاسبق الا في فصل وخف وخاف **مفتاح** قد يتناوب  
 بالنص والاجماع وفيما بينها حيث النفس على الاستعداد للقتال والعداية لما رآه  
 المتضال وان الخلاف وقع في جواز غيرها من الهانات من غير عوض وهل العقد  
 لانواعه جائز قولان وكذا في فقاره الى القول ولا يشترط به العوض ومع ذكره لا  
 بد من انضباطه بالقدم والجنس والنوع دفعا للفرديتار كان او عينيا حالا  
 او متوجلا ويجوز ان يبذل غير المتساويين اجماعا سواء الامام وغيره من يد المال  
 وغيره لا في مصلحة وان يبذل احدهما الجماعا متا او كلاهما خلافا للاسكان  
 حيث لم يجوز ذلك الا بالمثل بان يكون بينهما ثالث في التباين ان سبق اخذ  
 العوضين معا وان سبق لم يفرم اخذ النجوعا في وهو ضعيف سدا ولا **المفتاح**  
 المنهون ان يشترط في الخف والخاف تقدير المسافة ابتداء وانتهاء وكونها بحيث  
 يحتمل الدائمان قطعها ولا يقطعان <sup>نقطتان</sup> دونها وتعيينهما بالمشاهدة وعدم يتبين  
 قصور احدهما عن الاخرى وتساويهما في الجنس والساكنين فقرة وانضباط  
 موقف المرسله او بالنسبة الى المتأخرة والاستباق علمها بالركوب وان يكون  
 المتساويان من اهل القتال فلا يجوز للمرء وان يجعل العوض كله والقسط  
 الا وقرنه السابق فلا يجعل للمصلحة ازيد مما جعل للحملى او مساويا له ولا للتا  
 ازيد مما للصلى او مساويا له وهكذا الى اخر المتساويين وانما وهم هذه في  
 التحيل معرفة وهي اثني عشر خيلا اخرها الفضل وفي اشتراط التاوي في

الموقف قولان والظاهر عدمه وفاقا للمحقق لانه مبني على التراضي ولما شرط  
 الاخر فانما هي لرفع الجحالة ودفع الغرر المحصل للغاية المطلوبة منه وفائدة  
 الحكمة التي يسيها شرع **مفتاح** السبق في الفصل فثمان مبادرة ومحاطة بثبوت  
 الظاهر بالمبادرة ان يتفقا على ان يبادر احدهما باصابة عدد معين كخمس  
 من رمى عدد معين كعشرين والمحاطة ان يقابل اصابتهما من العدد المشترك  
 وي طرح المشترك منهما من زاد فيهما بعدد كخمس مثلا فهو المتأخر <sup>قوله</sup>  
 ثالث وهو الجواب وهو معناه اسقاط الاقرب من الغرض ما هو الابعد ولا بد  
 من تعيين احد الاقسام وعدد الرمي وعدد الاصابة وصفتها واهل الاوصاف  
 كثير حتى انه ذكرها في كتاب فقه اللغة بحسب اوصافها تسعة عشر اهما وتعيين  
 قدر المسافة والغرض والعوض <sup>الرمي</sup> وعدد الرمي في المحاطة خاصة دون المبادرة و  
 الاول اولى ولحوظ في الصلح قال الله تعالى والصلح خير **مفتاح** الصلح  
 ثابت بالنص والاجماع وهو عندنا عقد مستقل لا يتوقف على سبق خصومة  
 بل لوقوع ابتداء على عين بعوض معلوم كان كالبيع في فائدة نقل الملك او على  
 منفعة كان كالاجارة الى غير ذلك من احكامه لا طلاق النصوص منها الصلح  
 جائز بين المسلمين الاصلح احرلها احرلها ولا يفسر الاستثناء بنحو  
 استرقاق الحر وعده وطى الجيلة **مفتاح** ليس الصلح فرعا على غيره ولو افادنا  
 خلافا للبسوط حيث فتره على البيع والاجارة والهبة والاراء والعارية

كقولهم بعدد اصابة  
 والغرض والعوض



وعلى المختار لا يدخل في عموم الامر على قول الشيخ تابع لما فرغ عليه في التزام  
 والجواز **مفتاح** يصح مع الاقرار والانكار للاطلاق وبناء شرعيته على  
 قطع التنازع ولكن انما يصح مع الانكار بحسب الظاهر دون نفس الامر فلا يستتبع لكل  
 منهما ما وصل اليه بالصلح وهو غير محقق لانه اكل مال الباطل وانما شرع دفعا  
 لدعواه الكاذبة وحفظ النفس او العذر ومن هذا لا يقدر تراضيا ببيع كل  
 مال الغير في الصحيح اذا كان للرجل على الرجل دين فمطالبة حتى مات فصرح **مفتاح**  
 على شيء فالذي اخذته الورثة لهم وما بقي فهو لليت يستوفيه منه في الآخرة فان هو  
 لم يرض الحزم على شيء حتى مات ولم يقبض عنه فهو كله لليت يأخذه به وفيه معناه الجاد  
 اخر لهم لو كانت الدعوى مستندة الى قينة تجوزها كالموعد الذي يحظر موثره  
 ان له حقا على احد اتجه صحته في نفس الامر ويصح مع علم المصطلحين بما يتصلح  
 عليه ومع جهاتهما به دينيا كان او عينيا بالاختلاف فيرعدنا الا انه ياتي في البطلان  
 ما سلف وفي الصحيح في رجلين كان لكل واحد منهما طعام عند صاحبه لا بدري  
 كل واحد منهما اكره عند صاحبه فقال كل واحد منهما لصاحبه لك ما عندك ولى  
 ما عندى فقال لا بأس بذلك ولان الحاجة تمس الى تحصيل البراءة مع الجهل  
 ولا وجه الا للصلح ولو خسر احدهما بالجهل فان كان هو المتخلى لم يصح الصلح ونفس  
 الامر لان يعلم بالقدر او يكون للمصالح به قدر خسر مع كونه غير متعين ومع ذلك  
 فالعبرة بوصول الحق لا الصلح وهو مضمون نعم لو رضى صاحب الحق باطنا صحه فانما

وفي الموثق من رجل من رجل  
 فاما ما على بعض ما صالح عليه  
 قال ليس له الا المأذون صالح عليه صح

للمذكورة وان انعكس الغرض لم يصح زيادة عن الحق بل بقدره فمادون عكس الاول  
 ويجب على العالم اعلام الجاهل وايضا حقه اليه **مفتاح** يصح الصلح على عينين  
 او منفعة وفي الحسن الرجل يكون له دين الى اجل مستقيم فيأتيه غيره فيقول لا تقدر  
 كذا وكذا واضع عنك بقبضته **مفتاح** في بعضه وامد لك في الاجل فيما يقبض عليك  
 قال لا ارى برباسا ان له يزد على رأس ماله قال الله جل ثناؤه فللمرء من أموالكم  
 لا تظلمون ولا تظلمون وفي معناه غيره بل ويصح على مثل سقاط خيارا وحقوقا  
 في نجح وسوق ومسد ايضا واما للشهيد الثاني للعموم ولا يقبض فيه ما يعتبر في  
 الضرف اذ ليس فيه ما على البيع الاعلى مذهب الشيخ في خبر ان الزيادة قولان ولا بد ان  
 يكون العوض معلوما ليرفع الضرر واذا اختلف الشريكان بعد انتهاء الشبهة والزيادة  
 الفصح على ان يكون الرجوع والخسار على احدهما والاخر راس مال دفع للصحيح **المقول**  
 في الاقالة **مفتاح** الاقالة مستحبة مع الاستغفار بالنقض والاجماع وهي فتح العقد  
 عند افاة ايت بها شفعة لانها تابعة للبيع ويرجع كل عوض الى صاحبه من غير زيادة  
 ولا نقصان فان اشترى احدهما بطلان فانما يمتنعضاها عينيا كان الزيادة والنقصان  
 او حكما وفي الصحيح في رجل اشترى ثوبا ولم يشترط على صاحبه شيئا فذكره فزوجه  
 على صاحبه فابى ان يقبله الا لوضيعة قال لا يصلح لانه يأخذ بوضيعة فان  
 جهل فاحذره فباعه باكثر من ثمنه رد على صاحبه الاول ما زاد ولو فقد العوض  
 ضمن بمثله ان كان شيئا والقيمة وقيل بمثله مطلقا وهو ضعيف والاعتبار

وعليه



بالقيمة يوم التلف كظايره لتعلق الضمان بها فوضد وفيه وجه اخر والتماء  
المتصل بغير دون المنفصل وان احداثا حدهما في حد فاما وقع باعيا من عند  
فهو وكذا ما زاد بفعله فيقو به قبل الاحداث وبعده ويرجع بالتفاوت وان تعادلا  
في البعض فسط احد العوضين على الاخر ولا يسقط اجرة الدلال بالتقابل  
لسبق الاستحقاق وكذا اجرة الكيال والوزان والمنافذ المالك الثالث في الدنيا  
وتوابعها القول في الذين قال الله تعالى اذا تدانتم بدين الى اجل مسمى فكتبوه  
الاية وهو يشمل السلم والنسيئة والقرض وغيرها مفتاح يكره الاستدانة  
من غير ضرورة للعبارة قال الحلي محرم اذا لم يكن له ما يقضيه به لانه خدعة وهو  
قوي اذا لم يكن الذيان مطلقا على حاله والا فالكراهة شديدة ولو كان لمن  
يقضيه عنه خفت الكراهة للنقص ولو خاف التلف بدونها وجبت مفتاح  
يستحب الاقراض لما فيه من معونة المحتاج والمعاونة على البر وكشف الكربة و  
للنصوص بالخصوص منها الصدقة بقشرة والقرض بمائة عشرة ومنها  
ان القرض افضل من الصدقة بمثله في الثواب وهما بمعنى واحد والرد يقض  
اثنان ويجب الاقتصار على رد العوض فلو شرط النفع حرم وكان ربا ولم  
يفد المالك للجماع والنقص عينا كان او صفة ربويا او غيره للاطلاق نعم  
لو تبرع المقرض بزيادة في العين او الصفة جاز للجماع والمعبرة المستقيمة  
سواء كان ذلك ينبتها او لا معناه او لا للاطلاق بل الاول منصوص <sup>بالاشتراط</sup>

وعده يجمع بين النصوص المطلقة المختلفة كما فضل في المعبرة والجمعة في شيء  
منها على جواز اخذ الصحيح بدل المكسر مطلقا كما روي عن جماعة مفتاح ويملك  
بالقبض لا بالنصرف وفاقا للشهور لان النصرف هنا فرع الملك فلا يكون  
مشروطا به وليس المقرض ارتجاعا وفاقا للاكثر لان فائدة الملك التقييد <sup>بشرط</sup>  
انه كالمهبة وان الانتقال الى المنزل او القيمة انما كان لتعذر العين ولو بالملك  
فاذا امكن الرجوع الى العين يفسخ الملك حيث يمكن لا يعيدل عن الحق الى بدله  
والجواب انه مبن على جواز العقد ويأتي ما فيه مع ان الاصل في ملك الانسان  
ان لا يتسلط عليه غيره الا برضاه والثابت بالعقد والقبض المقرض انما هو  
البدل فيستحب الحكم الى ان يثبت المزيل مفتاح المشهور جواز العقد بل ادعى  
عليه الاجماع ولو شرط التأجيل فيه لم يلزم الا ان يشترط في لازم وكذا كل شرط  
سابق قيل لان القرض تبرع والتبرع يفيض ان يكون بالخيار في تبرعه وانما يلزم  
الاجل في المعاوضات وفي نظر مع انه ينفية عمومات الوفاء بالعقود والتام  
الشرط وخصوص من مات وقد اقرض الى اجل محجل وايضا يافيه قول الاكثر  
بعدم جواز الارتجاع كما ان الا ان يقال المراد بالحق ان تسلط المقرض على اخذ  
البدل متى شاء وفيه لاف في بينه وبين الذي ذكره غير انه لا يقع مؤجلا وهو  
كما ترى مع ان قوله تعالى الى اجل والحديث المذكور يناديان بخلافه مضافا  
الى العمومات فان كان اجماعا ولا العمل على الظواهر مفتاح كل ما يقاسر



اجزاءه قيمة منفعة ويتقارب صفاته ثبت في الذمة مثله كالحبوب باختلاف  
وذا تعدر ينقل الى قيمته وقت المطالبة لا وقت القبض ولا التقدير لان  
الثالث في الذمة انما هو المثل الى ان يطالب به وقيل وقت القبض بسوق علم الله  
يتعد المثل وقت الاداء وهو ضعيف وما ليس كذلك ثبت في الذمة قيمة  
وفاقا للمفهوم لا اختلاف الصفات فالقيمة اعدل ويعبر وقت القبض لانه  
وقت الثبوت في الذمة وقيل بل ثبت مثله ايضا لانه اقرب الى الحقيقة و  
يخرج من عامتين واردين في مطلق الضمان وعرضها بالخر وقيل بضمان المثل  
الصوري فيها يضبطه الوصف كالحيوان والقياس والقيمة في غير كل واحد  
والقصة يخرج من عامتين في الاول وظاهرهما الوقوع مع التراض ولا شبهة  
في جواز دفع المثل مع مطلقا **مفتاح** كل ما يضبط بالوصف يجوز اقتراضه على  
الاقوال الثلاثة وكذا ما يضبط بالقيمة على المختار والاخير دون الثاني ويعتبر  
التفاوت ليس المستباح بمثله عادة في مثل الجوز والبيض والخمر معدودة على  
المشهور للنقص **مفتاح** اذا تغيرت الذراهم والدنانير والفلس فليس  
للمقرض الا ما اقرضه ومع التقدير قيمة من غير الجنس او مع التناوب وفاقا  
للاكثر لان حكم المثل في ذلك والتصحيح وقيل بل لما يفتق بين الناس للخير  
واول الشيخ كلاما من الصحيحين والخيرين بالقيمة دفعا للتنافي والصدوق  
جمع بينهما بوجاهة **مفتاح** اذا دفع اليه عروضا على انها قضاء ولم يباعه

احتسب قيمتها به القبض بالنصوص والاجماع ولان جعلها قضاء يفتقر كغيرها  
من جنس الدين فلما لم يكن ح من جنسه فلا بد من احتسابها على وجه يصير من  
الجنس وذلك باعتبار قيمتها يومئذ سواء كانت قيمة او مزية ويدخل في ملك  
المدن يخرج القبض وان لم يباعه **مفتاح** يجب نية القضاء لوجوبه وفي  
النصوص من استدان ديناً فلم ينو قضاءه كان بمنزلة السارق والمبادرة اليه  
مع الحل والتمكن والمطالبة للنصوص المستفيضة الموكدة فان اخرج كان  
عاصيا وعلى الحاكم حسمه او قسمة له بالدين غرامة وله ضربه مع الاصل ولما  
الذين الاغلاظ في القول للخبر في الواحد يحمل عقوبته وعرضه وفتر العقوبة  
بالجنس والعرض بالاغلاظ في القول كقول باظالم ونحوه وفي الموقن كان  
امير المؤمنين عليه السلام يحبس الرجل اذا التوى على غمائه ثم يامر فيقسم ماله  
بينهم بالخصص فان اباعه فيقسم بينهم يضمن ماله في ضمانه اباخر وان كان  
معسرا فعلى الامام القضاء عنه من سهم الغارمين ان صرفه في غير معصية الله <sup>النقص</sup>  
وفي خبر ما خلا مشهور النساء وان لم يعرف صاحبا اجتهد في طلبه وقيل مع اليأس  
ينصدق عنه كما في الخبر وينوى القضاء مع الظن في الغرم كقيل مالا فان  
جاء طالب اعطيته قبل رجوع الغرم عند الوفاة والوصية به لتمييز الحق والبعد  
عن تصرف الورثة فيه وفي الخبر فان حدث بك حدث فافصح بان جاز له طاعت  
ان يدفع اليد في اخر طلب له وان انا والا فهو كسبيل مالا ثم قال ما عيسى ان



يضع بها ثم قال يوصي بها فان جاءها طالب والاخرى كسبل مالك والشيخ على وجوب  
الغرل مع الياس وان لم يحضر الوفاة وحمل على استبقاء ما يساوي الذين وفي  
الضريح اطلبه قال وقد طال اصدق عنه قال اطلبه وفي الضريح اخر لا جناح عليه  
ان يعلم الله ان يتنه الاداء **مفتاح** تقضي عن الغائب من مال اذا قامت البيعة  
عليه بالكفالة للنقض الغائب تقضي عنه وهو غائب ويكون الغائب على حجة اذا قدم  
ولا يدفع المال الى الذي قام البيعة الا بكفاله اذا لم يكن مليئا واشترط بعضهم  
الاستحلاف ايضا الحياطا واذا قضيت التبرع عابرت ذمتها بخلاف الحسن  
وان لم يخلف شيئا لم يكن معاقبا اذا لم ينفق في معصيته وكان في عمره القضاء  
كما يستفاد من الاخبار ولا يباع الذان ولا الجارية في الذين للمعبرة الا اذا كانت  
الذات كبيرة او منفعة على ما قيل **مفتاح** لا يحل مطالبة المفسر لا بحسبه ولا ما رسته  
للكتاب والاستحلاف للصدوقين والحلي فيما انفقه في المعاصي وان طوب  
بضاف الجبس جازله الانكار والحلف عن انقضاء مع التورثة ونية القضاء مع  
المكنته قاله جماعة واشترط الحلي اعلا من ذلك ايضا واذا كان مكتسبا قيل له  
بالاكتساب والانفاق المعروف على نفسه وعياله وصرف الفاضل في الذين  
للخير واختاره العلامة قال ونمى من اعساو المكتتب ولهذا يحرم عليه الزكوة  
خلافه للخلاف **مفتاح** ثبت الاعسار بفقير الغريم لكن في حقه خاضع وصيا  
البيعة مع الضحية المؤكدة المطلقة على اطلاق امره لكن بشرط ان يكون على انبا

يتضمن النفي اذ الشهادة على النقي الصرف غير مسعود لانه غير محصور ولو كان  
للاصل مال وكان اصل الدعوى مالا ولا بيعة للاعسار قيل بحسب حجة ثبت  
الاعسار لان الاصل بقاء ذلك المال في يده وقيل بل يخلف الغرماء على عدم  
التلف واذا شهدت البيعة بالتلف قضى بها وان لم يكن مطلعة على اطلاق امره  
وهل للغرماء احلاف في الصورتين اقول **مفتاح** اذا كان لكل منهما على الاخر  
واحد الجنس والصفة تقاضا قهرا وان اختلف الجنس او الوصف ولو اختلف  
والتأجيل واختلف الاجل او كانا قيمتين اعتبر التفاضل ولا ينقصر مع الى  
قبضها ولا الى قبض احد مما سواها كان المال اتمانا او اعراضا والشيخ قول اخر با  
التفصيل كما ترى المقاضاة ببيع **مفتاح** اذا اجمد الذين ووقع له عند المالك  
مال جازله المقاضاة للتقصير المستيفضة ولا ينفذ من اعدي عليكم فاعتد  
عليه بمثل ما اعتدى عليكم من كان المال من جنس الدين او من غير جنسه مع تعدد  
بالاخر عندنا العموم ويختار في غير الجنس بين اخذ بالقيمة وبين بيعه وصرفه  
في جنس الحق ويستعمل بالمعاوضة كما يستعمل بالعين والرجوع الى الحاكم في ذلك  
اولى ولو كان قد احلف له بجزءه ذلك مطلقا سقوط الحق بذلك والنقض ولما  
ما في خبر اخر جل لي عليه درهم فجدني وحلف عليها يجوز لي ان وقع له  
قبله درهم ان اخذ منه بقدر حقه قال نعم فيحصل على انه خلف من غير ان يخلفه  
صاحبه وكذا لو استودعه منه لوجوب اداء الامانات والموقوف وفي الصحيحين ان



خاتك فلا تخذ ولا تدخل فيما عنته عليه وقيل بكرة في الودعة للجمع بينهما وبين  
النصوص المناهضة لها المحرزة لذلك وفيه بعد مع ان تلك النصوص لا  
اخر غير الحمل على الكراهة وقيل لو كان لصاحب الحي بينة ثبت بها الحق عند  
الحاكم لو اقامها ويمكن القول اليه بحمل المقاضاة مطلقا لان الشايط على  
مال الغير على خلاف الاصل فيقتصر منه على موضع الضرورة وهو هنا مستغنى  
ولان المستمع يتولى القضاء عنه الحاكم وتعين متايشاء وجوابه ان النص  
حكم الاصل والمقدرة على الاستيفاء وينبغي منه تولى الحاكم مع ان في الحديث  
لي الواجب حل عقوبته وعرضه **مفتاح** لا يجوز تأخير شيء من الحقوق المالية  
زيادة لا تزياد ويجوز تعجيلها بقصان منها اياها او صلح ونحوهما كما مر النص  
بر في الضلع وبدون ذلك لا يلزم الوفاء **مفتاح** كل من في ذمته مال الغير وفي  
يده فله ان يمنع من التسليم حتى يشهد عليه وقيل بل ان كان من يقبل قوله في  
الرد فليس له الامتناع وقيل وكذا ان لم يكن على الحي بينة والاصح الاول لان  
تكليف اليمين ضرر سيما الذوى المروءات **مفتاح** يستحب لصاحب الدين الاقفا  
بالمديون وترك الاستقصاء ومطالبة ومحاسبة للنص وبراء المعسر الالية  
سيما اذا مات ففي الخبر ان له بكل درهم عشرة اذا حله فان لم يحله فانه ابد  
هو درهم بدوهم وان لا يطالب في الحمول لا يسلم عليه ولا يروعه حتى يخرج كذا  
في الخبر اما الواجب المديون اليه لا يجوز مطالبة فيه بل يضيق عليه في المطعم والشرب

الى ان يخرج لقوله تعالى ومن دخل كان آمنا كذا قالوا وان لا ينزل عليه ما من  
الاضراب والصحيح وغيره فان فعل فلا ينزل على ثلثة ايام للموت وغيره فانه قد  
كراهة وجوبه الجلي وان تجب هداية من ذمته للموت سيما اذا لم يكن مقاداة  
لفهمه والخبر ان كان يصلك قبل ان يدفع اليه مالك قلت نعم قال فخذ منه ما  
يعطيك **مفتاح** اذا مات حل ما عليه دون ما له على المشهور اما الاول فالان  
فيه تخالفاء لو اوجاز المصرف للموتية تضرر المالك والانتصر والاشياء  
وقد علق القسمة بقضاء الدين في قوله تعالى من بعد وصية توصي بها الودين  
ولانه يلزم انتقال الحق من ذمة الميت الى ذمة الورثة والحق لا ينتقل الا رضاه  
من له كذا قاله السيد والعامة فيه الاخبار منها اذا كان على الرجل دين الى اجل ومات  
الرجل حل الدين ومنها اذا مات المستقرض فقد حل مال القارض وانما الثاني فلان  
الاصول بقاء الاجل ولان الوارث انما يرث مال مورثه وهو مال مؤجل فلا يرث جالا  
وخالف فيه الجلي وجماعة للخبر اذا مات الرجل حل ما له وما عليه من الدين وهو ضعيف  
**مفتاح** اذا استدان العبد بدين مولاة الدين على مولاة وفاء المشهور للصحيح  
وقيل ان كانت الاستدانة لنفسه واعتق يستقر في ذمة الخراج بعنه لرضاء الدين  
وان اعتقت لم يلزمك الدين وهو ضعيف وان استدان بغير ذمة ففي الصحيح وغيره  
لا شيء على مولاة ويستسرع العبد فيه معجلا وقيل يتعلق بذمة العبد **مفتاح**  
من كان له على غيره حق فملك له بطل حقه تأخير المطالبة سواء كان له



اولا على المشهور للاصل وقال الصدوق من ترك سدا او عقارا او رصا في  
 فله حكمه ولم يطالب به بخاتم في ذلك عشر سنين فالقول بالخير وفي سندها  
**مفتاح** لا يجوز اقراض مال الطفل الا مع مصلحة وكف التلف فيضمن الثقة  
 المولى ويهرن عليه ويشهد له وقد ورد النص بجواز اقراض الولي عن نفسه وهو محمول  
 على المصلحة والمصلحة **القول** في الرهن قال الله تعالى فها نقبوضه وبشر <sup>الثقة</sup>  
 مبتنى على الاغلب للجماع والنصوص سيما حديث الذريح المشهور **مفتاح** القبض  
 شرط في الرهن وفاقا للاكثر لأن الذي يتن اعتبارا شرعا بالان هو المقبوض  
 وما عداه يتوقف على دليل ونحو محمد بن قيس لا رهن الا بمقبوض او الظاهر الجدل  
 الثقة كما قيل وهو صحيح فظهر ضعف الاحتجاج بالاصل والعمومات على عدم  
 الاشتراط كما فعله جماعة زعماءهم ان الوصف للارشاد انه خلاف الظاهر ليس  
 استدامة القبض شرط بالاتفاق فلو عاد الى الزا من او تصرف فيه لم يخرج عن  
 الرهانة لعدم دلالة الآية والحديث على اكد من القبض بل ربما قيل لا بد ان  
 الاعلى وجوب كونها قبض وهو خطأ **مفتاح** بشرط ان يكون عينها  
 صحيح البيع والا قباض فلا يصح رهن المنافع لانها انما استوفى شيئا متينا وكما  
 حصل منها شيئا مما قبله والمطلوب من الرهن ان يمتنع تقبضه باستيفاء الدين  
 استوفى من الرهن وايضا لا يصح قباضها الا بانها في الوين في ما يمتنع على  
 جواز رهنة على اشتراط القبض وعدمه لانه لم يكل لا وجود له في الخارج حتى

وان لم يقبض

يمكن قبضه كهيئة ما في الذم فيضري يقبض ما يمتنع المديون **مفتاح** وانما  
 يصح على كل دين ثابت في الذمة يمكن استيفاء منه وان كان عملا انما العين  
 فلا يصح الرهن عليها ان كانت امانة بالاتفاق لامتناع استيفائها بعينها  
 من شيء اخر كما هو مقتضى الرهن وكذا ان كانت مضمونة عند جماعة من اصحابنا  
 لعين ما ذكره وبما كان التوثيق بالرهن باخذ عوضها عند تلفها مع اطلاق  
 ادلة جواز الرهن على الحقوق من النصوص المعبرة وغيرها من اطلاقها  
 عن التسليم في الحيوان والطعام ويؤخذ الرهن فقال نعم استوفى من مالك ما  
 استطعت قيل ولا يرد مثله في الامانة حيث يحمل تجدد سبب الضمان لعدم  
 عند الرهن مضمونة **مفتاح** وهو لازم من طرف الزا من والا لا تفت فائدة  
 ويجاز من طرف المهرن لانه مصلحة وكل ما قيل في معنى التراضي في العقد من  
 اعتبار اللفظ الذال على الايجاب والقبول وعدمه والمعاطاة وغير ذلك يجري  
 فيه والمختار المختار كما من وكل شرط ينافي مقتضى الرهن او كان غير مانع في الشرع  
 فهو فاسد وما عداه صحيح يجب الوفاء به وذلك معلوم ومتناصف **مفتاح** لو رهن  
 على مال رهنا ثم استدان اخر وجعل ذلك عليهما جاز لعدم المنافع ووجود القضي  
 من التوثيق والامتناع سيماع زيادة قيمته على الاول ولا يشترط الفسخ في التجديد  
 بل يتم بعقد جديد وكذا لو رهن على المال الواحد رهنا عرفيا عدا وان كانت  
 قيمة الاول تفي بالدين لجواز عرض ما يمنع من استيفائه منه وزيادة الاتفاق

ورد بان كان قبضه

بل ورد في المستفيضة المعبرة  
 جوازها على خصوص المضمون



والتوثيق **مفتاح** الرهن امانة في يد المرهن لا يضمن مع التلف الا بالتقريط <sup>ي</sup> القيد  
 بالاجماع والمعتبر وليس لاحدهما التصرف فيه الا باذن الاخر اجماعا لا تصرفا  
 يعود نفعه عليه بل يرضى به اذا كان من جهة الرهن الصحيحين حيث جوز الوطى  
 له ولو اذن احدهما في البيع فباع الاخر بطل الرهن لزوال تعلقه ولا يجب جعل  
 القين هنا الامع اشتراط ذلك اما اذا التفت ستلفا انا فاقضه العوض كان  
 العوض كان العوض هنا الامكان الاستيفاء برودة خروج عن الغرض لكنه  
 يبطل وكالة المرتهن في الحفظ والبيع ان كانت لاختلاف الاعراض في ذلك  
 باختلاف الاموال وقالوا الوضوف المرتهن فيه ركوب او سكنه ضمن ولو امره  
 فيما له اجرة والمثل والقيمة فيما يضمن كذلك كالتين وفي الصحيح ان كان يعلفه  
 فلان يركبه وان كان الذي رهنه عنده يعلفه فليس له ان يركبه وفي التنزي  
 الظاهر يركب اذا كان موهوبا وعلى الذي يركب نفقته والدتر يشرب اذا كان  
 موهوبا وعلى الذي يشرب نفقته وعلى الشيوخ والتجلب وحمله اخرون على الاذن  
 في التصرف والاتفاق مع شأوى الحقيقين **مفتاح** ما يحصل الرهن من فائدة  
 فهي للرهن بل بخلاف تبع الاصل والمعتبر ويدخل في الرهن ان كانت متصلة  
 لا يقبل الانفصال كالسمن والطول اجماعا وكذا ان كانت منفصلة كالغرق  
 والولدا وقبل الانفصال كالشعر والصوف على المشهور لتبعية الاصل كما  
 يتبع ولد المدبرة ونقل الاجماع من السيد والخلق خلافا للعلامة وجماعة من

الحقيقين لاصالة عدمه ولان الاصل في الملك ان يتصرف فيه ما لك كيف  
 يشاء خرج منه الاصل بوقع الرهن عليه فيبقى الباقي وتبعية الاصل في  
 الملك لا في مطلق الحكم وتبعية ولد المدبرة لتغليب جانب العنق ولو شرط المر<sup>تهن</sup>  
 دخها او الرهن خروجها ارفع الاشكال وما كانت منها موهوبة حالة  
 الرهن لم يدخل فيه الا بالاشراط او الاتصال الغير القابل للانفصال عند الاكثر  
 خلافا للاسكا في حيث دخلها مطلقا تبعا للاصل وقيل يدخل مثل الصوف  
 كالبخر وهو حسن **مفتاح** اذا حل الدين فان كان المرهن وكما اجاز له البيع  
 من غيره ومن نفسه خلافا للاسكا في الثاني لتطرق التهمة وهو ضعيف والا  
 طلب من البيع او الاذن فيه فان فعل والا وقع امره الى الحاكم ليلزم من البيع فان امتنع  
 كان له حبسه وان يبيع عليه لانه على المستمع قيل ولو لم يكن اثباته عند الحاكم  
 لعدم بينة مقبولة او حاضرة او قديمة الوصول الى الحاكم لعدم اولى بعد التحمل  
 جواز استغلاله بالبيع بنفسه واستيفاء حقه كما لو ظفر بغير جفس حقه من مال  
 المدين الجاحد مع عدم البينة وفاقا لجماعة وكذا الخاف وجود الوارث ان  
 اعترف وكذا ان غايضا حقه عينة منقطعة لا يطمع في رجوعه وفي الوثوق  
 عن الرجل هزها ثم انطلق فلا يقدر عليه اتباع الرهن قال لا حجة بحج<sup>جه</sup> صا  
 وفي معناه موثق اخر وفي الصحيح عن الرجل يكون عنده الرهن فلا يدري لمن  
 هو من الناس فقال لا احب ان يبيع الا حجة بحج صا حقه فلو كان كان



فيه نقصان فهو اهلون لبيعه فيخرج فيما نقص من مال وان كان فيه فضل فهو  
اشبهها عليه ببيع وبيعت فضله حتى يجئ صاحبه وفي الصحيحين عن رجل  
يكون له الدين على الرجل ومعه الرهن اشترى الرهن منه فالرهن والمرهون  
احق باستيفاء دينه من سائر الغرماء سواء كان الرهن جيا مجرى اعلية ومنا  
على الاشهر لسبقه لعل حقه بالعين وقيل هو غير سواء اذ كان ميتا للغير  
**مفتاح** لا تبطل الرقابة بموت احدهما لانها لازمة من جهة الرهن وعن  
المرهون لكن اذا مات احدهما كان للاخر الامتناع من تسليمه الى دائره وكذا  
الوارث الامتناع من تسليمه الى عدل ليقبضه لها كذا قال **مفتاح** قالوا  
احق المجني عليه في المرهون الجاني اولى من حق المرهون لتعينه في الرقبة فلا  
بدل له بخلافه ولتقدمه على حق المالك فعلى غيره اولى ولتقر ببحث له  
الاستيفاء بدون مراجعة المالك بخلافه **مفتاح** يجوز رهن مال الغير  
باذنه اجماعا قيل ويضمن الرهن وان تلف بغيره يربط لانه عرضة للاضرار  
بالرهن وللمالك الجار على امتكاه مع قدرته منه والحلول لانه عارية  
والعارية غير لازمة ما قبل الحلول فليس له ذلك اذا اذن فيه للمرهون مع  
الحلول واعصار الرهن ان يبيع ويستوفي دينه منه ان كان وكلا في البيع  
والاباع الحاكم اذا ثبت عنده الرهن سواء رضى المالك بذلك او لا لان الاذن  
في الرهن اذن في لوازمه التي من جملتها بيعه عند الاعسار **القول** في الضمان

الكلان وضعه عند احد شيوخه بل انما هما  
عليه وان تشا طلقوا وشكرا وشكرا

قال الله تعالى حكاية ولمن جاء به حمل عير وانابه زعيم **مفتاح** الضمان ثابت  
بالكتاب والسنة والاجماع ولا يقع معلقا عندنا عملا بالاستصحاب الاعلى  
رضاء المضمون له ويستترط فيه ذلك كما يشترط رضاء الضامن وفاقا  
للاكثر لان حقه ينتقل من ذمة الى اخرى والناس يختلفون في حسن العاقلة  
وسهولة القضاء فلو لم يغير رضاء لزم الضرر والغرب للصحح اذا رضى الغلام  
فقد برئت ذمة الميت خلافا للشيخ في احد قوليه للغير وهو قاصر الدلالة وما  
رضاء المضمون عنه فلا يشترط اجماعا نحو اداء الدين بغير اذن المديون  
فالترام في الذمة اولى والاخوة فيصح عن الميت سواء خلف وفاء او لا اجماع  
والنصوص ولا معرفته ولا معرفة المضمون له فيصح عن لا يعرف الضامن له  
لا يعرف لان الواجب انما هو اداء الحق وهو غير موقوف على ذلك وللمرء  
في الميت المديون الذي امتنع النبي صلى الله عليه واله حتى ضمنه على عليه السلم  
وفيه قول اخر قيل ولا العلم بكيفية المال فيصح عما في الذمة وفاقا للاكثر  
للاصل والعمومات وظاهر الآية فان كيفية الحمل مختلفة ولان الضمان لا  
ينافي الغر لا لانه ليس معاوضة لجوار من المتبرع وجواز ضمان العهد كما ياتي  
فالاذن مرجح ما يقوم به البينة بما ينجح سابق عليه وفي لزومه ما اقر به الغريم  
كما قاله الحنفية او يخالف عليه المضمون له مطلقا كما قاله المقيد ومع رضاء  
الضامن كما قاله الشيخ اشكال اماما يوجد في كتابه وفيه قوله لا بد من ثبوت



في ذمته وانما يلزمه الثابت **مفتاح** يشترط في صحة العقد اهلية المضاف من التبرع  
وفي لزوم ملائمة ايضا او علم المضمون له باعساره ويصح من العبد باذن مولاه  
بلا خلاف قيل ويتعلق بذمته فيقع به بعد العتق لان الاذن انما هو في الالتزام  
دون الاداء وقيل بكسبه لان الاطلاق يحمل على ما يستعقب الاداء فانه المهرود  
وليس الاذن اذا القرض ان المضاف هو العبد وهذا السيد ما بدون الاذن  
فيقتضيه قولنا للصحة استفاء الضرر على المولى والمنع **الحجر مفتاح** يشترط في المال  
ان يكون ثابتا في الذمة ولو لم يستقر بعد ما الامانة فلا يصح ضمانها لانها  
لا ينتقل الى الذمة ولان الثابت فيها هو وجوب الرد وهو ليس بمال وفي الاعيان  
المضمونة قولنا للصحة الاصل وجود سبب الضمان العين والقيمة وهو القبض  
المخصوص والمنع اما رد العين فلها اثر اما القيمة فلا ضمان ما لم يرجع الا  
<sup>وان تصد بسببه لانه القيمة لا تجب بالتلف ولم يحصل وعلى التقديرين يستثنى منه ضمان العهدة لانه جائز</sup>  
بالاتفاق والنص كما اذا ضمن الثمن البائع عن المشتري او المشتري عن البائع  
اذا قبضه بحوزة ظهور البيع مستحقا وكذا الحال في البيع ويلزمه في هذه الصور  
الدرك ولا بد من ثبوت ذمته المضمون عنه حاله الضمان ولو فسخ الامر كما اذا  
ظهر فساد البيع بعد ذلك وكان القبض غير استحقاق **مفتاح** ينتقل المال الى  
ذمة الضامن ويبرئ المضمون عنه ان ضمن باذن الجماعة ما في الكل فيها  
عدا الاعيان المضمونة وانما يرجع باقل الامرين من الذي ضمنه والذي دفعه

ذمة المضمون لم يرجع الضامن  
على المضمون عنه  
4 والا فلا

على المشهور لانه وضع للرافق والموثق في الرجل ضمن رجل ضمانا لم ضامن على  
بعض ما ضامح عليه قال ليس له الا الذي ضامح عليه وفي معناه غير مخالف للاحكام  
حيث عتق الذي ضمنه ونعت المصاحح بعد وجوب اذنه عليه لانه الثابت في  
ذمته وفي الاعيان المضمونة يجوز مطالبة كل منهما اما الضامن والضامن  
وانما المضمون عنه فالوجود العين في يده او تلفها فيها وفي العهدة ان شاء  
طالب الضامن وان شاء طالب الاخر لان المقصود من الضمان التوثيق لا غير  
كذا في التذكرة **مفتاح** الحق المضمون اما ان يكون حالا او مؤجلا ثم اما ان  
يضمنه الضامن حالا او مؤجلا وعلى تقدير ضمان المؤجل مؤجلا اما ان يكون  
الاجل الثاني مساويا للاول او انقص او ازيد وعلى التقادير اما ان يكون الاجل  
الضمان تبرعا او يؤول الى المضمون عنه فالصور اثنا عشر وكلها جائزة على الاصح  
وفاقا لبعض المحققين للاصل وعموم دلائل شرعية وعنده وتحقق الغرض للطالب  
منه في الجميع ولانه كالقبضاء وبعض ذلك مجمع عليه كالضمان على المؤجل  
مطلقا كما ادعاه او بعض صورة كما يظهر من تعاليلهم المنع من الحال كما  
لتعليل بان الضمان ارفاق فالاجل لا يبرق بقبضه بتوقيع المطالبة للضامن  
فيتسلط على مطالبة المضمون عنه في الحال فينتفي فائدة الضمان وبان ثبوت  
المال في ذمة الضامن قرع ثبوته في ذمة المضمون عنه والفرع لا يكون  
اقوى من الاصل وبانه ضمان ما لم يرجع وبهذه التعاليل استند وفي المنع وكلاما

جماعة



عليه انما الاول فلتنع الخصا زيادة الضمان في الاتفاق ثم منع اقتضا الاجل  
لتوقع المطالبة مطلقا بل بشرط حلوله على المضمون عند ارضي به الرجوع عليه  
حالا وهذا يظهر ضعف الثاني ايضا مع ان الضمان كالقضاء على اقرارهم فكأنه  
يجوز للمضمون عند دفع المال بمجاله فكذلك يجوز الضمان بمجاله واما الثالث  
فلان المضمون انما هو المال واما الاجل فلا يتعلق به الضمان وان كان من  
تتابع الحق ووضاؤه الا ان دخوله حيث يدخل ليس بالثبات بل بالتبعية وهو  
حق المدين فاداري الضامن باسقاطه ويجعل الايقاع قد ضمن ما يجب وهو  
المال وهو غير سقاط الوصف ولا يرد انه غير واجب الاداء بسبب الاجل  
لان واجب في الجملة غايته انه توسع سيما مع رضا المضمون عنه **مفتاح** يضع  
الضمان عن الضامن وهكذا تحقق الشرط وهو ثبوت المال في الذمة علم  
المانع فيرجع كل ضامن مع الاذن بما اذاه على مضمونه لا على الاصل ويضع الذمة  
ايضا بان يضمن انسان كل مانع صاحب او يضمن الاصل ضامنه بما يضمن عنه  
بعينه او ضامن ضامنه وهكذا الماد ذكر فيسقط بذلك الضمان ويرجع الحق كما  
كان نعم يرتب عليه احكام كظهور اعسار الاصل الذي صار ضامنا وكما  
لاختلاف الجلول والتأجيل ونحو ذلك ومنع الشيخ لاستلزامه خبره وذا الفرع  
اصلا والاصل فرع لعدم الفائدة وذا الاول بان ذلك لا يصلح للمنافعة  
والثاني بان الفائدة موجودة كما ذكر وكذلك يتبع وحدة الضامن وتقدر

المضمون عنه والعكس مع الاتفاق اما بدونه فيقال واحد فيصح الاول خاصة  
وهذا كله ظاهر **القول** في الحالة **مفتاح** وهي ثابتة بالسنة والاجماع بشرط  
فيها رضا المحيل والمحال بالاتفاق لان من عليه الحق مختار في جهات القضاء  
فلا يتعين عليه بعض الجهات فلهما المحال حقيقة ثابتة في ذمة المحيل فلا يلزمه  
نقله الى ذمة اخرى الا برضا وكذا رضا المحال عليه على الشهور لا خلاف  
الناس في الاقتضاء والاستيفاء ورواية لا يمنع من مطالبة المستحق ومن نصبه  
وقض المحال قبض وكيل المحيل فلا وجه لاعتبار رضا من عليه الحق سيما  
مع اتفاق المحين جنسا وصفاء نعم لو كانا مختلفين وكذا الغرض استيفاء مثل  
حق المحال وجوزنا ذلك توجه اعتبار رضا لان ذلك بمنزلة المعاوضة المحل  
فلا بد من رضا المتعاضدين ومع ذلك لو رضى المحال باخذ جنس ما على المحال  
عليه زال المحذور وقيل مع اعتبار رضا يكفى كيف اتفق مقدار العقد واستقدا  
او متأخر بخلاف رضا الاخرين فانه لا ينفيهما من المقارنة لانها من لوازم صحة  
العقد **مفتاح** بشرط في ارضيهما ملازمة المحال عليه او علم المحال باعساره لما في  
عدمه من الضرر والغرض والخبر واشترط الذي يلزم ايضا قبض البعض للمحال فعلا  
بان القبول انما يتم بذلك وذا بالمنع واشترط الشيخ في احد قوليه شغل ذمة  
المحال عليه للمحيل ومنعه اخرون فجوزوا الحالة على البرئ عملا بالاصليين  
الجواز وعدم الاشتراط وتبليغ القولان على انها استيفاء واعتراض فعل



الاول يقع بدونه دون الثاني اذ ليس عليه عوض من حقه ولا بدح من رضاه البتة  
ويجوز ان يتبرع به البري فيسقط اعتبار رضا المحيل لان وفاء دينه والظاهر  
ان هذا ضمان وان وقع بلفظ الحالة لان ما ذكر من احكام الضمان ومعناه  
معناه **مفتاح** قيل يشترط في المال ان يكون معلوما عند المحيل الدفع الغرض  
ثابتا فدمته وان لم يستقر ثلثا كان اوقيتا خلافا لجماعة حيث منعوا من  
الحالة بالقياس لثبوتها ورد بانضباطه بالوصف وانضباط قيمته بتعاليه  
وهي الوجبة فالمانع مفقود وعموم الادلة يشملها واشترط تساوي المثلين  
جلسا ووصفا قولان الاول النقص من التشاط على الحال عليه بما ليس في  
دمته والثاني الاكمل وربما بينه الاشتراط على عدم رضا المحال عليه ومنع الحيلة  
على البري فاذا اعتبر اجوز لم يشترط قطعا لانه لو لم يكن عليه ذلك الجنس  
يقع فاذا كان ورضي صح بطريق اولى بل يتعين القول برمي اعتبار رضاه خائفة  
والنراضي السابق على تحول الحق الى ما في ذمة المحيل يكفي عن التراضي في  
التفاس بعد اداء المحال عليه فالشروط المهرب عنها تنفي بالتراضي **مفتاح**  
يتحول المال الى المحال عليه لجماعة وبين المحيل وان لم يبرره المحال خلافا للشيخ  
وجامعة حيث اشترطوا ابراء المحلل للرجل بحمل الرجل بما كان له على رجل اخر  
فيقول له الذي احتمل برئت من مالي عليك قال اذا ابراه فليس له ان يرجع عليه  
وان لم يبره فله ان يرجع على الذي حاله وفيه ابراء في الحديث كناية عن

الحالة بغيره عن الملزوم بالاذن فلو قضى المحيل بعد الحالة لم يرجع على الحال  
عليه لامع الاذن **القول** في الكفالة **مفتاح** وهي ثابتة بالسنه والاجماع و  
يشترط فيها رضاه الكفيل والمكفول له بالاطلاق لان الانسان لا يصح ان يلزمه  
الحق الا برضاه وكذا صاحب الحق لا يجوز ان امر شيئا بغير رضاه وبهما تم العقد  
وانما المكفول فلا يقبر رضاه في المشهور لوجوب الحضور عليه متى طلبه صاحب  
الحق بنفسه او وكيله اجماعا والكفيل بمنزلة الوكيل حيث يكره باحضاره وقاية  
الكفالة محض الحضور المكفول حيث يطلبه خلافا للشيخ والعلامة في احد قوليهما  
والحلي لانه اذا اذن فيها ابرضه لم يلزمه الحضور مع الكفيل فلم يتمكن من  
احضاره فلا يصح كفالته لانها كفالته بغير المقدور عليه وهذا بخلاف الضمان  
لامكان وفاء دينه من ما لغيره بغير اذنه ولا يمكن ان ينوب عنه في الحضور وورد  
بالمنع من عدم لزوم الحضور معه وعلى تقدير اعتبار رضاه ليس على حد رضاه  
الاخرين من وجوب المقارنة بل يكفي كيف اتفق كانه نظيره قيل ولا يشترط  
التأجيل للاصلين الجواز وعد الاشتراط خلافا للشيخ وجماعة ولا بد ان يكون  
الكفيل جازيا المصروف وان يكون المكفول مقينا فلا يصح التزديد فيه كذا  
قيل وان يكون الاجل على تقديره معلوما اجماعا اذ المجهول يوجب الغرر ولو  
سئل قبله لم يجب القول خلافا للشيخ فيما اذا اتفق القرض وكذا الكلام في المكان  
المشروط والذي يحمل الاطلاق عليه وان يكون المال متايضا فمتاين وان لا يكون



الكفالة على عقوبة من حقوق الله تعالى لانها التوثيق وحقوق الله مبنية على الاتفاق  
فقبل التوثيق ينبغي السعي في دفعهما مهما امكن وبعد يجب اقامتها في الحجر الخاص  
والعالم لا كفالة في حد **مفتاح** ان سله تسلما فاقا فقد برئ بالاتفاق وان امتنع  
كان له حبسه حتى يحضر ما يؤدى ما عليه قاله الشيخ وجماعة حصول الغرض من  
الكفالة قالوا هذا فيما يمكن اخذ من الكفيل كالمال وانما ما لا يمكن كالعضا  
ورزقيه المنة فلا بد من الاحضار مع الامكان والا فان كان له بدل كالدية  
في القتل وان كان عمدا ومهر مثل الرزقيه وجبا البذل وقاله اخرون لا  
يتعين على المكفول له قبول الحق بل الزامه بالاحضار مطلقا لعدم احضار  
الاعراض في اداء الحق وكيف اتفق خصوصاً فيما يدل اضطراراً وهو لا يرى  
كمدل عليه الاخبار منها ان امير المؤمنين عليه السلام يكفل بنفسه رجل فحبسه وقال  
اطلب صاحبك وفي رواية ليس على الضامن عزم العزم على من اكل المال  
فان رضى المكفول له بالمال واداه الكفيل باذن المكفول عنه جاز له الرجوع عليه  
كمزادى الذين باذن من عليه وكذا ان كفل باذنه ولم يمكنه احضاره ولا المراجعة  
اليه لان ذلك من لوازم الكفالة فاذا فيها اذن في لوازمها وفي غير الصورة بين دليل  
الرجوع لان الكفالة لم تتعلق بالمال بالذات بخلاف الضمان اذا كان المكفول  
غائباً انظر بعد الحلول والمطالبة بمقدار ما يمكنه الذهاب اليه والعودة به و  
لو انقطع خبره لم يكلف الاحضار لعدم الامكان فلا شيء عليه لانه لم يكفل للمال

ولم يقصر في الاحضار وكذا اذا مات او سلم نفسه او سلمه اجنبى فبرئ الكفيل  
لو تكفل رجلين لم يبرأ بالتسليم الى احدهما وهو ظاهر ويجوز تراعى الكفالات  
دون دورها ووجهه ظاهر وينفرد على ذلك في ابراه بعضهم بتسليم بعض دون  
بعض يظهر بالتأمل **مفتاح** من اطلق غيره مما يد صاحب الحق فهو ضمن احضاره  
او اداء ما عليه لانه غصب اليد المستولية المستحقة من ضلعتها فكان عليه اعادة  
او اداء الحق الذي يسببه يثبت اليد عليه كذا قالوه ولو قيد جواز الاداء بعدم  
امكان الاحضار ويقضي التحجير اليه لكان اولى **القول** في قتل المدينون  
**مفتاح** وهو ثابت بالنص والاجماع ويشترط في ان يكون امواله مع معوضاً  
الذيون قاصرة عن ديونه فلو كانت مساوية لها او زائدة لم يحجر عليه اجماعاً  
وان يكون الدين حالة فلو كانت مؤجلة لم يحجر عليه وان لم يف مالها لم يحجز  
وجدان الوفاء عند المطالبة ولو كان البعض جالاً اعتبر القصور عنه خاصة في  
الاسكان في مجاول المؤجلة قياساً على الموت ضعيف وان يلقس الغرماء وبعضهم  
الحجر الحق لهم فلا ينبغى الحاكم عليهم به وكذا الوصال هو الحجر على المشهور في  
يجوز له لان فيه مصلحة لكافة مصلحة لهم والحجر النبي صلى الله عليه واله على معاذا  
بالتماسه خاصة ومع تحقق الشرط يمنع من التصرف المالى المبتدأ الا ما يفيد  
تحصيلاً ولو اقر لاحد يدين سابق او عين صح لعموم جواز اقرار العقلاء وهل  
يشارك المقر له الغرماء اربعة اقوال ثالثها وابعها الفرق بين الذين والعين



**مفتاح** لو اقضه انسان ما لا بعد الحجر او باع بئس في ذمته لم يشارك الغرماء  
مع العلم بحاله اجماعا ثبتت في ذمته ومع الجهل اقول ثالثها الاختصاص  
بعين المال العموم دليله كما يأتي ولو تلف ما لا بعد الحجر ضمن وضرب صاحب المال  
مع الغرماء **مفتاح** من وجد عين ما له كان له اخذها وان لم يكن سواها على الشهود  
للحجر عن الرجل يركبه الذين يوجه متاع رجل عنده بعينه قال لا يحاطه الغرماء  
وقيل لا اختصاص الا ان يكون هناك وفاء للصحح الصريح في ذلك ولان دينه  
ودين غيره متعلق بذمته وهم مشتركون فيه فان قيل مورد النص الصحيح انما هو  
غير الميت دون الحجر عليه فيجوز ان يكون حكم احدهما غير حكم الاخر كما هو  
المشهور خلافا للاسكا في حيث لم يفرق بينهما في الاختصاص قلنا وقد ورد  
خبر اخر بالاختصاص ومورده غير الميت فالضربان يحمل ما ورد بالاختصاص  
على ما اذا كان هناك وفاء حملا للمطلق على المقيّد رجعا بين الاخبار جميعا  
كما فعله الشيخ في كافي الاخبار وهل الخيار في ذلك على الفور قلان ولو افلس  
المستاجر جاز للوجر فتح الاجارة ولو بدل الغرماء الاجرة تنزيلا للمنافع المستأجرة  
الايمان ولدخوله في عموم وجدان عين المال والمجنى عليه احرى بالعبد الخاني  
من الغرماء لاخصاصه في العين **مفتاح** لا يباع الذار ولا الخادم الا ما  
يفضل عن حاجته ففي الحسن لا يباع الذار ولا الخادم في الدين وذلك انه  
لا بد للرجل من ظل بيكته وخادم يخدمه وفي رواية ان كان في داره ما

بدنيه ويفضل منها ما يكفيه ويبيع الذار الا فلا يجري عليه نفقته و  
من يجب عليه نفقته وكسرة الى يوم قسمه ماله ويعطى ذلك اليوم ويعبر في ذلك  
جميعا ما يلتحق بحاله في اقله ولو مات قدمه كسرة على حقوق الغرماء للصحح قلنا  
وكذا الكسرة من يجب عليه بنفسه وكذا ساير مؤن التجهيز **مفتاح** يجب على الحاكم  
الاختصاص في بيع امواله فيدأ ببيع ما يخشى تلفه ثم بالرهن والعبد الخاني استحبابا  
لتعرف الزيادة والنقصان من القيمة ولا يجوز تسليم ماله الا مع قبض الفين وان  
تعارض تقاضا معار يستحب احضار كل متاع في سوقه ليتوفر الرغبة وحضور الغرماء  
تقضا للزيادة بل حضور المفلس او وكيله ايضا لانه اخبر بقيمة متاعه وان يعود  
على مناد يرضى به الغرماء والمفلس جميعا دفعا للثمة وان تعارض راعين الحاكم  
وتقدم الشترع وقيل الاجرة ويجوز بذلها من بيت المال لانه من المصالح لبقائه  
ذلك ان امكن كما في الشرايع ولو اقتضت المصلحة تأخير القسمة قيل يجعل في ذمة  
من لا امين احتياطوا للاجعل ودية عند عدل والظاهر عدم وجوب الاقرار ان  
كان احوط **مفتاح** اذ ظهر عنده بعد القسمة فقضاها وشاركهم وقيل ان كان دينه  
او عينه قد قسمت بالتسوية فلا ينقض بل يرجع على كل واحد بحصة يقتضيها  
الحساب وله وجه **مفتاح** اذا قسم المال بين الغرماء زال الحجر لانه انما كان لاداء  
حقهم وقد حصل وقيل بل لا يزول الا بحكم الحاكم لانه لم يثبت الا بانها كانت لنفسه  
ولانه لا يحتاج الى نظر واجتهاد والملازمة ممنوعة هذا مع اعتراف الغرماء



بأنه لا مال له سواء أوعدهم بقرضهم أو بغيره فلو ادعوا أو بعضهم عليه  
آخر فقيهه التفصيل السابق في مباحث الذين **القول** في الإقرار قال الله تعالى  
كونوا أقوامين بالقيسط شهداء لله ولو على أنفسكم **مفتاح** الإقرار اجبا عن  
حق واجب ويصح بغير العرية اختيارا واضطرارا قولا واحدا ولا يقع مطلقا  
على شرط ولا صفة لمنافاة التعليق يقتضي الجبر وطلاق اللفظ محمول على  
متفاهم العرف فان انتفى فالعقود مع تعدد العرف وعدم تغليب البعض جمع  
الى المقر ويقبل منه وان فسر بالناقص وان تغلب الرجوع حمل على الأقل لانه  
المتيقن والاصل البراءة من الزائد وكذا كلفنا احتمال اللفظ معنيين الا ان  
يكون اظهر في احدهما فيحمل عليه وان ادعى خلافه لم يقبل واذا اقر زوجه فلا يسع  
انكاره بعده ولو اتصل به الا ان يكون من متمات الكلام كان يقول له على عشرة  
الا واحد او عشرة فاقصة او زيفا نحو ذلك ولو قال ملكك هذا الذر من فلان  
او غضبتهم منه او قبضتها منه كان اقواله بها بالملك الى ان يثبت خلافه ولو قال  
كان فلان علي كذا الزمة عملا بالاستصحاب فلا يقبل دعواه في السقوط لانه  
اقرار بالمنافي ولو قال لولد عبد بعثك اباك وانكر فحلف انعتق المملوك  
ولم يلزمه الثمن ولم يثبت الولاء لاحدهما لانكارهما العتق واذا شهد بالبيع  
وقبض الثمن انكر فيما بعد وادعى انه اشهد تبعاً للعادة ولم يقبض قبل لا يقبل  
دعواه لانه يكذب لاقراره والاكثر على القبول لانه ادعى ما هو معتاد وهو قوي

اذ ليس مكذبا لاقرار بل مدعى عياشنا اخر فيكون على المشتري اليقين وقس على  
ما ذكر سائر الفروع **مفتاح** يقبل الاقرار بالجملة كالمفصلة لاقتضاء الحكمة  
ذلك في بعض الاحيان كما لو كان في ذمته شيء ولا يعلم قدره واراد التخلص عنه  
بالصلح ونحوه فاذا اقر بمثل الزم التفسير فلما قال مال قبل منه اقل ما يتمول الشيء  
اعم منه فيقبل فيه ما لا يقبل في المال كحد القذف وحق الشفعة ونحوهما اما  
جلدا للمينة والشرجين ونحوهما فتولان ولا تظهر لعدم لظهور الدائم وعلى  
في الملكية ويحمل اللفظ دائما على الظاهر والمبادر ويراعى ايضا اصالة البرية  
مهما امكن فيقتصر على المتيقن الا ان يعلم قصد خلافه وتباعد القرائن  
اللفظ عن موضوعه فيعمل عليها وقد اطب الفقهاء الكلام في تقاربع الاقرار  
المبهمه ونحن يقتصر على هذه الضوابط **مفتاح** يشترط في المقر اهلية التصرف  
فلا يقبل من الضم ولو اذن له الولي الابن ان يفعله كالوصية ولا المحجور ولا  
المكره ولا السكران خلافا للاسكا في غير شرب محرمها اختيارا ولا المحجور عليه  
للسفه ان اقر بمال ويقبل فيما عداه ويلزمه التخلص بالرغم من المال فيما بينه  
وبين الله ولا المملوك مطلقا لان اقراره بما هو على غيره فلا يقبل بمجردهم  
يتبع برأى العتق الا اذا كان ماذونا في التجارة فاقرب ما يتعلق بها على المشهور  
لانه يملك التصرف فيملك الاقرار اما المفسر فيقبل اقراره كما مر واقر المريض  
بفقدن الاصل عند الاكثر الامع التهمة من الثالث سواء للوارث والاخي



الصحيحين مثل في احدهما عن احمد في الآخر عن الآخر وقيل بل للوارثين الثالث  
مطلقا للصحیح وهو محمول على حال التهمة جمعا وقيل من الاصل مطلقا فيهما العفو  
جواز الاقرار ويدفعه النصوص وفي الصحيح عن رجل يرضى اقر عند الموت لوارث  
بين له عليه قال يجوز ذلك قيل فان اوصى الوارث بشئ فالجواز وفي اخرون الاقرار  
بالدين للوارث قال يجوز اذا كان مليئا وفي رواية اذا كان قليلا **مفتاح** ويشترط  
في المقر له اهلية التملك ولو كان حملا وعده تكذيبه للمقر وان لم يعتبر قبوله  
لفظا فان كذبه فيها يصح بالمقرته او جازاها بحاكم بين اخذ واقرا <sup>للمقر</sup>  
عليه الى ان يظهر ما لكه وقال الشيخ ان كان عبدا يحكم بعقده لانكار كل منهما  
ملكته وقيل بجريته ان ادعاها العبد والاقرار والاظهار الاول وفاقا للمحقق  
وجامعا ويجوز انهما المقر له كان يقول لاحد هذين ويطالب بالبيان **القول**  
في الابرار قال الله تعالى الا ان يعفون او يعفو الذي بين عقدة النكاح وقاد  
تعالى الا ان يصدقوا وقال تعالى وان يصدقوا خير لكم **مفتاح** الابرار اسقاط  
لما في الذمة وهو ثابت بالنقض والاجماع ويشترط فيه بعد اهلية التصرف من  
جانب المبرى ما يدل على الاجاب ولا يخصص في لفظ وقد جوزوه في باب الخيا  
بلفظ العفو كما في القرآن وورد في الايتين بلفظ الصدقة وفي الصحيح بلفظ  
الهبته عن الرجل يكون له على الرجل الدرهم فيهبها له انه ان يرجع فيها قال  
لا فانه لو لم يجعل ابراء بل هبته لما اطلق القول بعدم جواز الرجوع لجوازه فيها

في مواضع كثيرة كما سيأتي بخلاف الابرار فانه لا رة مطلقا وايضا فان لا يفتى  
بالابرار الا اسقاط ما في الذمة وليس في الحديث الا ذلك فهو صالح للبدل  
الزور ايضا والظاهر انه لا خلاف فيه وفي اشتراط القبول في قولان اظهرهما  
وعليه الاكثر عدم الاصل ولانه اسقاط لا نقل شيء الى الملك فهو بمنزلة غير  
العبد والذمة الاولى حيث اكتفى فيه بحرق العفو ولا دخل للقبول في سميائه قطعا  
وقد ثبت الاكفاء بجرته في المهر وفي سقوط الحدود والحجايات الموجبة للقصاص  
وهو في معنى الابرار **الباب الرابع** في ما يرا الامانات والضمانات **القول في الذمة**  
**مفتاح** يشترط فيها ما يدل على الاجاب والقبول ولو كان تليحا او اشارة  
مفهومة لمعناها ولو اختار وكيف القبول الفعل بل ربما كان اقوى من القول  
باعتبار التزامه ودخولها في ضمانه لو قصر لعبوره على اليد اخذت حتى يورثي  
وقيل ان كان الاجاب بلفظ او دعيتك وشبهه وجب القبول لفظا وان قال  
احفظه ونحوه لم يفتقر الى اللفظ وكيف كان فلا يحج المقارن بين الاجاب والقبول  
بالاخراف ومع تحقق العقد يجب الحفظ والزور والاخراف ولو طهر عنده من غير  
ما يدل على الابداع ولم يحصل القبول فعاد لم يلزم الحفظ حتى لو ذهب وتركه  
فلا ضمان عليه لكن بانتم ان كان ذهابه بعد غيبة المالك لوجب الحفظ من باب  
المعاونة على البر واعدة المحتاج على الكفاية ولو اكرهه على القبض لم يضمن  
الا ان يضع يده عليه بعد ذلك **مفتاح** لا يبيع ودعة الطفل ولا الجنون



لعدم اهليتهما فيضمن القابض ولا يبرأ ردها اليهما بل الى وليهما او الحاكم  
ولو علم تلفها ان لم يقبض بقبضها بنية الحسنة في الحفظ لم يضمن لان حسن  
وما على المحسنين من سبيل لكن يجب الرجعة الاولى في ذلك مع الامكان ولو  
استودعها لرضيها بالاهمال لان المودع لها متلف ما لم نعم لو تقدر في قتل  
هل يضمن امر الميت خاصة ام لا مطلقا وجوه وكذا القول في كل ما يتلفه  
من مال الغير **مفتاح** الوديعه جازية من الطرفين فلهستودع ردها متى شاء  
كما ان للمودع مطالبتها كذلك لكن مع وجود المالك او وكيله لا يرى  
الا بردها عليه ومع فقدتها يجوز دفعها الى الحاكم مع العذر كالغجر عن حفظها  
او الخوف عليها او نحو ذلك لا بد منه بالاعراف ومع تقدر الحاكم جازا ليدفعها  
من ثقة اما مع القدرة عليه فلا يجوز التسرف بها بعد ذلك كله الا ان يخاف عليه  
مع الابداع فيقدم التسرف عليه كذا قالوه ولو اضطر الى الذم جاز وبطل  
يخرج كل منهما عن اهليته التصرف فيصبح امانة شرعية يجب المبادرة بها  
على الفور الى اهله فان اخرج مع القدرة ضمن **مفتاح** الوديعه امانة في اليد المستودع  
لا يضمنها الا مع التفريط او التعدي للتقصير منها الحسن صاحب الوديعه  
مؤمن بالتفريط كان يطرحها فيما ليس بحجز او يترك الثوب الذي يفتقر  
الى الشئ لو يترك سنة الذائبة او علفها بحسب المعتاد او يودعها من غير ضرورة  
ولا اذن او يوافرها كذلك ولو كان الظرفين او نحو ذلك والتعدي مثل ان

يلبس الثوب او يركب الدابة او يحدد مع مطالبة المالك او يخاطبها بالمال  
اخر بحيث لا يمتنع او يفتح الختم او يفتح من الكتاب او نحو ذلك الا ان يكون  
من ذلك مدخل في الخطر وفي الجرح فوضعها في منزل جاره فصاحت قال  
هو ضامن لها ولو ازال السبب الموجب للضمان لم يبرأ الا ان يحدد له من المالك  
الاستيذان او ابراءه من الضمان لانه صار بمنزلة الغاصب بتعديته فيستجيب  
الضمان الى ان يحصل من المالك ما يقتضيه زواله ولو اكره دفعها الى غير المالك  
دفعها ولا ضمان خلافا للحللي اذا سلمها بيد وهو ضعيف نعم لو تمكن من النفع  
وجب ولو لم يفعل ضمن ولا يجب تحمل الضرر الكثير بذلك كالحرج واختلال  
فلو انكرها فطوب باليمين ظاهرا وجب ويورى **مفتاح** يجب حفظ الوديعه  
بما جرت العادة بحفظها كالنوب في الصندوق والذائبة في الاصطبل والشاة  
في المراح وما جرى مجرى ذلك لعدم التعيين من قبل الشارع فيرجع الى العرف  
ولو عين له موضعا اقصر عليه ولو نقلها ضمن الا الى الاخر على قول لاكثر  
بلا يكون اجماعا او الى المساوي على قول او مع الخوف مع ابقائه فيه ولو قال  
لا تنقلها من هذا الحرج ضمن النقل كيف كان الا مع خوف التلف فيه ويلزمه  
نفقة الحيوان ورواؤه وسقته الشجر ونحو ذلك امره بذلك امره بامر ويجمع  
عليه بما عزم مع اذنه او اذن الحاكم واشهاده عليه او بنية الرجوع على الترتيب  
ولو نهى المالك عن ذلك قتل ذلك لم يضمن وان اشم **مفتاح** يجب رده



الوديعة مع المطالبة للكتاب والسنة والاجماع فلا يخرج من غير عذر ضمن ولو كان  
المودع كافرا للعموم وخصوص الضموم خلافا للحلي في الحر حيث اوجب رده  
السلطان الاسلام ولو كان غاصبا لما منع منها ويكره بعيدا على صاحبها ان  
عرف وان جهل عرف سنة ثم جاز التصديق بها ويضمن مع كراهة صاحبها على  
المشهور للخلاف الحلي حيث اوجب ردها الى امام المسلمين ومع التعذر في  
امانة ثم يوصى بها الى عدل الحين المتمكن من المستحق وقواه في الف والمقيد اوجب  
اخراج الخمس قبل التصديق ولم يذكر التعريف وتبعه الدليل اما التملك  
بعد التعريف فلم يذكره احد وان جعل في الرواية كالقطعة **مفتاح** اذا ظهر  
للمستودع امانة الموت وجبا لا يضاء بها العدل لتوقف الحفظ عليه فلا  
اخذ ذلك ضمن وقيل بل يجبا الرد ولو الى الحاكم مع تعذر المالك او كلفان  
تعذر الثلاثة او دعها عند ثقة والا فلا يضاء وقيل يجبا لا يشهد عليه فيعتبر  
شاهدان والظن براءة باحد المذكورات ايها كان ولو لم يفعل وانكر الوضوء فالقول  
قولهم ولا يمين عليهم الا ان يدعي عليهم العلم **القول** في العارية **مفتاح** يشترط  
فيها بعد اهليته التصرف ما على الايجاب والقبول وان لم يكن لفظا كالقرض  
ليضغه فشا رجس عليه وكامل الطعام من القصة المبعوث فيها ونحو ذلك  
للتدكرة لجريان العادة بمثله ومنهم من اشترط اللفظ كما في نظائره وليس لازم  
لاحد منهما فكل فسخه منه شاء اجماعا سواء اطلق او جعلها مائة الاداء

للفق فمن كما تقدم اوله من المسلم فدينه لا خلاف فيه لاستلزامه لنفس المحرم  
وهناك الحرمة الا اذا صار تركيا او حصل الرجوع ضرر على المستعير لا يستدرك  
كالو اعار لو حالي لم يقع به التضيعة فوقع فخرج في البحر الا ان يثبت المثل والقيمة  
مع تقدره او عدمه وجوب تعجيل التسليم لما في ذلك من الجمع بين المصلحتين او اعاد  
حايطا ليضع عليه اطار خشبية وكان طرفه الاخر في ملكه عند الشيخ لا دانه  
القطع حذو عن من ملكه جبرا او ارضا الزرع ولم يدرك بعد عنده وعند الحلي  
لا فداء ولا على ابقاء المدة او البناء والغرض من مدة معلومة عند الاسكافي  
عند الاخرين جواز مطالبة المغير بالمال وفيه التثنية مع الارش وهو تقاض  
ما بين كونه منزه عا وباتنا وفي اعتبار كون الابقاء نجانا او اجرة قولان اقرها  
الثاني وفاقا للشهيد الثاني وليس له ان التضيعة الامع مائة المستعير وتقدر  
اذن الحاكم ولا قبل دفع الارش لاحتمال الضرر بتعذر الرجوع عليه بافلا من الضميمة  
ونحوها فيضيق حق المستعير **مفتاح** يشترط في المستعار ان يكون متابع  
الانتفاع به مع بقاء عينه وان لا يكون مناهق الشارع اعارته كالا مائة **مفتاح**  
فانه محرم بالنص والاجماع وانما يكون الانتفاع فيه بعين منزهة ثابتة كالدين  
والصرف في الحيوان ففيه قولان وقد ورد النص بجواز اعادة الشاة للانتفاع  
بلسنها وقد اجمعوا عليه وبسته المتخنة بالكسر ومنهم من جدد على النصوص ومنهم  
من عدل الحكم الى غير الشاة من الالعام والغير للدين من الصوف والشعر **مفتاح**



المستعير الانتفاع بما جرت العادة به في الانتفاع بالمعار ولو تعددت منفعة  
اللعين بحسب العادة واطلاق جاز الانتفاع بجميع وجوهها على الأقوى كما  
لو عزم المتأولعين وجهها تعين وفي جوازها بالادون ضرراً أو المساوي فقلان  
وكذا في جواز غرس شجرة أخرى بعد قطع المأذون لها من دون اذن جديد  
**منافع** العارية امانة الاجماع والتفاح المستفيضة فلا يضمن الاب<sup>ط</sup> التفرط  
او التعدي نعم ان اشترط عليه الضمان او كانت دراهم او دنانير ضمن مطلقاً  
بالنقص والاجماع الا اذا اشترط في التأخير عدم الضمان وفي الحاق غير  
التقدي من الذهب والفضة بهما قولان لاختلاف النصوص والحجج الاسكان  
الحجوان للخبير وهو ضعيف معارض بمثله مع انه قابل لانواع من التأويل في شرط  
الضمان ان اخضع بالتلف والنقصان او كليهما فذلك وان كان مطلقاً  
قل نزل على التلف فلو نقص بالاستعمال ثم تلف والحال هذه ضمن قيمته  
يوم التلف لان النقصان غير مضمون ولو تلف بالاستعمال ولم يشترط  
الضمان لم يضمن لاستناده الى المأذون فيه وفيه نظر ولو استعار من الغاصب  
لا يعلم كان الضمان على الغاصب الا اذا كانت مضمونة للمالك الزام  
ايتها لاشاء بما استوفاه من المنفعة فان الزم المستعير رجع هو على الغاصب  
مع جهله لانه اذن في استيفائها بغير عوض وان الزم الغاصب لم يرجع على  
المستعير الا اذا كانت مضمونة **منافع** لا يجوز له اعارتها ولا اجاريتها الا باذن

المالك لا خلاف لان المنافع ليست مملوكة للمستعير وان كان له ولو كيلة  
استيفائها ولان الاصل عصمة مال الغير عن النقص فيه والعارية امانة تاتي  
المستعير خاصة واذا تجاوز المأذون ضمن ويسمى الضمان الى ان يردّها الى  
المالك وليبرأ باعائها الى الاول ولكن لا يبطل الاعارة بذلك لاستعماله  
بعد عودته الى المأذون فيه جاز وان كان مضموناً واذا ردها الى المالك  
او وكيله برأ ولو ردها الى الحر لم يبرأ **منافع** قيل يكره اعادة الجارية من  
الاجنبى للخدمه خصوصاً اذا كانت حسناً خوف الفتنة اما جازها فقد  
به النص ولا خلاف فيه عندنا التحريم اعارتها للاستمتاع مطلقاً كما مر **القول**  
في الغصب والائلاف قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بغيركم بالباطل **منافع**  
الغصب يتحقق بالاستيلاء على حق الغير بغير حق عند جماعة والاستقلال به  
عد وانا عند آخرين والاول يشتمل الجاهل وغير المستقل بخلاف الثاني  
قيل ولا يكفي رفع يد المالك ما لم يثبت الغاصب بل فلو منع من اصابته دابته  
المرسلة قلقت لم يضمن وان اذم الا ان يكون ذلك سبباً في الاثام وكذا لو  
من القعود على لباطل اربع متاعه فقصد قيمته السوقية او تلف عينه امانة  
لو قصد على لباطل اوركب دابته ضمن وقيل بل يشترط في ضمان المنقول نقله  
ولو سكن الدار مع مالكها فهو ضمن النصف الا ان يكون ضعيفاً غير قادر  
المالك وقيل لم يضمن شيئاً لانه غير مستقل باثبات اليد وهو بمنزلة على



اشتراط الاستقلال وغصب العين غصب لقوايدها وان تجددت في الدار  
اعيانا كانت كالدين والشعر والولد والمثرة او ضائع كسكن الدار وركوب الدابة  
وسننها وتعلم الصنعة وكذا منقعة ما له اجرة بالعادة فالكل مضمون كالاصل  
فلو هزلت او نسى الصنعة وان علم الغاصب ضمن ولا يتوقف ضمان الاجرة على  
استعمال العين لكن ان استعمل ذات المنافع المختلفة فقيمة كالعبد الكاتب الخياط  
الحائك في الاعلى ضمنها وان استعملها في الوسطى او الدنيا ففي ضمان اجرة  
متوسطها او الاعلى منها وجهان قيل ولا يضمن الحر بالغصب وان كان صغيرا  
نعم لو استعمله لزم الاجرة ويدفعه الجحر من استعاره حرا صغيرا غيب ضمنه ون  
الاستعارة اهون من الغصب قيل وكذا الحر والخمر والالا اذا غصب من الذي  
مستتر او كانت متحدة للتخليل **مفتاح** يجب رد المعصوب اذ لم يبقا وان  
تفسد كالحنية المستدخلة في البناء واللوح في السفينة والخيط في الثوب والمزيج  
الساقي قيمة كالحنطة بالشفير لعموم على اليد ما اخذت حتى يورث ولا يلزم للمالك  
اخذ القيمة او المثل الا اذا فسد بالانزعاق وقيل بل لو طلب الفاسد وجب اعطاؤها  
مع القيمة كاملة ان لم يتوقفها قيمة ومع تمامها ان بقيت ولو نقص عند واحد  
في عيب رده مع الارش وان كان النقص بمثل الخصاء في العبد والعليان في  
العصير والزيت خلافا للشيخ في العصير بحيث بان النقص فيه يماضي الرطوبة التي  
لا قيمة لها بخلاف الزيت ولا يتداخل الارش مع الاجرة ان نقص الاستعمال

ولو كان النقص في القيمة السوقية من دون تغيير في العين لم يضمن بالاختلاف  
لان الغاية رغبات الناس لا ينشئ منه ولو كان العيب مما يزداد كقبح الحنطة  
قيل يضمن القيمة وقيل بل يرد العين مع الارش كلما ازداد دفع ارش الزيادة  
ولو نقله الى بلد اخر لزم اعادته ولو رضى المالك به هناك لم يكن للغاصب الاعادة  
اما لو طلب الاجرة عنها لم يلزم ارجاؤه لان الحق هو النقل وان تلف المعصوب  
ضمن مثله ان كان ثلثا والقيمة السوقية حين الغيب عند جماعة ووقت التلف  
عند اخرين واعلى القيم بينهما عند ثالث وبالاقل ورد الضميمة في اكثرى البخل  
وتجاوز به محل الشرط وذكر فيه ان ارش العيب لما يعتبر حين الرد وان الغاصب لا يرجع  
بما انفقه على المالك ولو استند بنقص القيمة لنقص في العين فالاعلى مضمون  
اتفاقا وان تعد المثل في المثل فالقيمة وقت الدفع وقيل وقت الاعواز وفيه  
وجه اخر ولو قدر بعد غم القيمة على المثل لم يجب بخلاف ما لو قدر على العين  
كما بان وهل الذهب والفضة مثليان ام قيمتان الا شهد الاظهر الاول خلافا  
للشيخ نعم لو كان لها صنعة لها قيمة غالبها كالحلج خرجا عن المثليات على الاصح  
وكذا كل ما للصنعة كذلك من المثليات فبرده في القيمة ولو كان ربويا فغيره  
الجنس وقيل بل يرد فيه مثل الاصل وقيمة الصنعة وان كان ربويا **مفتاح**  
المشهور انه لا تقدر بره في قيمة شئ من اعضاء الدابة بل يرجع الى الارش السوقي  
تضعيفا للاخبار المقدرة وقول الشيخ في احد العينين بنصف القيمة وفي كلتيهما



تمامها شاذ من ازل قبل ولا يقاس جناية الغاصب على جناية غيره فيؤخذ منه  
العبد الذي قتله وان زادت عن دية المحرقة فالاختلاف والمبسوط وكذا  
يؤخذ منه اكثر الامرين من المقتدر والارض في جناية الطرف تغليباً للمالكية  
بالنسبة الى الغاصب على الانسانية **مفتاح** اذا زادت بفعل الغاصب فان كانت  
اكثر تعلم الصنعة وخياطة الثوب وبيع الغزل وطحن الطعام رده ولا شيء  
لبدل عليه رده الى الحالة الاولى مع الامكان وطلب المالك والارض مع القضا  
في العين وان كانت عيناً محضه كما اذا خلط الزيت بمثلها فمما شريك الامع  
الخطاط بالاردي فيختار المالك بين اخذ حق من العين مع الارض وبين طلب  
المتل ويقل بل ينقل الى المتل مطلقاً لاستهلاك العين ما لو خلط بغيره  
واستهلك ضمن المتل ولو كانت ارضاً فزرعها او غرسها فالزرع وماؤه للزرع  
وعليه اجرة الارض والازالة وان لم يبلغ او انه وطم الحفر وارث الارض انقصت  
ولا يجب على احدهما اجابة الآخر الى تلك ما يملكه بعض ولا غيره الاصل  
والاسكان في قول آخر في الحجر عن رجل الى ارض رجل فزرعها بغير اذنه حتى اذا  
بلغ الزرع جاءه صاحب الارض فقال زرعت بغير اذني فزرعك لي وعلي  
ما انتفعت آله ذلك فقال للزرع زرعه لصاحب الارض كرى ارضه **مفتاح**  
لو تعاقبت الايدي الغاصبة على المغصوب تحيل المالك في الزاوية ثم شاموا الم  
الجميع او اكثر من واحد بدلا واحداً ان علم الاخير او جهل وكانت يد

يد ضمان كالعارية للمضمنة والمقبوض بالبيع وتلف في يد استقر الضمان عليه  
حتى لو غرمه ببيع على الاول ولو غرمه الاول رجع عليه وكذا لو تلفه وان كانت  
يد يدا مائة ما لم يكن مغروراً في الاختلاف كما اذا اطعم الغاصب وهو جاهل بالانصب  
وان كان هو المالك لضعف المباشرة بالغرور والا فالضمان على الغاصب الاول  
**مفتاح** لا يملك الغاصب العين المغصوبة وان غيرها واخرجها عن الامع  
بل وان زرع الحب واخرج البيض خلافاً للشيخ فمما وهو ضعيف فان تمكن من  
ردها بعد ان تعذر وردد البدل فان كان المالك قد رغبى بالبدل على وجه  
المعاوضة والا فكل منهما الرجوع وهل على الغاصب الاجرة الى وقت دفع البدل  
او حين اعادة المغصوب قولان ويقاوم على ملك المالك دليل الثاني **مفتاح**  
ان قدر على استرداده من ماله من غير تحريك فنته استقل بزمه الا رفع الى الحاكم  
دفعاً للفتنة وان كان زرعاً لا يمتنع من ادائه لم يستقل بالاخذ لان حقه له كى  
في ماله وله الخيار في تعيينه وان امتنع او ماطل جاز له الاقتصار منه لما طفا  
او بشرط تعذر اتيانه عند الحاكم على الخلاف وقد مضى في مباحث الذين **مفتاح**  
وانما الاختلاف فهو ايضا موجب للضمان سواء كان المتلف عيناً او منفعة  
وهو قد يكون بالمباشرة وقد يكون بالتسبب واذا اجتمعوا قدم للمباشرة لا كمن  
سعى الى الظلم باخر واخذ ماله الامع قوة السبب كالمكره وكالملق للحيوان في  
السبعة لو قتله السبع وقال القيد عن الذئبة لو شردت وعن العبد المحنون



اولا بنو ابق او القفص عن الطائر ولو طار ونحو ذلك اما اذا فتح بابا على ما افترق  
او ذل السراق فالباشرة ارجح **مفتاح** اذا حصلت دابة في دار اخر ولا تخرج الا  
بهدم فان كان ذلك بسبب من احرق المالكين فالضمان عليه ولا يعلو مالك  
الدابة على المشهور لتخليص ماله ولا يظهر ان يباط ذلك على المصلحة فان اخضت  
باحدهما فالضمان عليه فان اشتركت فيدهما بالنسبة وكذا الكلام فيما اذا  
دخلت راسها في قعد واقترع اخر اجها الى كسر القدر او ذبح الدابة ان كان اقل  
ضرر **القول** في اللقطة **مفتاح** اما الصامت فيكره اخذه ففي الحديث انكم  
واللقطة فانها ضالة المؤمن وهي من حريق النار وفيه لا يأخذ الضالة الا  
الضالون ويتأكد من الحر ستم اذا بالغ قيمته الذم للنهي عنه في النصوص  
المستفيضة والمشهور يخرج لقطة الحر ويدفعه ظاهر المعبرة فالاصح لطلاق  
الكره والفساد والمعسر اكد ولذي الوصفين اشد ومع الاخذ عليك مدرك  
الذم من غير تعريف بالخلاف وفي الخبر ما كان دون الذم فلا تعريف <sup>يعرف</sup>  
ما سواه ولا فان جاء صاحبها ولا في خبر بان ان يملكها مع الضمان كما في  
الصحيح وغيره ويستبقها المانة في يد كاهن مقتضى الاصل من غير ضمان يقتضيه  
بها عن مالكها فان جاء ورضى بالاجر ولا اغرمها ولا اجر له كما في النصوص  
المستفيضة وفي بعض الروايات يعرفها سنة فان لم يعرف جعلها في عرض ماله  
حتى يجي طالبها فيعطيه اياه وان مات اوصى بها وهو لها ضمان سواء في ذلك

الحمل والحرر على الاصح وفاقا للحلي للاطلاق وقيل بل لقطة الحر لا يجوز نقلها  
وليس على المصدق بها ضمان وقيل فيما قال اخر منشرة وفي الخبر اللقطة لفظا  
لقطة الحر يعرف سنة فان وجد صاحبها ولا تصدق بها ولقطة غيره يعرف  
سنة فان وجد صاحبها ولا تفنى كسبل ماله ويعارض الخبر فيمن وجد في الطواف  
دينارا قد انسخ كتابته قال هو له وفي اخر فان وجدت في الحرم دينار مطلقا  
فهو لك لا تعرفه وبالجملة فالاجار فيه مختلفه جدا ومنع الحلي من التقاط  
النعلين والاواقة والسوط مطلقا انتهى عند في الخبر والاصح الكراهة كما عليه  
الاكثر وكذا العصاء والشظايط والحبل والوند والعقال واشباهه من الالات  
التي يعظم نفعها ويصغر قيمتها فانها وان ورد النهي عنها الا انه روي ايضا  
لا بأس بلقطةها وان كانت متا لا يبق كالطعام قومه على نفسه فانتفع به او لم  
ثم يعرفه ويعمل بالقيمة بعد الحول ما يعمل بالعين وفي الخبر فان وجدت طعاما  
في مغارة فقومه على نفسك لصاحبه فكله فان جاء صاحبه فدفعه عليه القيمة  
وفي معناه غيره وقال فيه لا يفسد وليس له بقاء قيل وان شاء دفعه الى الحاكم  
ابتداء ولا ضمان وان افتقر في الابقاء الى علاج ولم يتبع به الواجد دفعه  
الى الحاكم لبيع بعضا وانفق في الباقي وفي جواز ذلك لم ينه عن تقدير الحاكم  
قولان **مفتاح** التعريف شرط في التملك فلا يملك بدونه وان بقيت في يد  
احد الا وهل يشترط المبادرة اليه في الحول الاول والا لم يملك قيل نعم والا <sup>ظن</sup>



العدم للاطلاق وهل يجب مطلقا امر مع نية التملك لاظهر الا في الامرين  
ولكونه وسيلة الى علم المالك فيجب من باب المقدرة ما في تركه من الكتمان  
للمفوت الحق على مستحقه خلافا للبسوط ولا يجب استيعاب الحول به ولا كل يوم  
انتفاقا بل ما بعد تعريفه فاعلم انظم تحققة في الابتداء في كل يوم مرة او مرتين  
ثم في كل اسبوع او في كل شهر كذلك وليكن في جمع الناس وبإضافة مشتقة  
كلامه عليه كاذب وكلما او غل في الابهام كان حوط ويجوز ان يستنبه فيه  
ويستلج لعدم تعلق الغرض بالمباشرة المعين وهي امانة مدة الحول لا يضمنها  
الا بالتقريب او التعدي **مفتاح** يجوز دفعها ابتداء الى الحاكم مطلقا لانه وفي  
الغايب ويجب عليه القول لانه حفظ مال المسلم فان وجد ما لكها والاردها  
او قيمتها ان باعها بعد الحول الملتقط ليفعل به احد الثلاثة وقيل ان اراد  
الملتقط الحفظ فلا يرد عليه لسقوط حق حفظه بالرد الى الحاكم لانه كان عاقبا  
له بالالتقاط وهو الحاكم بالاضالة **مفتاح** ما يوجد في الدار العامة فهو لها  
وما يوجد في خزانة قد جلا عنها اهلها فالواجب حق التصحيح فيها ما اقتضاه  
كان او كثر مدفونا ام لا للاطلاق وفيه جماعة من المتأخرين بما اذا لم يكن عليه  
ان الاسلام والا كان لفظة جمعا بينها وبين الخبر الدال على التعريف ثم التملك  
بجمل ذلك الخبر على اذا ما كان عليه ان الاسلام ولان الاندليل على سبقه  
مسلم والاصل بقاء ملكه وليس يشيخ لضعف الخبر بعد التناول ووهن التعليل

وكذا الكلام فيما يوجد في المغاوير والحدود مطلقا والارض التي لا مال لك  
لها بشرط كون مدفونا فيها والا فهو لقطعة ولو كان لها مالك او بايع عرف له  
وان كان قليلا فان عرفه فهو حق به والا فهو لقطعة وكذا لو وجد في جوف دابة  
مسلوكه بالاصل كالبقرة والحزور كما في الصحيح انما لو كانت مباحة بالاصل كالسمكة  
والغزال فلا يقفروا الى التعريف لتوقف تملك الصياد في مثله على المجاورة  
التيه فيتوقف على علمه بما في بطنه الا اذا كانت عند في موضع محصور فيجب  
التعريف ولو علم انتفاؤه عن المالك المعروف سقط تعريفه في الجميع وكان كالموجود  
في المباح **مفتاح** من وجد في داره او صندوقه ما لا يعرفه فان كان يدخل الدار  
غيره او يتصرف في الصندوق لم يملكه فهو لقطعة والا فهو له لشهادة الظاهر والصحيح  
وفيه بعضهم بما اذا لم يقطع بانتفاء عنه والا فهو لقطعة ايظا ولا بأس به ثم ان كان  
المشارك محصورا بدا بتعريفه او لا ويجوز الاقتضار عليه لانحصار اليد  
**مفتاح** وانما الحيوان ويسمى الضالة فالصحيح منه الممتنع من الشباع والموجود  
في كل يومه لا يحل اخذه لانه مصنوع عن التلف والغالب ان من اضل شيئا طلبه  
حيث ضيعه فاذا اخذ ضاع عنه والنقص منها الصحيح في البيع خضفه جزاؤه  
وكثره سقاي فلا تحبذ فان اخذه من لانه غاصب فلا يبرئ الا برده الى المالك  
والحاكم مع فقد لا بالارسال ولا برده الى المكان الا في الا اذا اخذها ليردها  
الى مالكها وفي رواية الضالة يجدها الرجل فينوي ان يأخذها جعله فينفق



قال هو ضامن فان لم يوان يأخذها جلا فتقت فلا ضمان عليه وفي الصحيح  
من وجب ضالته ولم يجرها لم يوجبت عنه فانها الربها او ضلها من مال الذي  
كتمها وما كان منه في معرض التلف في الغالة فهو له مباح لانقاء الفائدة للمالك  
في تركه وللنصوص منها الصحيح في الشاة هلك ولا خيك والذئب والصبيح من  
اضاب مالا او بعيرا في فلاة من الارض قد كلك وقامت وبيتها صاحبها فمات  
يتبعه فاخذها غيره فاقام عليها وانفق نفقة حتى احياها من الكلال ومن الموت  
فيجوز له ولا سبيل له عليها وانما هي مثل الشيء المباح وفي ضمانه للمالك اذا  
ظهر قولان والحديث الثاني صحيح في العدة الا انه في صورة خاصة وفي رواية  
ان تركها في كلاء وماء ومن فحج له يأخذها متى شاء وان تركها في غير كلاء وماء  
فهو لمن احياها وظاهرها عده الضمان مطلقا وكما يجوز ثمنها بغير جبرها  
امانة للمالك ودفعها الى الحاكم من غير ضمان فيهما وفي الحاق البقرة والحمار  
الصحيحين بالمبتنع من السباع لم تعرض للتلف الاول بالاول والثاني  
بالثاني اقول اما الذابة والبغل فمن الاول والثانية منصوبة وكذا الغزال واليما  
لا متاعها بسيرة العذو الا اذا كان في التقاطها حفظا للمالك عن  
الضياع وكذا الكلام في المملوك وربما يفرق بين الصغير الذي لا يحفظ  
بنفسه والكبير فيجوز التقاط الاول بل يجب دون الثاني وهو حسن ان لا يوجب  
على الكبير الذهاب على مالكه فيرجع الى اقله او لانه في جواز ثمنه الصبيح

وفي القواعد جوزه بعد التعريف حولا لانه مال ضام بحسبه تلفه وفي الخبر  
منع مطلقا وجعل المملوك مطلقا كالابل ويجوز الجواز من غير تعريف كسائر  
الحيوان الذي في معرض التلف اما الكبير فلا ولو ابق منه اوضاع من غير شرط  
لم يضمن ففي الخبر رجل اخذ ابقا فابن منه قال ليس عليه شيء وفي معناه غيره  
ولو انفق عليه باع في النفقة اذا تعذر استيفاؤها ففي الخبر فيمن التفت  
جارية هل تحمل فوجها قال لا انما يحمل له بيعها بما انفق عليها **مفتاح** واما  
ما يوجد من الحيوان في العمران فلا يجوز اخذ مطلقا مستعنا كان كالابل او لا  
كالصغير منه على المشهور لعموم انتهى عن اخذ الضالة الا ما خرج بالنص  
كحديث الضوال لا يأخذها الا الضالون وخبر لا تمسها ولا تقرض لها او  
نحوهما فان اخذ امسك لصاحبه ما نفعه وانفق عليه او دفعه الى الحاكم وفي روجه  
في الاتفاق الى المالك خلافا للاذن الشرعي فيه والاحسان ولتعديته في  
الاخذ نعم لو كان له نفع بجوز التقاص وقيل بل هو بائنه من غير حسان وان  
كان شاه في الجبانة بحسبها عده ثلثة ايام ويعرف فان لم يأت صاحبها  
باعها وتصدق بثمنها وهو وان كان اعيم من الموجود في العمران لكنه حمل  
عليه جعلا ولو ظهر للمالك ولم يرض بالصدقة ففي الضمان وجهان ويجوز في  
غير الشاة بل مطلقا التعريف سنة من النصدق او المالك كغير الحيوان من الاموال  
عملا بالعموم **مفتاح** يشترط في الملقط اهلية الاكتساب عند قود اهلية



الحفظ عند آخرين واحدى الاهليتين عند ثالث ولعله يجوز للضيق المحنون  
والكافر الغير المنوع في التملك والفاقد لكن في الاولين يتولى الحفظ و  
التعريف الولي وفي الاخيرين الحاكم او ناييه وفيه اشكال اما لقطعة الحر فلا يتولى  
على القول بعدم جواز اخذها الا الحاكم او من نصبه لكن لا فرق فيه من اذا  
كان الملتقط فاسقا او عدلا كما في اوصوينا اما العبد فمع في بعض النصوص  
من نفيه للقطعة مطلقا لكن ليس صحيحا في التحريم مع ائمة الاهليتين وان كان  
اهلية في الاكتساب ناقصة فيحمل على الكراهة اما اذا اذن له المولى فلا اشكال  
ويرجع الامر اليه ولو لم يعلم المولى وعرف حوله اثر تلفها تعلق الضمان بوقته  
بعد العتق كما لو تلف مال غيره بغير اذنه او اقتضى وقضا فاسدا **مفتاح** لا يرفع القطعة  
الا بالبينة ولا يكفي الوصف الا ان يصيف بصفات لا يطلع عليها الا المالك  
فيجوز التسليم وان لم يجب خلافه **الحل** فله يجوز ولو سلمها بغير اقام اخر البينة  
بها انتزعتها فان كانت تالفه كان له مطالبة اتيها شاء لكن لو طالب الملتقط  
رجع هو على الاخذ **مفتاح** الباب فيها ضابطة مال الغير ان وضع اليد عليه  
بغير اذن المالك ولا اذن الشرع فهو مضمون مطلقا فطيفه ولا تغرر ولا  
وان وضع اليد عليه باذنها كالوديعة والعارية ونحوهما من العقود الشرعية  
فهو امانة لا يضمن الا بالتفريط والتعدي وان صار في يده بغير اذن المالك  
مع الاذن فيه شرعا كما لو طارت الريح فربا ونحوه الى داره او انتزع المعصوب

خاتمة

من الغاصب بطريق الحسبة او اخذ الوديعة من صبي او مجنون عند خوف الفها وكما  
يصير في ايدي الصديان من الاموال التي يكتسبونها بالعبارة كالحجر والبيض  
بالنسبة الى الولي وكما لو استعار صندوقا ونحوه واشترى فوجد فيه شيئا وكما  
للقطعة في يد الملتقط مع ظهور المالك وكما لامانات التي تقضى لعقودها البطالة  
كالوديعة والعارية والمضاربة والشركة ونحو ذلك فهي كلها امانة شرعية يجب  
المبادرة بردها على الفور الى مالكها او من يقوم مقامه اخر مع القدرة ضمن ولو تعدد  
الوصول اليه سلمها الى الحاكم لانه ولي الغائب سواء علم المالك بكونها عنده  
ام لا عندنا وشاهدنا لا يقبل قول من هو في يده في ردّها الى المالك مع عينه لان  
المالك لم يسانمه عليها مع اصالته عدم الرد بخلاف الصورة الثانية **الباب**  
**الخامس في التصرف بالثبارة القول في الولاية قال الله تعالى ولا توفق السفهاء**  
**اموالكم التي جعل الله لكم قياما فانزقهم منهم وكسوهم الى قول وكفى بالله حبيبا**  
**مفتاح** ليس للصبي المجنون التصرف في شيء من الامور مطلقا بالاختلاف الا  
ما يستفاد من بعض الصحاح من صحة وصية الصبي اذا بلغ عشرة او جماعة وفي خبر  
اخر اذا بلغ خمسة اشبار وهو تاذ ولا للمالك الا اذن مولاة سواء قلنا بتملكه  
اولا ماعدا الطلاق لانه يبد من اخذ بالشان كما في ولا التسفيه والمفلس في  
شيء من امواله الجاعا لكن في المفلس بعد حجر الحاكم عليه فيجوز قبله بالاختلاف  
وربما يلحق به التسفيه ايضا لان الحجر حكم شرعي فلا يثبت الا بدليل شرعي وهو



ضعيف يدفعه مفهوم وان الستم ونطوق فان كان الذي عليه الحق سيفها الدلائل  
على الاكتفاء في الحجر بظهور الشك وكذا الخلاف في توقف روال الحجر فيها على  
ادن الحاكم والمختار المختار والدليل **الدليل مفتاح** ولاية النصيب والمجنون للاب  
والجد للاب وان علا فان لم يكن نافلا وصيته ما فان لم يكن فلحاكم بالخلاف الا  
من الاسكا في جعلها للام الرشيدة بعد الاب وهو نافذ نعم في تقدير الاب على  
الجد اذا تعارضوا وقصر فادفعه في تقدير وصيته على الجد ثم في ترتيب الاجلاد  
او اشتراكهم مع وجود الاعلى والادنى احوال وفي المعية قدم الجد على الاب في الكساح  
مع التعارض قبل وكذا حكم الولاية فيما لم يبلغ سيفها استحقاقا بالولاية الاب  
الجد اما من يحد سيفه بعد ان بلغ رشيد او لمفلس فوليتما للحاكم لا غير وقيل  
بالولاية في الشقة مطلقا للحاكم لا غير كالمفلس وهو أشهر **مفتاح** ليل السفيه  
الايمان بالعبادات المالية الا اذا كانت واجبة عليه ومع ذلك لا يتمكن من صرف  
المال ويقرن الحقوق بل انما يتولى الولي ولا يعقد عينه المتعلقة بالمال  
قبل ولو حث فيما يعقد من ذلك كمن بالصوم والحكمة احبتي في بيع او هبة  
جار اذا الشقة لم يسلبه اهلية التصرف ولو اذن له الولي في التصرف الخاص  
جاز مع المصلحة وكذا لو تصرف فاجاز الولي للامن من الانخداع **مفتاح** قتلنا  
علامات البلوغ في مفايع الصلوة واما الرشد فاما يعلم باختيار بما يلازمه  
من التصرفات حتى يظهر منه ملكة اصلاح المال وعدم صرفه في الاغراض

الصحيحة وفيما لا يليق بحاله واعتبر الشيخ العدالة لا الفاسق سيفه ويدفعه  
تقوى الحج لان عامة الناس انا فاسق او مجهول والجهل بالشرط يقتضيه الجهل  
بالشرط ويثبت الرشد بشهادة الرجال في الرجال والنساء في النساء فقه  
التفريق فيهن دفعا لمشقة الافتضار فان رشتا الموقوفة مما لا يطالع عليه الرجال  
غالبا ويختبر الرشد قبل البلوغ عند القول نعم وابتلوا الليثام حتى اذا بلغوا  
التكاح واليتم دون المبلوغ والمبلوغ غاية الابتلاء وفي صحة معاملته للائلا  
مع ظهور الرشد والمباكرة فلا **مفتاح** يجوز لولي اليتيم الناظر في امر المصلح  
لما له ان يتناول الاجرة للثل مع الفقر لانه عمل يستحق عليه اجر فاذا التبرع وفي  
الموتق ينظر في ما كان غير يقوم به من الاجر لهم فلياكل بقدر ذلك فليعلمها  
بحال المعروف في قوله تعالى ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف فان المعروف بين  
الناس ان لا يأخذ عوض عمله <sup>الاشارة</sup> زيادة عن عوضه المعروف وهو اجرة المثل وقيل  
انما قدر الكفاية لظاهر الآية وفي الصحيح المعروف هو القوت وقيل اقل الايمن  
من الاجرة والكفاية وهو حسن لو كان الكفاية معنى مضبوط ولكنه محمل اجازة  
وفي رواية من كان يلبس ثيابا لثاميا وهو محتاج ليس له ما يقدر فهو يتقاضى الملم  
ويقوم في ضيعتهم فلياكل بقدره ولا يعرف وان كان ضيعتهم لا يشغله عما  
يعالج لنفسه فلا يزاد ان من اموالهم شيئا في اخرى في قوله ومن كان فقيرا  
ذاك رجل يجلس نفسه عن العيشة فلا بأس ان ياكل بالمعروف اذا كان يصالح



لهم انهم فان كان المال قليلا فلا يأكل من شيئا واما الغنى فيقول هو كالفقر لانه  
يستحب التقشف لقوله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف والاقرى وجوب التقشف  
لظاهر الامر والاية **القول** في الوكالة **مفتاح** يشترط فيها بعد اهلية التصرف  
ما يدل على الاجاب والقبول ولو اشارة مفهومة في الاجاب وفعل في الاعل  
الرضا في القبول بلا خلاف ولا يلزم فيها الاقتران ومن شرطها التحريم على المشهور  
وعده اشتغالها على الغرض ولو شرط فيها شرط اياها جاز كما في التصرف بحره  
وهو جاز من الطرفين لكل منهما فصحها الا ان الموكل لو وضع عليه اعلام الوكيل  
والا لم يغزل وفاقا للمشهور للمعبرة ولرفع الغرض في بعض الصور كما في النص  
وقيل ان تعدد فاشهد الغزل والنص الصريح حجة عليه وقيل يغزل بالعلم اطلاقا  
ويدعه الصحيح بغيره فالويل بطل الموت والجنون والاعضاء من كل منهما ومحل الوكيل  
فيما منع الحجر من التصرف فيه وتلف ما تعلقت بالوكالة وبفعل الموكل ذلك بنفسه  
كلها لان يلية بنفسه ويصح النيابة في بان لا يتعلق غرض باقاعه منه  
مباشرة امانتها او عقلا كما كن العبادات والقسم بين الزوجات ونحو ذلك  
الوكالة فيه فبقيل الاصح التوكيل على كل قليل وكثير لما يتطرق من الضرر والاضح  
الصحة لان غاية المصلحة معتبرة في مثله وان لم يصح ويثبت الحاكم ان يوكل عن  
الشفها وكن من له عليه ولاية من تولى الحكومة عنهم وكل تصرف يمنعون منه  
ولذي المروات ان يوكلوا المنازعات كما وكل امير المؤمنين عليه السلام عقيدا

الخصومة

للخصومة ويستحب ان يكون الوكيل تام البصيرة فيسأويكل فيه عارفا باللغة التي  
يجاور بها ولا يجوز وكالة الكافر على المسلم المسلم كان وكافر على المشهور بل  
الاجماع لاشفاء السبيل عليه وكذا وكالة المسلم على المسلم اذا كان كافرا على قول  
والمشهور فيه الكراهة وهو الاصح اما العبد فيجوز وكالة باذن مولاه مطلقا <sup>من</sup>  
اذنه فيما لا يمتنع شيئا من حقوقه وفاقا للعامة الشهادة الحال واشفاء الضرر <sup>سطلال</sup> كما لا  
يحاط به الغير **مفتاح** اطلاق الوكالة يقتضي الإتيان بمن المثل وينقد المثل  
الصحيح دون العيب والاذن في تسليم الثمن والبيع لا قبض الثمن لانه لا يؤمن على  
القبض ولا الرد بالعيب وفيه اشكال ويجب الاقتصار على الماذون وما يشهد  
العادة باذن فيه مع اطرافها او دلالة القرين كما لو اذن بالبيع بقدر هنيهة فباع  
نقد او ازيد لان يكون له غرض في التعيين ولو على الاحتمال ولا يجوز التعدي  
الا ان يكون احتمالا فادرا والتوكيل بالحكومة ليس بوكيلة في قبض الحق ولا  
العكس لعدم التلازم واختلاف المصالح والاعراض وكذا الوكيل في قبض حقه  
من فلان لا يلزم جواز مطالبته المهرث الا ان يقول حق الذي على فلان وهل <sup>خل</sup>  
التوكيل فيمن يبيع منه ويشترى مع اطلاق الاذن قيل نعم وفاقا للتحقق بحصول  
المقصود وقال الشيخ لا للتمهة وفي الصحيح اذ قال لك الرجل اشتر لي فلا تقطع  
عندك وان كان الذي عندك خيرا منه وفي رواية لا يقرب هذا ولا يدنس نفسه  
ان الله عز وجل يقول اتنا عرضنا الامانة الانية وفي اخرى يكون ما عندى خيرا



من متاع السوق قال ان امتان لا يتهما فاعطه وان خفت ان يتهما فاشتريه  
من السوق وفي رواية البيع بعد من غيرك ولا تأخذ منه شيئا **مفتاح** ليس للوكيل ان  
يوكل الا باذن الموكل ولو عموما او ضمنا كما صنع ما شئت ومذلا ولا عليه الفرض  
كاشاع متعلق الوكالة ان يقع الوكيل عن المباشرة ونحو ذلك ومع التصريح ان عين  
تؤكله عن نفسه او عن الموكل فذلك وان اطلق قلته او جرة التهامان تجت  
الوكيل بين الامرين وكذا ان فهم الاذن من الفرض والحالته وخبر في التبرير  
بكونه من الوكيل ومع كونه عن الموكل لا ينعزل احدهما بالنعزل الاخر ولا يموت  
ولا لاحدهما ان يعزل الاخر بخلاف ما لو كان عن الوكيل فانه ينعزل بالنعزاله  
ويعزله ويعزل الموكل بعونهما ولو وكل اثنين لم يحجز لاحدهما الاخر لشي  
من التصرف الا مع الاذن وتبطل الوكالة بموت احدهما وليس للحاكم ان يقيم  
اليآخر **مفتاح** اذا اشترى لموكله ثمن معين طالب البايع من هو فيه وان  
كان في الذمة فان جهل الوكالة طلب الوكيل والاختيار في مطالبته ايها شاء  
الا اذا ورد دفعه الموكل الى الوكيل فالموكل وكل موضع يبطل الشراء للموكل فان  
كان تمامه عند العقد لم يقع عن احدهما ولا يفسد به على الوكيل ظاهر الا ان  
اشترى بعين مال الموكل فيبطل مع عدم اجازة ولو وكله في بيع فاسد لم  
يمالك الضم وكذا في ابتاع المبيع **مفتاح** مال الموكل امانة في يد الوكيل لا يجب  
ايضا له الا بعد الطلب والامكان الشرعي والعرفي ولا الامتناع من حتى تهمل

على القبض وفضل اخرون وقدم في تضمين مع التعدي ولا يبطل الوكالة  
بروابع ما تعدي فيه برئ من الضمان بتسليمه الى المشتري ولا يكون الثمن  
مضمونا عليه ولو وكله على ابتاع بمال في قمته فاشترى برئ بالتسليم الى  
البايع **مفتاح** لا يثبت الوكالة لابشاهدين لا الواحد ولا يشاهد وامرين  
ولا يشاهد ومبين بالاختلاف منا والمختلفا في التاريخ قلت شهادتهما سواء  
شهدا باقراره بها او باشائها وفيه قول اخرون ادعى الوكالة عن غيبه في قبض  
ماله ولا يثبت فان صدقه الغرض جاز له تسليمه وان لم يجب وقيل وان كان دينيا  
وجب وان كذبه ولا يمين عليه **القول في الوصاية** **مفتاح** الوصاية تكون بالمال  
وقد يكون بالولاية اما على الطفل او على اداء الحقوق والديون والعتايا والغرض  
هنا بيان الثاني اذا الاول بما حاشا العتايا والمزونات النسب ويشترط فيها الجهلية  
التصرف من الطرفين ما يدل على الايجاب والقبول على قياس سائر العقود وفي  
اشتراط عدالة الوصي قولان من ان الفاسق لا امانة له ومن انه تابع لاختيار الموكل  
فيتحقق تبعيته كالكوالة والاستبداد والظاهر الاكتفاء بعد ظهور الفسق **فتا**  
لشهود الثاني ولو فس بعد القبول بطلت الوصية ان ظهر كون البائع على  
نصبه عدالة والا فلا ولا يجوز الوصية الى المملوك الا باذن مولاه ولا الى  
الوصي الا منقما الى البالغ كما في النصوص فيصرف الكبير منفردا حتى يبلغ الصغير  
وعند بلوغه ليس له نقض ما ابرمه الكبير للنص ولا لاحدهما التصرف منفردا



اذن الموصي او بلوغه فاسد العقل فينفرد الكبير وكذا الحكم في كل وصيتين وقيل اذا  
اطلق الموصي جاز الانفراد وفيه اشكال ولا دلالة في تحجيرين على احد الطرفين  
على تقدير وجوب الاجتماع اذا اتفقا وقياسا جاز للحاكم الاستبدال على قول  
كالوفيق واعتبرا بالعدالة ولو ظهر منه عجز ضم اليه مساعد ولا يشترط الذكورة  
بالنض والاجماع فالنحر محمول على الكراهة وفي الايمان قولان والشهور  
وفي اعتبار هذه الصفات حين الوصية خاصة ومستقرة الى الانفاذ وحيث  
اقول **مفتاح** لكل منهما الفسخ مادم الموصي حيا الا ان فسح الموصي شر وطيلوغه  
الى الموصي والافسخ بالاختلاف لانه اذا قبل فقد غره ومنعه من طلب غيره وفيما  
يقرب من الفسخ اذا اوصى الرجل الى اخيه وهو غائب فليس لان يرد وصيته لانه  
لو كان شاهدا فاني ان يقبلها طلب غيره اما بعد موت الموصي فليس له الفسخ مع  
القبول بالاجماع وبدونه ايضا على المشهور خلافا للتحريم والمختلف وفي الصحاح  
اذا بعث اليه بهامن بل فليس له ردها وان كان في مصر يوجد في غير هذا الوجه  
ولا دلالة فيها على شي من المذهبين والاصل ورفع الخرج ونفي الضرر **مفتاح**  
الثاني الا ان في القليل السابق ايماء الى الاول ويمكن جملة على شدة الاستحباب  
والعلامة حل الموضوع على سابق القول قال الشهيد الثاني ولو حصل الوصي  
ضرر ديني او دنيوي او مشقة لا تحمل مثلها عادة او لزوم تحملها ما لا يليق بحاله  
من شتم ونحوه قري جواز الرجوع **مفتاح** لا تصح الوصية بالولاية على من لا ولاية

له عليه شرعا كالولادة الكبار والافارب وكذا الاموال ولا من الحاكم من حيث هو  
حاكم مطلقا لان ولايته مقصورة على حال حيوته ولا على الاطفال الا من الاب  
او الجد للاب خاصة بالاختلاف ولا من احدهما الى الاخر مع وجود الآخر مطلقا  
على الاصح لما مر من تقديرهما على وصيتهما الثبوت ولايتهما باصل الشرع وصيتهما  
نابعة لها وقيل بل يصح فيما بعد انقضاء ولايته وقيل يصح في تلك التركة وهذا  
ضعيفان **مفتاح** اذا اوصى بالنظر الى شيء معين اختصت ولايته به ولو لم يكن  
التعدي كالوكالة وكذا ان خص بوقت دون وقت او حال دون حال وان نعم  
في كل قليل وكثير جاز وان اطلق فان اقتصر على قوله انت وصي ونحوه كان لغركا  
لوقال وكلت من دون تعيين وان اضاف اليه على اولادى مثلا انصرف الى حفظ  
مالهم خاصة لانه المتيقن ويحمل جواز التصرف بما فيه الغبطة لانه المفهوم منه  
عرفا **مفتاح** الوصي امين لا يضمن ما يتلف الا بتفريط او تعدي وما يستفاد من  
الاجازين اطلاق ضمانه محمول على ما اذا فطر وانما ما ورد بهما انه يتبدل  
فستفيض ولو كان له على الميت دين جاز له ان يستوفي معافي يده من غير اذن حاكم  
لانه قائم مقام الوصي في ذلك ولا نه قبضاء الذين محسن وما على المحسن من سبيل  
قيل له ذلك اذا لم يكن له مينة فان استند الى الموت فهو مقروض في الوصيتين  
وانه ليس لاحدهما ذلك وهو محل النزاع غيره ويجوز للوصي ان يشترط لنفسه  
من نفسه اذا المفروض عدالة ومراعاة الغبطة وهل له مع عدم تفريط جميع ما لو



بدان يوصى اذ لم يكن ماذ ونا فيه ولا منوعا منه قولان الاكثر على المنع للصل تبا  
المباشرة من الاستنباط وخرق ما بينهما وبين الوكالة وقيل بالجواز لقيام مقام  
الموصي فله من الولاية ما كان له وفي المكاتبه الصحيح ما يدل عليه الا ان فيها الجالا  
**مفتاح** يجب العمل بما رسمه الموصى اذ لم يكن منافيا للشرع لا امرية في الامة ورتب  
الاشتم على تديلهما والنصوص المستفيضة منها اعطى لمن اوصى وان كان يهوديا  
او نصرانيا ثم نكح الامة والاجاز له التبديل الى الحق فقد ورد في قوله ومن خاف  
من موص خنفا قال يعنى الموصى اليه ان خاف من الموصى في ولد خنفا فيما اوصى به  
اليه ما لا يرضى الله به من خلاف الحق فلا اشتم على الموصى اليه ان يبذله الى الحق والى  
يرضى الله به من سبيل الخير **مفتاح** اذ الموصى او لم يعين وصيا او عين وعرض  
البطلان لفسق ونحوه يجب على الحاكم النظر في تركه وانفاذ الوصايا والحقوق  
والديون وفي امور اطفاله مع فقد الاب والجد للاب كامة وان فقد الحاكم فمن  
يوثق به من الموصين كفاية وفاقا للاكثر لما فيه من المعاونة على البر والتقوى ولانه  
من المعروف والمصالح الحسنية وقوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم  
اولياء بعض خرج منه الجميع عليه تنقي الباقي بالعموم ويؤيد بعض النصوص وضع  
الحكم لتوقفه على الاذن الشرعي وهو متوقف وقد ظهر جوابه اما ما يضطر اليه  
الاطفال والدواب من الموت وصيانة الاموال المشرقة على التلف ونحو ذلك  
فهو واجب على الكفاية على جميع المسلمين فضلا على العدو منهم حتى لو فرض

عدم ترك موافقهم ما لا يؤمنون الاطفال ونحوهم من العاجز عن التكليف واجب على  
المسلمين من اموالهم كفاية كاعانة كل محتاج وطعام كل جاع مضطر **مفتاح**  
لا يثبت الوصية بالولاية الا بشاهدين مسلمين عدلين لامن اهل الذمة لا اختص  
الامة بالوصية بالمال الاجامتنا ولامن النساء ولا شاهد والمرأى او عيى بالظرف  
كذا قالوا **كتاب مايج العطاء والارباب** قال الله تعالى لن نال البر حتى تنفقوا مما  
يحبون وقال وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا واعظم اجرا  
وقال ليس اليزان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمعرب الى قوله واتي المال على حقه  
ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والشارعين وفي الرقاب **الحديث**  
النبي اذ اصاب ابن ادم انقطع عمله الا عن ثلث ولد صالح يدعو له وعلم ينتفع به  
بعد موته وصدة تجارية وفرة الصدقة التجارية بالوقف ويتأكد استحباب العطيته  
لدى الرحم ويستند في الولد والولد ولهذا بدأ في الامة بالقرابة وذلك لما فيه  
من الجمع بين المصلحة والصدقة والنصوص في ذلك مستفيضة **الباب الاول**  
في العطايا **القول** في الهبات والهدايا **مفتاح** الهبة اعم من الصدقة لاشتمالها  
بالقرية دونها ومن الهبة لا فقرها الى قيد دونها هو ان تحمل من مكان الى  
مكان المهوب له اعطاه مال له وتوقيرا ولهذا لا يطلق لفظها على العقارات المستع  
نقلها والثلاثة ثابتة بالنصوص والاجماع وقد مضى احكام الصدقة ومفاتيح  
الزكوة واما الاخران فكل منهما معوضة وغير معوضة وفي الحديث الهدايا







المنع بما اذا قيل العين او زال عن الملك جميعاً بينهما وبين الحسن السابق في التلف  
حسن ولعل للنصوص جميعاً الاولان مسئلتان لا طراح الحديث المذكور الذي  
اغلى درجات الحسن وهو غير شديد وينبغي الوقوف مع ظاهر الحديث في التقاريع وفي  
غيره اذ يجوز الرجوع بخلاف كما في الصحاح المستفيضة منها الطيبة والخلة يرجع فيها  
صاحبهما ان شاء حيزت اوله تخرا لا الذي رجح فانه لا يرجع فيها ومنها ما لم يعط  
لله وفي الله فانه يرجع فيه خلة كانت او هبة حيزت اوله تخرا لا غير ذلك الا انه مكره  
كما يستفاد من النصوص المستفيضة منها الصحيح مثل الذي يرجع في هبة كالذي  
يرجع في قيمته **مفتاح** اذا رجح في الهبة وقد عابت لم يرجع بالارض لانه سلطه  
على انالهها فحاناً فلو تكن مضبوطة عليه سواء كان العيب بفعله ام لا وان زادت  
منفصلة حساً وشراً كما لو ولد التامح والبن المحبوب والفرقة القطوعة في  
التهب لانها ما حدث في ملكه فيخص به وكذا ان كانت منفصلة شراً مع انصاف  
حساً كالحمل المتجدد والبن كذلك قبل ان يحلب على الاقوى لما ذكره خلاف البعض  
الحليين اما مع انصافها مطلقاً كالسمن وقدر الصنعة لا يرجع في العين  
ليستبعها لانها دخلت في ستمها اوجزها لغيره وان تصرف فيها زاد  
قيمتها وجوز الرجوع كان شريكاً بالنسبة للزيادة **مفتاح** قبل اذا وهب والطلاق  
يكن الهبة مشروطة بالتواب خلافاً للشيخ مطلقاً والحلي في هبة الادنى لا على  
قائه اوجب التواب فيها بما لها حتى انه يجوز التصرف فيها قبل الاثابة لاقتضاء

العرف ذلك ويدفعها الاصل والعمومات وانما يتحقق الاثابة بالقبول لا بمجرد  
خاصة لانه بمنزلة هبة جديدة وان شرط التواب فتح اطلاق وعين بل اطلاق له  
الرجوع ما لم يدفع اليه ما شرطه مع الاطلاق لزوم الوفاء به وان لم يتفقا على ذلك  
وجب مقدار الموهوب مثلاً او قيمة لا يزيد ويخير الموهب في جميع الصور بين  
الرجوع وقبول العوض كجاء من شرطه ما لم يقضه وكذا يتخير المثقب بين الرد و  
الاثابة على قول ولو تلف في يده قبل الاثابة او عانت ففي صفاته قولان من ان  
حدث في ملكه ومن انه لم يدخل في ملكه بخلافه بل بشرط العوض ولعله الاقوى **مفتاح**  
يكراه تفضيل بعض الاولاد على بعض في العطية كما يستفاد من النصوص المستفيضة  
سيما مع المرض والاعسار كما يستفاد من المعبر منها ذلك لانه موزن العدل والسخاء  
بينهم كما يشاهد ولذلك لا بد من ذلك على رغبة الاب في المفضل المشيرة للحسد المفضي الى  
قطيعة الرحم وحرمة الاسكافي الامع المزينة وعدا الى باقي الافاريح التساوي في  
القرب وظاهر كثير من النصوص مع الا ان الجمع بينهما والعمل بالمعبر منها ينبغي  
يستثنى من الكراهة ايضاً ما لو اتم المفضل على منة كما جرت استقال بعلم  
والمفضل عليه على نقص كفض ودية واستعانة بالمال على معصيته ونحو ذلك  
وله وجه **القول** في الوقف **مفتاح** الوقف ثابت بالنقض والاجماع وهو تحليس  
وتسبيل الثمرة كما في الحديث النبوي ويشترط فيه عدا هلية التصرف الواقف ما يدل  
على الايجاب ما صرحا اومع النية وفي شرط القول اقول لانها اعتبار



ان وقف على جهة خاصة كتحصن معين او جماعة معينين ولعله اقوى واشهر  
يعتبر فيه ما يعتبر في العقود اللازمة واشترطية القرية قولان والاصح العدم  
لعدم دليل عليه بل العمومات تنفيه نعم حصول الثواب متوقف عليه ويشترط  
في صحته الاقباض بالاختلاف فلو مات قبله كان ميراثا ومعدلين واجزاء فلا يجوز  
الرجوع بعده والصحيح دال على الحكيم وكذا الاختلاف في اشتراط التحجير الا اذا  
علق بما يقع وهو عالم بوقوعه والمشهور اشتراط التاميد ايضا فلو قرنه بمدة  
بطل الا اذا اراد التحجيس وقيل الوجه لمن يفرض غالبا واقصر صح مع الانش  
يرجع الى وثقته وقيل لما ورثه للموقوف عليه وذلك لان اشتراط التاميد لا دليل  
عليه بل الاصل والعمومات تنفيه وان قيل انرجح مرجع الى التحجيس بل الاشكال  
اذهب بمعناه ولا مشاحة في الالفاظ **فتاح** يشترط في الموقوف ان يكون عينيا  
مملوكا يصح الانتفاع بهام بقاء اصلها فلا يصح وقف الذين ولا المبلغ لعدم  
تعيينها ولا المنفعة لعدم بقاءها وفي الذين لهم والذين قولان للجواز مكان  
الانتفاع بهما مع بقاء عينيهما والتمنع منع كون ذلك مقصود العقلاء ولا  
مالا يملكه وان اجاز المالك على قول ولا تقي جوازه ح لانه كالوقف المشا  
وفي الابن والشارد قولان اما المشاع فلا خلاف فيه عندنا في صحته وقدر قبضه  
كقبض البيع **فتاح** يشترط في الموقوف عليه ان يكون موجودا وله اهلية التملك  
او ابعاده الموجود كذلك وامكن وجوده عادة وكان قابلا للوقف فلا يصح على العدم

المحض ولان لا يمكن وجوده عادة كالميت وان جعله تابعاً ولا من لم يكن قابلاً له  
كالعبد بناء على عدم تملكه مطلقا او ماسوى فاضل الضريبة اما على القول بملكه  
مطلقا فيصح اذا قبل مولاه وان كان محجورا عليه ولو بدا بعد دمه او غيره ماله  
للمالك ثم بعد على الموجود او من يملك قبل لا يصح وقيل يصح على الموجود والملك  
خاصة والاول اظهر لاستلزام الثاني صحة الوقف مع عدم موقوف عليه او مخالفة  
شروط الواقف وكلاهما باطل ويصح على المصالح كالغناط والمساجد وكما كان  
الموتى ونحو ذلك لانه في الحقيقة على المسلمين لكن هو صرف الى بعض مصالحهم  
اما الكافر فغيره اقول ان فيها الجواز مع القرابة وابعها الجواز لا يبين خاصة  
الجواز مطلقا العمومات مثل الوقف على حب ما يقبها اهلها ولكل كبد  
حرأ اجره قوله تعالى لا ينهكم الله عن الذين لم يقاتلوا في الدين ولم يخرجوكم  
من دياركم ان تبرؤهم وتسبطوا اليهم بالموادة والتمنع مطلقا قوله تعالى لا تجد  
قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر وادؤن من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم  
او ابناؤهم الاية وفيه ان الظاهر ان النهي عن الموادة انما هو من حيث كونه حاداً  
والاحرم اللطيف بهم ونحو من الاكره والثالث وجوب الصلوة والرابع التوبة  
لهما في الكتاب والسنة كثيرا وربما قيل بخصيص الخلاف بالذم في الحرب  
فلا يجوز الوقف عليه بحال الاية الموادة ولان مال في المسلمين وهو في لزوم  
العقد الا ان كلام القديماء مطلق في الكافر ولعل مرادهم ذلك ولا يصح



الموقف في شيء من معونة العصاة ومنه البيع والكاييس والكتب المحترقة ولو وقف  
 جاز **مفتاح** اذا وصف الموقوف عليه بوصف ونسبة نظر فيه كل من اطلق عليه ذلك مع  
 اتفاق العرف والاصطلاح على الاطلاق والايحتمال على التعارف عند الواقف نظر  
 الى شهادة الحال ومع وجود العمل على مقتضاها ويترك الذكور والاناث وان وقع  
 بلفظ الذكر كطاهانيين لان اللفظ يشمل الاناث تعاونا في دخول من انتسب الى  
 المنسوب من جهة الام خاصة قولان والمشهور العدم نظر الى العرف وقوله تعالى  
 ادعوهم لابائهم وفي الخبر من كانت امه من بني هاشم وابوه من سائر قبش فالصدقة  
 تحل له وليس له من الخمس شيء خلافا للسيد لقوله تعالى ومن ذرية داود وسليمان  
 الى قوله وعليه مع عدم انتسابه اليه بالاب وقوله النبي صلى الله عليه واله هذا  
 ابناي امامان قاما او قعدا واجب بان الاستعمال اعم من الحقيقة والاولى ان  
 يستدل للسيد بقوله سبحانه وحلائل ابناكم الذين من اصلكم كما استدلك به  
 الرضا عليه السلام على كون ابنا الرسول الله صلى الله عليه واله حين طلب منه المأمون  
 الدليل على ذلك فقوله لا يخفى من فوق **مفتاح** لو وقف ولم يذكر المصروف بطل  
 لانه تمليك فلا بد من مالك خلافا للاسكافي وهو شاذ وكذا الوقف على غير  
 معين كاحاديذين ولو وقف على مصلحة فيبطل رتبها صرف في وجه البر على  
 المشهور بخروج عن ملكه بالوقف فلا يعود اليه من غير دليل وصرفه فيما ذكر ان  
 برأه عضة الاصل والاولى ان يصرف في الاقرب الى تلك المصلحة فالاقرب

فيصرف وقف السجدة في مسجد آخر والمدبرة الى مثله وهكذا نظر الفقهاء الغرض <sup>لك</sup>  
 الضيف وان كان المذكور بخصوصه متاعا ليقطعه غالبا كان في حكم منقطع  
 الاخر كما مضى ولو وقف في وجه البر وطاوع صرف في كل مصلحة تقرب بها الى الله تعالى  
 مما فيه نفع المسلمين قبل ان كان الغنياء لانه من جملة البر وهو حسن اعد وجوب تحريم  
 الاكل الاصل وصدق الموضع الموقوف عليه **مفتاح** لو وقف على نفسه لم يصح الاطلاق  
 اما لو وقف على الفقراء ثم صار فقيرا جاز المشاركة في الانتفاع خلافا للحلقة والشرط  
 الشهيد عدم قصد منع نفسه او لا او اخطاها ولا بأس به ولو شرط عوده اليه عند  
 حاجته صح الشرط وصار حبا على المشهور بل ادعى السيد عليه الاجماع لعموم قوله  
 بالعقود والمؤمنون عند شروطهم والوقف على حب ما يقفه اهلها خلافا  
 للحلقة والمنافع فيبطل من راسه لان الوقف اذا تم لم يعد الى المالك على حال فيكون  
 فاسدا ويسد به العقد والعمل على المشهور لا يشترك الوقف والحبس في كثير من  
 الاحكام فان لم يرجع او لم يجز حق مات فهل يطل الوقف لصيرورة بالشرط حبسا  
 او يستمر على حاله قولان وفي الخبر من وقف ارضا قال ان احببت اليها فانا احوها  
 ثم مات الرجل فانها يرجع الى الميراث **مفتاح** هل ينقل الموقوف عن الوقف  
 المشهور ذلك خلافا للحلقة وعلى المشهور هل الى الموقوف عليه او الله سبحانه  
 الاكثر على الاول ومنهم من فصل بالموقوف عليه المعين المنصوص والجهات العامة  
 ففي الاول الاول وفي الثاني الثاني وهو الاظهر وليس على الاخرة كما يتوهم وتخرج



على الخلاف مسائل كما قاله وعلى التقدير ليس لأحد التصرف في أصل بيع ولا  
هبة ولا غير ذلك لأن ذلك يناقض مقتضى الوقف من تجديس الأصل اللهم إلا إذا  
وقع بين الموقوف عليه خلع وخبره وكان البيع انقعه لهم وحج جازيهم كما في الفتح  
وقد مضى في مباحث البيع وكذا الانتقال بخلة من الوقف وجازع من الشجرة أو ممت  
الذات أو نحو ذلك بشرط عدم إمكان الانتفاع به مع بقاء أصله بالجاره ونحوها  
كما ذكره جماعة ولكن الأولى أن يشتري بنفسه ما يكون وقفاً لمعاداة الأقرب إلى  
صفة الأقل فالأقرب ولو انتقله للدار لم يخرج العرض من الوقف وكذا الوفاء  
المسجد وإن خربت القرية أو الحلة للاستحباب وبقاء الغرض المقصود من عداة  
للعبادة ولو جاعل القرية وصلوة من يرميه إلا أن يكون الأرض فيهما متما  
فحت عنوة لاختصاص الملك فيها بالأثر وكذا قال **مفتاح** يجوز أن يجعل  
الوقف النظر لنفسه ولغيره ولو لم يوجد فإن لم يعين ناظر لم ينع على انتقال  
الملك فإن جعله الله سبحانه فللحاكم الشرع لأنه الناظر العام حيث لا يوجد خاص  
ويصير الوقف في ذلك بعد العقد كما لا يخفى وإن قلنا بالتفصيل كما احتجنا به فكل  
حكمه ثم إن عين ناظره يشترط فيه أن يكون عدلاً مهتداً إلى كيفية التصرف  
ولا يجب عليه القبول للأصل ولا الاستمرار استصحاباً لعدم الوجوب فإن شرط  
له شيئاً من البيع جاز وإن أطلق فله أجره المثل على الأقوى وظيفة العانة  
له أولاً وتحصيل الربح وقسمته على المستحق وحفظ الأصل والعلة ونحو ذلك

لأن الوقف عليه الناظر كذا قال  
في كتابه

من مضى الحق ولا يجوز لغيره التصرف في شيء من ذلك إلا بآذنه ولو كان مستحقاً  
والناظر غير مستحق عملاً بالشروط وليشكل ذلك في الإرفاق العامة على المسلمين  
للازمنة نفوت كثير من أغراض الوقف إلا أن يقال إن أحكام الشرع في مثل ذلك  
معلوم بالقرآن والله أعلم **فتاوى** الوقف على غير المخصص وقف على الجهة المخصصة  
لأعلى اشخاصها فلا يجب صرف الثمن إلى جميع الأشخاص الداخلين في الوصف  
بل إن كان موجوداً قبل الوقف فحسب وإن تتبع الغالب جاز وفي وجوب استيفاء  
من في البلد خلاف الأظهر لعدم دفع المصلحة وفي الخبر شغل عن ذلك فاجأ  
بأن الوقف لمن حضر البلد الذي هو فيه وليس لك أن تتبع من كان غائباً وقيل  
يجوز الاقتصار على ثلاثة لرعاة الجميع مع ما علم من أن الجهة لا يقضي الأشخاص  
وقيل يكفي بثنين بناء على أن أقل الجميع وتماثل يجوز الاقتصار على الواحد  
نظر إلى أن الأشخاص مصرف الوقف لا مستحقون إذ لو حمل على الاستحقاق  
لوجب الاستيعاب فوجب التبع ما لم يكن ولا يخفى من قوة **مفتاح** القبض معبر في  
الموقوف عليه ولا يسقط اعتباره في بقية الطبقات لأنهم يتلقون الملك  
عن الأول وقد تحقق الوقف ولزم قبضه فلو اشتراط قبضهم لانقلب العقد  
اللازم جازي غير دليل ولو وقف على الفقراء أو الفقهاء فلا بد من نصب قديم  
لقبض الوقف والنصب للحاكم والأمر جاز له أيضاً خصوصاً مع فقد الحاكم  
ومضوبه ولو كان الوقف على مصلحة كان القبض في الناظر في تلك المصلحة



فان كان لها ناظر شرعي من قبله فولى القبض والا فالحاكم ولو كان مسجد القيمة  
كفى في تحقق القبض ايقاع صلوة واحدة او دفن واحد من غير باذنه ومنهم  
من اشترط كون ذلك بنية القبض ولا بأس برؤيته للحاكم او منصوب باذن  
الواقف فالاقوى الاشغاف عن الصلوة والدفن لانهما لا ينافيان المسلمين وقبول  
قبض عن المولى عليه واستدانة القبض كابتدائه الا ان يكون اولى بدون اذن الواقف  
فيه اشكال فلو وقف على اولاده الاصغار سقط اعتبار القبض كحصوله قبل  
الوقف فيستصحب لكن الاول ان يقصد بعد ذلك القبض عنهم للوقف وفي الصحيح  
وان كانوا اصغارا وقد شرط ولا يتهالم حتى بلغوا فيجوزها لهم لم يكن لان يرجع فيها  
ومنهم من يرد في صحة قبض الوصي نظرا لضعفه ولا يثبت بالنسبة الى الغير  
**مفتاح** كل شرط ينافي مقتضى العقد فهو فاسد كاشتراط اخراج من يريد من  
الموقوف عليهم اجماعا لان وضع الوقف على الزموم وكاشتراط نقله عنهم الى من  
سيوجد على المشهور بل ادعى الشيخ عليه الاجماع وان استشكله في القواعد  
في التذكرة على صحته الاجماع واستقرها في الدرر بناء على ان معنى النقل  
بالشرط كما لو اعتبر صفة للوقوف عليه كالفقير فاذا زالت انتقل عنه الى غيره  
وهو جائز بخلاف وكذا لو اشترط ادخال من يريد معهم لانه لا ينافي في مقتضى  
الوقف بل الشيخ على جواز الادخال اذا وقف على اولاده الاصغار بل لم يشترط  
للصحيحين وغيرهما الا انها وردت بلفظ الصدقة ونحوها دون الوقف

القاضي لكنه شرط عدم قصره ابتداء على الاولين جميعا بينها وبين الصحيح  
بلفظ الصدقة ايضا وهو متجه ان ثبت ظهور ارادة الوقف من الصدقة  
في مثل هذه الروايات بالقرين كما ادعاء الشهيد الثاني والمشهور عدم جواز  
الادخال مطلقا الامع الاشتراط وهو لفظ **القول** في المجلس **مفتاح** المجلس  
قريب من الوقف الا ان اصحابنا اصابوا في كثير من احكامه والظاهر ان مقتضى  
بعد اهليته التصرف من ايجاب وقبول كافي الوقف وان مورده مورد الوقف  
فيصح في كل عين ينتفع بهامع بقاء عينها بالشرايط السابقة على الانسان مطلقا  
وعلى القرح حيث يمكن الاشغاف فيها كالاداء لنقل الماء الى المسجد والسقاية  
ومعونة الحاج والزائر وطايب العالم والتقديس والكسب على المتفهمين  
والبيت على الساكنين وغير ذلك واعتبر في التجرير قصد القرية وفيما قلناه  
في الوقف وفي التذكرة القبض بعد العقد ولو جاز ان كان على القرب فهو  
لازم ابد على المشهور فلا يصح الرجوع فيه مطلقا وفيه نظر وان كان على النسيان  
فان اطلق بطل الحابس اتفاقا ولا الرجوع محتمل كافي القواعد وان عين  
مدة لزومها لجمع فريد الى المالك والظن انه لا خلاف فيه ايضا وان كانت  
المدة عن احدهما فكالمدة المعينة كافي التحرير والموجود من الروايات  
وهذا الباب روئي لمن قضاء امير المؤمنين عليه السلام يرد المجلس وينفذ الموات  
وحمله على الانسان والظن وفاقهم عليه بل صرح في الدرر بخروجه عن ملكه



في القرب وفي رواية عن رجل مات وخلف امرأة وبنتين وخلف لهم غلاما  
 او قفر عليهم عشرين سنة ثم هجر بعد العشرين فيلحق بهم هؤلاء الوترية بهذا  
 الغلام وهم مضطرون لا يبيعونه المبيعات شرط الا ان يكونوا مضطرين  
 ذلك فهو جائز لهم **القول في السكن والعمرى والرقبي** **مفاتيح** الثلاثة ثابتة بالنسبة  
 والاجماع ولا بد منها التسليم على استيفاء المنفعة مع بقاء الملك على الكبر  
 يختلف عليها الاسماء بحسب اختلاف الاضافة فاقرت بالاسكان وقيل  
 سكنى كان يقول اسكنتك هذه الدار اولك سكناء والمعري قيل عمرى كقولك  
 اعمرتك هذه الارض عمرى او عمرى وبالمدة قيل رقبى كان يقول ارقبتك هذه  
 المتاع مدة كذا من الارتقاب وهو الانتظار لا المد او من رقبه الملك بمعنى  
 اعطى الرقبه للانتفاع بها وقيل المعري والرقبي بمعنى واحد فالاولى من العمر  
 والثانية من الرقوب كان كل واحد منهما يرتقب موت صاحبه ويجوز اضافة  
 عقب المعري اليه بان يجعل حق المنفعة بعده لهم مدة عمرهم ايضا كما يستفاد من  
 الروايات والرواية لوجعله لبعض معين منهم ومثله ما لوجعله له مدة  
 عمره ولعقبه مدة مخصوصة فيترك من المعري والرقبي وهل يجوز التعليق  
 بعمر غيره كما قال الشهيد نعم للاصل وعموم الامر بالوفاء بالعقود وان  
 المسلمين عند شرطهم والصدق اسم المعري المدلول على غرضها وفي بعض  
 الروايات من غير تقييد بعمر احدهما ولا يشترط في السكن ذكر المدة بالخلق

فقال مكتوب

وفي اختيارها خلاف وفي الموقوف عن رجل اسكن رجلا ولو يوقف له شيئا قال الخ  
 صاحب الدار اذا شاء وفي الحسن مثله وكل ما يقع وقدر يقع اعماره وارتقابه  
 اما السكنى فمختص بالمسكن **مفاتيح** يشترط في الثلاثة بعد اهلية التصرف  
 في الطرفين الايجاب والقبول كما في بيان العقود وبها قيل بعدم اشتراط <sup>القبول</sup>  
 في السكنى المطلقة لجوازها وفي اشتراط قصد القرية قولان والاصح العدم  
 الا بالحصول الثواب ولا يلزم شي منها قبل القبض لجماعا وبعده يلزم الجميع  
 على المشهور وعموم الامر بالوفاء وخصوص التصرف الامع عدم تعيين المدة  
 فله الرجوع متى شاء كما مر في السكنى وقيل لا يلزم مطلقا وقيل يلزم ان قصد القرية  
 وقيل مع اطلاق الايمان يلزم من تمامه ولو بتمام العمل على المشهور فان <sup>عُلققت</sup>  
 المعري بموت المالك ومات المعري قبله انتقل الحق الى ورثته مدة حيوة  
 المالك كغيره من الحقوق وكذلك ان انعكس الغرض لما ذكر من لزوم طلبة  
 لورثة المالك ارجاع المعري قبل وفاته مطلقا خلافا للاسكان في ان يقضت  
 قيمة العين عن الثلث للخبر وفي سنده جهالة اضعف وفي منته خلل نعم لو  
 وقع العقد في مرض الموت اعتبر المنفعة الخارجة من الثلث لاجتماع العين <sup>مفاتيح</sup>  
 المشهور ان اطلاق السكنى يقتضي ان يسكن بنفسه واهله واولاده والحالة  
 من جرت العادة باسكانه معزوز غيرهم الا ان يشترط ذلك وان لا يجوز  
 للسكان اجارتها لان الاصل عصمة مال الغير عن التصرف بغير اذنه وخالف في



ذلك الحلي يجوز له اسكان من شاء واجازة ونقله كيف شاء محتجا بان ملكه المنفعة  
بالعقد اللازم كالوتملكها بالاجارة وكيفية ما هو له والا لا يحيط **مفتاح**  
لا يطل نتي من الثلاثة بالبيع بل على المشتري تمكنه ما شرط له نوله ما بعد  
ذلك الحسن لا ينقض البيع الشك لكن يبيعه على ان الذي يشتره لا يملك الشيء  
حتى ينقض الشك على ما شرط خلافا لما عرفت لجهالة وقت انتفاع المشتري وهو  
في مقابلة النص ومنهم من فرق بين بيعه من غير يجوز الاول لا يملكه  
المنفعة ابتداء واستمرارا **القول** في الوصية بالعطية قال الله تعالى كتب عليكم  
اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقراب **مفتاح** الوصية  
قد يكون بالولاية وقد بينا احكامها في مفاتيح المعاني وقد يكون بالمال اما  
الحق واجب وقد مر في مباحات الجواز او على سبيل التبرع والغرض بيانها  
ويشترط فيها بعد اهلية النصف وفي الموصي او بلوغه عشرة اعاقل او اما مطلقا  
كما في بعض الصحاح اول ذوى الارحام خاصة كما في بعضها الاخر خلافا للحلي فيها  
ما يدل على الاجاب والقبول وان لم يكن لفظا على الاصح كما في نظائر ولو كانت  
لغير معين كالفقراء او في سبيل الله قيل يقبل الحاكم والاصح سقوط القبول فيه  
وفاقا للشهيد الثاني والمقارنة غير شرط لاجماع بل تحته القبول قبل الموت  
قولان وهل يجعل الملك بالموت قهرا كالارث وان كان متزنا لا يحق قبل  
امره وبالقبول معا امر القبول كاشف عن حصوله بالموت اقول والاكثر على

على الاخير وفي اشتراط القبض قولان والاصح العدم والموصي الرجوع مادام  
حيا للمعقبة المستفيضة بالقول كان ام بالفعل صريحا واستلزا اما ورد الموصي  
بعد الملك غير مؤثر وقوله معتبرا الا اذا كان قبل الموت فلا حكم له بل له تحديد  
القبول بعده ولرد البعض ولو مات قبل الموصي قبل بطل الوصية للمعقبة من غير  
الموصي له الوصية قبل الموصي قال ليس ينبغي وقيل بل هي لورثته للجهل من اوصي  
لاحد فنوفى الموصي له قبل الموصي فالوصية لو ارث الذي اوصى له الا ان  
يرجع في وصيته قبل موته فيجعل للمعقبة ان على رجوع الموصي او القرينة الدالة  
على ارادة الموصي له بخصوصه **مفتاح** يجوز الوصية للاقارب والاجانب  
باجماعنا والصحاح المستفيضة والاية وكتب فيها بغض فرض والمراد به الحث  
التعريض ونسخها لورثته عندنا وفي الخبر مثل عن جوازها لو ارث فقال نعم  
تلا الآية وما ينافيه محمول على المقتية وما كذا لمن ارث من الاقارب كافي الخبر  
وفى جوازها للذمي خلاف والاصح الجواز لاية لا يهتكم الله والمعقبة منها الصحيح  
اعطى لمن اوصى له وان كان يهوديا او نصرانيا ان الله يعق يقول فمن بدله بعد  
ما سمعه فانما اكتم على الذين يبذلونه واما انتهى عن موادة من جاز الله في  
اخرى فالظن ان المراد منه من حيث انه جاز الله واما ولاية المنع فمع ضعف  
اسنادها غير صريحة ومنهم من خص المنع بغير ذى الرحم للتحث على صلاته  
مطلقا اما ما رواه الغيرة فلا دليل له اهلية التملك فتا كان او مديرا



اولا ولد لا اشتراكهم في الوصية المحضة وفي الحديث لا وصية لمملوك وفيه  
اجمال اما المكاتب فان كان مطلقا وادى شيئا جاز بحسابه للتصويص المستفيضة  
والافقية قولان ويجوز لمملوك نفسه كما ياتي فيل ويجوز للمعدوم ولا يثبت  
ولامن يوجد وان كان على سبيل العقيقة للوجود لعدم قابليتهم للملك المستقل  
اما الحمل الموجود فتح الوصية له ويستقر بافضال حياته ومات بعد ذلك  
كان لورثته وفي اعتبار القبول فيه وجهان والاولى ذلك وتولية الولي  
**مفتاح** لا يصح الوصية في معصية بخلاف ولا من الجاح نفسه بما يملكه الا  
ان اوصى قبل الجرح على المشهور للصحح خلافا للحل لعصوم من بدله بعد ما سمعه  
بما لا يملك كالنحر ومال الغير ولا ما لا ينفع فيه كحبة الخطة بخلاف ولا يلج  
بعض الورثة من التركة وفاقا للاكثر لحق الفقهاء الكتاب والنسب وفي الحديث  
الحيف في الوصية من الكبار وفي اخرها بالاضرب بورثته امرتهم ذلك  
للمال وفي اخر من عدل في وصيته كان بمنزلة من تصدق بها في حياته ومن جاز  
في وصيته لمع الله تعالى في يوم القيمة وهو عند معرض وقيل بل ذلك يجري  
مجرى الوصية بجميع المال لمن عده فان جاز مضى في الكل والافقية الثلث  
وفيه انه خلاف مدلول اللفظ وان لم يرجع الحصة اليهم لان ذلك ليس  
بالوصية بل لاستحقاقهم التركة حيث لا وارت غيرهم وربما كان ذاهلا  
عن الوارث بل غير عارف به وانما غرضه مجرد الانتقام منه نعم ورد ان رجلا

وقع ابنه على امر ولد له فاخرجه من الميراث فثقل وصية الكاظم عليه السلام ذلك  
فقال اخرجه قال في الفقيه ولو لم يحدث هذا الحديث لم يجز الوصي لنفاذ وصيته  
وفي رواية فمن اعتق رقيقه عند موته وليس له مال غيرهم وله وصية صغار  
النبي صلى الله عليه وآله قال لو علمت ما دفاه مع اهل الاسلام ترك ولدت تكفون  
الناس ويستفاد منها تحريم مثل هذا الفعل مع نفاذه ولا بأس بتجصيل الانا  
من الصنف الموصى لهم او الذكور او تفضيل احد الصنفين على الآخر تخصيص  
العاجز او الصالح او العالم او غيره ذلك من الاوصاف المطلوبة للعقد المطا  
للتشريع **مفتاح** الوصية بما دون الثلث افضل خصا بها بالربع افضل من الثلث  
وبالحسن افضل من الربع كافي للتصويص وفي الحديث من اوصى بالثلث فلم يترك  
وفي لفظ فقد اقر بالورثة ولا تصلة الرحم والصدقة عليه افضل من الاخيصة  
وترك الوصية لغير الوارث بمنزلة التصديق بالتركة عليه وقيل ان كان الورثة  
اغنياء فالثلث اولى وان كانوا فقراء فبالحسن وان كانوا متوسطين فالربع  
والعاقبة ان كان المتروك لا يفضل عن غنى الورثة لا يستحب الوصية لفلان  
تعالى ان ترك خيرا وهو حسن ثم ان زاد على الثلث فان كانت تحت والوجيز  
الورثة او اجاز وابعدها فقدت ولا ترفع الا في ثلث ما ترك صحيحا كان  
او مريضاً **مفتاح** المستفيضة وخلاف والد الصدوق شاذ ومستند  
ضعيف متاؤل ولو اجاز بعض الورثة فقدت في قدر حصته من الزيادة



ولو اجازوا بعضها نفذت فيه خاصة ولا فرق في اجازتهم بعد الوفاة وقبلها  
على الاصح وفاقا للشهور للصحيحين وغيرهما بخلاف المفيد والحلي فان عندهما  
له يلزم الاذن والاجازة قبلها لعدم استحقاتهم للمال بعد وهو شاذ وعلى  
التقديرين فالاجازة تنفذ عندهما وليست باسداء عطية فلا ينفذ حقها  
الى قبض ولا شرط اخر وبغير الثلث وقت الوفاة لا وقت الرضا على المشهور  
وفضحه المريض من التبرعات المنجزة التي يستلزم تقويت مال على الورثة  
من غير عوض زيادة على الثلث من دون اذنتهم واجازتهم قولان وفي الاذلة من  
الجانبيين نظر اذ ما صح سنده غير ال وما هو ال غير صحيح ولا معتبر الا ما وقع في  
طرف الجواز مؤيدا بالاصل وهو ان صاحب المال احق بماله مادام حيا وفيه  
اخبار اخر لكنه معارض بالاكثارية والاشهرية وربما يقيده المرض بالخوف اما  
اذا تروى المريض لزم مطلقا بخلاف الحاق الاسكافي بالمرض كل حال  
يفعل معها التلف شاذ وعلى التقادير يقدّم المنجزة على المؤخزة وان تأخرت  
في الذكر كما يستفاد من النصوص **خارج** اذا تعددت الوصايا ولم يجزها ولها  
بالاول في الذكر الاول حتى يستوفى الثلث بالنص والاجماع ولنفسه الصادق  
اولا بلا مانع الى اكمال الثلث بخلاف ما بعده وتقدم الشيخ والاسكافي على  
وان تأخر شاذ كجعل بعضهم المتأخر رجوعا ان وقع في زمان اخر عرفا الا ان  
يسعها الثلث ولو اثنى الاول استخرج بالقرعة ولو ذكر شيئا ثم اوصى

بمجموعها او قال اعطوا فلان اكد او قال بعد الترتيب لا يقتضوا بعضها على  
بعض ودخل النص على الجميع بالنسبة فيقسم على جهة العول ولا يحمل على الرجوع  
ابدا الا مع القرينة كالوقال اعطوا ثلثي فلانا واعطوا ثلثي فلانا فان الثلث  
المضاف اليه لا يتعدى اقله لثالث ما لم يقدّم ذلك لان الوضعية بما زاد  
على الثلث صحيحة وان توقف على الاجازة لاستحقاق جميع الزكاة مادام حيا  
بالاجماع والرجوع باطل وما احتمل العقود الضخمة لا يحمل على الفاسد في هذا  
ودفع عنك الفضول ولا تضع الى بعض الاوهام في هذا المقام **مفتاح** من اوصى  
بجزء من المال على العشر عند جماعة للنصوص المستفيضة منها الحسن وعلى البيع  
عند اخرين للصحيحين والاول اشهر واوفق للاصل والثاني اوضح سند الشيخ  
باستحباب العمل بالسبع للورثة ولما اخرج سبغ الثلث فساد ضعيف والتمسح  
على الثمن للمعبرة وقيل على السدس والخمسة على السدس بالنص والاتفاق  
وكل يحمل لم يفسد الشرع فسد الوارث ومع التعذر يحمل على اقل ما يصدق  
عليه الاسم وكل لفظ وقع على اشياء وقوعا متساويا ولا قرينة فالورثة بالخيار في  
التعيين والعرف مقدم على اللغة الا مع قرينة خلافه فالحبس والحلية داخلان  
في السيف وهو منصوص ايضا اما الثياب والمتاع فلا يدخل في الصدوق  
والسيفه والجواب الا مع القرينة بخلاف المشهور فاطلقوا دخولها في قوله  
على بعض الاخبار وحمله على القرينة اولى واطلاق الوصية بجماعة يقتضي التسوية



بينهم بالاختلاف الا فيما الراعي لا غمامه واخواله فان الشيخ قال للائمه الثلثان و  
الاخوال الثلث للصحیح وحمل على المشهور على اذا وصى على كتاب الله وهو من  
وقد مضى تفسير بعض اللفاظ في مباحث الوقف وقد دون الفقهاء في الوصايا  
المهمة مسائل فرضوها وتماخضت فقصر على هذه الضوابط **عقلا** يصح الوصية  
بالحمل وبما تحمله المملوكة والذاتية والتجربة ونجاسة العبد ونجاسة البستان  
وسكنى الدار ويغيرها من المنافع مدة معينة فيقوم المنفعة فان خرجت من الثلث  
والاوقف الزائد على الاجارة وقيل المحجور <sup>من الثلث</sup> ليس نفس المنافع المحجورة  
لعدم ملكيتها للموصي بل التفاوت بين القيمتين للعين متغابها وسلوبه  
المنافع وتصرف الورثة في الرقبة لا يبطل حق الموصي له من المنافع والمنفعة  
على الورثة لانها تابعة للمالك وفي الوصية بالمنفعة مؤبد الاشكال واقول  
**مفتاح** اذا وصى بعتق عبيد وليس له سواهم ولم يخز الورثة اعطى الثلثهم بالقرعة  
تعد باهم انلا ما بالقيمة وعق ما خرجته القرعة وفي الصحيح كان على النائم  
يسمى بينهم وفي رواية ان ابى ترك ستمين مملوكا واعطى ثلثهم فاقوت بينهم وخرجت  
عشرين فاعققتهم ولو استلزم ذلك عتق جزء من احد هم يسع في ابيه وانما لا  
يعتق ثلث كل واحد ما ورد من فعل النبي صلى الله عليه واله بذلك ولا سلام  
عق الكل الاضرب بالورثة ولو لم يسمهم في الوصية بدأ بالاول فالاول حتى  
يستوفي الثلث للنص ولو وصى بعتق واحد كان التعيين الى الورثة ولو <sup>كان</sup>

عليه دين ولم يترك ما الحاط بدينه لم يخز عتقه للصحيح قال لانه اعتق ما لا يملك  
**مفتاح** هل يصح الوصية للمملوكة المشهور نعم للخبر في رجل وصى لمملوك  
له ثلث مال قال يقوم المملوك بقيمة عادلة فينظر ما يبلغ ثلث المثلثان  
كان اقل من قيمة العبد بقدر ربع القيمة استسعى العبد في ربع القيمة وان كان  
اكثر من قيمة العبد اعطى العبد ودفع اليه ما فضل من الثلث بعد القيمة وقيل انها  
يصح اذا وصى بخز مشاع من التركة لتناول الرقبة العبد فيعتق منها ما يشي  
معين فلا يعود له الوصية لمملوك وقدر ما فيه قيل واذا صحت فان كانت بقدر  
قيمته اعتق وكان الموصي به للورثة ان كان معين وان كانت قيمته اقل اعطى  
الفاضل وان كانت اكثر سيع للورثة فيما بقى واشترط الشيخان في الاخير  
عدم بلوغ قيمته ضعف ما وصى به وان بلغت بطلت الوصية واستندا  
فيه الى الخبر المذكور على ما قيل وهو كما ترى اما اذا وصى لام ولد فصحت بلا  
خلاف وهل يعتق من الوصية بناء على ان الارث مؤخر عنها وعن الذين  
بالاية فلا يحكم لولدها بشئ حتى يحكم لها بالوصية كما في الصحيح وغيره يعتق من الثلث  
ولها الوصية امر من نصيب ولدها يعطى لها الوصية بناء على ان التركة  
ينقل من حين <sup>الموت</sup> الى الوارث وان لم يستقر لهم الا بعد الامرين وان نفوذ الوصية  
يتوقف على وصول التركة الى الوارث ومالك الوارث لا يتوقف على شئ كما  
في اخرها اتفق من نصيب ولدها يعطى من ثلثه ما وصى به لولده **مفتاح**



اذا اوصى بوجه نفسه الوصي بعضها صرف في وجه البر على المشهور للنقض فلا  
 للحق فارجع الى الوارث لامتناع القيام بها وهو ضعيف بخبر عنهم فلا  
 يعود اليهم الابدال ولوجوب العمل بالوصية وتحريم التبديل فيصرف في مصرف  
 المجهول ولا يعمل بها ما لم يكن لادائه القرية فاذا كانت لخصوص بقي العموم فالعمل  
 على المشهور **مفتاح** ثبت الوصية بالمال بنهادين مسلمين عدايين ومع الضرورة  
 يقبل شهادة اهل الذمة خاصة كافي الاية والرواية ودعوى نفيها لم يثبت هل يشترط  
 قبولها بالسفر كافي الاية لم يحرم ذلك بحرم الغالب الاصح الثاني كما يستفاد من الرواية  
 والعلامه اوجب تخليفها بعد صلوات العصر بصورة الاية لعدة ظهور للسقطتين  
 بذلك البعيد ويقبل شهادة واحد مع اليمين كما في النصوص وشاهد امرأتين كما  
 في الاية وشهادة الواحد في ربع ما شهدت به اثنتين في النصف والثالث في  
 الثلثة الارباع والاربع في الجميع كما في النصوص واختلف في شيء من ذلك في  
 العمل بما رسمه الوصي اذا لم يكن منافيا للشرع لا امر به في الاية وتبين الامر عليها  
 وقدر الحقوق الواجبة على الوصايا المتبرعة لاجماعا وقد من الكلام في ذلك في  
 كتاب مفاتيح الجنان من هذا الكتاب **الباب الثاني** في مكان الزنا **القول** في العتق  
**مفتاح** العتق ثابت بالنقض والاجماع وفضله متفق عليه مستفيض النقل وقدر الحديث  
 فيه في مباحث الطاعات من كتاب مفاتيح النذور وتأكيد في المؤمن الذي ائتم  
 عليه سبع سنين في ملكه وكرهه في المخالف والمعاذ عن القيام بكفايته الا ان

بالاتفاق وفي صحة عتق ولد الزنا خلاف والاضح الضح لا مكان القرية وفي الحديث  
 لا بأس بان يعق ولد الزنا اما مملوك الغيرة فلا وان اجاز المالك اذ لا عتق الا في  
 ملك كما في الحديث المشهور وفي اخر من عتق بالاملاك فلا يجوز وقول الشيخ بجواز  
 عتق مملوك الابن شاذ والخبر محمول على استحباب الاجازة لان يعق **مفتاح** يشترط  
 في صحة العتق اهلية التصرف والقصد كما يستفاد من الاخبار والتقريب في كل  
 التواب الى الله بالاختلاف للعبارة المستفيضة منها لا عتق الا لوجه الله و  
 للشيخ قول بجواز عتق من بلغ عشر الخمر وهو قوي وبجارية الصريحة التي لم يجمعا  
 سواه في الماضي والحالة الاسمية وفي الاعتاق قولان والاضح وقوعه ايضا  
 لدلالته عليه لغة وعرفا وشراعا بل استعماله كما يستفاد من الاخبار اما عتقهما من الكفاية  
 فلا ولا الاشارة ولا الكفاية الامع العجز عن النطق كما في الصحيح والمشهور واشترط  
 تجرده عن الشروط والوصف خلافا للاسكا في القاض وفي الصحيح ما يؤيد هذا **محل**  
 على محل بعيد ودعوى الاجماع على هذا الاشتراط من اما الوشرط على المملوك منوطا  
 ما يباح له خلاف لانه عتق بشرط لا عتق معلق على شرط مع عموم المؤمنين  
 عند شرطهم والنصوص المستفيضة ولو لم يف بالشرط لم يعد في الرق كما ينفع  
 به الصحيح الا في قليل ويستقر في دقة فلو شرط ان يحضر مدة معينة او بملك  
 المدة فلم يعق او وارثه الزام باجوة المثل خلافا للنهاية اما ان يحد له فلا وفي  
 الصحيح في رجل عتق جارية وشرط عليها ان تخدمه خمس سنين فان بقيت ثم مات

استاذ اكرام الميرزا



الرجل في وجهها ورقة الهم أن يستحقها قال لا ولو شرط اعادته في الرق أن  
 خالف الشرط ففي صحته باطلا ولهما وضحة العتق خاصة أقوال وفي الموقوف عن  
 الرجل يعتق مملوكه ويزوج ابنته ويشترط عليه أن هوأغارها أن يردده إلى الرق  
 قال لا بشرط وهل يعتق قبول المملوك للشرط السابق أقوال قالها نعم إن كان  
 مالا ولا أن كان خلدته وفي الشرط تعيين الموقوف خلاف والاصح العدم كما  
 عليه الأكثر للأصل والنصوص المستفيضة فلو قال أحد عبدي خريج إلي  
 في العيين ولو مات قبله قيل عينته الوارث وقيل يبيع كما في النصوص وهو أولى  
 وهل يمنع الدين العتق ففي الخبر في رجل اعتق عبداً له وعليه دين قال دينه عليه  
 لم يردده العتق الأخير إلا أنه مضى في الصحيح أنه إذا مات ولم يترك ما لحاط بيته  
 بطل عتقه لأنه اعتق ما لا يملك **مفاج** من اعتق سقصاصاً من مملوك سري  
 سما في الخبرين هو حر ثم العتق فيه كله ليس الله شريك فإن كان له فيه شريك فقوم عليه إن كان موسراً  
 وسع العبد في فك ما يقرب أن كان معسراً على الشهور والنصوص منها من كان  
 شريكاً في عبداً وامة قليل أو كثير فاعتق حصته وله سعة فليشتهر من صاحبه  
 فيعتقه كله وإن لم يكن له سعة من مال نظر قيمته يوم اعتقه منه ما اعتق ثم  
 يسع العبد بحساب باقيه حتى يعتق وفي الصحيح في جارية بين اثنين فاعتق  
 أحدهما نصيبه قال إن كان موسراً فكلفان يضمن وإن كان معسراً أخذ  
 بالخصص خلافاً للشيخ فقال إن قصد الأصل وقوم عليه مع اليسار وبطل مع

الاعسار والاصح العبد في الباقي ولا يقوم عليه وإن كان موسراً فإن احتج  
 بالحسن فليس فيه ذكر البطلان بل ظاهره سعي العبد في غير شق الأول وإن احتج  
 بالصحيح فليس فيه سعي العبد بل هو نص في بقاء بقيته على الرق إذا قصد وجه الله  
 اتفاق الجمع بين الاختيار يقتضيه ما قاله الشيخ بل يقتضيه سعي العبد في غير المشتري  
 أيضاً وقال السيد ابن طائوس إلى عدم الشرائع مطلقاً للضعف المستند <sup>مفاج</sup> معار  
 الأخبار والآخر والأولى تأويلها بما يوافق المشهور لقبولها ذلك ولأن الشرائع  
 على الشريك قد ثبتت بالصحيح وهي تقتضي الشرائع على ملكه بطريق <sup>أول</sup> <sup>جها</sup> لعدم خيائها  
 إلى أداء المال وهل يعتق حصته الشريك بأداء القيمة أم الاعتاق <sup>أول</sup> <sup>جها</sup> امرأعي  
 أقوال قبل وبدل على الأول والثاني روايات والقول بالمرأعات جمع بينهما  
 ويتفرع عليه فروع كثيرة ويعتبر القيمة وقت العتق لا وقت المحاولة وتبينه  
 على السابق فيعتبر على القول بانعقاد الأداء عنده وهل يسع العبد بجميع كسبه  
 أم بحصته من الحرمة وجهان والظاهر الأول كالمكاتب وأنه يستقر للمالك بغير  
 ولو هابه شريكه في نفسه صح ويدخل في النهاية عندنا الكسب التادير كالتقاط  
 ولو كان بين ثلثة فاعتق اثنان دفعة فوفت الحصة الثالث عليهما بالتسوية  
 عندنا وإن اختلفت حصته <sup>أول</sup> <sup>جها</sup> على يجري الشرائع في غير الاختيار من العتق  
 كملك ذوى الارحام المشهور والاصح للأصل وظهور النصوص في منأ  
 العتق خلافاً للخلاف مدعيها عليه الوفاق وهو ميم وهل يسرى عتق الحامل



الى الحمل والعكس المشهور لان السراية في الاستفاصل لا في الاشخاص خلافا  
للتهاية للخبر في رجل اعتق امته وهي حرة فاستغنى ما في بطنها قال الامه حرة وما  
في بطنها حرة لان ما في بطنها منها ولو اوصى بعتق بعض مملوكة او عتق ليس  
له غير قيل لم يقوم على الورثة باقية لان الوارث لم يعتق عن نفسه وانما عتقه  
عن المورثة السراية عليه ولا على الميت وان كان وقت الوصية موصرا لان انتقال  
التركة الى الوارث بالموت فصار عند الاعتناق موصرا والشيخ قول بالسراية  
لان وسع الثلث للخبر وكذا لو اعتقه عند موته اعتق من الثلث ولم يقوم عليه لانه  
محجور عليه فما زاد على الثلث فكان موصرا وفيه في الخبر رجل اعتق عبد العند  
موت له يكن له مال غير قال يستغنى في ثلثي قيمته للورثة **مفتاح** من اعتق وله  
مال فان قلنا ان المملوك لا يملك فماله لم يولد وان جوزه بملكه فهو له ان علمه  
المولى ولم يستثنه ولا فله ولا للشيخ ان كان يعلم ان له ما لا يبعه ماله ولا فهو  
له وانما حمل على عدم الاستثناء للموت حلا للطلاق على المقتد والظاهر انه  
لا خلاف في المسئلة الا فيما يفرع عليه وقد مضى **مفتاح** الاعتناق بالخبر كما  
يحصل بالمباشرة والسراية كذلك يحصل بالعوارض وملك القريب من ذي  
الارحام ومنه اعتناق ام الولد بعد موته ولاها وبقاء الولد حيا وقد مضى  
بيان الثلثة في مباح المغايش واما المعتاق فان علق على الموت فهو التذليل  
وان علق على غير فقد مضى الخلاف فيه وان كان مؤثرا لبعض ما هو فيه

الكاتب تذكرهما في فصلين **القول في التدبير مفتاح** التدبير ثابت بالنص  
والاجماع وهو تعليق العتق على وفات المولى قبل ولو علقه على وفات غيره لم يصح  
الامن يجعل له خدمته كما في الصحيح خلافا للحنابلة فضع مطلقا للمحقق فجز مطلقا  
وهو الاظهر ففي الخبر في رجل تزوج امته من رجل ثم قال اذ ماتت زوجك فانت حرة  
فمات الزوج قال اذ ماتت الزوج فهي حرة يعتد منه عدة الحرة واعتبر الايمان  
بلفظ صريح كقوله انت حرة بعد وفاتي او عتق فلا يقع بالكاتب عندنا وفي وقوعه  
بلفظ التدبير اقول بالنها وقوعه مع النية لا بد منها وهو الاصح لصراحته فيه  
وغيره من هذا المعنى يجوز تقييد كقوله اذ ماتت في سفرى هذا او من هذا الرتبة  
هذه او قتلت او نحو ذلك خلافا للبسيوط وفي الخبر في رجل قال ان حدث بي  
حدث في هذا فعلا في فلان حرة قال يرد من وصيته ما يشاء ويحرم ما يشاء  
اما تعليقه على شرط او صفة فالمشهور عدم جوازه خلافا للاسكافي وفي شرط  
قولان والاصل بنفيه ويتفرع عليه صحة من الكافر وهل هو عتق معتاق ام وصية  
بالعتق ام مستقل اقول اقربها الثاني كما يستفاد من المعبرة وكيف كان فالخلافا  
في جواز الرجوع فيه قولان وفلا وان منع جماعة عن بعض النصرفات لا بعد  
والصدوق لم يجوز بيعه الا ان يشترط على المشتري عتقه بعد موته للصحيح  
والفيدخره منه مات البائع وان لم يشترط للرجان لا يبيعها باع خدمتها لم يجز  
فاذا ماتت اعتقت والشيخ عمل بظاهره فجز بيع الخادمة ونزله الاخرارة على الصلح



والاخرى على الاجارة وفي الصحيح هو مملوكه ان شاء باعه وان شاء اعتقه وان شاء  
امسك حتى يموت فاذا مات السيد فهو من ثلثة والجمع بين الاخبار يقتضي  
حمل ما ورد من التقييدات في جواز بيعه على الاستحباب مثل تقييده برضا المالك  
او بيعه بنفسه او احتياجه المولى الى غنم او اشتراط عتقه على المشتري او بيعه <sup>منه</sup>  
دون رقبته **مفتاح** المدين رقبته في حياة مولاه فكسبه وضافه لمولاه وله وطى  
كافي الخمر والتصرف فيها فان حملت منه لم يطل التدبير بل اجتمع لغتها سببا  
وينتفى بالاول فان لم ينفى الثلث ضم اليه الثاني ولو حملت بمملوك لمولاه كان  
مديرا كامة للتصوص المستفيضة وهل يجوز له الرجوع في تدبير الولد كما يجوز  
في تدبير الام اكثر للآخرين نعم للعبودية وان تدبيره فرع تدبيرها فلا يزيد على أصله  
خلاف الخلاف مدعي على المتع الوفاق في الصحيح وقواه الشهيد الثاني بحسب  
عن العموم والتخصيص بالنقض وعن الاخرين ان تدبير الاصل انما هو بفعل المالك  
فجاز له الرجوع بخلاف تدبير الولد فانه بالشراية فلا اختيار له فيه وهو حسن  
وهل تدبير الحامل تدبير الحمل لاكثر نعم الامع عدم علم المولى الحسن وقيل لا  
للاصل والانفصال والوثوق وقيل نعم مطلقا والاولى طخير فحمل الحسن على  
انه تدبير الحمل ايضا فان في تقييده بعلمه اشعار بذلك ويصح تدبير الحمل وحده  
ولا يسرى الى الام **مفتاح** المدين يتعقبت مولاة من الثلث كافي الصحيح السابق  
فان لم يف به فيقده فان كانوا اجماعة عتق عنهم من يحمله الثلث وبرئ

بالاول فالاول ولو جهل الترتيب استخرج بالقرعة والدين مقدم عليه على الترتيب  
فان استوعب الترتيب بطل التدبير وكذا الرضا والوجهة والعطايا والخمر والمقدرة  
عليه لفظا وقال الشيخ ان تقدم التدبير <sup>على الدين</sup> يقدم عليه وفي الصحيحين ان كان دبره  
حجزة وسلامة فلا يسئل الدينان عليه ويخصه بتدبيره والوجهة انه في الصحة ما يدل  
قضاء دينه بغيره ما يحصل بعد بخلافه في المض وهو علم من المديعي ولذا اذا برز البعض  
قيل لا ينتفى عليه الباقي ولم يكلف شراء حصصة الشريك خلافا للسيد فيها وكذا  
لو دبره اجمع فرجع في بعضه **مفتاح** يبطل التدبير بالابق بالاختلاف يعرف  
للنصين بخلاف الارتياد للاصل وعدم حجة القياس نعم ان الحق بدو الحرب  
بطل لانه اباق وابطال الاسكافي اياه باحد الامرين شاذ ولو حمل خدمته لغيره  
وعلق تدبيره على موت المخدم لم يبطل باقية للاصل والصحيح **القول** في الكتابة قال  
الله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما ملكت ايمانكم فكانت مكاتبتهم ان علمت فمكتبتهم  
**مفتاح** الكتابة مستحقة ابتداء مع الامانة والاكتساب لا امر بها في الكتاب والاول  
بالخمر الدين والمال كافي الصحيح وفتر في الاخر بالمال فقط وتأكيد بسؤال المملوك  
وفي باحتياجه بدون الامرين او كراهتها فقل ان اصلها الاول للاصل وفي الخبر  
العبد مكتابة مولاه وهو يعلم ان ليس له مال قال يكتبه ولو كان يسأل  
الناس فان الله يترك العباد بعضهم من بعض والمومن معان وفي كونها عتقا  
بصفة او سبعا ومستقلة اقوال اقول فيها الثالث وفاقا للاكثر ولا يلزم من



مشاركتها العقد في الحكم ان يلحق به ويتفرع عليه فروع ويستتويها بعد اهلته  
 الطرفين للتصرف ما يدل على الايجاب والقبول ولفظها الصريح كاتت  
 مع تعيين العوض والاجل وفي افتقارها الى قوله فاذا اديت فانت حر مع نيته ذلك  
 امر الاكفاء بالنية مع العقد قولان اصحهما الثاني لثبوت النية لفظ شرعا في  
 هذا المعنى فيصرف اليه وان كان لها معنى اخر ولا يصح من دون الاجل عند  
 الاكثر اتباعا للسلف والعجز عن الاداء لا لان ما فيه لسيده وما ليس في  
 يده متوقع الحصول فالابدين ضرب الاجل لا يتطرق اليه لثبوت النية لفظ شرعا في  
 والحكم للاصل والعصوم ومنع الامر من خصوصاً على القول بكونها بيعاً واعتقاً  
 بعض والجهالة ممنوعة لا مكان حصول المال في كل وقت يتعقب العقد  
 ولو بالاتراض ونحوه ولا يشترط النجوم بل يكفي اجل واحد خلافا للعامة  
 ولا يصح على عين لانها اما للمولى او للغير بخلاف الكسب المجردة نحو وجع  
 محض الرقية بالعقد ولا بد من وصف العوض بما يرفع به الجهالة ما لا كان  
 او منفعة كالتحريم والبناء والخطا طرقل ويكره ان يتجاوز قيمته وفي الخبر  
 ملك مملوك فسال صاحبه المكاتبه الله ان لا يكتبه الا على الغلاء قال نعم  
**مفتاح** ان لطلاق العقد اعتق بقدر ما ادنى وان اشترط رده في الزرق  
 عجز فلا يعتق الا باذنه الجميع لاجتماعنا والفتحاح وانكر العامة الاول نزل  
 هذا الخبر فذلك والافقه تحديه بتاخير نجم الى آخره او محله او بان يعلم من حاله

العجز عن الفات او غير ذلك اقول ومستند الكل ضعيف سند اوله لا نعم  
 في الصحيح ما يشعر بالاول حيث قيل وقد اجتمع عليه بانحمان قال زود وطيب  
 لهم ما اخذوا ولا فرق في ذلك بين القسيين فله الفسخ مع العجز والطلاق  
 الا انه في المطلق لا يعود رقا الا مقدرا ما بقى عليه وفي لزوم القسيين مطلقا  
 او من جهة المولى خاصة او المطلق مطلقا والمشرط من جهة او الجواز المشرط  
 مطلقا والمطلق من جهة المملوك اقول ضعيف الماخذ والازوم من جهة  
 المولى والجواز من جهة المملوك مطلقا قوي لان الخطا للعبد والمحرر  
 للمولى ومعنى الجواز من طرف المملوك عدم وجوب السبع عليه ولا ادائه ورتبا  
 يقتصر بعد لزوم وان قدر ان كان له مال وجب عليه دفعه ولو انقفا على  
 التقايل صح ويستحب الصبر عليه مع عجزه بل اذنه من اعانته وللخبر لا رده في الزرق  
 حتى ينفذ تلك سنين وفي وجوب اعانته من الزكوة او مطلق المال على المولى  
 بالبدل او الخطا عنه من النجوم او على سائر المكلفين واستجاب لك او وجوبها  
 مع وجوب الزكوة عليه او عليهم واستجابا التبرع مع عدم اقول مبينة  
 على الاحتمال لان في قوله سبحانه وانهم من مال الله الذي اناكم والمستفاد  
 من الاخبار ان المراد بمال الله ما يعده الله من العبد وفي ينههم ان لا يقصروا  
 منه ويرون انه يقدر على ادائه دون ما يزدون على ذلك ولا يحيطوا  
 عنه فانها اما المملوك اعليه او ليجسبه من الزكوة او لغرض اخر وكانوا يفعلون



ذلك وفي خبر اخر اعطوهم مائة كتابتهم به شيئا وهو **مفتاح** يجري  
 في هذا العقد الشروط السائرة دون الفاسدة كما في سائر العقود وكذا يتفاد  
 من الاخبار ولا يدخل الحمل في كتابة امره وان قصد له ان الصغير لا يكتب ولو  
 حلت بعد الكتابة بمملوك كان في حكمها لانه من جملة كسبها والنصوص  
 وفي رواية كتابة مملوك اليتيم مع الغبطة قولان اشهرهما الجواز وكذا كتابة الكافر  
 والبعض والحصة من المشترك وقيل ان اذن الشريك جاز ان لا لو كان بخصه  
 حزا واحدا كما يستفاد من بعض الاخبار **مفتاح** المكاتب بين الرق والعقود ليس  
 للاستقلال بالتصرف في ماله الا بما يتعلق بالاكساب لبقاء رقبته بعد ولا  
 لسيده التصرف فيه الا بما يتعلق بالاستيفاء لزال سلطنته عنده وهو كالحرة  
 في معظم التصرفات لان الغرض من الكتابة تحصيل العتق وانما يتم باطلاق  
 التصرف في وجه الاكساب ولكن يتوخى ما فيه الغبطة من معاوضة فيبيع  
 بالخال لا بالمؤجل الا ان يبيع المشتري بزيادة عن الثمن ويؤخر الزيادة عما  
 ويسقط احكام الرق بسقط نفقته ويتعلق بكسبه وكذا يسقط فطرته  
 عند اذ كان مطلقا لبعثتها للنفقة وعن نفسه ايضا الا ان يتحرر من غير  
 فيجب بنسبه التحريم اما المشروط ففطرته على مولاه لا لطلاق الرق  
 عليه خلافا للقاض بعتية النفقة وهو فرق في الصحيح الفطرة عليه من غير  
 فرق بين القسمين ولا يكفر العتق ولا طعام الاباذن المولى وقيل مطلقا

اجاز قولهم

**مفتاح** لا تبطل الكتابة بموت المولى فينتقل الحق الى وارثه وتبطل بموت المكاتب  
 ان كان مشروطا كما في الصحاح المستفيضة لغوات موضوعها الذي هو الرقبة  
 وتعذر عينها التي هي العتق وكذلك ان كان مطلقا ولم يؤد شيئا اما لو اد  
 شيئا وكان له مال تحرم منه بحسابه ويبطل في الباقي وتحرم اولاده بقدر  
 حريته ويؤدى ورثته البقية من قدر ما فيه حرية من تركه على المشهور كما  
 في الصحيح وغيره لا شريك ماله بين وارثه وبين مولاه ومن اصل التركة عند  
 الاسكان في الصحاح المستفيضة وحلت على نصيب الوارث جمعا وفي مخالفة  
 للظاهر وان لم يكن له مال يبيع اولاده فيما يبيع مع الاداء يعتق الاولاد تاما  
 وهل للمولى اجبارهم على الاداء في الصوريين وجهان **كتاب في القضاة والشهادات**  
 قال الله تعالى يا اودا انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس الحق وقال  
 تعالى انا انزلنا عليك الكتاب بالحق فاحكم بين الناس بما ازل الله وقال  
 عز وجل واشهدوا ذريعتك منكم وقالوا قلوبنا غشاوة وقهروا الشهاده لله والقضاء  
 من فروض الكفاية لنوقف نظام نوع الانساني عليه ولان الظلم من غير التقوى  
 فلا بد من حاكم ينتصف للظلم من الظالم ولما يتنب عليه من الامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر وعن النبي صلى الله عليه واله ان الله تعالى لا يقدر من امته  
 ليس فيهم من ايند للضعيف حق ولا عظم فايد تولا النبي ص ومن قبله  
 من الانبياء عليهم السلام بانفسهم لاشهرهم ومن بعدهم وفيه اعظم لم يقيم

خلعناهم

يعزم



بشرائطه وان كان خطره جسيماً فالامير المؤمنين عليه السلام شرع جلست  
 مجلساً لا يجلس فيه الا بنو اوصي اوشيع في الحديث النبوي القضاة ثلثة  
 واحد في الجنة واثنان في النار فالذي في الجنة رجل عرف الحق وقضى للذات  
 في النار رجل عرف الحق فجار في الحكم ورجل قضى للناس على جهل **الباب الاول**  
 في القضاء **القول** في القاضي واداب **مفتاح** يشترط في القاضي البلوغ والعقل  
 والايمان والعدالة وطهارة المولد والمذكور والفقه عن بصيرة بالاختلاف في  
 شيء من ذلك عند **الانبياء** والمجنون ليس من اهل الولاية على انفسهم فكيف  
 على غيرهم والكافر والمنافق والغاسق وولد النكاح ليس من اهل التقليد وكذا  
 المرأة مع عدم اهليتها المجالسة الرجال ورفع الصوت بينهم وفي الحديث لا يصلح  
 قوم ولهم امره ولما افقه فلتهى عن القول على الله تعالى بدون العلم والحديث  
 السابق وفي القوي المقبول انظر الى من كان منك مذروى حديثنا ونظر في  
 حالنا وحولنا وعرف احكامنا فارضوا به حكماً فاني قد جعلته عليكم حكماً فاذا  
 حكم بحكمنا فلم يقبل منه فانهما حكم الله استخف وعلينا رد الحديث وفي معناه  
 انما اخرج ولا فرق فمن نقص عن مرتبة البصيرين المطالع على قوى الفقهاء  
 وغيره ولا بين حالة الاختيار والاضطرار باجماعنا فيهما وفي اشتراط عمله  
 بالكتابة قولنا اظهرهما ذلك وكذلك البصر وفي الحرية تردد ولا بد من اذن  
 امام الاصل عليه السلام فمن الصادق عليه السلام اتفقوا الحكومة فان الحكم

بر  
والخائف

انما هي الامام العالم بالقضاء العادل في السلمين لبي اوصي بنى فمع حضوره  
 وسلطانه عليه السلام لا بد من نصيبه خصوصاً مع عينته او عدم سلطانه فيقد  
 حكم الفقيه الجامع للشرائط لا من مولانا الصادق عليه السلام لعموم ما في القويين  
 المشهورين بقوله فارضوا به حكماً كما مر وقوله فاجعلوه قاضياً فاني قد جعلته قاضياً  
 فمما كمل اليه فاذا اخصر في واحد قعين وان توقف فعلة على بذل مال الجائر  
 جاز بل ربما وجب وفي جواز قضاء المفضول مع وجود المفاضل مع اهليتهما  
 قولان مبنيان على قعين تقليد الاعلم امر التحخير وفي القوي الحكم ما حكم به  
 اعلمهما وافقههما واصدقهما في الحديث واورعهما ولا يلتفت الى ما يحكم  
 بالآخر واذا تعدد الوصول الى افضل سقط اعتباره قطعا وفي جواز نصب قاضين  
 في البلد الواحد من جهة واحدة قولان اما لو خضع احدهما بطرف منه وزمان  
 او محل كمال والآخر بطرف اخر وزمان اخر ومحل اخر كالنماء والفرج جاز  
 ولا يجوز التحاكم الى غير الفقيه الجامع للشرائط وان استقضاء ذلك لشركاء او  
 البلد او تراضي الخصمان به بالاختلاف للنصوص لان توقف حصول حقه  
 عليه كما يشعر به بعضها دفعا للرجح وفي حديث اهل البيت عليهم السلام انها  
 رجل كان بينه وبين اخ له مباراة في حق فداه الى رجل من اخوانه ليحكم بينه  
 وبينه فابى الا ان يرافعه الى هولاك كان بمنزلة الذين قال الله عز وجل المرء  
الى الذين يزعمون انهم امنوا بما نزل الينا وما نزل من قبلك يريدون ان



يتحاكم الى الطاعت وقدموا ان يكفروا وقيل اذا اقتضت المصلحة تولية  
من لم يستكمل الشرايط انعقدت ولايته مراعاة للمصلحة وفيه تردد وفيه جواز  
اخذ الاجرة على القضاء ولو انصره والارتفاق من بيت المال خلافه في الحديث  
فيه في مفايق المعيشة **مفتاح** يستجى للقاضي ان يطلب او لا من يسبله ما  
يحتاج اليه من امور بله ليكون على بصيرة فيها وان ينزل في وسط البلد للتقريب  
بين الخصوم في مسافة الطريق وان يعلم بقدر ضرر لم يشتهر خبره وان يجلس في  
موضع بارز مثل رجة او قضاء ليسهل الوصول اليه وان يستقبل القبلية في  
جلوسه لتحصيل الفضيلة او يستدبرها ليكون وجهه الناس اليها نظرا الى  
عموم المصلحة وهو اختيار الاكثر وان يبدأ باخذ ما في يد الحاكم المعزول من  
حجج الناس ووقائعهم ليعلم تفاصيل احوال الناس ويعرف حقوقهم ويحكم  
ثم يسئل عن اهل التجار وعن موجب جليهم فمن لم يثبت له جبره موجب لطلبه  
وكذا من لم ينظر له خصم بعد ساعة حاله وان ادعى ان لا خصم له ففي خلافه  
مع ذلك قولان ثم يسئل عن الاوصياء على الايتام والمجانين وعن ثبوت و  
صايتهم وتصرفهم في المال ويقول بهم ما يحسن من انفاذ السقاط او تقديم  
ثم ينظر في الامناء الحافظين لاموال اليتامى والمجهر عليهم والغيب فيهم  
الحائرين ويسعد الضعيف بمشاركته ويستبدل به حسب ما اقتضاه رايه  
ثم ينظر في الضوال واللقيط فيبيع ما يخفى ثلغه وما يستوعب نفقته ثم

ويحل فيها على ما ينبغي ويقدم من كل نوع من ذلك الالتم فالالتم وينبغي ان يتأخر  
العلماء وليشهدهم حكمه فان اخطأ فهو وما ائلفه خطأ فعلى بيت المال كما  
في النص وينبغي ان يجمع قضايا كل اسبوع وروايته وحججه ويكتب عليها تاريخها  
وانها لمن هي فان اجتمع كل شهر كتب عليه شهر كذا او سنة فسنه كذا او يوم  
يوم كذا ليكون اسهل عليه وعلى من بعده من الحكماء في استخراج المطلوب منها  
وقت الحاجة واذا اخذ كتابا وجبا ان يكون بالقاعا فلا مسلمات عدلا بصيرا  
ليؤمن من اخذها فان كان مع ذلك فقها جادا يحفظ كانه حسنا وينبغي ان يجلس  
بين يديه ليعلم عليه ويشاهد ما يكتب واذا افتقر الى مترجم لم يقبل عند الايمان  
عدلان علما بالمتفق عليه الا هو طوا اذا اتحدى احد الغريبين اقامة رفو وعمل  
بمراتب التي عن المنكر ويكره ان يقض وهو غضبان او جائع او مغموه وبالجملة  
ما يشغل النفس كما يستفاد من النصوص وان يستعمل الانقباض المانع من الايمان  
بالحجة والذين لا يؤمن معه من جهة الخصم وان يعين الشهادة قوما دون  
غيرهم وقيل تجريمه وان يتخذ حاجبا وقت القضاء وقيل تجريمه لظاهر الخبر وان  
يياشر المعاملات لنفسه لانه قد جاني بسبب القضاء فيميل عليه الى من جابه  
وفي الحديث ما عدل والي التجرة رعيته وان يجعل المسجد مجلسا للقضاء  
دائما وقيل باباحته وقيل باستحبابه وهما ضعيفان وفي الحديث النبوي  
صلى الله عليه واله جئتوا المساجد صديا كره ومجانين كره وخصوما كره ورفع



اصولكم **فتاح** اذا حكم القاضى الاول بحكم لا يجب على الثاني البحث فيه و جاز له  
امضاء لكن لو نظرية وظهر له خطأ ووجب عليه نقضه ولو كان الغريم محبوسا  
ولم يفصل الامر بعد وجب النظر في حكم الاول وكذا لو ادعى المحكوم عليه ان  
الاول حكم عليه بالجر لانه دعوى يلزم سماعها ولا يتم الا بذلك **فتاح** يجوز على  
القاضي اخذ الرشوة بالجماع والنصوص ويأثم الدافع لها لانها اعانة على الاثم  
والعدوان الا اذا لم يكن التوصل الى حقيقة ونها و قيل اذا كان يحكم للمنى  
وان لم يرتفع جاز الدفع والا فلا وليس ينبغي وكذا يحرم عليه قبول الهدية اذا  
كان للمهدي خصومة في الحال لانه يدعو الى الميل وانكسار قلب الخصم  
وكذا اذا كان ممن لم يعهد منه الهدية له قبل تولى القضاء لان سببها العمل  
ظاهر وفي الحديث هدايا العمال غلول وفي رواية سعت اما لشرط على القاضي  
او احدهما جعل لا يفصل الحكومة بينهما من غير اعتبار الحكم لاحدهما بخصوص  
بل من اتفق له الحكم له منهما على الوجه المعتبر اذ عند بعضهم اذ ليس فيه تمت  
ولا ظهور غرض وينبغي له سد باب الهدايا وقبولها مطلقا وحيث حرم الاخذ  
وجب الرد بلا خلاف **مننا القول** في كيفية الحكم قال الله تعالى واذا حكمتم بين  
الناس ان تحكموا بالعدل **فتاح** يجب التسوية بين الخصمين في العدل في  
الحكم بلا خلاف وهل يجب في السلام والاجلاس والنظر والانتصاف و  
الكلام وطلاقة الوجه وسائر انواع الاكرام اذا كانا متساويين في الاسلام

والكفر لا يستحب قولان اشهرهما الاول وفي الحديث من ابتلى بالقضاء بين  
المسلمين فليعدل بينهم في تحيطه واساتير ومقعد ولا يرفعن صورة على احد  
الا ويرفع على الاخر اما التسوية في الميل القلي فلا يجب قوله واحد التقدير  
عالم بان لا يقضه للاول حتى يسمع من الاخر للنص قال فاذا فعلت ذلك  
نتين لك القضاء وان ياخذ باول الكلام دون آخره للنص ولا يجوز ان يلقين  
احدهما ما فيه ضرر على الاخر ولا ان يرشد لوجه الحاجة لا يرفع باب الترفع  
وقد ضرب ليد ويكره ان يصيف احد الخصمين من دون صاحبه للنص وان  
يخصر ضيافة الخصوم ويستحب له ترغيبها في الصلح فان ابتلى الا التراجع وكان  
الحكم وانما امر القضاء وان اشكل جاز التأخير حتى يتضح واذا اوردوا شراطين  
بدا بالاول فالاول وان وردوا جميعا ارفع بينهم الا ان يتضرر بعضهم بالثاني  
فيقدم دعوى الضرر ولو ابتدأ أحدهما بالدعوى فهو اولى ولو ابتدأ بالثاني  
عندنا ان يسمع من الذي عن يمين صاحبه للجرم فضى رسول الله صلى الله عليه  
وله ان يقدم صاحب اليمين في المجلس بالكلام وفيه لالته نظر يجوز ان  
يكون المراد باليمين يمين القاضى او الحلف كما جعله الاسكافي ومال الشيخ  
الى الفرقة واما ما في خبر اخر اذا قدمت مع خصم الدار والى القاضى فكيف  
غير يمتنع يعني عن يمين الخصم فلا دلالة فيه على ذلك وان كان فيه اشعار به  
**فتاح** اذا التمس الخصم احضار خصمه مجلس الحكم احضره اذا كان في البلد



حرر المدعى دعواه امر لم يحرمه الا ان يكون له مانع من الحضور كالمرض وجنس  
الظالم والخوف منه وكون المروءة مخدرة ونحو ذلك فيبعت اليه من يحكم بينه  
وبين خصمه ويأمر بنصب وكيل للتخاصم عنه فان اقتصر على خليفته بعت اليه من  
يخلفه اما لو كان غائبا لم يحضره حتى يجرد المدعى فقد يكون غير مسموعة  
فيلزم المشقة باحضاره فيخرج وبعد التخير والسماع يحضر وان كانت  
المسافة بعيدة **مفتاح** قيل يجوز الحكم على من غاب عن مجلس القضاء مطلقا  
مسا فر كان او حاضر او قيل يعبر في الحاضر بعد حضوره مجلس الحكم لانه  
للضرورة فيقتصر على محلها ولا يخرج من قوة وفي الخبر الغياب يقضه عليه اذا قامت  
عليه البينة ويبيع ماله ويقضه عند دينه وهو غائب ويكون الغياب على حجة  
اذا قدر وظاهر المسافر هذا في حقوق الناس كالديون والعقود اما حقوق الله  
عز وجل كالزنا واللواط فلا يجوز مطلقا لانها على التحفيف ولو اشتمل على  
التحقيق فلكل حكم **مفتاح** اذا سكك الخصمان استجبت له ان يقول لها انك  
اوليتك المدعى ولو خاطبه ما بذلك اليمين الواقف على يمينه كان اولي فلو اذا  
تمت الدعوى فمطالبة المدعى عليه بالجواب لم توقف ذلك على القياس  
المدعى قولان من شهادة الحال بذلك ومن انه حوله ثم ان سكك المدعى عليه  
الزم الجواب فان غلب قيل جسد حتى يبين للخبر ولم يجز وقيل يجز حتى يحجب  
وقيل يقول له الحكم ثلثا ان اجبت والاجعلتك ناكلا وردت اليمين على

خصمك وان اقر لزمه الاقرار اذا كان جامعاً لشرائط المقررة في بابه حكم  
الحاكم بامر لا يخلاف ما اذا اقام المدعى بينة فانه لا يثبت بمجرد اقامتها الا  
منوطاً باحتماها والحاكم في قبولها وردها وفي توقف حكمه على مسألة المدعى  
قولان من انه حوله ومن شهادة الحال يطلبه وان انكر فعل المدعى احضار بينة  
ان كانت له بينة وللحاكم ان يأمره بالحضار لانه اذن واعلام وليس بان اجب  
اذا لم يعرف ان المدعى يعلم ذلك فيكون ارشاده مندوباً اليه خلافاً للبطر  
والقاضي والحلي لان الحق له فلا يؤمن باستيفائه بل المشية اليه مع حضورها  
لا يسألها الحاكم ماله يلقس المدعى ومع اقامة الشهادة لا يحكم الا بمثلته  
لان الحق في ذلك كله فلا يستوفيه الا باذنه وصورة الحكم ان يقول للزمتك  
او قضيت عليك وادفع اليه ماله ولو القس المحكوم له ان يكت له برحمة  
يكون في يده تحفه ففي وجوب اجابته قولان اشهرهما الوجوب مادفع المدعى  
والفرطاس من ماله فليس بواجب وان لم يكن للمدعى بينة فعلى المنكر اليمين  
للمجرب المستفيض البينة على المدعى واليمين على من انكر لانه مستند الى البراءة  
الاصلية فهو اولي باليمين من المنتبها لهما استثنى كما يأن ولا يخلف الحاكم  
الا بعد سؤال المدعى بالخلاف هنا لانه حوله وليس هنا شهادة حال او ربما  
يتعلق غرضه بعدم سقوط الدعوى بل بقاؤها الوقت اخرنا لتذكر البينة او  
ليجوز وقتاً صالحاً فلا يتبرع المنكر بالحكم باحالة له فاعتد بذلك ولزم الامانة



بعد التماس المدعى واذا حلف المنكر سقطت الدعوى وان لم يبرأ ذمته من الحق في  
نفس الامر بل يجب عليه فيها بينة ريان الله بخلص من حق المدعى كما يستفاد من الاخبار  
وفي التوى انما يقضى بينكم بالبينات والايمان وبعضكم الحق بحجة من بعض  
رجل قطعت له من مال اخيه شيئا فاما قطعت له قطعة من النار وليس المنكر ان  
يطالب به بعد حلافه ولا ان يأخذ مفاضة كما كان له ذلك قبل التحليف ولا  
معاودة المحاكمة ولا يسمع دعواه لو فعل ذلك للنصوص المستفيضة في  
لواقام بينة بعد حلافه سمعت الامع اشترط المنكر سقوط الحق باليمين وقيل  
سمعت ان فيها المولى يعلم بها وقيل سمعت مطلقا والكل شاذ بعد الصحيح وان اقام  
بعد ما استخلف بالله خمسين قسامة ما كان له حق وكانت اليمين قد بطلت كل  
ما ادعاه قبله مما قد استخلف عليه ولا اليمين حجة المنكر كما ان البينة حجة  
المدعى كذلك لا يسمع حجة المدعى بعد حجة المدعى كذلك لا يسمع حجة  
المدعى بعد حجة المدعى اما لو اكدب الخالف نفسه جاز مطالبة وحل مفاضة وان  
رد المدعى على المدعى لزمه الحلف للنصوص الاتي مواضع كالهمة وكذا اذا  
ادعى الوصي ما لا للقيم على اخو المدعى على الوارثان الميت اوصى الفقراء  
او الخمس او الزكاة او الحج ونحو ذلك مما لا مستحق له بخصوصه وهل يمين  
اليمين بمنزلة البينة نفسها او بمنزلة اقرار المنكر قولان ويتفرع عليها  
فروع كثيرة وهل يجب الحق بيمينه ام لا بد معها من حكم الحاكم بذلك ينوي على

والا لا يسمع المنكر حجة  
المدعى

نسخا

القولين وان امتنع المدعى من الحلف فان لم يعلل بشيء اقول ما اريد ان الحلف  
سقط حقه عن اليمين وليس له مطالبة الخصم بعد ذلك ولا استيفاء الحق  
في مجلس اخر كما لو حلف المدعى عليه للنصوص منها الصحيح في الرجل يدعى ولا  
بينة له قال يستخلف فان رد اليمين على صاحب الحق فلم يحلف فلا حق له ولا له  
لولا ذلك لرفع خصمه كل يوم الى القاضي والخصم يرد عليه اليمين وهو لا يحلف  
فيعظم الخطب وقيل انما يسقط حقه في ذلك المجلس وله تجديدها في مجلس  
اخر والاصح الاول الا ان ياتي ببينة وان ذكر الامتناع سبيها مثل الايمان  
بالبينة او سؤال الفقهاء عن النظر في الحساب ونحو ذلك ترك ولم ينظر حقه  
من اليمين وهل يقدر امها الرجحان اما المنكر فلا يمهل اذا استعمل لان الحق  
فيه لغيره وان نكل المنكر بمغيبه لم يحلف ولم يرد قال الحاكم ان حلفت والا  
جعلت ناكلا ويكر ذلك ثلثا استظهارا لا وضعا وان اصر على النكول قيل  
يقضى عليه وقيل بل يرد اليمين على المدعى فان حلف ثبت حقه وان امتنع  
سقط الاول اظهر لان اليمين ليس وظيفة المدعى باصل الشرع بل بالرد  
والصحيح ان امير المؤمنين عليه السلام كتب للاخس من اليمين وغسلها ووزع  
بشرها فامتنع فالرثة الذين من غير ذكر رد فيه في المثلث بالقول بينهم في حكم  
تضمنه ان الرجل يدعى قبل الرجل الحق فلا يكون له البينة بماله فافيهين  
المدعى عليه فان حلف فلا حق له وان لم يحلف فعليه واما ما في الحسن يرد



اليمين على المدعى وفي آخر يستخلف اوزير اليمين على صاحب الحق فان لم يفعل فلا  
 حقه فلا دلالة طحا على الثاني ولا ريب ان الرد اولى واحوط وعلى الاول  
 فلو بطل المنكر يمينه بعد النكول لم ينفق اليه ولو ردّها فربها قبل خلاف  
 المدعى في قبولها منه قولان مبيتان على الرد تفويض واسقط ولو كان له  
 بيعة فاعرض عنها والتمس يمين المنكر فله جوعه قولان **مفتاح**  
 لا يستخلف المدعى مع البيعة بالإجماع والنصوص ولا تنفك التهمة عنها  
 والخبر المخالف لذلك محمول على ما اذا اشتبه عليه صدق البيعة الا ان  
 يكون الشهادة على ميت فيستخلف على بقاء الحق في استظهار ابل خلاف الخبر  
 المتعلق بالقبول وفيه لا نالا لا ندري لعله او فله قال فان ادعى ولا بيعة له فلا  
 حقه لان المدعى عليه ليس بحى ولو كان حيا لا لزم اليمين والحق اوزير اليمين  
 عليه وفي الحاق الغائب والقبض والمجون باليت قولان من اشتراك العلة وكونه  
 قياسا ومن لم يوجب فيها اليمين اوجب تكيف الغائب استظهارا وكذا  
 مع القول باليمين اذا اقتدرت وفي الخبر الوارد في الحكم على الغائب ويكون  
 الغائب على حجة اذا قدم ولا يدفع المالى الى الذي اقام البيعة الا بكلاء  
 اذا لم يكن مليتا ولو ذكر المدعى ان له بيعة غايه ختم الحاكم بين الضمير والحق  
 الغريم وليس له ملازمة ولا مطالبة بكيف عند الاكثر خلافا لنهاية  
 حفظ الحق المدعى وحده من ذهاب الغريم وهو احوط **مفتاح** هل يشترط ان

يكون الدعوى بصيغة الجزم او يسمع المظنون فيما يخفى كالتهمة قولان وعلى  
 الثاني ان حلف المنكر او قضينا بالنكول فلا كلام وان لم نقض الا بوزير اليمين  
 لم ترد هذا لعدم امكانه وفي سماع الدعوى المجهولة كقرين وثوب قولان اما لو كان  
 دعوى اقرار او وصية سمعت قول واحد يجوز تعلفها بالمجهول **مفتاح** لا بد  
 من كون الدعوى صحيحة ملازمة للمدعى عليه فلو ادعى حبه لم يسمع حتى يدعى الا  
 قباض الا ان يقال ان الاطلاق محمول على الصحيح ولو ادعى ان هذا بنت امته لم  
 يسمع لاحتمال ان تلدها في ذلك غيره فمقتضى له ولا ينفك الى الكشف والتفصيل  
 عندنا الا في القتل لا يستدرك واشترطه العامة في العقود ايضا كاليك والبيع والنكاح  
 ومنهم من خصه بالنكاح لان الامم المزوج منه على الاحياط كالدائم والوطى  
 المستوفى لا يتدارك كالدائم المهر اقاما نفس المال بمجرد اعن ذكر السبب فلا يشترط  
 فيه قول واحد الا ان اسباب استحقاق كثيرة وفي ضبط مقدارها حرج شديد **مفتاح**  
 اذا جهل الحاكم عدالة الشاهد يجب عليه ان يبحث عنها من تقدم معه المعرفة بالباطل  
 على المشهور لانها شرط قبول الشهادة كما يأتى والجهل بالشرط يستلزم الجهل  
 بالشرط وقيل بل يكفي ان يكون ظاهر الخبر من غير ان يطلع على باطن امر بالمعاشرة  
 كما يدل عليه بعض النصوص وقيل بل يعتمد على ظاهر الاسلام لان المانع من قبول  
 الشهادة هو الفسوق لا التثبت فتى لم يظهر فلا مانع منه وللنصوص المستفيضة  
 منها الصحيح فيلزم بعد شهادته على رجل محصن بالزنا تعديل منهم انسان ولم يعدل

الخراف  
 ١٠ الخراف في الاستسنا المقتضى  
 والدبر ولان قاتل القتل



الآخران قال فقال اذا كانوا اربعة من المسلمين لا يعرفون بشهادة الزور اجيزت  
شهاداتهم جميعا واقيم الحد على الذي شهدوا عليه انما عليهم ان يشهدوا بما  
ابصروا وعلوا على الولى ان يحجز شهادتهم الا ان يكونوا معروفين بالفسق  
ومنها العمل للقاضي ان يقضه بقول البينة اذا لم يعرفهم قال خمسة اشياء يجب  
على الناس الاخذ بها بظاهر الحكم الولايات والشايع والموارث والذبايح و  
الشهادات فاذا كان ظاهره ظاهرا ما مواجارت شهادته ولا يسأل عن بطنه  
ومنها ان المسلمين عدول بعضهم على بعض الا جلودا في حد لم يكتموا موقفا  
بشهادة زور او ظنيئا قال في الخلاف بعد دعوى الاجماع على الاكتفاء بظاهر  
الاسلام ان البحث عن عدالة الشهود ما كان في ايام النبي صلى الله عليه وآله ولا  
ايام الصحابة ولا ايام التابعين انما هو شيء احده شريك بن عبد الله القاضي  
ولو كان شرط ما اجمع اهل الاعصار على تركه والقول الاوسط عند خير  
الاقوال وهو الجامع بين الزايات المعبرة ويدل عليه صريح الصحيح الذي مضى  
ذكره في مباحث الجمعة وعلى هذا فلو لم يعرفه مطلقا فعليه البحث عن ظاهر حاله  
ومواظبته على الصلوات واجتنابه عن الكبار كما في ذلك الحديث وعلى  
التقديرين ثبتت بشهادة عدلين عارفين باسبابها وكذا الجرح ولو تعاوضا  
ولم يمكن الجمع توقف في الحكم واما للخلاف وينبغي ان يكون السؤال عن  
التذكية سر كما في تفسير الامام فانه بعد من التهمة وان يكون لجماعتين

التركين اختيار لا يعرفون لاجل ذلك كما قيل ولا يجوز الجرح ما لم يعلم بسببه  
يقينا ولو ثبتت العدالة حكم باسمهم انما يتبين خلافها على المشهور وقيل  
ان مضت مدة يمكن تغير حاله فيها استأنف البحث ولو حكم بالظن بترتيب الفسق  
وقد الحكم بنقض حكمه لفقد الشوط المعبر وان كان البناء على الظاهر جائز حيث  
لا يظهر خلافا للمشهور انه لو تاب المشتهر بالفسق لقبيل شهادته لم يقبل  
حتى يستبان استمراؤه على الصلاح وقيل يجوز ان يقول له تبا قبل شهادتك  
وحمل على غلبة الظن بصدقه في قوله **مفلس** لا يجوز للحاكم ان يدخل الناقد  
في التلغظ بالشهادة بان يدخل في اثناء نطقه بها كلاما يجعله ذريعة الى ان  
ينطبق به ويعدل عما كان يريد هداية الى شيء ينفع او ينعاه له فيما مضى او  
يتعقبه عند فرغه بكلام يجعل تمتة شهادته وليستد رجلا به بحيث يصير  
الشهادة به مفيدة او مسموعة او مردودة سواء كان الشاهد ياتي بما دخله تعقبه  
لولا ام لا وكذلك ان تردد او توقف في الشهادة لم يحجز له ترغيبه الى الاقدام  
على الاقامة ولا ترهيد في اقامتها وكذا لا يجوز ايقاف الغريم عن الاقرار لانه  
ظلم لغريمه ويجوز ذلك في حقوق الله تعالى لحديث ما عثر المشهور لعنك  
قبلها لعنك لمستها وهو تعرض باثارة الاستتار ويكره ان يثبت الشهود  
يكلفهم ما ينقل عليهم من المبالغة في شخصيات القضية وتفرقهم عظام  
ومخو ذلك اذا كانوا من اولى البصائر والاديان القوية نعم ان كانوا من اهل



الربة استحب التفرق كما فعله داود وداود ومولا امير المؤمنين عليه السلام  
**مفتاح** ثبت البينة والحلف عندنا في كل دعوى صحيحة يتعين فيها الجواب  
فيدخل في ذلك النكاح والطلاق والرجعة والعق والنسب والولاء وغيرها  
للعبره نعم لا يحلف المنكر في الحد ولا في الخبر المشهور لا يمين في حد لان المدعى  
مستحق فيها المرجح الدعوى لانها حق الله تعالى والمستحق لها اذن في الدعوى  
ولم يطلب الاثبات بل لم يخالف كما في الحديث ادرؤ الحدود بالشبهات و  
غيره فان كانت المدعى بينة والاسقطت دعواه ولو اشترك الحقان كما  
لقدف ولا بينة ففي اختلاف الفاذف وجهان وفي الخبر في رجل ايمى  
عليه السلام برجل فقال هذا قد في ولم يكن له بينة فقال امير المؤمنين استخلفه  
فقال لا يمين في حد ومنكر الشريعة توجه عليه اليمين لاسقاط العزم ولو نكل  
لزمه المال دون القطع **مفتاح** يقضى بالشاهد واليمين في الاموال بالاختلاف  
منه المصروف المستفيض اما في حقوق الله تعالى وكل ما لا يتضمن ما لا يوجب  
كالطلاق والنسب والوكالة والوصية وعيوب النساء ونحوها فلا بد  
خلاف وفي الصحيح لو كان الامر بيننا لاجزنا شهادة الرجل الواحد اذا علم منه  
خير مع يمين الخصم في حقوق الناس فانما ما كان من حقوق الله تعالى وروية  
الهلاك فلا وفي النكاح والخلع والوقف والعق خلاف ولا ظهر ثبوت  
النكاح بهما ان ادعته الزوجة خاصة لقضائه المالح وان كان الغرض

الاصلي فيه الاحصان والناسل وكذا الخلع ان ادعاه الزوج خاصة لعين  
ذلك وفي الوقف يبنى على انه هل ينقل الى الموقوف عليه ام لا الله عز وجل امر  
الاول مع الانحصار والثاني مع عدمه او يبقى على ملك الواقف وبالحجة فاما  
الثبوت بهما يتبع المالاينة ويشترط تقديم الشهادة على اليمين عندنا لان  
وظيفة المدعى بالاضالة انما هي البينة واليمين تثم لها بالنص فلو قدم  
اليمين لغت وفيه نظر واذا اقتد المدعى حلف كل واحد منهم ولو امتنع  
بعضهم لم يثبت نصيبه **مفتاح** لا يستخلف احدا لا بالله ولو كان كافرا كما في  
النصوص المستفيضة منها لا تخلفوا الا بالله ومن حلف بالله فليصدق  
ومن حلف له بالله فليرض ومن حلف له بالله فليرض فليس من الله عز وجل وفي  
الصحيح لا يحلف اليهودي والنصراني ولا المجوسي بغير الله ان الله عز وجل يقول  
فاحكم بينهم بما انزل الله لان العبرة بشرف المقسم في نفسه المرجح المأخذ  
المجتري بالمقسم كاذبا خلافا للمبسط في المجوسى لا اعتقاده ان النور له  
فيضم اليه ما يزيل الاحتمال وهو شاذ ولا يجوز الاختلاف بغير اسمائهم  
كالكتب المنزل والرسائل المعظمة والاماكن المشرفة ففي الحسن ان الله عز وجل  
ان يقسم من خلقه بما يشاء وليس بخلفه ان يقسموا الا به وقيل بالكره وعمل  
التقديريين فلا اعتداد به في اثبات الحق وقيل لو راي الحاكم احلاف الذي  
بما يقتضيه دينه رجع كالنور لليهودي جان كما فعله امير المؤمنين عليه السلام



وفي الرواية ضعف يدفعه الصحيح السابق وحلف الاخرين بالاشارة وقيل يوضع  
يد مع ذلك على اسم الله المكتوب في مصحف او غيره وقيل بل يكتب اليمين ويوح  
ويؤمر بشيئ بعد علامه فان شرب كان خالفا والاخر الحق استناد الحكم على  
عليه السلام في واقعة كافي الصحيح والاول اشهر **مفتاح** يستحب للحاكم تقديم العظة  
على اليمين والتحذير من عاقبتها بذكر ما ورد فيها من النصوص المستفيضة لعقوبة  
الحلف كاذبا والشد يد عليه وان يغلفه بالقل والزمان في الحقوق كلها  
وان قلت استظهر اعد المال فانه لا يغلف فيه عبادون نصاب القطع على الشهود  
ولعل استد ما ورد انه لا يحلف عند قبر رسول الله صلى الله عليه واله على اقل ما  
يجب فيه القطع ولو اضع من الاجابة الى التغليظ لم يجز ولم يحقق استناحه  
نكول الماتر من انه من حلف له بالله فيلزم والظم اختصاص استحباب التغليظ  
في حق الحاكم دون الخالف بل التحذير في جانبته اولى لان اليمين مطلقة  
مرغوب عنها فكلما خفت كان اولى وفي الخبر ادعى عليك مال ولم يكن له  
عليك فاراد ان يحلف فان بلغ مقدار ثلثين درهما فاعطه ولا تخلف وان  
كان اكثر من ذلك فاحلف ولا تقطع **مفتاح** اليمين على البت ابد الا اذا  
حلف على نفى فعل الغير فعلى نفى العلم كما لو ادعى على ابيه الميت ولم توجه  
اليمن ما روي من العلم وكل من ادعى والانكار اما مطلق او مع ذكر السبب  
انكاره فمع اطلاق الانكار يكتفي الحلف على نفى الاستحقاق طلقا قولا

والكان

واحد الحصول الغرض واستلزام نفى العام نفى الخاص ومع الجواب بنفى الخاص  
ان حلف عليه فكذلك وان اراد الحلف على نفى الاستحقاق فله اجابته اليه قولا  
او بهما ثم لدخول الخاص في ضمن نفية وفجواز تعلق عرض صحيح بالعدول الى  
العام ولو ادعى المنكر الا برأيه لا قباض فقد انقلب مدعىا والمدعى منكرا  
فيكفي المدعى اليمين على بقاء الحق ولو حلف على نفى ذلك كان اكد لكنه غير  
لازم بالخلاف وان كان احوط وليس في هذه الدعوى تكذيب البينة بل انكار  
المدعى اولا لانها تعتمد على الاصل وظاهر الحال **مفتاح** يقبل قول المدعى  
غيره ولا يمين في موضع كثيرة كما لو ادعى فعل الصلوة والضيامة خوفا من التعزير  
او ادعى ايقاع الفعل المستاجر عليه اذا كان من الاعمال المشروطة بالنسيئة كما  
الاستيجار على الحج والصلوة او ادعى صاحب النصاب ابداله في اثناء الحول او ادعى  
بعد الحصر التقصان او ادعى الذمي الاسلام قبل الحول الى غير ذلك وضبطها  
بعضهم بكل ما كان بين العبد وبين الله تعالى ولا يعلم الا من قبله ولا ضرر فيه  
على الغير ما تعلق بالحج والتعزير وفي رواية انه يقبل دعوى اب المرأة المتوفاة  
انه كان اعارها ما كان عندها من متاع وخدر بلائنة دون دعوى زوجها او  
**مفتاح** امام الاصل عليه السلام تقضي بعلمه مطلقا من غير بينة ولا اقرار  
لعصمة المانعة من تطرق التهمة وعلمه المانعة من الخلاف ولو قوعه عن النبي  
صلى الله عليه واله وعلى عليه السلام كما ورد في الاخبار وما غيره من القضاة



المشهور ذلك لان العلم اقوى من الشاهدين وقيل لا يقض لان فيه شبهة وتركه  
لنفسه وقيل يقض في حقوق الناس دون حقوق الله سبحانه لانها مبينة على الرخصة  
والمساحة فلا يناسبها القضاء بالعلم ويؤيد الخبر في الملائكة لو كنت راجعا من غير  
بينة لرجعتها ومنهم من عكس ولم يظهر مستند وعلى التقادير يقض بعلمه بالاختلاف  
في تركية اليهود وجرهم خبر من لزوم الدور والنم في الافراد عند العلم  
ليسمع غيره وقيل بشرط ان يكون في مجلس القضاء وفي العلم بخطأ الشهود  
يقضي او كذبهم وفي غير من ساء ادبر في مجلسه وان لم يعلمه غيره لانه من ضرورية  
اقامة اية القضاء وفيما اذا شاهد اخر فانه لا يقصر عن شاهد **مفتاح** انها  
حكم الحاكم الى الاخر اما بالكتاب ولا عبرة به عند اصحابنا سوى الاسكافي في  
حقوق الناس لان الخط يحتمل التزوير وعدم القصد والاقبال القول مشافهة  
او الشهادة عليه وفي كل منهما خلاف والافح جواز الانفاذ بهما انتهى اليه  
لمسئس الحاجة اليه في اثبات الحقوق مع تباعد الغرماء وتعدد نقل الشهود من  
البلاد المتباعدة او قسرة وعدم مساعدة شهود الفرع ايضا على النقل و  
الشهادة الثالثة غير مسموعة وانما الشهادة على الحكم فهي بمنزلة الثانية  
فيكون مسموعة ولانها لو لم يشرع لبطلت الحجج مع تطاول المدة ولادى  
الى استمرار الخصومة في الواقعة الواحدة بان يرفع الحاكم عليه الى اخره ولان  
الفرعين لو تضادتا ان حاكما عليهما الزمهما الحاكم الحاكم الاول فكذا

قينا

اذا قامت البينة لانتها ثبت ما لو اقر الغريم به لزم وانما دعوى الاجماع والخبر  
فمع منع الاول وضعف الثاني مختصا بالكتاب المجرد عن البينة فمع يجب  
الاقتصار في ذلك على حقوق الناس دون الحدود وغيرها من حقوق الله تعالى  
لانها مبينة على التحقير فيقتصر في اثباتها على محل اليقين ولا بد من ضبط  
الشيء المشهور به بما يرفع الجهالة عنه وان استبعد على الثاني وقف في الحكم  
يتضح ولو تغير حال الاول بموت او عزل او جحود لم يقدح ذلك في العمل بحكمه  
وان تغيرت بنفسه فليس فيه عندنا الاشعار بالبحث الا ان يكون ذلك بعد  
انفاذ الثاني فلا اثر له وكذلك لا اثر لتغير حال المكتوب اليه الكتاب بل كل  
من قامت عنده البينة بان الاول حكم به واشهدهم عليه عمل بها اذ لا يلزم لكل  
حاكم انفاذ ما حكم به غيره من الحكم **القول** في الواحق **مفتاح** قد عرفت بالخبر  
المستفيض المجمع عليه ان البينة على المدعى واليمين على من انكر فيلزم  
فيه ان جانب المنكر اقوى لموافقة الظاهر والبينة اقوى من اليمين لبرئتها  
عن تهمة جلب النفع فجعلت البينة على المدعى ليحبر قوة الحجج ضعف كلام  
المدعى وقمع من المنكر بالحجة الضعيفة لقوة جنبه واختلف في تفسيرها  
فيل المدعى هو الذي يترك لوترك الخصومة او الذي اذا سك خفي  
ولم يطالب بشيء والمدعى عليه لا يخل ولا يقع منه السكوت وقيل ان المدعى  
من يدكر امر اخفيا بخالف الظاهر والمدعى عليه من يوافق الظلم ولا يخلف



موجب هذه التفاسير لا مادراً ولا يكون واحداً متديماً ومتديماً عليه اعتباراً  
**مفتاح** اليد ظاهر في الملك ما لم يعارضها البينة فان كان في يدها أو  
أقر لها قضي بينهما نصفيين ويخلف كل منهما صاحبه وان كان في يدها  
أو من أقر لها قضي لمع بينة فان أقام كل منهما مع اليد بينة بالكل  
ولم يكن التوفيق بين البينتين قضي بينهما نصفيين لا لساقط البينتين <sup>بقاء</sup>  
الحكم كالولم يكن هنالك بينة كما قيل ولو عارضها كل منهما صاحبه لأن  
مع كل منهما مرجع باليد على نصفه فقلت بينته على يده كما قاله الخرون بل  
لتقدم بينة الخارج لكونه متديماً فيقضي لكل باي يد الاخر وان اختلفت  
باليد قضي لاكثرهما بينة مع بينة للصحح ومع الشاوي الخارج لتقدم <sup>بينة</sup>  
وللنقض المؤكد المعلن وقال الشيخ ان كانت البينة انما تشهد له الملك فقط  
ورسببه انتزع من يده واعطى اليد الخارجة وان شهدت له بسبب الملك و  
كانت الاخرى شلها كانت البينة التي مع اليد المتصرفه اولى قال ولما الحكم الخارج  
ومع حلفهما فالنصف كما في الخبر فمحول على الاصطلاح بينهما وفي عدة من  
الروايات ان مع تساوي البينتين اقرع بينهما وورد كل محمول فيه الفرقة  
وما يقارع قوم فقوضوا امرهم الى الله الاخرج سهم الحق وقيل في قول اخر مستند  
الى روايات ضعيفة او اعتبارات وان كانت في يد ثالث فالشهر وانما يقضي بالرجح  
البينتين عدالة فذكره فترجع بينهما ويقضي لمن خرج اسمه مع البينتين مع

امتناعها الاخر ومع نكوطها انصفيين ويدل على الفرقة مع البينتين الصحيح  
وغيره ولها اختلاف الثالث ادعيا على لا يقضي عليه بالعين لو نكل وورد  
بل لقاعدة الغرم مع امتناعه لحواله بين المالك وماله باذنه لغيره خلافا  
للشيخ فلا يخلف ولا يعبر **مفتاح** لا يتحقق التعارض بين شاهدين أو شاهداً  
ولم يزل بين شاهدين لصعوبة الثاني وقوة الاولين ويتحقق بين الاولين  
لشكا فوهما **مفتاح** الشهادة بالملك اولى من الشهادة باليد لانها اصرح فان  
اليد تحمل الغاية والاجارة وغيرهما وكذا من الشهادة بالتصرف لما ذكره الشافعي  
بسبب الملك اولى منهما لصرحتها بالنسبة اليها ولو شهدت بينة الملك او بسبب  
تاريخ مقدمه وبينة اليد بالحال فقولان وكذا لو تعارض في الملك ولخصت  
احدهما بالقديمية ولم يكن في يد واحد منهما ولو كان في يد واحد منهما ولو كان  
كان في يدها فلهما فليكن الاخر اقامة البينة على حق الملك او اليد والتصرف  
قبله لان اليد الحالية الظاهرة في الملك الحالي لا تدفع بالمحمل لا مكان الانتفاء  
مع عدم المطابقة بين الدعوى والشهادة اذ الدعوى بالملك الحالي والشهادة  
بالمالك القديم ولو قيل ان بئوته الماضي يوجب استحبابه الى الآن منع فان  
اليد الحاضرة الظاهرة في الملك معارضة له فلم يتم استدلاله خصوصاً اليد  
لما خشي لا فقط اعطاه اسماً وقيل نعم لان اليد الحاضرة ان كانت دليل الملك  
فالتأقية المستحبة او الملك الفعل المستحب اولى لمشاركتها في الدلالة



على الملك الآن وانفرد بها بالزمن السابق فيكون ان ارجح والحكم استحقاقها أو  
المطابقة بين الدعوى والشهادة وفيه ان مناط الحكم انما هو الملك المحال و  
ظاهر ان دلالة اليد عليه اقوى من الاستصحاب المذكور فالاول اظهر ومنه  
يظهر حكم المسلمتين السابقتين وكيف كان فلا بد من اضافة الشاهد بالعلم  
منه انه لم يتجدد عنده علم الانتقال كما هو المشهور لعدم المناقاة بين علمه بالملك  
السابق وشهادته مع انتقاله عن الملك الان اما لو شهدت بيته المدعى ان  
صاحب اليد غصبه واستاجر منه حكمها لانها شهدت بالملك وسبب الثاني  
**مفتاح** المشهور انه لو ادعى ما لا في يد اخر وادعى ثالث نصفه وتعارضت بينهما  
تقضى لمدعى الكل بالنصف لعدم التزام ويقع بينهما في النصف الاخر من خرج  
اسمه فلم مع يمينه ولو كانت يدهما عليه كان لمدعى الكل لان بيته ذي اليد بها  
في يد غير مقبولة وفي رواية في رجلين كان معهما درهمان فقال احدهما للآخر  
لي وقال الآخر هما بيني وبينك فقال اما الذي قال هما بيني وبينك فقد قرأت  
احد الدرهمين ليس لغير شيء وانه لصاحبه ويقسم الدرهم الثاني بينهما نصيبين  
وقال الاسكافي بل يقسم بينهما على طريقة القول في الضرر بينهما وكذا لو رقيما  
بينه في الاخرة لوقوع التنازع الى اجزاء مشاعة غير معينة ولا مشار اليها فكل  
جزء يدعى احدهما نصف والاخر جميعه فثبتت احد الدعويين الى الاخرى بالثالث  
فيقسم ان لا تأكل ضربا الدين في مال المفلس الميت ولا ظهر ان اشاعة النصف

كافية في خلوص مدعى الكل **مفتاح** اذا شهدت احدى البيتين المتعارضتين  
بما يمكن خفاء على الاخرى قدمت كما اذا ادعت الزوجة اصدقا عين من  
التركة او ادعى اجتهت شره عين منها وانكره الحادث وادعى الارث سواء قلنا  
بتقديم الخارج ام لا اما لو كان هناك بيته فالقول قول الارث لاصالة عدله  
اتيقاها الى غير ذلك وادعى الزوجان متاع البيت ففيه اقول ونصوص مختلفة  
ومن ادعى بيقية بالغ عاقل اعتبر بقية لا استقلاله بنفسه واعتبار قوله فان  
انكرها فالقول قوله لان الاصل الحرية **مفتاح** الحاكم لا ينفذ الاظهار والمبايعات  
فيتبع الحق فلا يستبج الحاكم له اخذ المحكوم به مع علمه بعدم الاستحقاق بل لا  
خلاف الاصل في حنيفة لاصالة تيقا الحق على اصله والحل والحرمة كذلك في  
الحديث انما انا بشر وانكم تحضون الى ولعل بعضكم الحق بحجة من بعض فاق  
لديكم ما سمعتم من قضيت له من حق اخيه شيئا فلا ياخذ فانما اقطع له قطعة  
من النار **الباب الثاني** في الشهادات **القول** في الشاهد وشروطه قال الله تعالى  
واشهدوا ذوي عدل منكم واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين  
فرجل وامرأتان ممن يرضون من الشهادات ان تضل احدهما فتذكر احدهما الاخر  
**مفتاح** يشترط في الشاهد ان يكون بالغ العاقل وقول الصبي على نفسه  
فكيف على غيره لقوله تعالى من رجالكم الا في الجراح والقتل على المشهور للحسن  
قلت يجوز شهادة الصبيان قال نعم في القتل ويؤخذ باول كلامه ولا يؤخذ



بالتالي منه وفي رواية اخرى سئل عن ذلك فقال لا الا في القتل وساق  
الحديث كما ذكره وقيد جماعة بما اذا بلغ عشرة وان لا يفرقوا قبل ادلة الشهادة  
وزاد في الخلاف ان يكون اجتماعهم على مباح وفي الذرور ان لا يبلغ الجرح  
النفس واقول ان الواجب في العمل بالنص من غير تأويل ولا شرط او طراحه  
والرجوع الى الاصول من عدم قبول شهادة الضمي مطلقا كما اختاره فخر  
المحققين فيحمل الخبران على ما اذا اثبت بها الاستفاضة بناء على الغالب من  
وقوع الجراح بينهم في الملعب ولما القبول بقبول شهادة ذي العشرة مطلقا  
ومستند مقطوع ضعيف تهافت وفي الموفق عن شهادة البصير فقال على  
نهار يوم اشهد يجوز في الامر الدون ولا يجوز في الامر الكبير وفي رواية  
شهادة الصبيان جائزة بينهم ما لم يفرقوا ويرجعوا الى اهلهم وفي الصحيح  
حين يدرى انه حجازت شهادته وفي معناه غير **محتاج** ويشترط فيه كمال  
العقل فلا يقبل شهادة المجنون بالخلاف لقوله تعالى ذوق عذاب من ترك  
الا اذا اكمل عقله في غيره ورده واستحكمت فطنته فيقبل لزوال المانع وفي حكم  
المجنون المغفل الذي لا يحفظ ولا يضبط ويدخل فيه البهيم والغلط وهو  
لا يشعر بعدم الوثوق بقوله وكذا من يكثر غلظه ونسيانه ومن لا يتبته لما  
الامور وتفاصيلها الا ان يعلم عدم غفلته فيما يشهد به وعلى الحاكم  
التفتيش عن حال من هذه الحالة الا ان يغلب ظنه عليه ويتقطعه **محتاج**

ويشترط فيه الاسلام بخلاف للنصوص الا في الوصية بالمال فيقبل شهادة  
اهل الذمة خاصة مع العدالة كما مر بيانه والشيخ اجاز شهادة اهل كل ملة  
لمثله للخبر الاسكافي وغيره ايضا وفي الحسن يجوز شهادة المسلمين على جميع  
اهل الملل ولا يجوز شهادة اهل الملل على المسلمين اما العدالة فلا بد منها اتفاقا  
بالضرورة بالكتاب والسنة والاجماع والنصوص صريحة مستفيضة وقد مضى بيان ما يتحقق  
به العدالة في كتاب الصلوة والمشهور بين اصحابنا اشتراط الايمان ايضا كونه  
اكثر عشرين لان غير المؤمن فاسق وظالم لا اعتقاده الفاسد الذي هو من اكبر  
الكبائر وفيه ان النسوة ما يتحقق بفعل المعصية مع اعتقاد كونه طاعة والظلم  
انما يتحقق بمجاندة الحق مع العلم به نعم يستفاد من بعض الروايات شهادة بعض  
الخالفين في اصول العقائد ولا بأس برأى مخالفة في فروع علم الكلام و  
المسائل الشرعية الشرعية ما لم يخالف ضروري المذهب فلا يفتح في قبول  
الشهادة قطعا **محتاج** ويشترط فيه ان لا يكون متهمًا بالاجماع والنصوص منها  
الصحيح عن ابي عبد الله من اليهود والذين واليهود وسب النعمة اما جرت  
كشهادة الشريك فيما هو شريك فيه وصاحب الدين المحجور عليه وفي الغيبة  
يجوز شهادة الشريك الا في شيء لم فيه بضييب ولما دفع ضرورة شهادة العاقلة  
يجوز شهود الجارية والوكيل بحج شهود المدعى على الموكل واما عداوة دين  
يبلغ حدًا يمتنع زوال النعمة ويخرج بمصداق سواء بلغت حد الفسق ام لا اما

معصية لا مع اعتقاد  
كونه



شهادة ولم يبلغ عداوة حد الفسوق قبلت ويقبل شهادة الصديق لصديقه  
وان تأكدت بينهما الصحبة والملاطفة لان العدالة تمنع التسامح وكذا القرب  
لقربه حتى الاب والابن والفصل والنصوص منها الصحيح يجوز شهادة الولد للوالد  
والوالد للولد والاخ لاخته واشترط في النهاية ضمنية عدل اخر ويدفعه  
الاصل والعقوبات ويظهر الفائدة لو شهد مثلاً فيما يقبل فيه شهادة  
الواحد مع اليمين ومنهم من خص ذلك الزوجة للصحح يجوز شهادة الرجل  
لامرأته والمرأة لزوجها اذا كان معها غيرهما قيل ولعل الفرق اختصاص الزوج  
بقوة مزاج وسداد عقل بخلافها والحق ان الرواية مبنيّة على الحقوقي من  
عدم ثبوتها بالمرأة الواحدة منفردة ولا منضمة الى اليمين بل يشترط ان يكون  
معها غيرها الا نادراً كالوصية لزوجها فالادلة فيها على اشتراط الضميمة  
مطلقاً وكذلك يقبل شهادة القريب على قريبه مطلقاً على الاصح وفافا السيد  
والشهود للاصل والعقوبات وخلاف ذلك لاكثر فيما اذا شهد الولد على والده  
لانها ليس من المعروف المأمور به في قوله سبحانه وصاحبهما في الدنيا معروفاً  
ولا يخفى ما فيه فان قول الحق ورده عن الباطل وتخليص منه من الحق عين  
المعروف كما ثبت عليه حديثاً نصراً لظالم او مظلوماً وفي اخره ان الظالم  
ورده عن ظلمه وقد قال تعالى كوني من اقامين بالقسط شهداء الله ولو على  
انفسكم او الوالدين والاقرين وفي غير واحد من النصوص قم الشهادة لله

ولو على نفسك او الوالدين والاقرين ودعوى الجماعة ممنوعة كيف وقد  
خالف فيه السيد وكثير من المتقدمين لم تعرضوا له واخرون اظهروا الخلاف  
والشهود قولان ويقبل شهادة الضيف بلا خلاف وفي الموثق لا باس بشهادة  
الضيف اذا كان عفيفاً طائفاً وفي الاجير مادام اجيراً قولان وللنفع خبران حملا  
على الكراهة جمعاً بينهما وبين الاخرى كونه شهادة الاجير لصاحبه ولا باس بها  
لغيره ولا باس بهما بعد مفارقة او على ما اذا كان هناك تهمة تجلب نفع  
او دفع ضرر كما لو شهد لمن استأجره على فضاة الثوب او خطاطه به والمستمر  
بالنفس اذا ردت شهادته في رقاب فاعاد تلك الشهادة يعنها قيل لا يقبل  
التهمة دفع عار الكذب عن نفسه واهتمامه باصلاح الظم والاعظم القول مع  
ظهور صدق توبته والمسائل بكثرة لم يقبل شهادة للمعتدين وعلى هذا  
بان اذا اعطى رضى ان منع سخط وفيه ايماء الى تهمة ولان ذلك يؤذن  
بمهاينة النفس فلا يؤمن على الحقوقي وفيه جماعة بما اذا لم تدع الضرورة  
الى ذلك ومن اسباب التهمة المحصر على الشهادة بالمباداة البهاقل الاستطاق  
الحاكم سؤله كان بعد دعوى المدعى امر قبله فلا يقبل في حقوق الادميين  
وعلى حمل ما ورد في ذم ذلك كما ورد في معرض الذم في محي قوم يعطون الشهادة  
قبل ان يسئلوها وفي لفظ اخر في بقوا الكذب حتى شهد الرجل قبل ان  
يسئلوا وما في حقوق الله المحضة كازنا او المشتركة كالقذف والمصالح



العامة فتولان ائمتهم الملقول كما يستفاد من الاخبار لعدم المدعى لها ولم  
يشرع التبرع لتعطلت ولا نوع من الحسبة ولهذا سميت بشهادة الحسبة  
وعليه يحمل خيل الشهاد الذي ياتي بالشهادة قبل ان يسألها وليس هذا التبرع  
في موضع المنع جرحا عندنا لا يقبل شهادة في غير ذلك الواقعة لان الحرس  
المذكور ليس بمعية فيسمع شهادته في غيرها وان لم يتبع عما وقع **مفتاح** هل  
يقبل شهادة المملوك مطلقا او على غير مولاه او على خاصة او على مثله  
وعلى الكافر خاصة او لغير مولاه خاصة او لعدم مطلقا اقول ائمتهم الاول  
وفاقا لابن عثم المحقق نجيب الدين للاصل والعمومات وخصوص العبرة  
المستفيضة منها الصحيح يجوز شهادة العبد المسلم على الحر المسلم <sup>والاخر</sup> <sup>الاحسن</sup>  
بشهادة المملوك اذا كان عدلا وفي الحسن عن المملوك يجوز شهادته قال نعم  
ان اول من رد شهادة المملوك لفلان وفي رواية عمر والاكثر على الثاني  
جميعا بينهما وبين ما دل على المنع مطلقا كالصحيح العبد المملوك لا يجوز شهادته  
والصحيح عن شهادة ولد الزنا قال لا ولا عبد قالوا اشتراك العبد للولد في  
وجوب الطاعة وتحريم العقوبة فاستأب هذا الحل ولا يخفى ما فيه مع ما مر  
حملها على النية ممكن لموافقة المذهب العامة سوى احد ويجوز حمل  
الاول على عدم اذن المولى ايضا ويستند ما لا اقول ضعيف مدخل مع  
انها شاذة المشهور عدم قبول شهادة ولد الزنا للتخصص وهي غير

لمعتبرة الاستدلال الصحيح السابق وادعى السيد عليه الاجماع واعتمد فيه بعد  
على الخبر الوارد بانه لا يجب والاسكافي على الوارد بانه شر الثلاثة اي هو وولي  
وفي المبسوط قبل شهادته مع عدالته في الزمان وغيره وفي النهاية في الشئ  
اليسير خاصة مع ثبوتها بالصلح والخبر ومثله ورد في المملوك بسند صحيح  
**مفتاح** يصح شهادة الاخر من حصول الافهام للمعينة بالاشارة كما في العبادات  
اللفظية والعقود والايقاعات وان جهل القاضيه اشارته اعتمد فيها على  
ترجمة العارف بها ولا بد من اثنين وليا شاهدين بلهما حجة ان بمعنى  
فلا يثبت عليه الاحكام المترتبة الفرعية وانما الاعتم عليه قولان كما ياتي  
وافاد الشرط وقت التحمل يصح ادائها لها معها كما يستفاد من الاخبار منها  
ما مر في الصبي ومنها نضري ان شهد على شهادة ثم اسلم بعد يجوز شهادته قال  
نعم وكذا غير المستند على اذا اتفق علمه بها **القول** في تحمل الشهادة وادائها  
قال الله تعالى ولا ياتي بالشهادة اذا ما دعوا وقال ولا تكتموا الشهادة ومن  
يكتمها فانه انتم قلبه **مفتاح** المشهور وجوب تحمل الشهادة على الكفاية لشمول  
الاية الاولى واختصاصها بالتحمل كما في المصنوع المستفيضة وفي بعضها  
انها قبل الشهادة وقوله ومن يكتمها بعد الشهادة ومنها الصحيح في هذه الآية  
قال اذا دعاك الرجل لشهادته على دين او حق لم ينبغ لك ان تقاعس عنه ولانه  
من الضروريات التي لا ينفك الانسان عنها لوقوع الحاجة الى العاملات

على شهادته



للتكاثرات فوجب في الحكمة إيجاب الجسم مادة النزاع المترتب على تركها بالبا  
خلافاً للتحمل عملاً بالأصل وطعن في الأخبار وضعاً للدلالة في الآية لظهورها  
في الأداء فان إطلاق الشهيد حقيقة إنما هو بعد التحمل وإيجابها في  
معرض الارشاد بالشهاد الأمر بالكاتب ونهى الكاتب على الإباء في الأمر بما  
لأشهاد ونهى الشاهد على الإباء فالسياق يقتضيه أن هذه **افتتاح** يجب الأداء  
الشهادة مع الاستدعاء إذا كان قد استشهد بالالتماس بالكاتب والسنة  
والإجماع ووجوبه كفاً أن زاد الشهود على العدد المعتبر في ثبوت الحق والآ  
فهو عيني وهل يجب بدون ذلك المشهور نعم لعدم الأدلة ولأنها أمانة  
جعلت عند فوجب عليه التخرج منها كما أن الأمانات المأتمنة تارة يحصل  
عنده بقبولها كما لو دعيه وتارة بغيره كإطارة الريح ونحوها خلافاً للشيخ والأكابر  
والجمله المعتبر منها الصحيح إذا سمع الرجل الشهادة ولم يشهد عليها فهو  
بالخيار أن شاء شهد وإن شاء سكت وسأله أيضاً عن الرجل يحض حساب  
الرجلين فيطلبان منه الشهادة على ما سمع منهما قال ذلك إليه أن شاء شهد  
وإن شاء لم يشهد وإن شهد شهد بحق قد سمعه وإن لم يشهد فلا شيء عليه  
لأنهما لم يشهداه وفي الحسن مثله وفي آخره وإذا شهد لم يكن له إلا أن يشهد  
ولأنه لو وجد منه التزام بخلاف ما إذا تحمل فصدفانه يكون ملزماً كما  
الأموال أقول وقد ورد في بعض هذه الأخبار المخيرة استثناء وهو قوله

الأداء علم من الظاهر فيشهد ولا يحمل له إلا أن يشهد قال في الفقيه الخمر  
الذي جعل الخمار فيه إلى الشاهد بحساب الرجلين هو إذا كان على الحق غير  
من الشهود فمتى علم أن صاحب الحق المظلم ولا يجب حقه إلا بشهادة من وجب  
عليه أقامته ولم يحمل له كما أنها فقدت الضادق عليه السلام العلم شهادة  
إذا كان صاحب مظلوماً أقول فلو لم يعلم صاحب الحق بشهادة الشهود أمّا  
لكونه قد نسي أو لا من آخر وجب عليهم تعريفه مع خوفهم بطلان الحق ويجب كفاً  
مع زيادتهم عن العدد اعلام العدد الذي ثبت به الحق ولو لم يكن في العدد  
فإن أمكن ثبوت الحق بشهادتهم ولو عند حاكم الجور وجب أيضاً ولا يفتى  
الوجوب وجهان **مفتاح** لا يجب على الشاهد تحمل المؤنة المحتاج إليها في  
التحمل أو الأداء كان يحتاج السفر فاقترع الركوب وغيره بل إن أقام بها  
المشهود له والأسقط الوجوب وكذلك لا يجب عليه تحمل الضرر الغير المسحق  
فإن تضربه سقط نعم يجب عليه السعي إن احتج إليه مع الامكان وبذلك المؤنة  
**مفتاح** الأصل في الشهادة البناء على العلم واليقين لقوله تعالى ولا تقف  
ما لعلك به علم وقوله لا من شهد بالحق وهم يعلمون وفي الحديث النبوي صلى  
الله عليه واله وقد سئل عن الشهادة هل ترى الشمس على مثلها فأشهد أرفع  
وفي رواية لا يشهدك بشهادة حتى يعرفها كما تعرف كذا وكذا وقيل إن من الحقوق  
ما لا يحصل اليقين فيه ولا يستغنى عن إقامة البينة عليه فاقم الظن المؤكد فيه



مقام اليقين وفي الخبر الرجل يشهدني على الشهادة فاعرف خطي وخطه ولا  
لاذكر من الباقي قليلا ولا كثيرا اذ كان صاحبا ثقة ومعتك رجل ثقة  
فاشهد له وفي الخبر لا تشهد بشهادة لا تذكرها فانما يشاء كتب كتابا وقس  
خاتما وقيدت بالاول وعلى التقديرين فستندها اما المشاهدة او السماع  
اولا لان ما يفتقر الى المشاهدة الافعال لان الله السمع لانه كما قال العصب  
والسيرة والفعل والزنا ونحوها فانه لا يمكن فيه البناء على السماع وقيل فيها  
شهادة الاصم وقيل يؤخذ باقل قوله ولا يؤخذ بثانيه للخبر وهو شاذ وما يمكن  
فيه السماع الغيب والموت والملك المطلق والوقف والعق ونحوها ما يتعدى  
الوقوف عليه مشاهدة في الاغلب وربما يتناول الايمان ويعتبر الشهود  
الشهادة الثالثة غير مسموعة فيكفي بالسماع ويحتمل عدم الاكتفاء به في  
الام والموت لا مكان الرؤية لكن الاشهر خلافه ويحقق كل واحد من هذه  
بالنوازل والاستغاضة التي بلغت حد العلم على القول الاول والظن المقارب  
له على القول الثاني قيل ان اعتبرنا العلم لم نحصر حكم السماع في المذكورين  
وان امكننا بالظن الغالب فللتوقف فيه مجال لعدم دليل عليه الا ان يرض  
زيادة الظن على ما يحصل منه يقول الشاهدين بحيث يمكن استفادة من مفهوم  
الموافقة بالنسبة الى قول الشاهدين الذي هو حجة منصوطة فيمكن  
الحاكم حجه به وبالغ في البسوط فاكفي بالسماع من عدلين محجة بان ثمة لاستفاضة

هو الظن وهو حاصل بهما وفيه ان ثمرتها ظن خاص وهو القوي والافتراق  
الظن قد يحصل بقول المرأة الواحدة والقوي قد يحصل بعدلين وهل يثبت له ثمة  
الملك الى مشاهدة اليد والتصرف الاصح لان كان معها اكد ولو شاهد التصرف  
المتكرر او اليد من غير منازع ففي جواز شهادته بالملك المطلق قول لا والشهور  
الجواز بل ادعى عليه في الاول الاجماع لقضاء العادة بان ذلك لا يكون الا  
بالملك والجواز غير منه وفي الخبر عن رجل راي في يد رجل شيئا يجوز ان  
يشهد انه له فقال نعم قلت فلعلة غيره قال اتجمل الشراء منه قلت نعم قال من  
ان جاز لك ان تشتريه ويصير ملكا لك ثم تقول بعد الملك هو لي وتحلف عليه لا  
يجوز ان تنسبه الى من صار ملكه من قبل اليك ثم قال عليه السلام لو لم يخبر هذا  
ما قامت المسلمين سوق ورجل المنع وقوع التصرف واليد من غير المال كثيرا  
كالوكيل والمستاجر والغاصب وقيل لو اوجب اليد الملك لم يسمع دعوى من  
يقول الذار التي في يده هذا الى كما لا يسمع لو قال الذار التي هي ملكي واجيب  
لتنقض التصرف مع عدم خلاف العارض فيه والتحليل بان دلالة اليد ظاهرة لا قول  
بالملك قاطع والتصرف عن الظن بقرينة جازية بخلاف القاطع والقرينة هنا  
موجودة وهي دعاءه بها والمفروض ان الظن كان في الشهادة ويكفي فيه  
دلالة الظن وما يفتقر الى السماع والمشاهدة معا هو الاقوال من النكاح <sup>الطلاق</sup>  
والبيع وسائر العقود والفسوخ والاقرب بها فانه لا بد من سماعها ومن مشاهدتها



قائلا فلا يقبل فيها شهادة الاصل الذي لا يسمع شيئا وانما الاعيم في جواز  
شهادته اعتمادا على ما يعرف من الصوت وجهان من ان الاصوات تشابه و  
يتطرق اليها الخيال والتبليس ومن ان العرض على القطع بالقابل ومعرفة  
ايه ووقع ذلك اكثرى وقد وقع الاجماع على ان لزومي حليته اعتمادا على  
ما يعرف من صورتها وفي الخبر عن شهادة الاعيم فقال نعم اذ ثبت القول في العدد  
المعتبر في الشهادات قال الله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم الاية  
وقال واستشهدوا ذوى عدل منكم فتناج الاصل في الشهادة رجلان فلا  
يكفي الواحد مطلقا الا ما قيل في هلال رمضان والخبر وهو ضعيف ولا شاهد  
ولا ميم الا في المائيات كما مر مع انه في معنى اثنين وكذا شاهد وامرأتين  
فانه في معنى اثنين فيما يجزى فيه ويختص بالمائيات انظم وثبت بركلها القول  
تعالى فان لم يكونا رجلين فجل وامرأتان وفي ثبوت العتق والطلاق والنكاح  
والقتل بر خلاف والاقرب المنع في الاولين لعدم تعلقهما بالمال والنصوص  
والثبوت في الاخيرين وان اختلفت النصوص فيهما لاكثرية ما دل عليه إمكان  
حمل اخبار المنع على ما اذا كن منفردات وربما يجمع في النكاح بحمل اخبار المنع  
على النقية او على ما اذا كان المدعى الزوج لانه لا يدعى ما لا اجار القبول على  
ما اذا كان المدعى المرأة لان دعوتها يتضمن المال من المهر والنفقة وهو  
وفي القتل بحمل اخبار المنع على القود والقبول على الذية وقال الحلبي يقبل

شهادة امرأتين ونصف ذية النفس والعض والجراح والواحدة في الزرع وفي  
الصبي وغير ما يدل عليه وانما الخلع فان ادعت المرأة نكاحا طلاقا وان ادعت الزنا  
فهو متضمن لدعوى المال ومع ذلك فالمتشهور على ثبوت ذلك مطلقا من حيث  
نظمته المبنية والحجة لا يتعصم وقيل ثبت من جهة تضمنه المال وهو مستلزم  
للبيوتة فثبت ايضا لذلك ولو تضمن الطلاق عوضا نكاحا خلع وانما الوكالة  
والوصية بالولاية والنسب ورؤية الاهل ونحوهما مما لا يتعلق بالمال اصلا فلا  
يثبت الا برجلين قولا واحدا الا ما يقصر فيه الازيد وكذا ساير حقوق الله ماله  
كانت كالزكوة والخمس والكفارة او حدا الا ما يقصر فيه الازيد كحد ود بعض الفروض  
وقد مضى بان عدل الشهود فيها وفي غير الحدود فلا يقيد بقيل شهادتين منفردات  
ومنفذات فيما يعسر عليه اطلاع الرجل غالبا كالولادة والاستهلال ويعيب الفسار  
الباطنة ونحوها المسيس الخجعة بالنصوص وفي الرضاع خلاف اظهره الجواز لان  
لا يطاع عليه الرجال غالبا والظاهر بعض النصوص بالخصوص ولا يقبل شهادة غرض من غرض  
باقل من اربع لما عهده من عادة الشرع من اعتبار المومنين برجل الا في ميراث المستهل  
والوصية للمال فيثبت بالحساب كالرابع والواحدة والنصف بالتنتين وهكذا الصحاح  
خلافه للعقود والذيمه فيقبل في عيوبه والاستهلال والنقاس والحيض والولادة  
والرضاع شهادة امرأتين مسلمتين ولذا لم يوجد الا شهادة امرأة واحدة ما في ذمة  
قبل التصحيح سأل عن شهادة القابلة في الولادة فقال يجوز شهادة الواحدة وحمل







الاولى يجب على الفرع ان يبين عند الاداء جهة التحمل لان الغالب على الناس الجهل  
بطريقه ورقبته اسند الى سبب لا يجوز التحمل به الامع وقوفه بمعرفة المراتب وموافقة  
رايه الى الحاكم **مفتاح** لا يكتفى بتعديل الفرع للاصل ما لم يستل مكان معرفته الحاكم  
اياه بالحجج والاحتمال كونه عدلا عند قومه فاسقا عند اخرين لبناء العدالة على الظاهر  
لو انكر الاصل بعد شهادة الفرع فقبل بحكمه بشهادة اعدائها للصحيح في  
رجل شهد على شهادة رجل فجاو الرجل فقال له اشهد فقال يجوز شهادة اعدائها  
وان كانت عدلتهما واحدة لم تجز الشهادة وقبل سقط شهادة الفرع لان الشرط  
في سماعها تعدد الاصل وقد زال ولان مستند شهادة الفرع شهادة الاصل وهي  
مفقودة فيقد ما استند اليها وربما قيل حضور الاصل بعد الحكم غير قادم وقبلة  
سقط حكم الفرع **القول** في التوافق **مفتاح** لا بد في قبول الشهادة من موافقة  
العدد المعبر للعدوى وتوافقهم في المعنى وان اختلف اللفظ كما قال احدهما  
غصب والاخر انزعجتها او ظمما وكذا لو شهد احدهما باقراره بالعربية والاخر  
بالعجمية لانه اخبار عن شيء واحد لم يتجدد الوقت فيه بحيث لا يمكن الاجتماع فلا  
يقبل للتكاذب وكذا لو شهد احدهما ان سرق غداة والاخر ان سرق عشية فلا  
يثبت لتغاير الفعلين الا اذا حلف مع احدهما فثبتت هو اوكليهما فثبتان و  
الحلف يجوز مع التكاذب على احدهما خاصة ويثبت بذلك لان التعارض اذا  
يكون بين البينتين الكاملتين **مفتاح** لو طرأ ضيق الشاهد بين بعد الامة

وقبل الحكم فمضى جازا الحكم قولان الا اذا كان حقا لله تعالى واحدا للواقع الشهادة  
الدائرة للحد ولبناء على الخفيف ولو شهد المورثان فثبت قبل الحكم **مفتاح**  
المشهور وبه اليها لم يحكم لهما بشهادتهما باخلاص ولو كان لهما في الميراث  
شريك فمضى بنو حصة بشهادتهما وجهان من انتفاء المانع من جهة ومن  
انتهى شهادة واحدة فلا يتبعض **مفتاح** لو رجعا قبل الحكم لم يحكم باخلاص  
لعدم بقاء ظن الصدق وتا بعد الحكم وقبل الاستيفاء في الاستيفاء وجهان  
من نفوذ القضاء وعدم استتماره بعدم احتلال الظن بالرجوع والاصح عدم  
سبما في حدود الله لبنائها على الخفيف ودونها بالشبهة وبعد الاستيفاء قبل  
لم ينقض الحكم لنفوذ ما لا يجتمع فلا ينقض بالاحتمال ولان الشهادة اقرار  
والرجوع انكار والانكار بعد الاقرار غير مسوغ ولان الشهادة اثبتت الحق فلا  
يزول بالطاري كالفسق والموت خلافا لنهاية والقاضي فيرون العين على صاحبها  
مع قيامها لان الرجوع يجري مجرى عدم الشهادة وحيث لا ينقض الحكم بغير  
الشهود للمحكوم عليه الحيوان بشهادتهم ولو شهد بالحق ثم رجعا عنها القيمة  
تعدا او اخطا لانهما اتفقا بشهادتهما وما يضمن بالتعويت بغير الشهادة  
يضمن بها فان كان متايعتا وتداركه كذا اشهد بالزدة او القتل والزنا  
فقتل فان قالوا تعدا فاعليهم القصاص او الذمة في موضع لا يتقضى فيه من  
المتحد وان قالوا اخطانا فاعليهم الذمة على ما فصل في قتل الخطاء وان تفرقا



الى الوصف اختص كل حكمه وفي الخبر في الشهود اذا شهدوا على رجل ثم رجعوا  
عن شهادتهم وقد قضى على الرجل ضمنوا ما شهدوا به وعرفوا ان لم يكن قضى  
طرح شهادتهم ولم يعرفوا الشهود شيئا وفي رجلين شهدا على رجل ان سرق  
فقطعت يده ثم جاء رجل اخر فقال هذا السارق وليس الذي قطعت يده انما  
شبهنا ذلك بهذا فقضى عليه السلام ان عمرهما نصف الدية ولم يجزها قتلها  
على الاخر ولو رجع البعض خاصة لم يضر اقران الاعلى نفسه فحسب فان قتله  
الولى في صورة اطلاق النفس رد عليه من الدية بالحساب وان اخذ الدية اخذ  
بالحساب وفي الخبر في اربعة شهداء على رجل بالزنا فرجع اربعة منهم وقال  
قال عليه الدية فان قال شهدت عليه متعمدا يقتل وفي رواية فرجع اربعة منهم قال  
يعمر ربع الدية وقال في النهاية موافقا للاسكان فيقتل الرابع المتعمد وربع الباقي  
ثلاثة ارباع الدية للحسن عن اربعة شهداء على رجل بالزنا فلما قتل جميع اربعة منهم عن  
شهادته قال فقال يقتل الرابع ويؤتى الثلاثة الى اهل ثلثة ارباع الدية ورجل على  
ما اذا رجعوا جميعا لكن قال اربعة منهم تعزيت لان احد الاثني باقر غير وكلما انعم  
العدد بالمعصية عدا رجوعهم جميعا العزموا بالسيرة والبره نصف الرجل ومع  
رجوع البعض بالحساب ولو كانوا ازيد من العدد فرجع الزايد خاصة ففي ثوبت  
العزم قولان اظهرهما العدد **مفتاح** اذا ثبت انهم شهدوا بالزنا في تعمد الكذب  
نقض الحكم واستبعد المال فان تعدد عزم الشهود كما في الصحيحين فلو كان قولا

ثبت عليهم القصاص وكان حكمهم حكم الشهود وانما اقرت بالبعد انما ثبتت  
كونها زورا بامرهم مقطوع به كعلم الحاكم او الخبر المفيد للعلم لا بالبيئة لا بما يراض  
ولا باقرار لا ترجع وحيث يتقضى الحكم بظهور ما نفع في الشهادة سابق على الاداء  
او الحكم على الخلاف فان كان طلاقا او عتاقا او عقدا من العقود بنيت خلافه  
وان كان على مال وكانت العين باقية رقت او تالفه فعلى الحاكم اضمائه بالقبض  
فان كان معسر النظر له يساره وقيل يضمن الامام في تخيير المضمون له بين اخذ  
منه او الانتظار الى اليسار والاول اظهر وان كان قتل او جرحا فلا وقد والدية  
في بيت المال لا من خطأ الحكام ورتبنا في بين ما اذا كان المستوفى هو الولي  
او غيره لان استيفاء الولي مستند الى اخذ حقه الذي بين علمه فيكون كفعله  
خطأ فهو ضامن والاول اقوى لاستناد الحكم الحاكم نعم لو اشرع الحاكم قبل  
اذن الحاكم له في الاستيفاء يحتمل تعلق الضمان به لتوقف جواز استيفاء على الاذن  
**كتاب ما يقع الغرام على المولى** قال الله عز وجل يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل  
حظ الانثيين الى اخر الايتين ويأتي ذكرهما عن النبي صلى الله عليه واله فقلنوا  
القراض وعلموها الناس في امرهم مقبوض وان العلم سيقض ويظهر الفتن  
حتى يختلف الاثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما القول وذلك لاتباع  
مسائل القراض على اصول غير عقلية وعدل اشتمال القرآن على جميعها واهل البيت  
عليهم السلام فيها اصول باينوا بها سائر الفرق وهم ادرى بما في بيت النبي صلى الله

في ما يقع الغرام على المولى



صلى الله عليه وآله عليه وآله وعنه عليه السلام تغلب الفرائض فانها من دينكم وان نصف العلم وان اول  
ما ينزع من الفرض وقد ذكرنا في توجيه النصفية وجوها كلها تستفاد الباب الاول  
في موجبات الارث ومرتبات الوثرات قال الله تعالى ولولو الارحام بعضهم اول ببعض  
في كتاب الله متعلق موجبات الارث ثلثة بالضرورة من الدين الذنب والزوجية  
والولاء وذو الانساب على طبقات اقربها الابوين من غير ارتفاع والاولاد وان نزلوا  
بشرط الترتيب الاقرب فالاقرب في الاجداد والجدات وان علو مرتبتين والافرة  
والاخوات واولادهم مع فقدهم وان نزلوا كذلك في الاعمام والعمات والافخال  
والخالات واولادهم مع فقدهم وان نزلوا كذلك ثم اعلم الابوين وعماتهما وخالتهما  
وخالاتهما واولادهم مع فقدهم وان نزلوا كذلك ثم اعلم الجد والجدة وعماتهما  
واخواتهما وخالاتهما واولادهم مع فقدهم وان نزلوا كذلك فالاقرب والاقرب وهكذا  
السياير الطبقات ففي كل من الطبقتين الاوليين صنفان وفي الباقي صنف  
واحد لانهم اخوة الاب والام ولا يحجب الاقرب من كل صنف الا بعد من الصنف الاخر  
الذي في طبقته بل يحجب اذ كان من صنف والواحد من كل طبقه ودرجة وان كان  
انحى يحجب من ذلهم من الطبقات والدرجات الا في صورة واحدة اجماعية هي ان  
العم للاب والام يحجب العم للاب وحده ولا يحجب العم للام ولا يحجب العم للام  
غيرها كما اذا كان بدل العم عمته او بدل الابن بنتا او معها خالا بل يعكس  
الحجب ويعود الى حكم القاعدة وما يدل على التعدي مع ضعف مترك او محض

او متقربة ومن قرابة من جهة الاب والام يحجب من له تلك القرابة من جهة الاب  
وحده مطلقا او من جهة الام وحدها من الرذون الفرض بشرط التساوي في  
القرابة اما من له قرابتان مختلفتان فلا يحجب من له قرابة واحدة لكنه ياخذ بحجة  
استحقاقه اذا استويا في الرتبة ككون العم خالا لكل ذلك النصوص المتقدمة  
المستفيضة واكثره مجمع عليه وتقبل الصدوق الابوين على اولاد الاولاد  
شاذ ومستند غير دال وكذا اشترى بكه التجن عنهم وكذا اشترى بكه التجن من الاب  
مع الاب والتجن من الام مع الام وكذا اشترى بكه الاسكان في التجدين والتجنين  
مع الابوين والبنات مع بيتناهم يستفاد من المعية اعطاء السدس التجدة مع وجود  
عليه خيل الطعمة منها الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وآله اطعم التجدة الام  
السدس وابنها حتى اطعم التجدة امر الام السدس وابنتها حتى وفي الموقوف وغيره  
ان رسول الله صلى الله عليه وآله السدس ولم يفرض الله تعالى لها شيئا والاصحاب  
حملوها على الاستحباب للابوين وعدوا حكمهم على التجد ويقدر بما اذا زاد نصيب  
كل منهما عن السدس ويكون المظعم لم يتقربا بالمظعم ولم يجدهم على شيء منها  
مستندا الا ما ورد في التقية الى التجن من الخمر مشتمل على الحكم الغير المعمول  
عليه عندهم والاسكان جعل السدس من نصيب المظعم وظاهر الاخبار يدفعه  
وفي الذر ومن قيد الاستحباب بما اذا زاد نصيب المظعم بقدر السدس وربما قيل  
باستحباب اقل الامير من الزايد عن السدس ومنه ولا دليل يقيلا عليها قيل



وان فقد الاجداد فالسندس بينهم وفي الجدة ترك الميت جدتين امه ليه اثر  
امه فالسندس بينهم وفي ولية في ابوين وجد لأم الامه السندس وللجد السندس  
وما يقى وهو الثلثان للاب ثم ظاهر بعض الاخبار والاصحاب ان الطعمة انما  
تقطع اذا لم يكن للميت ولد وقال في الكافي بعد نقل اخبار الطعمة وهي اخبار  
صحيحة الا ان اجماع العصاة ان منزلة الجد منزلة الاخ من الاب يرث ميراث  
الاخ واذا كانت منزلة الجد منزلة الاخ من الاب يرث ميراث الاخ ويجوز ان  
يكون هذه اجبا وخاصة الا انه اخبرني بعض اصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه  
والآله اطعم الجد السندس مع الاب ولم يعطه مع الولد وليس هذا ايضا متوافق  
اجماع العصاة ان منزلة الاخ والجد بمنزلة واحدة انتهى كلامه ونشر بك يوسف  
ابن عبد الرحمن العم مع ابن الاخ لا وجه له ونشر بك الفضل بن شاذان ابن الاخ  
من الاب والام مع الاخ من الام وابن وابن الاخ من الابوين مع ابن الاخ من الام  
ونحو ذلك بناء على اصله من جعل الاخوة صنفين واعتبار الاقرب من اخوة الام  
فالاقرب على اخوة والاقرب من اخوة الابوين والاقرب فالاقرب على اخوة وعلم  
اعتبار قرب احد الصنفين بالنسبة الى الآخر كما في الاخ بالنسبة الى الجد لا على  
ليس شيء لاحد صنف الاخوة جميعا كالجدة كما هو المفهوم ومن تقدم في الاقرب  
فالاقرب لغة وعرفا مضافا الى النص الصحيح **بفتح** الرقمان يدخلان على  
جميع الطبقات ولا يحجمها احد لعموم الآية والمعمية المستفيضة والاجماع

يطعم

ويأخذان سهميهما المفروضين لغيره الا اذا لم يوجد سوى الزوج من سائر الورثة  
نسبا ولا ولا عد الامام فيرث عليه الغاضل من فرضه على المشهور بل ادعى عليه الشيا  
والسند الاجماع للقوية المستفيضة خلافا للدليلى لظاهر الآية المؤيد بالاصل  
لان الرد انما يستفاد من آية اولو الارحام والرحم مستفيضة عن الزوج من حيث هو  
زوج والموقوف لا يكون رد على زوج ولا زوجة رحل على الثقية لموقفه لمذهب  
العامة ويجوز حمله على ما اذا كان مع احدهما وارث من القرابة يرث عليه ولا يرث على  
الزوجية اصلا على المشهور للقوية خلافا لظاهر المفيد للقوي رجال مات  
وترك امرأة قال المال لها قلت امرأة ماتت وترك زوجها قال المال له ويجوز  
حمله على هبة الامام حقه للمرأة وفضل الصدوق وجماعة بحال غيبة الامام و  
حضوره فيرد في الاول دون الثاني جميعا وفيه ان النصوص الواردة بالرد انما  
هي في حال الحضور كما لا يخفى الا ان يقب بهمة الامام واذا عقد الميراث على  
امرأة ولم يدخل بها حتى ماتت في فرضه من غير براء للمشهور بطلان العقد بمقتضى  
عدم لزومه ولا يثبت اثره عليه من المهر والتوارث كما في المعية وقد مضى في النكاح  
ومن طلق امرأته في فرضه ورثته الميراث الا ان يبرأ او تزوج بغيره للصحاح  
المستفيضة وعلل ذلك في بعض الاخبار بالاصل قال ومعنى الاصل منعه  
اياها ميراثها منه فالزم الميراث عقوبة وهو لا يرثها الا مادامت في عقدتها التي  
يملك رجعتها فيها لثبوت التوارث بين المطلقة الرجعية وزوجها الا انها



في حكم الزوجة ولا توارث بين المقتنعين مطلقا على الاشهر لان المتعة ليست  
 زوجة حقيقة وهذا يجوز الجمع فيها بين الاكثر من اربع منها والنصوص  
 المستفيضة وفي بعضها هي كعوض اماك وقيل يوارثان مع الشرط للصحيحين  
 وجماعا على الوصية لها بحصة من المجمع وقيل يوارثان مع عدم شرط الارث  
 للموقوف يوارثان اذا لم يشترط وحل على الاشتراط الاجل لا الميزان جمعا  
 لان العقد يكون ح د و اما **مفتاح** الولاء بعد النسيب بالاجماع واثره في الاطام  
 والنصوص المستفيضة فمع وجود قريب وان بعد لا يرث ذوالالواء وهو عا طبقا  
 اقربها ولاء العتق ويختص الارث بالمنعم دون المنعم عليه على المشهور لا تدعى  
 الشيخ عليه الاجماع لان الارث يحتاج الى سب شرعي ولم يثبت والاصل عدم التوارث  
 وحديث الالاء لمن اعتق وفي بعض الالفاظ انما الالاء وهو ظاهر لا خلافه  
 للصدوق والاسكافي ولعله للجد الالاء كحكمة النسيب وهو شاذ ضعيف نعم  
 لو دار الالاء توارثا كما لو اعتق العتق اب المنعم يشترط كون العتق تزا على  
 المشهور للصحيح انظر في القرآن فما كان فيه تميز رتبة فذلك المناينة التي الالاء  
 لاحد عليها الا الله فما كان ولاؤه الله فهو رسول الله صلى الله عليه وآله فما كان  
 لرسول الله صلى الله عليه وآله فان ولاؤه للامام وجاياته على الامام وميراثه له  
 وفي معناه اخر وفي رواية في الرجل اعتق لسان يضع نفسه حيث شاء ويتولى  
 من شاء وللصحيح قضاء امر المؤمنين عليه السلام فيمن نكل بمالوك انه خير من ان يملككم ولا

قد انزل الله في  
 العتق ما لا يحصى  
 من نفعه وانه اذا  
 اعتق العتق  
 من يملكه  
 من يملكه  
 من يملكه

سبل عليه سائبة يذهب فيتولى الممن اجب فاذا ضمن جريته فهو بمنزلة  
 الولاء لمن اعتق فانه مقصود على ما يشاء العتق خلافا للبسط وابن حنبل في امر  
 الولد وهو ضعيف والاجماع منوع وفيمن اعتق بالقرابة سواء ملكه بالاخيار  
 او لا للموقوف في رجل يملك ذرا حره هل يصلح لان يبيعه او يستعبده قال لا يصلح  
 ان يبيعه ولا يتخذ عبدا وهو مولا له وخو في الذين بينهما مامات ورتن صاحب الالاء  
 ان يكون له وارث اقرب اليه منه رجل على الارث بالقرابة دون الالاء وفي من ذل  
 العتق في الكهان قولان ويشترط ان لا يثبت من ضمان جريته حال الاثاق **والمعتق**  
 فلو تميز منه فلا ولاء له بالاجماع والعقبة وفي اشتراط الاشهاد في التبري قولان قيل  
 اصحهما عدمه لان المراد منه الابتناء عند الحاكم لا بقوته في نفسه وتضمن العقبة  
 للام لا لانها لا يدل على الاشتراط **مفتاح** اذا فقد المنعم للميراث لا ولاء الذكر  
 خاصة ان كان رجلا فلعصبته الذين يقولون عنه اذا احدث حلا من امره **بلغته**  
 وجدوده وعمومه وابنائهم وان كان امرأة فلعصبته دون غيرها كذا في النهاية  
 للصحاح المستفيضة وفي الاستبصار حل تخصيص الذكر بفر العصبية ان كان  
 رجلا على النقية بحيث مولى حمة بن عبد المطالب رضي الله عنه عليه وآله  
 اعطى ميراثه بنت حمة مع وجود العصبية قال فاما اذا كان المعتق امرأة فلا خلاف  
 بين الطائفة ان الميراث للعصبية دون الاولاد ذكر انا وانانا وفي قول  
 اخر واداءه شئ ضعيفة لما خذ قيل والتشبيه بحكمة النسيب في قوله عليه السلام

والمعتق

فيمن نكل بمالوك  
 انه خير من ان يملككم  
 ولا



الولاء بحجة كسمة النسب لا يباع ولا يوهب ولا يقتضيه التساوي في جميع الاحكام مع  
 ان في آخر الحديث ما يدل على كون التشبيه انما هو في عدم جواز البيع والهبة لا مطلقا  
 مع قطع النظر عن ضعف السند وجوب ما يوله للجمع ويتبين من يورث ترقيتهم في  
 النسب خلافا للاسكان في حيث قدم الولد على الابوين والجد على الاخ وهو ضعيف  
 حيث خص الابن به في المصوص بالعصبة الذين يعقلون لم يرث الاخوات و  
 الجدات وان كن من ابيه لانهن لا يعقلن كما لا يعقل من يقرب بالام من الاخوة و  
 الاخوات والاقوال والحالات والاجداد والجدات وهل يورث الولاء كما يورث  
 بقولان احدهما عدم الاصل ولا يورث بالانتماء بل بالنقل ولهذا لا يباع ولا  
 يوهب ولا يصح اشتراطه في بيع كافي الصحيح والتشبيه بالنسب لا يورث ويظهر في  
 فيما لو مات المنعم قبل العتيق وخلف ولدا فله الميراث بعد موت العتيق كما لو مات  
 المنعم عن ولدين ثم مات احدهما عن ولاد <sup>الميت</sup> **مفتاح** كما يورث المولى عتيقه مع  
 فقد النسب في الصحيح عن رجل اشترى عبدا ولدا من امرأته فاعقدها له  
 ولده لم يعتقه قبل فلو عتقه مولى الاب والام فلو رث الولد مولى الاب  
 اقوى واولى ولا الولاء تلوا النسب في الاباء دون الامهات ولو كان  
 عتيق لاب بعد الامر انجر الولاء من معتق الام لا معتق الاب لان ثبت الولاء  
 لمولى الام كان لضرورة ان لا يورث على الاب فاذا وجد ظهر ولو اعتق الجد قبل  
 عتق الاب ففي انجر الولاء من مولى الام الى مولى الجد وجهان لقيام مقام

الذي

او لا يورث  
 العتيق قبل الميراث  
 قرأ بهذا  
 او لا يعتقه  
 مع مقتضى

الاب وكون احد الطرفين واشرفهما وعلى الانجر ان يورث الاب بعد ذلك انجر من  
 مولى الجد الى مولى الاب لان الجد انما جازي لكون الاب رقا وليس هذا انجر الجد  
 نقل بالانجر الى الجد فان الاب رقا ففي انجر رقا الى مولى الجد بالعتق السابق  
 وجهان ولو كان احد الطرفين عن اصله فلا يورث على الولد لاتباعه الاثر  
 ولو كان معتق الولد غير عتيق الابوين اختص كل بولائه لقدر مباشر العتق على عتيق  
 الابوين ولا ينجر ولا يورث من يعتقه على تقدير فقد وفقد عصيته العتيق  
 ابويه لا اختصاص الانجر من الضعيف الى القوي نعم لو حلت به بعد العتق وكان  
 رقا فولاة الولد لعتق الام <sup>فلا</sup> على الاب ولعتق الام عليه نعم لا انعاقه  
 يعتقه كذا لو واذا فقد قرابة المولى يرثه مولى المولى فان عدم فقيرته مولى  
 المولى على قبض قرابة المولى فان فقد الجميع فمعتق ابا المعتق يرث معتق هذا العتيق  
 وهكذا كالأول **مفتاح** اذا فقد ولا العتق اصلا فولاة صامن الجيرة فان يورث  
 المضمون من غير عكس الا ان يتعاكس الغنمان بالاجماع والصحاح وهذا العقد يقتصر  
 الى ايجاب وقبول كسائر العقود وفي لزومه اوجاهة الا ان يعقل عند قولان ولا  
 يتعدى الاثر من الضامن الى القاربه وورثته قصر على موجب الشرط والمقتضى  
 فاذا عتق الضامن كان الميراث للامام الصحاح وهو اخر طبقات الاولاد فان  
 الامام وارث من لا وارث له باجماعنا كما نقله في الخلاف وفي الاستبصار  
 جعل بعد الضامن لبيت المال كما عليه العامة للخيرين والمحقق الطوسي جعل بين



ولا في الضامن والامام ولا من اخرون احدهما ولا من اسلم على يده كافر فوله الكافر  
 له وورثه اذ لم يكن وارثا من مسلم كما في الخبر في غير ضعف سنداً ولا في الاخر ولا  
 مستحق الزكاة اذا كان الميت عبداً مشترى من مالها فقد المستحق كما في الموقوف  
 يرثه الفقراء الموصون الذين يستحقون الزكاة لانها اشتري بمالهم وبه قال الشيخ  
 والصدوقان والحلي وهو حسن وقال الامام بقسم حال عينته في الفقراء والمساكين  
 وقيل بحفظه بالوصاية او الذوق الحين ظهوره وفي الصحيحين انه من الانفال  
 وهو يدل على جواز الاول ان لم يدل على اعم منه **باب الثالث** في فروع الارث  
 واللاحق **كتاب الكفر يمنع الارث من المسلم** النص والاجماع فيهم ولا يرثون  
 كما في الحسن بل يمنع المسلم الورثة الكافرين وان كانوا اقرب باجماعنا والنصوص  
 المعتضدة بالشبهة والعمل ولو لم يكن للمسلم وارث سوى الكفار ورثة الامام  
 كما في النصوص ولما ما في الخبر في نصراني اسلم فزج الى النصرانية فزوات  
 قال ميراثه لولده النصراني فهو شاذ وانما يقع به في المقنع ولو اسلم الوارث  
 قبل القسمة ورث كما في العبرة الامع اتحاد عدة الوارث لفقد القسمة سواء  
 كانت العين تالفت وباقية خلافاً للاسكا في الثاني وقيل ان كان ذلك  
 الوارث الواحد الامام ورث هذا المسلم الصحيح وقيل بشرط عدم نقل التركة الى  
 بيت مال الامام والان لا يربطها بالميت بالامام الزوج ولو قسم البعض ورث  
 لا يقسم ولو كان ورثة الكافر ولولده الصغار قبل ينفق من التركة عليهم الى ان

بلغوا فان اختاروا الاسلام وورثوا وامنعوا القوي خلافاً لاكثر المتأخرين لانهم  
 يحكم الكفار فهم محجوبون بوجود وارث مسلم وان بعد تحصيل الرواية على الاحتياط  
 والمسلمون يتوارثون وان اختلفوا في المذاهب والكفار يتوارثون وان اختلفوا  
 في الفعل على المشهور لان كلاماً من الاسلام والكفر ملة واحدة خلافاً للحلي فيرث  
 كفاراً ملتصقينهم من الكفار قال الحجة والمشيبة وجاحد الامامة لا يرثون المسلم  
 وعن المفيد يرث المؤمن اهل البع من المعتزلة والمرجئة والخارج من الحشوية  
 ولا يرث هذه الفرق مومنات في المستفيض لا يرث اهل ملتين وفرادى بعضها  
 يرث هذا وهذا وهذا **باب الارث من المسلم يرث الكافر والكافر لا يرث المسلم** **كتاب**  
 الرق يمنع الارث والارث من الطرفين بالنص والاجماع ولعدم قبول المالك ولا  
 فرق بين القن والمذبر والمكاتب والولد واذا اعتق قبل القسمة ورث كما في  
 المعتزلة الامع اتحاد غيره الوارث وفي الخبر في عبد مسلم ولله نصرانية وللعبد  
 ابن حرار ايتان ماتت امة العبد وترك مالا قال يرثها ابن ايتها الحر والمبعض  
 يرث ويورث من نصيبه بقدر حريته بالخلاف متاويراه العاقبة واستفادوا  
 به في المكاتب وفي كيفية الارث منه بنسبة الحرية وجهان ولو انحصر الوارث في  
 المملوك اشترى من التركة واعتق واعطى بقية المال وبقي المالك على وجه  
 باجماعنا والنصوص المستفيض في الابوين اما في غيرهما من الاولاد وسائر الافراد  
 والزوجين فاقوال اصحابنا ذلك للدلالة الحسن وغيره على حكم الاولاد والقرى

ولا يرثهم الكفار



على حكم سائر الأقارب والصحيح على حكم الزوجة والزوج اوليها ولو قصر الميراث  
منه فهل ينكح بها وجد ويسعى في الباقي ام يكون الميراث للامام قولان <sup>اولاهما</sup> قولهما  
واشتهرهما الثاني **بفتح** القتل منع الارث ان كان عمدا ظاهرا بالنص والاجماع وان  
كان كحي لم يمنع بالخلاف للنص وفي الخطأ اقول قالها منع من التي خاتمة  
والاشهر عند المنع الصحيح من رجل قتل امراة قال ان كان خطأ ورثها وان كان عمدا  
لم يرثها ومثله غيره ولا نقاء الحكمة الباعثة على نفي الارث حيث لم يقصد القتل  
وجبر القولين الاخرين ضعيفان والمفصل عامي وعموم لا ميراث للقائل مخصوص  
بالعمد بالنص الصحيح ولذا القائل الذي من العاقلة استناد محض ومع ذلك فا  
لتفصيل لا يخرج من قوة لما فيه من الجمع بين الاخبار كما قاله المفيد **بفتح** المسلم  
لا يرث بالسبب الفاسد ويرث بالنسب الصحيح بالخلاف للمحوى احكام النسب  
شترعا ولما من نكح من المحرمات من اهل الذمة لشبهة دينه ويرث بالنسب والسبب  
جميعا على الاصح وفاقا للشيخ واتباعه للفقهاء كان يورث المحرم اذا تزوج باقمة  
من وجهين من وجراتها امر ومن وجراتها زوجية وفي الخبر كل ما اوشى بغيرهم  
حكمه وفي معناه غيره وقيل لا يرث بذلك مطلقا لان الفاسد خلاف ما انزل الله  
والقسط المأمور بالحكم بهما وجوابه ان اقرارهم على دينهم من انزل الله وهذا  
من لوازم ذلك وقيل بانه بالنسب دون السبب **بفتح** المسلم اذا عاقرت  
توارثا ولا يكلفان البيعة لانحصار الحق فيهما وعموم اقول العقلاء على انفسهم

الشبهة كما يرث  
بالنسب صحيح

جائز وخصوص الصحيح الصحيح الا ان يكونا معروفين بغير ذلك الدب قول  
تختلف الام بالبيعة على الولادة لا مكان اقامتها عليها وهو ضعيف **بفتح**  
ولذا الملاعة لا يرث ابوه ولا احد من جهة لا نقطاع نسبة البعان نعم لو اعترف  
ببعدها البعان كحي يورثه الولد وهو لا يرثه للنصوص وهل يعدل وانه  
ح الى اقارب ابيه الاكثر لاختلاف الجدل ويرث امه واقاربها الجماعا ونصا بنوت  
نسبة اليها ويرثونه هم على الاصح المشهور كما في النصوص المستفيضة وما دل  
على خلافه الا ان يعترف بالاب متروك وولد الزنا لا يرث ولا يرث احد من  
والديه واقاربها العدة اعتبارا بنسبه شرعا والصحيح <sup>ولا</sup> يرثه الا اولاده او احد زوجاته  
وعند الصدوق والاسكافي انه كولد الملاعة للغيرين ولا تورث بين اللقيط و  
الملتقط بسبب الالتقاط بخلاف ولايين من وطئ امه مع ابيه غير وراثته  
عند جماعة فينفق عليه ابو ويعزل لمن المال قدر ما يتقوى به كما في الصحيح خلافا  
لاخرين لان الولد للفراش والعاقر للحجر ومن كانت امه ممتدة مشتركة قد وطأها  
النزك كان معايقع بينهما كما كانت في النكاح **بفتح** المسلم ارث الحمل بشرط مجزوعه  
حياتا وفي اشتراط استقرار الحيوة قولان وفي الصحيح اذا تحرك وراثته كان اخرس  
والحسن قريب منه ولما لا يرث من الذمة شيئا حتى يصح ويسمع صوته  
فلا ينافيه اختصاصه بها الا ان الشيخ حمل على التقية ولا يشترط حيوته  
عند موت المورث بخلاف العموم نعم يشترط العلم بوجوده عند الموت



**مفتاح** اذا مات وعليه دين فان استوعب الثركة لم ينتقل الى الورث والا  
انتقل ما فضل عند الاكثر لان الارث بعد الدين للآية وقيل بان ينتقل اليه مطلقا  
وان منع من التصرف الى ان يوفى الدين لاستحالة بقاء ملك غيره مالك فانه  
لا ينتقل الى الديان اجماعا فيحل الآيته على الملك المستقر ويظهر الغاية في التناء  
المختل بين الوفاة والوفاء وغير ذلك **مفتاح** الذمة في حكم مال المقتول يورثها  
الوارث جميعا ويقض منها الدين ويخرج منها الوضاياعند جماعة للمعقولات  
وخصوص الجبر اذا قبلت ذمة فصار ذمة مالا في ميراث كسائر الاموال خلافا  
لاخرين فيقول لا يرث منها المتقرب بالام للنصوص المستفيضة منها الصحيح ان  
الذمة يرثها الورثة على كتاب الله وسهامهم اذ لم يكن على المقتول دين الا لا فرق  
من الام والاخت من الام فانهم لا يرثون من الذمة شيئا وتقيم الحضانة لغير الاخوة  
من ابا الاولوية وقيل لا يرث منها المتقرب بالاب وحده ايضا وهو شاذ وقيل لا  
يصرف عنها في الدين لتأخر استحقاقها عن الحيوة التي هي شرط الملك والدين  
متعلق بالذمة في الحيوة وبالمال بعدها والميت لا يملك بعد وفاته وهو شاذ في  
النصوص ولذا الذمة عوض للنفس فصر فيها في مصلحتها اولى مما هو عوض  
للمال والطرف ولا فرق بين قتل العمد والخطاء في ذلك وقيل ان الذمة في  
العمد بعد عن استحقاق الميت منها في الخطاء لانها في العمد عوض عن القصاص  
الذي هو حق الوارث وليس يشي ولو كان القتل عمدا واراد الوارث الاقتصا

فهل للدين منفعة منه الى اخذ الذمة الاشهر لان القصاص حق ولو لم يقل  
فقد جعلنا للورثة سلطانا وقيل نعم لئلا يضيع حقهم كما في الجبر **مفتاح** الرجل المرتد  
عن فطرته تقسم تركته حين ارتداده سواء قتل ام لا بالاختلاف النصوص منها الصحيح  
من رغب عن دين الاسلام وكفر بما انزل الله على محمد صلى الله عليه واله بعد  
اسلامه فلا تورث له ووجوب قتلها وبانت امرته ويقسم ما ترك على ولده والمفقود لا  
يقسم تركته حتى يتحقق موته او ينقضي مدة لا يعيش مثله اليها غالب عند الاكثر  
للاصل خلافا للصدوق والسيد فيطلب اربع سنين فان لم يوجد لم يجز قيمته  
لاعتداد روجه على هذا الوجه عدة الوفاة اجماعا وعصمة الزوج اشد من عصمة  
الاموال والموتوق في المفقود يتبع بماله اربع سنين ثم يقسم وفي رواية  
المفقود يحبس ماله على الورثة قدر ما يطلب في الارض اربع سنين فان لم يقدر  
عليه قسم ماله بين الورثة والاسكافي عشرين سنين من غير قيد الطلب بشرط  
انقطاع خبره وقال يمين شهدت هزيمته في العسكر وقتل اكثر من كان فيه  
اربع سنين والمفيد يقسم واثرة الملقى مع ضانهم له على تقدير ظهوره للقوى اذا  
كان الورثة ملأه اقتسموه فان جاء ردوه عليه وقول السيد سيد الاقوال  
وان كان الاقل احوطها **مفتاح** اذا اقرت موت المتوارثين وانسبته المتقدمة  
فلا ارث الا في الغربة والمهدود عليهم مع الاشتباه فانه يرث كل منهم صاحبه  
بالنص والاجماع والحق بها الاسكافي والحلبه وظاهر النهاية ما سوى حنف



الانفس من الاب في الموحية للاشتباه كالحرق والقتل لعليته الاشتباه  
 المستند الى سبب وضع العليقة وانما يرث احداهم تماثل صاحبها دون ما  
 من الاخر عند الاكثر اقتضالا فيها خالف الاصل على موضع النص والوفاء  
 والصحيح الولد في المال وعدمه ان المال لمن لا مال له وفي رواية اخرى ولا  
 يرث هؤلاء متاوري من هؤلاء شيئا خلافا للمفيد والذي في الثانية  
 فان يورث متاوري من الاول عندهما لانه صار كسائر ما قبل الحكم  
 ولو زود تقديم توريث الاول نصيبا في الصحيح وغيره يورث المرأة من الرجل  
 في يورث الرجل من المرأة فلو لا ذلك لفقدت الفائدة في التقدير وغيرها  
 جعل التقديم بعد ما في رواية اخرى ورثت الواو دون ثم زادت  
 معناه يورث بعضهم من بعض من صلب المولود لا يورثون متاوري بعضهم  
 بعضا شيئا **الباب الثالث** في تفصيل التهام وكيفية الاقتسام قال الله تعالى  
 يوحيكم الله في اولادكم الآية وقال ان امرؤ هلك الآية **مفتاح** المفروض  
 ستة الثلثان وهو فرض البنين فصاعدا لاي ولزواج مع فقد الاخوة  
 والنصف وهو فرض البنت الواحدة لاي ولزواج مع فقد الاخوة والزوج  
 مع عدم الولد والثلث وهو فرض الام مع عدم من يحجبها من الولد والاخوة  
 وفرض الزايد على الواحد من ولد الام والزوجة وهو فرض الزوج مع وجود  
 والزوجة فان يدمع عدمه والثلثان وهو فرض الاب مع وجود الولد والام

وفي المتن  
 المهدوم عليه  
 سهم فله سهم  
 السهم وراثا  
 او الاخت فصاعدا

الاخت الواحدة

المحجوبة والواحد من ولد الام والتمن وهو فرض الزوجة فان يدمع وجود  
 والاب مع عدم الولد ما يقي بعد نصيب الام واحد الزوجين والاولاد اذا  
 كان فيهم ابن فلذلك كمثل حظ الانثيين والمقرب باحد الابوين ضمن لا فرض  
 نصيبه ونصيب من يتقرب به اليه ولكن المقرب بالاب والابوين يقتسمون  
 ذلك النصيب للذكر ضعف الانثى والمقرب بالام يقتسمون بالسوية لان  
 اختلاف احدى القرأتين بان يكون بعضهما من جهة ابيه كان للذي يتقرب  
 بالام الثلثين من نصيب الجماعة ان كان واحدا والثلثان ان كان اكثر  
 والباقي لمن يتقرب بالاب والجد والجد من كل جهة كالاخ والاخت من تلك  
 الجهة واكثر هذه الاحكام مجمع عليه ومنصوص به في القرآن والمعتبرة  
 المستفيضة وبعضها مستنبط منها بالنظر لا خلاف يعقد به الا في  
 مواضع نذكرها في فصول **مفتاح** المشهور بان الاولاد الاولاد نصيب انهم  
 للصحاح بنات البنات يقسم مقام البنات لا يمكن للبنات بنات ولا وراث غيرهن  
 وبنات الابن يقسم مقام الابن اذا لم يكن للبنات ولد ولا وراث غيرهن خلافا  
 للسيد وجماعة فيقتسمون تقاسم الاولاد من غير اعتبار من تقربوا به حتى لو خلف  
 ابن بنت وبنات ابن فلذلك ذكر الثلثان والاثني الثلث لانهم اولاد حقيقة او عجا  
 واجبا قد خلون في عموم يوحيكم الله في اولادكم كيف وانما استحقاق الميراث  
 بهذه التسمية ولفظ الاولاد من اوقات من البنين والبنات ونحوهما في

من جهة ام من يتقرب به  
 وبعضها



العرف واكثر ما ورد في القرآن يشمل اولاد الاولاد ايضا كما في حجب الابوين و  
 الزوجين بالاطراف كما باقي وفي ابني المحرمات والاجابات في موضعين <sup>في غفر الله</sup>  
 ولا يخفى من قوة مع ان مستند المشهور ليس نصا في المطلب لا حقال ان يكون المراد  
 قيامهم مقامها في الارث لا في قدر النصيب وعلى التقديرين تقسيم كل من  
 اولاد الابن والبن نصيبهم للذكر مثل حظ الانثيين على المشهور وهو يرد  
 لقول السيد اذ لا دليل على هذا التفاوت سوى عموم الآية وخالف في هذا  
 القاضى بها البعض القضاة فقال باقسام اولاد البن نصيبهم بالسوية لتقريبهم  
 بالانثى وهو شاذ منقوض بما اعترف به موافقا لقوم في تقسيم اولاد الاخت الابن  
 والاب بالتفاوت مع مشاركتهم لاولاد البن في ارث نصيب الام **مفتاح** المشهور  
 ان الحال والحالة المنفردتين مع العم والعمة الثلث لان نصيب الام ذاك للعبوة  
 الصريحة خلافا للصدوقين وجماعة فاسدس وكانهم الحقوا بالكلالة وهو <sup>ضعف</sup>  
 وكذا الكلام في الجد والجدة الام المنفردتين مع الجد والجدة للاب على المشهور  
 وقيل فيه اقوال اخر شتى لا ما خلفها سوى الحاق الاجداد بالكلالة وهي نادرة  
 نعم في الصحيح عن رجل مات وترك اخاه لايه وامه وجد وقال المال بينهم اخوين  
 كانا او مائة فاجتد معهم كواحد منهم للجد مثل نصيب واحد من الاخوة وهو <sup>ضعف</sup>  
 بان الجد مثل الاخ مطلقا **مفتاح** المشهور ان الاجداد المجتمعين من الجانبين  
 في المرتبة الثانية فصاعدا يقسم المتقربا لاي منهم الثلثين بالتفاوت

اولاد

المتقرب بالام الثلث بالسوية اعتبار النسبة الى نفس الميت خلافا للمصري  
 الثلث لايوى ام الام بالسوية وثلاثة لايوى ايها بالسوية ايضا وتلك الثلثين  
 لايوى ام الاب بالسوية وثلاثهما لايوى لانه اعتبارا في الطرفين بالتقريب  
 الى الام في الجملة المقتضى للتسوية والبن ربعه فثلث الثلث لايوى ام الام  
 بالسوية وثلاثة لايوى ايها الثلاثة وقسمه اجداد الاب الاول اعتبارا في الطرفين  
 بالتقريب الى الاب وفي المسئلة اشكال ويشله بعينه الاعام والاخلال والعمات  
 والحالات المجتمعون من الجانبين في المرتبة الثانية فصاعدا والاشهرية الاول  
 ايضا وايضا اولاد الاخوة والاخوات المجتمعون في المرتبة الثالثة فافتراف في اعتبار  
 تسوية النفس الميت في التسمية فما اظن وكذا اولاد الاولاد الاعلى القول القاض  
 كما في **مفتاح** الوارث ان كان واحدا من اي طيقتا ودرجته كان يحوز المال بعضها  
 بالقرض ان كان صاحب قرض الباقي بالقرابة وبالقرابة المحض او بالولاء على النقص  
 الذي ذكرناه سابقا وان كان اكثر من واحد يوجب بعضهم بعضا قسم على التفصيل <sup>بق</sup> لما  
 وقدر صاحب القرض ان كان والباقي الباقي ان كان وان كانوا جميعا اصحاب  
 فرض يعطى كل واحد من سهمهم فان لم يبق المال بينهم كان النقص لمخلد  
 على البنات والبنات والاخوات والابوين او الاب لا غير لانه لا عمل عندنا  
 بضرورة مذهبينا والمقبولة المستفيضة عن ائمتنا عليهم السلام وانكارهم الشديد  
 في واجباتهم وخصه لولا بالنقص لان كل من سواهم فريضة في حالين <sup>ذال</sup>



عليا وصاحبها ففهم لانه لا يملكهم بالقرض فاحر والذالك وفي المستفيض ان  
 المصاحف من مال الجاهل ان التهام لا تقول على ستة وفي الصحيح في زوج <sup>ابن</sup> <sup>ابن</sup> <sup>ابن</sup>  
 فلان ربح الاربعة ثلثة من ثلثة عشر والابوين السدسان اربعة من اثني عشر وفي  
 خمسة اسهم ففي الابنة لانها لو كانت ذكر لم يكن لها غير ذلك وان كانتا  
 اثنتين فليد لها غير ما بقية خمسة الحديث وان فضل شيء من المال بعد علمهم  
 يرد على ذوى الانساب بقدر سهامهم اذا تقصيب عندنا بقضوة من  
 والمعتبر المستفيض عن امتناع عليهم السلام ولما اولى الارحام فانها نص في  
 ذلك وفي الصحيح ان ابا جعفر عليه السلام اقبل في صحيفة الغرض التي هي لولد  
 رسول الله صلى الله عليه واله رخط على عليه السلام بيده فوجدت فيها رجل  
 ترك ابنته ولما الابنة النصف والام السدس يقسم المال على اربعة اسهم فيها  
 اصاب ثلثة اسهم فهو الابنة وما اصاب ههما فهو الام ووجدت فيها رجل  
 ترك ابنته وابوين للابنة النصف ثلثة اسهم وللابوين لكل واحد منهما  
 السدس يقسم المال على خمسة اسهم فما اصاب ثلثة فهو الابنة وما اصاب  
 سهمين فللابوين قال وقرأت فيها رجل ترك ابنته ولما الابنة النصف  
 وللأب سهم يقسم المال على اربعة اسهم فما اصاب فللابنة وما اصاب  
 فللابن الحديث **مفتاح** اذا جمع المقرب بالابوين مع المقرب بالام اختص  
 الاول بالرد على المشهور بل كما يكون اجاعا لمجموع من التسعين ولان النص

يدخل عليه فيكون الفاضل له وخلاف الغلاني وابن شاذان وكذا اذا جمع  
 الاخت للاب مع الاخت للام اختص الاول بالرد عند الصدوق وجماعة لان  
 النص يدخل عليه بالزوج والموتى عن ابن اخت لاب وابن اخت للام قال  
 لابن الاخت للام السدس والباقي لابن الاخت من الاب وفي معناه غير خلا  
 للمقدمين وجماعة لا يراوى الارحام والمستوى النسبة وانما تخصيص الاسماء  
 الرزق في احد الابوين والبنين بالبنين لدخول النص عليها بالزوجين  
 وكذا تخصيص المصري حصته الام المحيية من الرزق بالاب لان جبهها  
 لمكانه فيكون الزايد له **مفتاح** الولد الحاجب لكل من الام والزوجين عن كل  
 نصيبه يشمل ولد الولد وان نزل لاطلاق لفظ الولد عليه عما قيد في  
 ظاهر اللفظ وتخصيص النص اولاد الاولاد بحجوى الابوين والزوج والزوج  
 عن سهامهم الاكثر وان سلفوا بيطنين وثلثة واكثر يرون ما يورث ولد  
 الضرب ويحبون ما يحب ولد الضرب وفي شموله المنوع من الارث كالزق  
 وجهان والاخوة الحاجبون للام يشمل الاخوين فصاعدا لدخولها في  
 صيغة الجمع ومثله واقع في القران وكذا الاخ مع الاختين والاربعة اخوات با  
 النص والاجماع فيها وفي الصحيح لا يحجب الامر من الثلث اذا لم يكن ولد الاخوين  
 اواربع اخوات وفي الحسن اذا ترك الميت اخوين فهم اخوة مع الميت حجب الام  
 من الثلث فان كان واحدا لم يحجب الام وقال اذا كان اربع اخوات حجب من الام من



الثالث لانهم بمنزلة اخوين وان كن ثلث لم يجز ان لا يكونوا الكفرة  
ولا ارقاء بالاجماع والصحيح في القائل قولان وكذا الحمل والاشهر عدم الحجج  
وفي رواية ان الطفل والوليد لا يجزى ولا يرث الا ما اذن بالصلح وان يكون  
للادب والام والادب بالاجماع والنصوص وان يكون الاب موجود على المشهور  
للنص ولان علة الحجب التوفير على الاب لاجل نفقته وعياله كما في النص يمكن  
استفادته من قوله تعالى وورثه ابواه ايضا خلافا لظاهر الصدوق وله  
جواز يقر بان من القيمة متروكان بالاجماع لاستقلالهما ارث الاخوة مع الام  
وجاز على التقية والزامهم بمعتقدهم **مفتاح** الزوجة لا ترث من ربة الا من  
والعقار لا عين ولا قيمة وترث من ابنتها والابن الغير المنقلة قيمة لا عين  
عند اكثر اصحابنا للمعتبرة المستفيضة منها الصحيح النساء لا يرثن من الارض  
وامن العقار شيئا والحسن ان المرأة لا ترث من تركه زوجها من ربة دارا  
وارض الا ان يقوم الطوب والحشب قيمة فيعطى ربعها او ثمنها وفي الحاق  
الشجر بالارض لدخوله في العقار شيئا وقطع قيمة البناء والشجر والنخل وفي حكم  
الشجر المياه المملوكة بتقنية الارض والتي يكون في مثل البر والقناة على  
الاقوى والمفيد خض هذا الحرمان بالمساكن والدور دون البساتين  
الضياع فقط من الاجرة عينا ومن الات المساكن والدور قيمة قليلة  
للتخصيص وعملا به اعدل على المساكن خاصة وتخصيصا لغيره بذلك

كخصص الجميع ما دل على حرمانها من الذوات والستاه ايضا بما ذكر في  
تركهم العمل به وان كان صحيحا او بما يؤول ذلك بانهما من الحيوة ولذا  
لا يرث المرأة منه والسيد خصه مع ذلك بالعين دون القيمة فيعطى عين  
الضياع وقيمة المساكن مطلقا رتبة والات للجمع بين الاجماع على الحرمان  
نص القران والصدوق واكثر للتأخيرين خصوص بغير ذوات الولد قليلا  
للتخصيص وعملا بالمقطوع اذا كان له ولد اعطين من الرابع والجمع بين  
هذه النصوص والموتق بل الصحيح يرثها وترثه من كل شيء ترك وترك بحمله  
على ذوات الولد والاولى حمله على التقية لموافقة للعامة والاسكان في خلاف  
الجميع ومنع الحرمان مطلقا عملا بظاهر القران والعمومات وخصوص هذا  
الحديث المعبر من غير تخصيص له والمسئلة محل اشكال وان كان القول  
الاول من دون التخصيص بغير ذوات الولد اقوى ومعه اشهر والحكم من منفرد  
والحكمة ما استفاض في النصوص من ان الزوجة لا نسب بينها وبين الورثة  
وانما يدخل عليهم في زمان زوجت باجنه فيزاحمهم في عقارهم **مفتاح**  
يخصص الابن الاكبر لسيف ابيه ومصحفه وخاتمه وثياب بدنه من اصل المال  
للمعتبرة المستفيضة ويستمر بالحيوة وهل هو على الوجوب والاستحباب هل  
ياخذ بما انا او يحتسب عليه من نصيبه بالقيمة الاكثر على الوجوب وعدم  
الاحتساب لظواهر النصوص والسيد وجماعة على الاستحباب والاحتساب



لانها اوفق بعبور الاية واقرب الى الاصل وفي المسئلة اختلافات اخر كاضافة  
 الاسكا في الاربعة السالع والصدوق الرجل والراحلة والكتب لورودها  
 جميعا في المعبر بل ورد في الصحيح الذرع ايضا وتخصيص الحمل بالثياب  
 الصلوة وهو شاذ مجهول المستند وكاشترط ابن قضاة ما فات باه من  
 صلوة وصيام لان الحيوة عوض عن ذلك ولم يثبت وان كان يكون  
 الحكمة في شرعيةها وكاشترطه واسترطاعة بقاء تركه غيرها حذر من الاجا  
 والاضطر بالورثة ولا شعار لفظ الحيوة بذلت الى غير ذلك واصل الحكم  
 من منفردات وهو في الجملة صحيح عليه **متا مفتاح** يغزل للحمل نصيب <sup>ذكر</sup>  
 استظهارا فان فضل عن سهمه رد على الباقي والذي له مال الرجال وما  
 للنساء يعتبر بوله فان بال من احد فرجيه فالحكم له وان بال منهما حكم بهما  
 سبق فان استويا فبايتهما انقطع اجرا بالاختلاف للتصوص منهما الموثق  
 وفي اخره فان كانا سواء ورد ميراث الرجال والنساء وحمل على نصف الايمن  
 كما في الاخر فان مات ولم يسل فصف عقد المرأة ونصف عقد الرجل لامتناع  
 ارادة المجموع والتساوي الايمن فيعطى المتيقن ويقسم المشكوك فيه كقوله  
 وعليه اكثر المتأخرين خلافا لاختلاف فيعمل بالفرقة لانها مشبهة كما في  
 التصوص والمفيد والسيد فيعد اضلاعه فان استوى جنباه ففي امره وان  
 اختلف فهو ذكر للخبر الشريحي وفي سنده جهالة ودعوى الاجماع من السيد

حزق

بمنها

بثلمها من الشيخ في الخلاف وان قال بالاولى الذكر كنه وفي كيفية القسم على الاول طريان <sup>هب</sup>  
 الى كل قوم احدهما يعطى نصف ميراث الذكر ونصف ميراث انثى الاخران يفرض مرة ذكر  
 اخرى انثى ويقسم الفرقة بينهما يعطى نصف النصيبين <sup>الجمع</sup> يختلف في بعض المواضع كما اذا جمع  
 معه ذكر وانثى فعلى الاول له ثلثه من تسعة وعلى الثاني ثلثة عشر من اربعين فينقص ثلث من  
 من ليس له مال الرجال والنساء ميراث الفرقة في المشهور للتصوص المستفيض منها <sup>الصح</sup>  
 يقرع الامام او المقرع يكتب على سهم وعلى سهم الله فيقول الامام والمقرع اللهم الله  
 لا اله الا انت علم الغيب الشهادة ان تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون <sup>هنا</sup> بيننا وبين  
 المولود وكيف يورث ما فرضت له في الكتاب ثم يطرح السهمان في سهام مهممة فحال فيهما  
 خرج ورث عليه وهما يعادلهما يستحق الظاهر الثاني للاصل ولعدم التصرف في الوجوب <sup>مطلوب</sup>  
 عند الاسكا في الاخر بوله عند خروجه من ماله فهو ذكر وان كان لا يجزى بل يبول على ماله  
 فهو انثى لغيره وقطع وارسال والشيخ قلده على الفرقة ان حصل العلم به ومن لم يمان ويدنا  
 على حقوا واحد يوظف احدهما فان اتهم بافهما واحد وان اتهم احدهما فاما الثاني بالاختلاف  
 للنص في المسئلة **تقرع** كما في **قائمة** في الجمل الشفعية قال الله عز وجل **تقرع** ضيفا  
 ولا تحت **مفتاح** يجوز التوليل الجمل المباح في سقاطه الاول الجملة ثبت كما توسل في سقاط  
 الربوا بان يبيع احد المتبايعين سلعة من صاحبه بغير غيرها ولا يقدح فيه كون هذا البيع غير  
 مقصود بالذات والعقد تابعة للقصور لانه لا يشترط فيه قصد جميع الغايات المترتبة <sup>عليه</sup>  
 بل يكفي قصد غاية صحيحة من غاياته فان شرب الدار للتواجر والتكاسف في صحته وان



كان له غايات أخرى قوى وظهر كالتكليف وقد ورد المعبر المستفيض بجواز هذه الحيلة وإنشاها  
 بخصوصها وكما يتوصل إلى إسقاط الشفعة بان بدع الشفيع المشفوع بزيادة عن الفمن أصغافاً مضاعفة  
 وتلخذه ضامته مثل الفمن الذي رضى عليه عرضاً عن العقد المحلول فلما كان أخذ الشفيع  
 بالشفعة لزوم الفمن الذي تضمنه العقد لا قيمة العرض ويبيع بمن يلد ويقبض بضعة ويبرئ  
 من الملقى ويبيع بمن يبيع ويصادر إلى تلافيه قبل العلم بقيمة أو نقله بغير البيع كالمهنة على الأ<sup>شهر</sup>  
 من اختصاصها بالبيع ونحو ذلك وكما يتوصل إلى إسقاط تحريم الرضاع بتحليل الرضاع الغير<sup>البون</sup>  
 لليلة أو العدة المعين فيبيع بآلهم واشتداد العظم بل أيضاً الشكر الغير فيهما إلى غير ذلك  
 الجمل المشروعة **مفتي** لا يجوز التوصل إلى الجمل المحترمة فان فعل انتم وإن ترتب عليها الحكم وقت الحيلة  
 كما لو حلت امرأة ولدها على الزنا امرأة لتفريقها من العقد عليها أو بغيره يردان يتسرى بها فأنها  
 قد فعلت جرماً وإن حرمت الموطوعة على قول من قال بنشر المحترمة الزنا ولو سبق الولد إلى العقد عليها  
 لرأى **مفتي** قيل من الجمل المحترمة ما لو كرهت المرأة زوجها فارتدت لينفسخ النكاح بينهما فبانت منه  
 في الحال إن كان قبل الدخول وبعد انقضاء العدة مع صحتها أن كان بعد ولو في نظر لأن  
 الاندلا أنما يكون بفسخ الاعتقاد ولا يتأخر ذلك لتلك هذه الأغراض وإنما يحكم بالكفر <sup>بقوله</sup>  
 أو الفعل لا لأنه ما على الضمير لا لأنها ما يحرمها فسق لا كفر **مفتي** وضاعده من الجمل المباحة ما  
 الرجاءة نكاح امرأة في يوم واحد فيرتجها لهما ثم غم يطلقها بعد الدخول فيرتجها <sup>ثانيه</sup>  
 ويطلقها من غير دخول فيرتجها الآخر في الحال إسقاط العدة من غير الدخول وهو  
 غلط واضح لأن العدة الأولى لم تسقط إلا بالنسبة إلى الزوج الأول الذي هو <sup>صلح</sup>



الفرش حيث لا يجب الاستبراء من مائه ولما بالنسبة الغير فيها العلة في سقوطها وإنما الساقط  
 العدة الثانية فقط ليس **المفتي** لو ادعى عليه دين قد برى منه إسقاط الويلم غش من عوى  
 الاستطافان ينقلب العين إلى المدعى لعدم اليقينة فأنكر الاستدانة فحلف بان يشترط أن يورى ما  
 يخرج عن الكذب وكذا الوخشي الجسد بين يدعي عليه فأنكر ولو ورى المبط في حلفه لم <sup>ينفع</sup>  
 بل يترتب عليه الوعيد الذي ورد فيمن حلف كاذباً لأن التورية إنما ينفع المظلوم دون الظالم كما  
 في الخبر وكذا في غير الحلف والتورية بآب واسع ولكن أنها يجوز مع الضرورة لأن إطلاق <sup>اللفظ</sup>  
 محمول على حقيقة المتبادرة منه فصرفه إلى غير ما يورهم الكذب وقيل بل يجوز مطلقاً ما لا يمكن  
 ظمها لأن العدة عن الحقيقة شائع والقصد مخصص وهو الأقوى بشرط قصرها على  
 وجه المصلحة **مفتي** **انعام** كل ما يحكم العقل بجازه ولا معارض له من الشرع فهو مباح ذلك  
 كالاستطلاق بجائط الغير والاستناد إليه والاستضاءة بمصباحه والتكلم مع مملوكه  
 والشرب من نهره والطهارة منه والصلوة في أرضه الغير المحجورة ولا المنوع منها ونحو  
 ذلك بشرط أن لا يتجر عليه ضرر في شيء من ذلك أو لم يعلم عد مرضاه ولا يجرز لا  
 ضرر ولا ضرار في الذين كافي الخبر المشهور وفي القوى كل شيء مطلق

حتى يرد فيه نهى

جعفر سلطان  
 جعفر سلطان



